



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس - سطيف 1-



كلية العلوم والاقتصاد والعلوم التجارية والعلوم التطبيقية
قسم العلوم التطبيقية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التطبيقية
تخصص: المحاسبة ومالية المؤسسة
□ الموضوع

أثر آليات المحاسبة الداخلية على جودة الأرباح

دراسة قياسية

تمت إشراف:
أ.و. ملباني حكيم

من إعداد الطلبة:
سمير فوس أبنسة

تاريخ المناقشة: 2015/10/21

أعضاء لجنة المناقشة:

| | | | |
|-------------|------------------|-----------------|----------------------|
| رئيسا | جامعة - سطيف 1-1 | أستاذ | أ.و. قطاف لبلي |
| مترقا ومقرر | جامعة - سطيف 1-1 | أستاذ | أ.و. ملباني حكيم |
| عضو مناقشا | جامعة - سطيف 1-1 | أستاذ | أ.و. غزالي رزينة |
| عضو مناقشا | جامعة - سطيف 1-1 | أستاذ محاضر - أ | و. حجاج صحراني عمروي |
| عضو مناقشا | جامعة - سطيف 1-1 | أستاذ محاضر - أ | و. بوررانة مصطفى |

الجنة الجامعة: 2014_2015

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين اللذين تعبوا كثيرا
من أجل راحتي و أفنيا حياتهما من أجل تعليمي وبفضل دعواتهما مهدا لي
طريق النجاح والتوفيق حفظهما الله وأطال الله في عمرهما.

إلى من تحملوا معي مصاعب هذا البحث إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه
حفظهم الله.

كل من علمنا حرفا بالأخص أساتذتنا الكرام في جميع الأطوار التعليمية

كل الأهل والأقارب فردا فردا

كل طلبة الماجستير تخصص حوكنة ومالية المؤسسة دفعة 2012 - 2013

وإلى كل من يحب الجزائر

شكر وتقدير

اللهم لك أسلمنا وبك آمنا وعلينا توكلنا وإليك أنبنا وبك خاصمنا، اللهم إنا نعوذ بك من أن نزل أو نزل أو نظل أو نظل أو نضل أو نضل.

اللهم إنا نحمدك حمدا كثيرا لانجاز هذا العمل، ونسألك أن تنفعنا بما علمتنا، وأن توفقنا لما تحبه وترضاه في الدنيا والآخرة.

ولا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر ومظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع، ونخص بالذكر:

أستاذنا الفاضل الدكتور ملياني حكيم على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى منهجها البناءة في العمل، ونطاقه وإرشادته القيمة التي لم يهمل بها علينا طوال فترة انجاز البحث، بتفريغ والتزام وتواضع نادرا ما يتم العثور عليهم.

إلى الأستاذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذه المذكرة إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

قائمة المختصرات

| | |
|--------------|--|
| SOX | Sarbanes-Oxley Act. |
| SEC | Securities and Exchange commission |
| OECD | Organisation for Economic Co-operation and Development |
| IFC | International Finance Corporation |
| IASCA | International Arab Society of Certified Accountants |
| BRC | Blue ribbon committee |
| FASB | Financial Accounting Standard Board |
| AICPA | American Institute of Certified Public Accountants |
| FAF | Financial Analysts Federation |
| IASB | International Accounting Standards Board |
| IFRS | International Financial Reporting Standards |
| IAS | International Accounting Standards |

مفكرة

علمة

تمهيد:

لقد أدى انفصال ملكية الشركات عن إدارتها لتحويلها إلى كيان اقتصادي تتعارض فيه مصالح العديد من الأطراف ذات العلاقة بهذا الكيان. وتمثل التقارير المالية أداة للربط بين هذه الأطراف باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات التي يمكن أن يستخدمها الملاك في تقييم أداء إدارة الشركة، فضلا عن دورها المتمثل في توفير معلومات مفيدة وفي الوقت المناسب لمستخدميها من مستثمرين حاليين ومرقبين، مقرضين وغيرهم وذلك لمساعدتهم في تقييم أداء الشركات، التنبؤ بقدرتها على الاستمرار، التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك في عملية الإشراف والمتابعة من قبل الأجهزة الرقابية. ولما كانت عملية إعداد هذه التقارير تتم من قبل إدارة الشركة، والتي توصف عادة بعدم النزاهة وبتغليب مصالحها على مصالح حملة الأسهم والأطراف الأخرى، فقد تسعى هذه الأخيرة إلى التلاعب في المعلومات المحاسبية المصريح بها وتحريفها عمدا من خلال إتباع استراتيجيات محاسبية مختلفة والتي تتمكن عن طريقها من إظهار أرقام محاسبية مستهدفة لغرض تحقيق أهداف محددة تحم مصالحها أو مصالح فئة معينة، مما يؤثر على جودة التقارير المالية للشركة.

وفي سياق ذلك استخدمت الأدبيات المحاسبية عدة طرق لقياس جودة التقارير المالية المعلن عنها، فنجد على سبيل المثال التصنيفات التي ينشرها المحللون الماليون، القضايا المرفوعة ضد مكاتب المراجعة، العقوبات التي توقعها الجهات التنظيمية ضد الشركات، وجودة الأرباح. ويعتبر مقياس جودة الأرباح من أهم هذه الطرق باعتبار الربح المحاسبي أحد أهم المعلومات المحاسبية المعلن عنها في التقارير المالية، فهو يعد المحرك الأساسي لعمل وهدف معظم الشركات، ومؤشرا للقيمة المضافة للشركة والذي ينعكس على قيمة أسهمها، بالإضافة إلى استخدامه في العديد من الدراسات التنبؤية والتقييمية لأداء الشركات الحالي والمستقبلي من قبل عدد كبير من المستخدمين. فضلا عن كونه البند الأهم في المدخلات التي يعتمد عليها العديد من متخذي القرارات في اتخاذ قراراتهم الحاسمة، فالمساهمون يعتمدون عليه كمقياس لأداء المديرين ومنحهم المكافآت في حين أن المقرضين يعتمدون عليه لاتخاذ قراراتهم الائتمانية، أما المستثمرون فإنهم يعتمدون على الأرباح لتقييم استثماراتهم من خلال ما تحتويه الأرباح الحالية من قدرة تنبؤية باستمرار الأرباح في الفترات المستقبلية، إلا أن الاعتماد على الأرباح المحاسبية دون الأخذ في عين الاعتبار العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى تدني مستوى جودتها قد يعطي مؤشرا خاطئا عن أداء الشركة، وهو ما ينجم عنه قرارات غير عقلانية ومن ثم تحقق مصالح أطراف معينة على حساب الأطراف الأخرى ذات المصلحة.

وفي إطار الفضائح التي عرفها العالم م وُحرا والتي أحدثت بموثوقية التقارير المالية ومدى مصداقيتها في عكس الواقع الحقيقي للشركات، تزايد الاهتمام بموضوع جودة الأرباح المفصح عنها في القوائم المالية للشركات، لاسيما بعد الانهيارات التي طالت كبريات الشركات العالمية أمثال Enron عملاق الطاقة الأمريكية وشركة Worldcom ثاني أكبر شركة اتصالات عالمية، والتي ترجع بالدرجة الأولى إلى الفساد المحاسبي وتأكيد مراجعي الحسابات على صحة القوائم المالية بهذه الشركات وما تحويه من معلومات محاسبية مضللة خاصة الأرباح المحاسبية، إضافة إلى الفساد الإداري والمتمثل في افتقار إدارات هذه الشركات إلى الممارسات السليمة فيما يخص الرقابة والإشراف ونقص المهارة والخبرة، وهو ما أدى إلى فقدان الثقة والشفافية في المعلومات التي تحتويها قوائمها المالية.

وكمحاولة لاسترجاع ثقة مستخدمي المع لومات المحاسبية المفصح عنها، وطمأنة أصحاب المصالح المتعارضة ودعم ترشيد القرار الإداري ظهرت الحاجة الملحة لحوكمة الشركات باعتبارها إحدى الوسائل الرقابية التي تعمل على تهذيب سلوك الإدارة وتطويرها للعمل بما يخدم مصالح أصحاب المصلحة، با لإضافة إلى دورها المتمثل في التقليل من التلاعبات التي يمكن أن تحدث داخل الشركة والتأكيد على مصداقية وموثوقية المعلومات الواردة بالتقارير والقوائم المالية لها. فالحوكمة عبارة عن نظام يتم من خلالها إدارة الشركة والرقابة عليها عن طريق توزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية للشركة، وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل خاص وأصحاب المصالح الأخرى بوجه عام.

ويعتبر مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من بين أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات التي تساعد على تقليل التعارض بين الإدارة والمساهمين وتوحيد أهدافهم، مما يؤدي إلى ترشيد قرارات الإدارة والحد من تلاعباتها و توفير الشفافية وإعادة الثقة وتعزيز المع لومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للشركة ومن ثم تحسين جودتها مما يضمن لمستخدميها اتخاذ قرارات عقلانية.

إشكالية الدراسة:

ازدادت حاجة مستخدمي التقارير المالية مؤخرا لمعلومات محاسبية موثوقة وذات جودة عالية وبالأخص رقم الربح المعلن عنه، وذلك في ظل الحرية والمرونة الواسعة التي تمنحها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً لإدارة الشركة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية المختلفة أثناء إعداد القوائم المالية، والتي قد تستغل من قبل المديرين عند التقرير عن الأرباح لتحقيق بعض الأغراض أو الأهداف الشخصية، مما يؤدي إلى تديني جودتها. ونظراً لما قد يترتب عن هذه التصرفات الانتهازية من إضرار بمصالح الأطراف ذات المصلحة، أثيرت

التساؤلات حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في ضمان جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات.

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. هل تتمتع الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي بالجودة العالية؟

2. هل يوجد تأثير لخصائص مجلس إدارة الشركة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؟

3. هل يوجد تأثير لخصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن هذه التساؤلات تم اعتماد الفرضيات التالية:

1. لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية عن تمتع الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية من قبل الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي بالجودة العالية من خلال حلوها من المستحقات الاختيارية؛
2. يوجد تأثير إيجابي لخصائص مجلس إدارة الشركة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛
3. يوجد تأثير إيجابي لخصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

أهمية وأهداف الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من كونه يعالج موضوعاً على قدر كبير من الأهمية وهو جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات، والتي يغفل عنها العديد من مستخدمي القوائم المالية عند اتخاذهم لقراراتهم، ومدى مساهمة آليات الحوكمة الداخلية في الرفع من جودة هذه الأرباح ومصداقيتها وموثوقيتها بعيداً عن أي

تلاعبات يمكن أن تؤدي إلى تخفيض مستوى جودتها، مما يساهم في تحسين القرارات للعديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة والمهتمة بنشاطها والتي تعتمد على الأرباح كبنء أساسي في القوائم المالية لاتخاذ قراراتها.

ويمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1. تقييم مدى التزام الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات؛
2. تقييم مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بلائحة حوكمة الشركات السعودية فيما يخص خصائص فاعلية الآليات الداخلية لحوكمة الشركات؛
3. تقييم مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية؛
4. تحليل الأثر الذي يمكن أن تلعبه خصائص فاعلية الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ممثلة في مجلس الإدارة ولجان المراجعة في الرفع من جودة الأرباح المعلن عنها مما يؤدي لتحسين جودة التقارير المالية.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث وفرضياته، سيتم استخدام المنهج الوصفي لعرض الجوانب النظرية المتعلقة بحوكمة الشركات وجودة الأرباح، والأثر الذي يمكن أن تلعبه الآليات الداخلية للحوكمة على جودة الأرباح وذلك بالاعتماد على عدد من الأدبيات والمراجع التي تحدثت عن حوكمة الشركات أو جودة الأرباح، فضلا عن أوراق العمل والدراسات والمنشورات في المجالات المحاسبية والاقتصادية وغيرها والتي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح.

أما فيما يتعلق بالجانب العملي فسيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews لتحليل الأثر المتوقع من تطبيق حوكمة الشركات معبرا عنها بمجلس الإدارة ولجنة المراجعة على جودة الأرباح لعينة من الشركات المساهمة السعودية، وذلك للوصول إلى إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (حمادي نبيل، 2012): "أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية: دراسة حالة الجزائر".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات من خلال آلياتها الداخلية على جودة المراجعة المالية، وإسقاط ذلك على الواقع الجزائري لتحديد كل من مضمون الحوكمة وجودة المراجعة

المالية. وقد استخدمت الدراسة قائمة الاستبيان للإجابة عن الإشكالية المطروحة حيث خصص الاستبيان الأول لجمع بيانات حول آليات الحوكمة الداخلية لعينة من الشركات العمومية ممثلة في مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، الإفصاح المحاسبي، أما الثاني فقد خصص لجمع بيانات حول جودة المراجعة لعينة من أكاديمي وممارسي المهنة. وبعد تقدير نموذج الدراسة تم التوصل إلى أن الحوكمة من خلال آلياتها الداخلية لها تأثير طردي على جودة المراجعة المالية، كما خرجت الدراسة بتوصيات تشمل تحسين واقع كل من مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية والإفصاح، وكذا تحسين شروط ممارسة المراجعة المالية والرفع من جودتها.

2. دراسة (علّام محمد موسى حمدان، 2012): "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح - دليل من الشركات الصناعية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، بالإضافة إلى اختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات كالتحفظ المحاسبي، حجم الشركة، عقود الدين، العائد على الاستثمار، التحكم المؤسسي، جودة التدقيق، ولجان التدقيق، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تشير إلى ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين وجودة التدقيق في مستوى جودة الأرباح، وبناء على تلك النتائج؛ خرجت الدراسة بجملة من التوصيات للأطراف المهتمة، من أهمها (تطوير نموذج لقياس جودة الأرباح يعتمد في سوق عمان المالية، مع تفعيل آليات التحكم المؤسسي وغيرها من التوصيات التي تساهم في تحسين جودة الأرباح؛

3. دراسة (علي يوسف، 2012): "أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية، دراسة تطبيقية".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية، إذ تلقى هذه الاستقلالية أهمية في إطار الدور الإشرافي والتوجيهي الذي يقوم به المجلس على عمل الإدارة والقرارات التي تتخذها، وتوصلت إلى نتائج تشير إلى أن وجود أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين يؤثر إيجابياً في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية، في حين أن قيام رئيس المجلس بدور مزدوج (كرئيس للمجلس ورئيس الإدارة التنفيذية) يؤثر سلباً في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية، أما حجم مجلس الإدارة فلا يؤثر في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية؛

4. دراسة (علي عبد الجابر الحاج علي إسماعيل ، 2010): "العلاقة بين التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمبادئ الحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية وعلاقتها ببعضهما، وبعض المفاهيم الأخرى المتمثلة في جودة الأرباح وكفاءة السوق المالي، وإلى اختبار مدى وجود علاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية، وقد أظهرت النتائج التي توصلت إليها إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية، أما الجوانب الأخرى المتعلقة بالحاكمية المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية لها على وجود علاقة بينها وبين جودة التقارير المالية؛

5. دراسة (Yo Han An، 2009): "أثر حوكمة الشركات على جودة الأرباح: دليل من الشركات الكورية".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة على جودة الأرباح آخذة في عين الاعتبار الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الكورية على آليات الحوكمة بعد الأزمة الآسيوية. وقد اعتمدت الدراسة على آليات الحوكمة المتمثلة في هيكل الملكية، الآليات الداخلية (مجلس الإدارة ولجنة المراجعة) والآليات الخارجية (التدقيق الخارجي). كما حاولت هذه الدراسة قياس هذا الأثر من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية، ومن وجهة نظر حماية المساهم، وتوصلت نتائجها إلى أن هناك تأثير إيجابي للملكية العائلية على جودة الأرباح حسب وجهتي النظر السابقتين. وبالنسبة للآليات الداخلية فقد توصلت إلى أن استقلال المجلس له تأثير إيجابي على الجودة من وجهة نظر حماية المساهم في حين أن له تأثير سلبي من وجهة النظر الأخرى، بينما لم يكن هناك أي تأثير للجنة المراجعة على جودة الأرباح. أما بالنسبة للتدقيق الخارجي فقد وجد أن جودة التدقيق لها تأثير إيجابي على جودة الأرباح من وجهة نظر حماية المساهم فقط.

6. دراسة (Peter Baxter، 2007): "لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تشكيل لجنة المراجعة ومدى تمتع هذه اللجنة بسمات تجعلها أكثر فعالية في أداء مهامها كاستقلالية، الخبرة، النشاط والحجم على جودة التقارير المالية في الو.م.أ وأستراليا. وقد تم قياس جودة التقارير المالية عن طريق جودة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة الأرباح قد ارتفعت وتحسنت بمجرد تشكيل لجنة المراجعة، بينما لم تجد الدراسة أي تأثير لخصائص اللجنة في الرفع

من جودة الأرباح. مما يعني أن وجود لجنة مراجعة يعد ضروريا للرفع من جودة الأرباح وجودة التقارير المالية حتى ولو لم تتوفر فيها الخصائص السابقة الذكر.

7. دراسة (Ali Mezghani et Ahmed Ellouze، 2007): " حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية".

هدفت الدراسة إلى قياس أثر بعض خصائص مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية لعينة من الشركات التونسية المدرجة في البورصة وغير المدرجة، وقد استخدمت الدراسة حجم المجلس، وجود أعضاء خارجيين بالمجلس، الفصل بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة. وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود أعضاء من خارج مجلس الإدارة يؤدي إلى الرفع من جودة المعلومات المالية المفصح عنها، في حين المتغيرات الأخرى لم يكن لها أي تأثير.

8. دراسة (Jenkins & al، 2006): تأثير تخصص مدققي الحسابات الصناعيين على انحراف

جودة الأرباح: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى كفاءة مدققي الحسابات المتخصصين صناعيا في الرقابة على انحرافات جودة الأرباح، وقد تم قياس جودة الأرباح باستخدام كل من حجم المستحقات الاختيارية، وقيمة ملائمة الأرباح التي تم قياسها بمعامل استجابة الأرباح، كما تم قياس التخصص الصناعي للمدقق باستخدام مقياس الحصة السوقية للمدقق، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن ارتفاع مستوى المستحقات الاختيارية وانخفاض معامل استجابة الأرباح يدل على انخفاض جودة الأرباح، وأن جودة الأرباح كانت أفضل في المؤسسات المدققة من قبل مدقق متخصص صناعيا.

خطة الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة والإمام بكل جوانبها تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، وذلك على النحو

التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات وآلياتها الداخلية

تم الاهتمام في هذا الفصل بالتعرف على أهم الأسباب التي دعت للاهتمام بحوكمة الشركات، والمفاهيم التي أعطيت لها من قبل مختلف الأطراف المهتمة بها، مبادئها، بالإضافة إلى أهميتها والأهداف التي تسعى لتحقيقها. كما سيتم التطرق لأهم آلياتها الداخلية ودورها في تطبيق الحوكمة في ظل مجموعة من الخصائص التي تحكم فعاليتها.

الفصل الثاني: جودة الأرباح في إطار حوكمة الشركات

سنتطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم جودة الأرباح في مجال المحاسبة تبعا لوجهات نظر الباحثين والخبراء فيما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة، بالإضافة إلى أهميتها والعوامل المؤثرة عليها وكذا نماذج قياسها حسبما جاء في الدراسات والأبحاث المحاسبية. كما سيتم التطرق لجودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية، وفي الأخير سنحاول التعرف على العلاقة بين جودة الأرباح وآليات الحوكمة الداخلية من خلال استقراء بعض الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي

سنختتم الدراسة بفصل ثالث وأخير يتمثل في دراسة قياسية تعكس أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على جودة الأرباح المعلن عنها لعينة من الشركات من خلال التعريف بمجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطرق قياسها، بالإضافة إلى النموذج المستخدم لقياس الأثر بين متغيرات الدراسة وذلك بهدف اختبار فرضيات الدراسة والإجابة عليها للخروج بنتائج وتوصيات.

صعوبات البحث:

أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات، والتي تواجه معظم الطلبة والباحثين، ولعل أهمها صعوبة الحصول على المراجع، بالإضافة إلى ضيق الوقت الممنوح لإعداد المذكرة والذي يستغرق الجزء الكبير منه في الترجمة، وكذا الصعوبات المتعلقة بالجانب الإحصائي وتحليل النتائج.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر الشركات أهم ركائز الاقتصاد في أي دولة، وقد أدى الفصل بين ملكية رأسمال هذه الشركات وعملية تسييرها إلى تفاقم العديد من المشاكل التي كانت سبباً وراء الانهيارات المالية للعديد منها، حيث كشفت هذه الأخيرة عن وجود قصور في عمليات الإفصاح بالتقارير المالية، تدني جودة المراجعة، عدم الاتساق بين القوانين والتشريعات وبين المتغيرات الدولية المستجدة، بالإضافة إلى وجود عدم توازن في حقوق أصحاب المصالح المتعارضة وغير ذلك من المظاهر السلبية الأخرى التي أثرت على الممارسات الإدارية بهذه الشركات. وكنتيجة لذلك اهتزت ثقة المستثمرين وجميع الأطراف ذات المصلحة بالأنظمة الإدارية والمحاسبية والرقابية على أداء الشركات، وهو ما جعلهم يطالبون بنماذج وأساليب رقابية تحميهم من التصرفات الانتهازية التي قد تحدث داخل الشركة.

كل هذه العوامل وغيرها وضعت حوكمة الشركات على رأس اهتمامات منظمات الأعمال والمنظمات الدولية كمحاولة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية والمحاسبية بوجه خاص والمجتمع بوجه عام، باعتبارها المخرج الملائم والسريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات من خلال آلياتها المتعددة التي تعمل على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذات المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة.

وفي ضوء ذلك يهدف هذا الفصل وبشكل تفصيلي إلى الإحاطة بطبيعة حوكمة الشركات، ولتحقيق ذلك سيتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: الأسباب الرئيسية لظهور حوكمة الشركات؛

المبحث الثاني: الإطار الفكري لحوكمة الشركات؛

المبحث الثالث: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

المبحث الأول: الأسباب الرئيسية لظهور حوكمة الشركات

أثار موضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة ضجة كبيرة جعلته محط أنظار الكثير من الباحثين، وتعد الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات كثيرة، فمنها ما ارتبط بتغير طبيعة الملكية للشركات الحديثة وما أنجر عنه من تضارب في المصالح بين المديرين التنفيذيين وطموحات المساهمين، ومنها ما هو مرتبط بالانحيازات المالية التي منيت بها كبريات الشركات العالمية نتيجة الفساد المالي والإداري، وآخر بالتغيرات التي عرفتها البيئة النظامية للشركات. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على أبرز الأحداث والتغيرات التي أدت إلى تبلور هذا المصطلح.

المطلب الأول: نظرية الوكالة

هناك العديد من النظريات التي ساهمت في بروز حوكمة الشركات إلى الوجود وضرورة وجودها بالشركات للحد من التصرفات الانتهازية وغير المبالية من قبل المديرين، وتضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديرها. وتعتبر نظرية الوكالة من بين أهم هذه النظريات التي حظيت باهتمام الباحثين لتفسير ضرورة تبني الشركات لحوكمة الشركات، لاسيما بعد الأفكار التي جاء بها كل من Berle.A & Means.G في ندوة لهما بعنوان "الشركات الحديثة والملكية الخاصة"، والتي تطرقا فيها إلى أن الشركات صارت ضخمة الحجم، وأن هذا سيؤدي إلى الانفصال بين الملكية والرقابة مما قد ينجر عنه ما يعرف بنظرية الوكالة التي تعني الخطر الناجم عن استخدام المديرين لاستراتيجيات تتعارض تماما مع مصالح الملاك وبقية أصحاب المصالح وتخدم أغراضهم الخاصة، وما لذلك من آثار على أداء هذه الشركات¹.

وحسب هذه النظرية فإن الشركة لم تعد ممثلة من قبل مالكيها وإنما هي عبارة عن مجموعة عقود (nœud de contrats)² أو العلاقات التعاقدية بين الأطراف المختلفة في الشركة والتي تتميز في غالب الأحيان بعدم تماثل المعلومات واختلاف وتباعد المصالح بين الأطراف الفاعلة من إدارة ومالكين، وبقية أصحاب المصالح في الشركة³.

¹ - نوال صبايحي، واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2013، ص.5.

² - Echoundi Mhammed, Le Renouveau de La Gouvernance D'entreprise Vers une Prise en Compte Des Parties Prenantes, Colloque international : Gouvernance d'entreprise, Ethique des Affaires et Responsabilité Social de L'entreprise, Université de Tlemcen, 5- 6 Decembre 2007, P.8.

³ - هشام سفيان صلواتشي، حوكمة الشركات: دور علاقة الوكالة في تحسين أداء الشركة الاقتصادية الجزائرية : دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص.21.

وتعود جذور نظرية الوكالة إلى الاقتصادي المعروف آدام سميث الذي يعد أول من ناقش مشكلة الفصل بين وظائف الملكية والإدارة في كتابه ثروة الأمم¹. إلا أن الإطار النظري لهذه النظرية تبلور على يدي الباحثين Jensen & Meckling من خلال مقالهما* المنشور في مجلة الاقتصاد المالي تحت عنوان "نظريات الشركة، السلوك الإداري، علاقة الوكالة وهيكل الملكية"². ويمكن شرح وتحليل نظرية الوكالة من خلال 4 عناصر مهمة والمتمثلة في علاقة الوكالة، مشاكل الوكالة، تكاليف الوكالة، دور الحوكمة في الحد من مشاكل الوكالة.

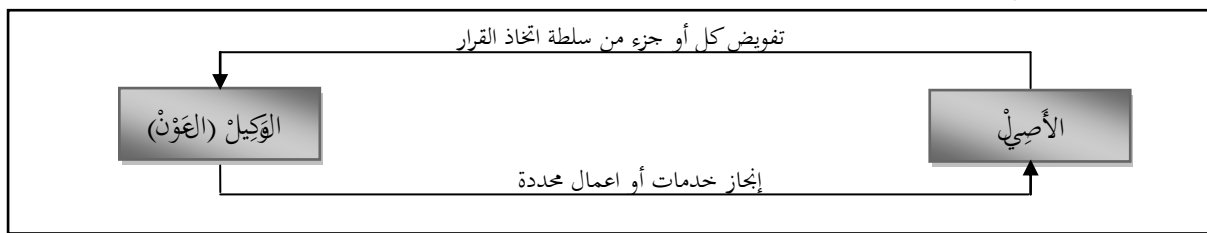
الفرع الأول: علاقة الوكالة

كما يبدو من اسم هذه النظرية فهي تقوم على مفهوم الوكالة، أي العلاقة التي تنشأ بين طرفين: الموكل (الأصيل) من جهة، والوكيل (العون) من جهة أخرى.

وقد عرف Ross.S علاقة الوكالة ما بين طرفين، عندما يتمكن أحد الطرفين (الأصيل) من توظيف الطرف الآخر بصفة وكيل عنه، ليتمكن هذا الأخير من تمثيل الأصيل والتصرف حتى في القرارات المعنية بالأصيل³.

أما حسب Jensen & Meckling فعلاقة الوكالة عبارة عن عقد بموجبه يلجأ طرف أو مجموعة من الأطراف (الأصيل) إلى خدمات شخص آخر لينجز باسمه عمل ما، وهو الأمر الذي يتطلب من الأصيل تفويض السلطة⁴. وبالتالي فعلاقة الوكالة في الأساس تجمع بين طرفين أساسيين كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): علاقة الوكالة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Khouatra Djamel, Gouvernance de l'entreprise et création de valeur partenariale, 16^e Conférence de l'AGRH, Paris Dauphine, 15-16 septembre 2005, P.4.

¹ - Stéphane Trébucq, La Gouvernance D'entreprise Héritière de Conflits Idéologiques et Philosophiques, Communication pour Les neuvièmes Journées D'histoire de la Comptabilité et du Management, Université Paris -Dauphine, 20-21 mars 2003, P.3.

*- عنوان المقال باللغة الأجنبية: Theories Of The Firm, Managerial Behavior, Agency And Ownership Structure

² - Roland Pérez, La Gouvernance de L'entreprise, La Découverte, Paris, France, 2003, P.33.

³ - هشام سفيان صلواتشي، مرجع سابق، ص.72.

⁴ - عبد الفتاح بوخمخ، نظريات الفكر الإداري تطور وتباين أم تنوع وتكامل، المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 17-15 ديسمبر 2012، ص.21.

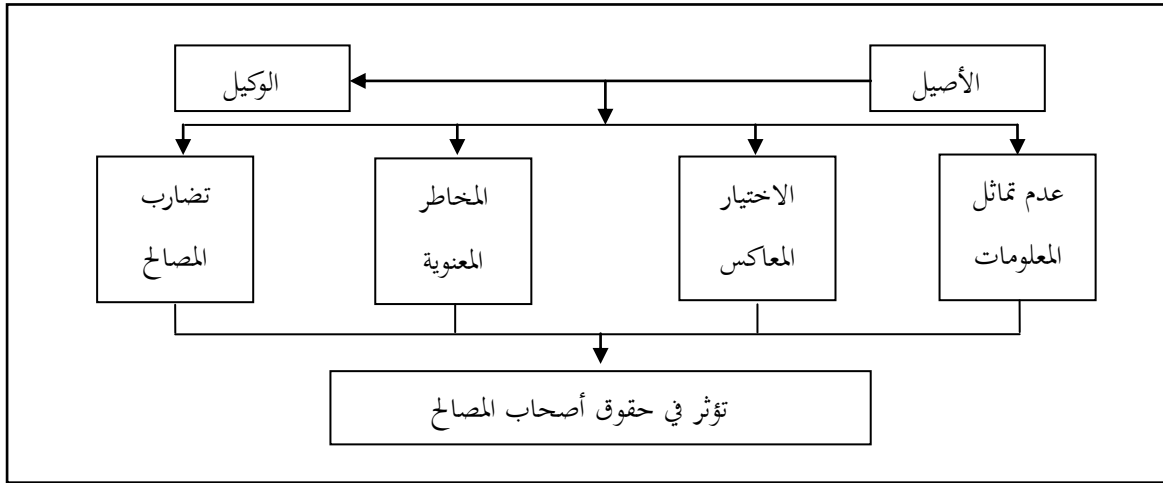
وعليه فإنه بموجب عقد الوكالة يلتزم شخص أو عدة أشخاص (الوكيل/ المسير) بتمثيل ورعاية مصالح شخص أو عدة أشخاص (الموكل/ المساهم) بعد أن يمنح هذا الأخير حق التصرف واتخاذ القرار في ملكيته (مساهمته) للوكيل¹. ونظرا لعدم تقارب أهداف كل من الموكل والوكيل فإن هذه العلاقة تتميز ببعض الخصائص والمتمثلة في²:

1. اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية وكذا الأهداف بين الأصيل (المسير) والوكيل (المساهم) مما يؤدي إلى خلق صراع منفعة في البداية بين الاثنین لتتعداه فيما بعد لباقي الأطراف الأخرى؛
2. تفضيل الوكيل (المسير) تحقيق مصالحه وأهدافه الشخصية أولا قبل مصالح الشركة وهو ما قد يدفع به إلى إتباع سلوك انتهازي لتعظيم ثروته عن طريق وضع استراتيجيات تحميه وتحفظ له حقوقه من خلال استغلال نفوذه، وعلاقاته بالموردين والعملاء وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها قبل غيره.

الفرع الثاني: مشاكل نظرية الوكالة

بسبب اختلاف الأهداف الشخصية لطرفي الوكالة، وعدم قدرة الموكل على إحكام الرقابة على أداء الوكيل أدى ذلك إلى خلق العديد من المشاكل، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2): مشاكل الوكالة



المصدر: علي خلف سلمان الركابي، عمر إقبال توفيق المشهداني، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، المؤتمر الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، الأردن، 24-25 أبريل 2013، ص.14.

¹ - Mimouni Yassine, le développement des pme et la bonne gouvernance: cas filiale trans-canal/ouest SPAunité II Relizane, Thèse de Magister, Université Abou-Bakr BELKAÏD, Tlemcen, Algérie, 2012, P.18.

² - عبد الرحمن العايب، ميكانيزمات تحفيز المسيرين كأحد محددات حوكمة الشركات وتأثيرها في الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة: حالة المؤسسات المالية والمصرفية المتضررة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص.5.

1. **عدم تماثل المعلومات:** يقصد بعدم تماثل المعلومات عدم إلمام أحد أطراف الصفقة بالمعلومات الكافية عن الطرف الآخر في هذه الصفقة مما يمنعه من اتخاذ القرار السليم¹. وحسب المكانة الميدانية التي يحتلها الطرف الوكيل (المسير أو الإدارة) والتي تعد إستراتيجية بالنسبة له لإدراك المعلومات الفعالة والجد مهمة بالنسبة للموكل، وبسبب اختلاف أهداف ورغبات الإدارة عن أهداف حملة الأسهم (الملاك) سيسعى الوكيل لممارسة ضغوط عليهم بإخفاء هذه المعلومات وحتى وإن لم تكن مجوزته بسبب سلوكه الانتهازي في التهرب عن العمل وفي تعظيم منفعته (حصوله على أرباح إضافية) وتحقيق مصالحه حتى ولو تعارضت مع مصالح الطرف الموكل²؛

2. **الاختيار العكسي:** هي الوضعية التي يكون فيها أحد أطراف العقد الوكيل على دراية تامة بمعلومات مهمة والتي تكون مجهولة بالنسبة للطرف الآخر (الأصيل)، وتنشأ هذه المشكلة نتيجة الاختلاف في كمية ونوعية المعلومات المتاحة لكل من طرفي الوكالة، فالوكيل لديه معلومات أكثر عن نتائج كل اختيار (بديل) مقارنة بالأصيل، وهو ما سيدفع به للقيام باختيار معاكس للخيار المرغوب من طرف الأصيل (حملة الأسهم أو المالكين). ويمكن أن يظهر ذلك جليا من خلال صياغته لشروط عقد الوكالة بما يخدم مصالحه الشخصية حتى ولو كان ذلك على حساب أهداف الفئة المالكة³.

3. **المخاطر المعنوية:** ينشأ الخطر المعنوي في الحالات التي يقوم فيها الوكيل بتصرفات أو اتخاذ قرارات تكون لها تأثيرات سلبية لا يمكن ملاحظتها من قبل الأصيل. ويمكن التمييز بين حالتين هما⁴:

أ. **الوضع الأول:** وفيه يكون الأصيل غير مطلع على تصرفات وقرارات الوكيل، وهو ما يسمح لهذا الأخير بإتباع سلوك انتهازي والعمل لتحقيق مصالحه الشخصية. وفي حال تحقيق نتائج سلبية يجزم أنها خارجة عن سيطرته؛

ب. **الوضع الثاني:** في هذه الحالة يكون الأصيل على دراية تامة بتصرفات وقرارات الوكيل إلا أنه لا يستطيع التأكد من صحة هذه التصرفات والقرارات لعدم قدرته على ملاحظة الظروف التي يتخذ في إطارها الوكيل هذه القرارات.

¹ - صلواتشي هشام سفيان، مرجع سابق، ص.133.

² - Claude Simon, Gestion et Management, Collection Mention, Eyrolles, Paris, France, 2007, P:3.

³ - les Problèmes D'asymétrie D'information au Sein De L'entreprise P.3, cours sur le site : www.oconomia.net/private/cours/.../themes/theoriegence.pdf

وحسب علاقة الوكالة فإن الأصيل يواجه مشكلة الخطر المعنوي عندما يكون غير قادر على مراقبة أداء الوكيل وتحديد ما إذا كانت التصرفات والقرارات التي يتخذها تخدم مصالحه، وبالتالي فإن المشكلة الرئيسية للأصيل هي إيجاد الوسائل التي تحث الوكيل على العمل لصالحه وتضمن له تحقيق الأهداف التي وضعها وذلك في ظل عدم تماثل المعلومات بين الطرفين واختلاف تفصيلات كل منهما حول البدائل المتاحة للاختيار.

4. **تضارب المصالح:** ويعني ذلك الوضع أو الموقف الذي تتعارض فيه المصالح الشخصية لمتخذ القرار مع

أدائه لمهامه¹، وفي إطار علاقة الوكالة يفترض أن كل طرف من أطراف عقد الوكالة يتبع مصالحه الشخصية التي تختلف وتتأثر حسب نوعية الأطراف الفاعلين فيها أين يخشى كل طرف سلب مصالحه. بناء على ذلك فإن المالكون يسعون لتعظيم ثروتهم وتحقيق مصالحهم الذاتية بشكل منفرد بالعائد المالي المتوقع توليده من استثماراتهم في الشركة بواسطة المدراء، أما المدراء فيعملون على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائداتهم (ثروتهم) كذلك بعدم بذل الجهد أو ما تسمى بوقت الراحة ولو كان ذلك على حساب مصلحة المالكين².

الفرع الثالث: تكاليف الوكالة

يترتب على ما تقدم ما يسمى بتكاليف الوكالة، ويرتبط هذا المفهوم بالنفقات التي يتحملها كل من الأصلاء (المساهمين) والوكلاء (المسيرين) بهدف ضبط العلاقة فيما بينهما والحد من المشاكل السابقة الذكر، وحسب Jensen & Meckling فإن مشاكل الوكالة تولد 3 أنواع من التكاليف³. وتتمثل هذه التكاليف في⁴:

1. **تكاليف الإشراف أو المراقبة:** و هي تكاليف يتحملها الأصيل (المساهم) للحد من السلوك الانتهازي للوكيل (المسير) والتأكد من أن القرارات التي يتخذها تتماشى مع مصالحه الشخصية. وكأمثلة عن ذلك التكاليف المتعلقة بإنشاء نظم للإشراف "تدقيق داخلي أو خارجي.."، وأخرى تتعلق بوضع نظم للتحفيز "المكافآت..." التي تسمح بتحفيز الوكلاء على العمل وفقا لمصالح الأصلاء؛

¹- Yoanna Pons, Noël Pons, Le Conflit D'intérêts : Le Symbole de la Dérive de L'éthique, Revue Audit et Contrôle Internes, Institut Français de l'Audit et du Contrôle Internes, N°.204, Avril 2011, P.25.

²- علي خلف سلمان الركابي، عمر إقبال توفيق المشهداني، مرجع سابق، ص.19.

³- Roland Pérez, Op-cit, P.34-35.

⁴- Amir Louazi, Les Déterminants d'une Bonne Gouvernance et la Performance des Entreprises Françaises : Etudes Empiriques, Thèse De Doctorat, Université Jean Moulin, Lyon3, France, 2011, P.23.

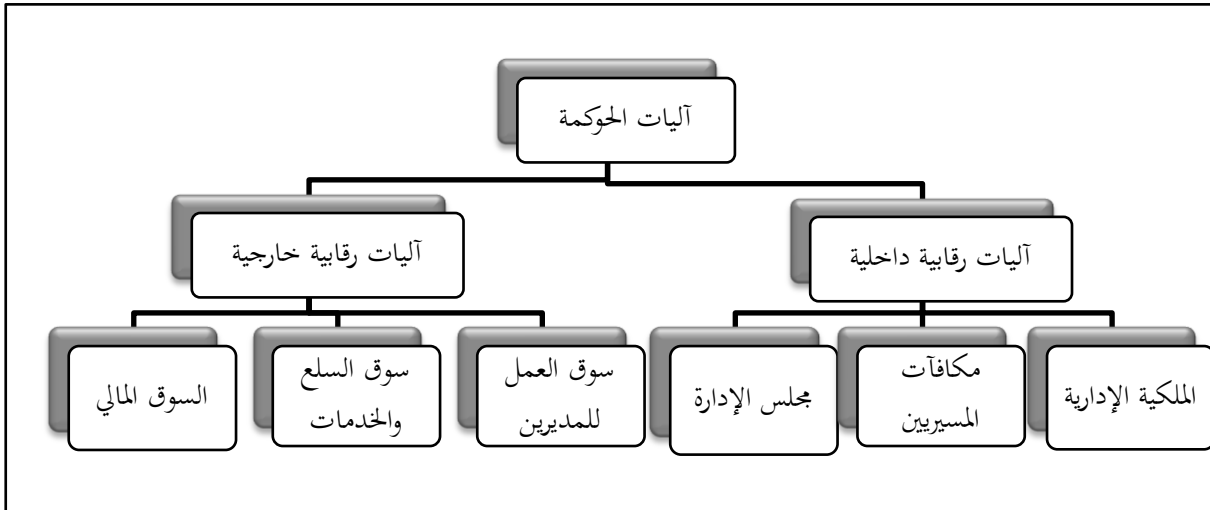
2. **تكاليف الالتزام:** وهي التكاليف التي يتحملها الوكيل لإظهار حسن نيته اتجاه الأصيل وطمأنته بأنه يتصرف وفقا لمصلحه، هذه التكاليف تستطيع أن تأخذ أشكالا مختلفة ومن أمثلة ذلك تحمل الوكيل لتكاليف إعداد تقارير من قبل شركات متخصصة بهدف إثبات أن العمل الذي يقوم به يعزز القيمة السوقية للشركة؛

3. **الخسارة المتبقية:** هي الخسارة التي يتحملها الأصيل بسبب تضارب المصالح مع الوكيل، ومع ذلك فإن الخسارة المتبقية لا تتعلق بالأصيل لوحده فالوكيل يستطيع تحمل هذه التكاليف أيضا، وكمثال عن هذه التكاليف "التخصيص السيئ للموارد، والاختيار الإستراتيجي غير الأمثل..."، والتي تدعى كذلك بتكاليف الفرصة البديلة.

الفرع الرابع: دور الحوكمة في الحد من مشاكل الوكالة

للتقليل من مشاكل الوكالة والحد منها، تقترح نظرية الوكالة ب أن يقوم المساهمون باعتماد نظام لحوكمة الشركات يعمل على تعديل وتهذيب السلوك الانتهازي للمديرين، ويجبرهم على العمل لصالح المساهمين من خلال مجموعة من الآليات الرقابية والإشرافية التي تسمح بذلك¹. ويمكن توضيح دور الحوكمة في الحد من مشاكل الوكالة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): دور حوكمة الشركات في الحد من مشاكل الوكالة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Paul André, Interdépendance Des Mécanismes de Gouvernance: étude empirique dans le contexte canadien, 27ème Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Tunis, mai 2006, P.4-5.

¹- Alin Finet, Azhaar Lajmi, Qualité D'audit et Gouvernance D'entreprise: Essai D'analyse sur le Marché Belge, 5ème International Finance Conférence, Hammamet, Tunisie, mars 2009, P.4.

وفيما يلي وصف لهذه الآليات:

1. **الآليات الخارجية:** ويعتمد فيها بشكل رئيسي على الأسواق كأدوات رقابية على أداء المسيرين، وتمتثل هذه الآليات في¹:

أ. سوق العمل للمديرين: اعتبرها Fama الآلية الرئيسة لإحكام الرقابة على المسيرين، حيث افترض أن أداء هؤلاء وفقا لهذه السوق يخضع لقانون العرض والطلب، وأنه يمكن الاستغناء عنهم بسهولة وتعويضهم بمسيرين آخرين في حال عدم تحقيقهم للأداء المطلوب. وبناء على ذلك فإن المدراء سيبدلون أقصى جهدهم لبناء سمعة حسنة واحتلال أفضل مكانة في سوق العمل من خلال العمل بما يتناسب ومصالح المساهمين؛

ب. سوق الخدمات والسلع: إن وجود سوق للسلع والخدمات شديد المنافسة يفرض على المؤسسات ترشيد تكاليف إنتاجها لتحسين إنتاجيتها حتى تضمن استمرارها وبقائها في ظل المنافسة الشديدة. وعليه فإن ضغط المنافسة على المسيرين عامل يدفعهم لتهديب تصرفاتهم والسعي لتحقيق أهداف المساهمين (الملاك) لتخوفهم من فقدان مناصبهم في حال ما إذا كانت مؤسساتهم غير فعالة اقتصاديا وغير قادرة على منافسة غيرها من الشركات وهو ما قد يؤدي إلى اضمحلالها ومن ثم إغلاقها².

ت. السوق المالي: يعتبر آلية أخرى لضبط أداء المسيرين، حيث يمنح هذا السوق للمساهمين إمكانية بيع أسهمهم تعبيرا عن عدم رضاهم بطريقة التسيير المتبعة من قبل المدراء مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الشركة والذي سينعكس سلبا على أجورهم أو استبعادهم من قبل المساهمين الجدد وهو ما يدفعهم لتسيير الشركة بما يتلاءم مع مصالح المساهمين؛

2. **الآليات الداخلية:** وتمتثل هذه الآليات في³:

أ. مجلس الإدارة: حسب Charreaux فإن مجلس الإدارة يعد من بين الآليات الداخلية الأحسن لإحكام الرقابة على أداء المسيرين لأنه يمثل مصالح المساهمين، ويتمثل دوره الرقابي في التأكد من سلامة القرارات المتخذة وذلك من خلال وسيلتين رقابيتين: تحديده لمكافآت المسيرين بما يتماشى مع مستوى أدائهم، وإمكانية إلغاءه القرارات المتخذة. وحسب العديد من الباحثين فإن لتركيب مجلس الإدارة دورا أساسيا في عملية الرقابة على المسيرين، حيث يعتبر البعض أن وجود أعضاء خارجيين على مستوى المجلس مستقلين

¹ - Paul André, Ibid, P.4.

² - François Labelle, Yves-Cédric Koyo, Les Mécanismes de Gouvernance Dans le Contexte de Fonds D'investissements Responsables (FIR) et de PME: 5 cas de PME Québécoises Financées par un FIR, Entrepreneurial Practice reviw, vol.2, N°.3, Summer 2012, P.73.

³ - Paul André, Ibid, P.5.

عن إدارة الشركة يسمح بتفادي خطر التواطؤ بين المسير والأعضاء الداخليين على مستوى المجلس المكلفين بمراقبته. أما البعض الآخر فيظن أن وجود أعضاء داخليين على مستوى المجلس يعد ضروري لأنهم قادرين على الحصول على المعلومات الكافية حول ما يحدث داخل الشركة وإبلاغها للمجلس بكل دقة. في حين أن غيرهم يعتقد بأن وجود عدد متساو من الأعضاء السابق ذكرهم على مستوى المجلس يعتبر الحل الأمثل للضغط على المسيرين ودفعهم للعمل بما يحقق مصالح المساهمين؛

ب. مكافآت المسيرين (نظام الحوافز): وفيه يتم ربط حوافز المسيرين بمستوى أدائهم وهو ما يدفعهم للعمل في صالح المساهمين، إلا أن اختيار نظام تحفيزي أمثل أثار عدة مشاكل خاصة وأن المسيرين يتجنبون تحمل المخاطرة ولا يبذلون أقصى جهدهم للعمل في صالح المساهمين. وبناء على ذلك اقترح Rees تقسيم المكافأة إلى جزء ثابت والذي يعمل على الحد من مخاطر المسير، وآخر متغير أين يتحمل فيها المساهم جزء من المخاطر؛

ت. الملكية الإدارية: عبرت دراسة لـ Jensen & Meckling عن فاعلية هذه الآلية في الرقابة على أداء الإدارة والحد من سلوكها غير المرغوب فيه بنسبة تركيز الأسهم عند الإدارة. وحسب Kelly فإن امتلاك الإدارة لجزء من رأس مال الشركة سيحفزها كثيرا نحو اختيار الأنشطة التي تعظم ربحية الشركة وذلك لأن مصلحتها تتمثل في العائد الذي ستحصل عليه في شكل توزيعات الأرباح باعتبارها مالكا. وعليه فإن امتلاك الإدارة لجزء من الأسهم سيخفض من اتجاهها نحو تحقيق منافعها على حساب حملة الأسهم¹.

المطلب الثاني: الانهيارات المؤسسية

منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 أخذ العالم ينظر نظرة جديدة لحوكمة الشركات والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحد من التلاعبات التي يمكن أن تحدث داخل الشركة. وقد تزايد الاهتمام بهذا الدور لاسيما بعد الانهيارات المالية التي منيت بها كبريات الشركات الأمريكية سنة 2002 والتي لعبت دورا كبيرا في بروز حوكمة الشركات للسطح. وبالرغم من أن هناك شركات كثيرة تعرضت للانهيار إلا أنه سنركز على شركتي Enron و Worlcom باعتبارهما أكبر قضيتي إفلاس اللتان حظيتا باهتمام الرأي العام والخاص.

¹ - مؤيد محمد علي الفضل، نوال حربي راضي، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة: دراسة حالة الأردن، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 12، العدد 4، 2010، ص.137.

الفرع الأول: انهيار شركة إنرون

يعد انهيار شركة Enron عملاق الطاقة الأمريكي نهاية عام 2001 والذي كان سببا في انهيار شركة Arthur Andersen من أبرز الفضائح المالية التي كان لها الأثر الأكبر في بلورة وتبني مفاهيم ومبادئ حوكمة الشركات، حيث سقطت الشركة العملاقة بأصول قدرت قيمتها بـ 63.4 مليار دولار نتيجة لتدني أخلاقيات المهنة والأعمال، وهو الأمر الذي شكل أكبر إفلاس لشركة أمريكية وربما على مستوى العالم أجمع¹. وقد أدى هذا الانهيار إلى طرح العديد من التساؤلات أهمها: كيف تم الانهيار؟ وما هي أسبابه؟.

لقد برعت شركة Enron في لعب دور صناع السوق في عقود المشتقات المتداولة خارج البورصة في الوقت الذي لم تكن فيه مطالبة بالإفصاح عن حجم المخاطر المصاحبة لتلك العمليات، فضلا عن اعتمادها على العمليات المقيدة خارج الميزانية التي يصعب اكتشافها لتصبح بذلك وسيلة لإخفاء مقنن للمعلومات والتي كانت من بين أحد الثغرات المحاسبية والمالية التي استفادت منها الشركة. وكذا العلاقة التي كانت تجمعها بأكبر شركة مراجعة في العالم Arthur Andersen والتي بلغت حد استخدام بعض موظفيها في تقديم خدمات استشارية لا علاقة لها بمراجعة الحسابات في مقابل حصولهم على مكافآت لإغماض أعينهم عن المخالفات التي كانت تحدث أو لحثهم على عدم الالتزام بالفحص والتمحيص الأمين للمستندات، وهو ما فتح المجال لإدارة Enron للتمادي في التلاعبات التي كانت تقوم بها. فالشركة لم تكن تحقق أرباح بل كانت تمنى بخسائر تمكنت من خلال حسابات جانبية أن تظهر كواحدة من أفضل الشركات الأمريكية ربحية. كما قام مسئولو الشركة وعلى رأسهم مدير الحسابات بتحميل القوائم المالية للشركة بأرباح وهمية لا وجود لها، ولم يكتفوا بذلك بل قاموا ببحث أقاربهم وأصدقائهم لشراء أسهم الشركة عندما كانت تتداول بأسعار متدنية ومع ظهور مفعول الأرباح الوهمية قاموا ببيعها بأضعاف السعر الذي سبق وأن اشتروها به، وفي أوت من سنة 2000 ارتفع سعر السهم إلى 90 دولار وأخذ مسئولو الشركة والذين يعلمون حقيقة وضعها في نشر الإشاعات عن ارتفاع سعر السهم إلى 140 دولار بينما كانوا يتخلصون من الأسهم التي اشتروها. وعندما بدأت خيوط الفضيحة في الظهور أخذ سعر السهم في الانخفاض حتى وصل في 15 أوت 2001 إلى 42 ثم 1 دولار وهو ما دفع بالشركة لإعلان إفلاسها في 02 ديسمبر 2001².

¹ - خلود عاصم وناس العبيدي، دور حوكمة الشركات في معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 06، العدد 17، 2011، ص. 139.

² - حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2010، ص. 13-14.

- وقد أثبتت التحقيقات أن الانهيار المدوي لهذه الشركة يعود لعدة أسباب أهمها¹:
1. جشع وطمع المديرين التنفيذيين لشركة Enron (كينيث لاي وجيفري سكيلينج) اللذان اتهما بالفساد والتآمر، وكذلك الكذب بشأن المتاعب المالية للشركة؛
 2. إنشاء الشركة للعديد من الشركات المستقلة* (المشتركة) بهدف التلاعب بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها خاصة عند إثبات المعاملات المالية فيما بينها، بهدف تقليل الخسائر وتعظيم الأرباح وعدم إثبات أي ديون قد تؤثر على التقييم الائتماني للشركة؛
 3. إتباع الشركة لأساليب تضخيم الأرباح** وإعطاء معلومات مخالفة للحقيقة وذلك بهدف الحفاظ على ارتفاع سعر السهم، بالإضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات مما يعطي الانطباع بنجاح الشركة؛
 4. تضارب المصالح بين إدارة الشركة ومساهميها، والذي دفع بالإدارة للانفراد بالمعلومات الصحيحة والكفيلة بإيضاح التلاعبات التي كانت تحدث دون بقية الجهات الأخرى؛
 5. إيكال مجلس الإدارة مهمة مراجعة الصفقات التي تقوم بها الشركة للجنة فرعية داخل الشركة، والتي قامت بمراجعة خاطفة سريعة لتلك الصفقات، كما أن مجلس الإدارة أخفى معلومات في غاية الأهمية كان من الممكن أن تؤدي معرفتها إلى اتخاذ بعض الإجراءات المناسبة؛
 6. تخلي لجنة المراجعة عن أخلاقها المهنية (الاستقلالية والحيادية في إبداء رأيها حول الصفقات التي قامت بها الشركة)، نتيجة العلاقات الشخصية التي كانت تربطها بأعضاء إدارة الشركة بالإضافة إلى المبالغ المالية التي كانت تتقاضها حيث تقاضى كل عضو مبلغ 380619 دولار نقداً أو في شكل أسهم؛
 7. تواطؤ مكتب آرثر أندرسون للمراجعة من خلال إغفاله لعمليات الغش والتدليس التي كانت تقوم بها إدارة إنرون.

¹ - راجع: الدروس المستفادة من انهيار شركة انرون، بورصتي القاهرة والإسكندرية، ص. 7-9، وكذلك إحسان صالح المعتاز، أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة انرون والدروس المستفادة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، المجلد 22، العدد 1، 2008، ص. 262-263.

* - وهي عبارة عن شركات شراكة استثمارية مع Enron والتي تم إنشائها من قبل بعض الموظفين السابقين في الشركة والتي كانت من بين الأسباب الرئيسية في انهيارها، من بينها شركة Chew Co التي تم إنشائها من قبل Kopper (موظف سابق في Enron) بمساعدة من إدارة الشركة ، بالإضافة إلى شركتي LJM₁ وLJM₂ والتي تم إنشاؤها وإدارتها من قبل Andrew fastow (مساعد رئيس مجلس الإدارة ورئيس القسم المالي لـ Enron).

** - من بين أحد العمليات الخادعة التي قامت بها شركة انرون مع شركة LJM₁ ، تنازلها عن سبعة عقود استثمار لـ LJM₁ قبيل انتهاء السنة المالية لعام 1999 وأثبتت ربح ناتج عن العملية وبعد انتهاء السنة المالية أعادت خمسة من عقود الاستثمار، ومن ثم تضخيم أرباحها على غير الحقيقة. ولمزيد من المعلومات حول العمليات الخادعة التي قامت بها الشركة، اطلع على: ظاهر القشي، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة

الفرع الثاني: انهيار شركة وورد كوم

في 22 جويلية 2002 تقدمت مجموعة وورد كوم ثاني أكبر شركة أمريكية للاتصالات بطلب رسمي إلى المحكمة لإعلان إفلاسها بأصول قدرت قيمتها بـ 107 مليار دولار، لتصبح بذلك أكبر عملية إفلاس في التاريخ الأمريكي متجاوزة بذلك فضيحة إفلاس شركة إنرون لخدمات الطاقة¹. وكما حدث مع شركة إنرون فقد كانت هذه الشركة تستخدم الحيل المحاسبية خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2002 لإخفاء مركزها المالي والرفع من سعر سهمها، حيث أثبتت التحريات التي قام بها مراقب الحسابات عن وجود مخالفات بلغت قيمتها 803 مليون دولار فضلا عن تضخيم أصول الشركة بما قيمته 11 مليون دولار². وهو الأمر الذي أدى إلى انهيار أسعار أسهمها بعد اكتشاف هذه المخالفات حيث وصل سعر السهم للشركة سنة 2002 إلى 2.47 دولار بعد أن كان يقدر بـ 71.7 دولار سنة 1998.

وتتمثل أهم الأسباب التي أدت إلى الانهيار السريع لشركة وورد كوم في المخالفات المالية التي كانت تقوم بها الشركة بالإضافة إلى تعاون أكثر من جهة في تمرير هذه المخالفات، وفيما يلي عرض لذلك³:

1. استخدمت الشركة خدع محاسبية للتغطية على وضعها المالي المتدهور من خلال الممارسات المحاسبية غير الصحيحة والتلاعب* في حسابات التدفقات النقدية للشركة لكي تظهر بشكل يتماشى مع توقعات المستثمرين في البورصة؛
2. إعلان الشركة تحقيق أرباح وهمية بأكثر من 9 مليارات دولار في ميزانيتها؛
3. إنفاق مليارات الدولارات كنفقات تشغيلية في محاولة لإطفاء خسائرها إذ اعترفت الشركة بأنها سجلت مبلغا يوازي 4 مليارات دولار في خانة النفقات لتعزيز سجلات أرباحها؛

¹- La Faillite Exemplaire de World Com , sur le site: www.larousse.fr/archives/journaux_annee/2003/43.

²- حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سابق، ص.15-16.

* من أبرز التلاعبات التي قامت بها الشركة لتضخيم بيانات الأرباح ما يلي: احتجاز الأرباح لأكثر من 10 سنوات وكذا الاحتياطات؛ إتباعها لخطة أقرتها الإدارة العليا للشركة بهدف تضليل المستثمرين ومقابلة توقعات Wall street والتي مكنتها من إخفاء نفقات بقيمة 8 مليار دولار، والإعلان عن تدفقات مالية غير حقيقية قدرت بـ 2.393 مليار دولار و240 مليار دولار خلال سنة 2001 و الربع الأول من سنة 2002 على التوالي بدلا من خسائرها التي بلغت 662 و557 مليار دولار، تسجيل حصص مملوكة في شركات أجنبية غير حقيقية؛

¹- دريد آل شيب، عبد الرحمن الجبوري، أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالي: حالة شركة ووردم الأمريكية، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة فيلادلفيا، 15-16 مارس 2003؛ ص.12-14.

4. تسريب بعض المعلومات والبيانات الخاصة عن الشركة بواسطة جهات لها سمعتها في السوق الأمريكي والتي تتضمن معلومات إدارية خاصة إلى المستثمرين الخارجيين أدت إلى عقد صفقات وهمية مما رفع أسعار سهم الشركة في السوق المالي؛
5. استغلال فترة انتقال الحكم بين الرئيس الأمريكي بل كلينتون وجورج بوش وانشغال القضاء بها وغيابه عن مراقبة أعمال هذه الشركة وفي تداول أسعار أسهمها في البورصة؛
6. استغلال الشركة لمركزها الائتماني الكبير وسمعتها الممتازة مما ولد عامل جذب شديد دفع المقرضين إلى منحها مبالغ هائلة بصورة خاطئة؛
7. تواطؤ شركة Arthur Andersen وبعض أعضاء لجنة مراقبة سوق نيويورك SEC مع مدراء ورؤساء وورد كوم منهم Bernard Ebbers (المدير التنفيذي للشركة) و Scott Sullivan (المدير المالي للشركة) للتغطية على هذه المخالفات؛
8. دور الوسطاء الماليين في حث وتشجيع المستثمرين لشراء أسهم شركة وورد كوم، حيث عمد وسيط البورصة Jack Groubman وأكبر مساهم في الشركة لحث المستثمرين على شراء أسهم الشركة ويوفر لها قروض ويخفي خسائرها، فضلا عن تدخله في اجتماعات مجلس الإدارة وتعيينه للموظفين وكذا تحديده للخيارات الإستراتيجية.

الفرع الثالث: قانون سارينز أوكسلي وحوكمة الشركات

- لقد أثبتت الفضائح المالية التي هزت الاقتصاد الأمريكي سنة 2002 عن ضعف قواعد حوكمة الشركات التي كان معمولاً بها سابقاً، وهو ما دفع بالمستثمرين للضغط على المشرعين لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية مصالحهم. وفي سياق ذلك أقرت الحكومة الأمريكية في 31 جويلية 2002 قانون Sox* وألزامت الشركات بتطبيق جميع بنوده كدعامة لحوكمة الشركات، حيث يهدف هذا القانون ل¹:
1. الشفافية في تقديم المعلومات المالية من خلال دراسة القوائم المالية السنوية والأولية قبل اعتمادها ونشرها بغرض التوصل إلى قناعة بأنها لا تتضمن أي عبارات أو بيانات غير صحيحة، وأن تكون ذات أهمية

^{*} قانون Sox: وهو ما يعرف بقانون سارينز أوكسلي، وهو قانون أقره مجلس النواب الأمريكي في 31/07/2002 كخطوة لإعادة النظر في متطلبات مراجعة الحسابات والقوائم المالية، وقد تم تمريره استجابة لعدد من الفضائح التي مست العديد من الشركات البارزة في م.أ، وقد سن هذا القانون سلسلة من الإصلاحات البعيدة المدى التي ترسخ لموضوع حوكمة الشركات.

¹ - علي حسين الدوغجي، أسامة عبد المنعم سيد علي، دور قانون سارينز أوكسلي في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 86، 2011، ص. 17-18.

- نسبية، والتأكد من أنه لم يحدف من هذه القوائم أي بيانات أو معلومات أو مبالغ من شأنها أن تجعل من هذه القوائم مضللة؛
2. التحقق من صحة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في الشركة، ومدى فاعليته في الحد من عمليات الغش والأخطاء واكتشافها فور وقوعها وقدرتها على القيام بتنفيذ الأنشطة الرقابية بطريقة تمكن من التحقق من جودة تنفيذ هذه الأنشطة والثبات في تنفيذه؛
3. دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة، وأي تغيير في هذه السياسات المتبعة، والأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمتها لطبيعة عمل الشركة وأثرها على المركز المالي ونتائج أعمالها؛
4. الإشراف على عمليات التقصي والبحث عن الغش والأخطاء التي من شأنها أن تحدث في الشركة؛
5. دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المحاسب القانوني والأخذ بالآراء الواردة فيها؛
6. التحقق من استقلالية مدققي الحسابات الداخليين، ووضع نظام للتدقيق الداخلي في الشركة ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنها؛
7. تقديم اقتراحات من شأنها تأكيد الاستقلالية لمدققي الحسابات الداخليين والرفع من كفاءة ما يقومون به من الأعمال؛
8. اتخاذ التدابير اللازمة في حالة مخالفة إحدى الشركات للأنظمة والقوانين حيث تفرض أشد العقوبات على المدراء والرؤساء وإجراءات صارمة على جميع الخدمات المقدمة من المدققين.
- ولتحقيق الأهداف السابقة الذكر فقد جاء ضمن قانون SOX مجموعة من البنود، كما هو موضح في

الجدول الموالي: الجدول رقم (1): بنود قانون Sox عام 2002

| رقم البند | عنوان البند | رقم البند | عنوان البند |
|-----------|--|-----------|---------------------------------|
| 01 | إنشاء مجلس أعلى للإشراف المحاسبي على شركات المحاسبة العامة | 06 | موارد اللجنة وسلطاتها |
| 02 | استقلالية مدققي الحسابات | 07 | الدراسات والتقارير |
| 03 | مسؤولية الشركات | 08 | مسؤولية الشركات عن الغش الجنائي |
| 04 | تعزيز الإفصاحات المالية | 09 | المعاقبة عن جرائم المسؤولين |
| 05 | تحليل تضارب المصالح | 10 | الإقرارات الضريبية للشركات |
| 11 | مسؤولية الشركات عن عمليات الغش | | |

Source : Fatma Ben Slama Klibi, Nouvelles Réglementations de la Gouvernance D'entreprise et Qualité des Résultats Comptables: les lois SOX (2002) et LSF (2003), thèse de doctorat, université de Franche-Comté, France, 2010, P.34.

وعلى العموم فقد ركز القانون على ثلاثة محاور أساسية وهي المراجعة، التقرير المالي، وحوكمة الشركات، وذلك كما يلي¹:

أ. في محور المراجعة كان التغيير الأساسي هو خلق مجلس أعلى للإشراف المحاسبي على شركات المحاسبة العامة، وتصميم منظمة تشريعية تقوم بفرض وتطوير وتقوية معايير المراجعة، بالإضافة إلى تقوية استقلال وسلطة لجنة المراجعة والإفصاح عن أتعاب المراجعة والعلاقات، وتحديد قدرة مكاتب المراجعة على القيام بكل من خدمات المراجعة والخدمات الاستشارية لنفس الشركة؛

ب. في محور التقرير المالي يتطلب القانون تصديق شخصي من رئيس الإدارة التنفيذية ورئيس الإدارة المالية علي دقة التقارير المالية للشركات، وطلب القانون من SEC* أن تقوم بمراجعة القوائم المالية كل 3 سنوات، بالإضافة إلى ذلك فقد طالب القانون بزيادة الإفصاح عن بنود الميزانية والالتزامات التعاقدية والأعمال بين الإدارة ومبادئ أصحاب المصالح، والإفصاح الفوري عن التغيرات المادية في الظروف والأعمال المالية للشركات؛

ت. في محور حوكمة الشركات يتطلب القانون أن تطور الشركات وتفصح عن الأكواد الأخلاقية إلى جانب قيامها بتقييم فعالية المراجعة الداخلية ورقابة وإدارة الخطر. وذكر القانون أنه يجب أن يتم حرمان كل من رئيس الإدارة التنفيذية ورئيس الإدارة المالية من مكافآتهم إذا ثبت أن هناك تلاعب في صياغة قوائمها المالية، وتوجيه عقوبات جنائية وأخرى مدنية لمدير الإدارة العليا في حالة تعرض حملة الأسهم للغش.

المطلب الثالث: التغيرات في البيئة النظامية للشركات

الفرع الأول: العولمة الاقتصادية

أصبحت العولمة** واقعا تعيشه جميع دول العالم، وأصبح من المحتتم على كافة الشركات الاستجابة لمتطلباتها طوعا حتى لا تصطدم بحتمية الاستجابة لها كرها. وفي ظل التغيرات التي فرضتها العولمة من تحولات في أشكال ملكية الشركات، وتحرير للاقتصاد وتداوله، وتحرير الأسواق المالية وهو ما أدى إلى سهولة حركة تنقل رؤوس

¹ - رمضان عارف رمضان محروس، دور لجان المراجعة في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات: دراسة نظرية وتطبيقية، أطروحة ماجستير، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، مصر، 2011، ص.57.

^{*} - لجنة الأوراق المالية والبورصة **Sec**: هي وكالة فدرالية أمريكية مختصة في تنظيم الأسواق المالية والإشراف عليها، تم إنشاؤها بحكم المادة رقم 04 من قانون الأوراق المالية لسنة 1934 الذي أقره الكونجرس الأمريكي ردا على أزمة الكساد الكبير سنة 1929، والهدف منها هو فرض قوانين مالية جديدة، تعزيز استقرار السوق وحماية المستثمرين من انتهاكات الشركات المتعلقة بشراء وبيع الأسهم.

^{**} - يشير مصطلح العولمة إلى جعل الشيء عالمي الانتشار في مده أو تطبيقه، وعلى الصعيد العالمي تعني سرعة تبادل السلع والخدمات التي أصبحت متاحة بفضل الإلغاء التدريجي للحواجز التجارية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية المبرمة منذ 1995، وكذلك بفضل تطور وسائل النقل والمواصلات.

الأموال بين مختلف دول العالم ظهرت الحاجة لضرورة حماية رؤوس الأموال هذه من نتائج سوء الإدارة والفساد المالي والإداري وما يترتب عليه من تفضيل لمصالح الإدارة على المستثمرين. وبناءً على ذلك زادت الحاجة لقواعد حوكمة الشركات التي يمكن من خلالها مساعدة الشركات والاقتصاد بشكل عام على إدارة الشركات وفق أساليب إدارية سليمة وبدرجة عالية من الشفافية والوضوح والدقة بما يؤدي إلى الحد من تلاعب الإدارة وضمن حقوق أصحاب المصالح ومن ثم الحفاظ على رؤوس الأموال المستثمرة¹.

الفرع الثاني: خصوصية الشركات

أصبحت ظاهرة الخصوصية* وتوسيع قواعد الملكية ظاهرة عالمية تقوم بها العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، وبخاصة الدول التي يمثل فيها القطاع العام القطاع الرئيسي للاقتصاد الوطني، حيث يتم خصوصية شركات القطاع العام المملوكة للدولة لتحويلها من ملكية عامة إلى ملكية خاصة تساعد على توسيع قاعدة الملكية، وكأحد العناصر الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والاعتماد على آليات السوق. فالتوجه نحو الخصوصية استدعى وضع معايير تكفل سلامة أوضاع الشركات العامة محل التخصيص كما أن نجاح هذه العملية يتطلب إتباع أسلوب سليم في ذلك مدعم بإصلاحات سياسية واقتصادية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية والمساءلة وهذا ما يستوجب وجود نظام للحوكمة في هذه الشركات يعمل على الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح².

الفرع الثالث: انتشار الفساد المالي والإداري

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من أخطر المشكلات التي تعاني منها الشركات في وقتنا الحالي على مستوى العالم أجمع، ويتمثل الفساد في سوء استخدام الإدارة لمنصبها أو السلطة الممنوحة لها للحصول على مكاسب وامتيازات شخصية لصالحها أو لصالح جماعة معينة بطرق غير شرعية. وهو ما يترتب عليه تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء ومن ثم تآكل رأس مالها.

وقد كان لهذه الظاهرة دور كبير في الانهيارات المالية للشركات الأمريكية الآنف الذكر، حيث تم اكتشاف أن التقارير المالية والحسابات الختامية لهذه الشركات لا تعبر عن الموقف المالي الحقيقي لها. وهو ما جعل المستثمرين

¹ - راجع: محسن أحمد الحضيري، اقتصاد ما بعد الحداثة وحداثة الاقتصاد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص.133، وكذلك محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 2009، ص.18.

* - يشير مصطلح الخصوصية لعملية نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو رأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص خواص ماديين كانوا أو معنويين.

² - عمر علي عبد الصمد، نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية: دراسة نظرية تطبيقية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص.12.

خاصة منهم المؤسسون يتخوفون ويبدون للجميع رفضهم تسديد فاتورة الفساد وسوء الإدارة من خلال مطالبتهم للشركات التي يتعاملون معها على إعطاء إثباتات بأنها تدار وفق ممارسات الأعمال السليمة التي تقلل إلى أدنى حد احتمالات حدوث هذه الظاهرة.

ومن هنا جاءت حوكمة الشركات كأحد التوجهات العالمية المعاصرة لإحكام الرقابة على الإدارة لمنعها من إساءة استخدام سلطتها بما يسيء للمساهمين وأصحاب المصالح، وحثها على تحسين الممارسة المحاسبية من خلال مطالبتها بتوفير الإفصاح والشفافية في التقارير المالية¹.

¹- راجع: حامد نور الدين، ساسي فطيمة، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012، ص.5، وكذلك عطوي سميرة، بديسي فهيمة، الحوكمة وقاية من الفساد الإداري والمالي الناتج عن المحاسبة الإبداعية: حالة الشركة الأمريكية لتسويق الكهرباء والغاز الطبيعي Enron، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 28/27، نوفمبر 2012، ص.26.

المبحث الثاني: الإطار الفكري لحوكمة الشركات

يعد مصطلح حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي فرضت نفسها على جدول أعمال الشركات والمنظمات الدولية والحكومات، والتي لاقت اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين في السنوات الأخيرة لاسيما بعد سلسلة الأحداث والانهيارات المالية التي عرفها العالم مؤخرًا، وهو ما يدفع بنا إلى التساؤل عن معنى هذا المصطلح، المبادئ التي يقوم عليها، وكذا الأهداف التي يسعى لتحقيقها بالإضافة إلى أهميته. وكإجابة عن هذا التساؤل سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم عام حول حوكمة الشركات وهذا من خلال إعطاء نظرة عن مفهوم هذا المصطلح، مبادئه، أهدافه، وأهميته.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بحوكمة الشركات بتعدد اهتمامات وتخصصات الكتاب والباحثين، حيث تشير الدراسات إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين والممارسين على تعريف محدد أو ترجمة محددة لمصطلح Corporate Governance، إذ يرى البعض تسميتها بحوكمة الشركات ويصفها آخر بالإدارة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة، والحاكمة المؤسسية، ويرى آخرون أنها بمثابة مجموعة الإجراءات الحاكمة داخل الشركة¹. ونظرا لعدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه لهذا المصطلح سنورد فيما يلي عددا من التعريفات المقدمة من قبل بعض الباحثين والهيئات الدولية على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة لغويا

اختلفت الأدبيات وتباينت آراء الباحثين في التوصل إلى مرادف لمصطلح Corporate Governance باللغة العربية وقد اتفق العديد من الخبراء اللغويين والقانونيين على اقتراح مصطلح "حوكمة الشركات" في محاولة لنشر وترسيخ هذا المفهوم في الأدبيات². ويعني مصطلح حوكمة الشركات في اللغة الحكم أو التحكم، أي السيطرة على الأمور بوضع ضوابط وقيود تحكم العلاقات داخل المنظمة³.

¹ - عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العثماني، الحوكمة المؤسسية: المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص.28.

² - عبد السلام إبراهيم، فاضل عباس كريم، حوكمة الشركات ضرورة إستراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة: دراسة تحليلية في عدد منظمات صناعة التأمين العامة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 2، العدد 12، 2009، ص.160.

³ - غضبان حسام الدين، فدراس أسماء، دور الاتصال المالي في تفعيل مراقبة التسيير لدى المؤسسات المصرفية "مدخل الحوكمة"، الملتقى الدولي حول مراقبة التسيير: أداة للقيادة والتحكم في الأداء، واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ومخبر البحث للإبداع والتحليل الاقتصادي والمالي، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 27-28 نوفمبر 2013، ص.2.

والحوكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب منها¹:

1. **الحِكْمَةُ**: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد؛
2. **الحُكْمُ**: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك؛
3. **الإِخْتِكَامُ**: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية، وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة؛
4. **التَحَاكُمُ**: طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

الفرع الثاني: مفهوم الحوكمة من وجهة نظر بعض الباحثين

تناول الباحثون مفهوم حوكمة الشركات كل حسب وجهة نظره الخاصة، فينظر إليها Gérard Charreaux على أنها: "مجموعة من الآليات التي لها القدرة على تحديد سلطات المديرين والتأثير في قراراتهم، وبعبارة أخرى هي الميكانيزمات التي تحكم سلوكهم للحد من السلطة التقديرية لهم"².

أما Bénait Pige فيعتبرها بأنها "مجموعة من الآليات التي تساعد على تهيئة الوضعية الحقيقية لنشاط الشركات من أجل تحقيق أهدافها التي أقرتها مسبقاً"³.

ويرى محمد مصطفى سليمان بأنها "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى"⁴.

كما يرى آخر بأنها "مجموع الإجراءات والوسائل التي تتبناها الشركة لتعزيز العمل الجماعي وتقديم الحلول الجماعية بغية تحقيق الأهداف المشتركة لكل الأطراف المرتبطة بالشركة"⁵.

وبالنسبة لـ Jenkinson & Mayer فالحوكمة تعني "مجموع العمليات والهياكل التي من خلالها يتم توجيه أعمال الشركات وإدارتها، من أجل تحسين قيمة أسهم المساهمين على المدى الطويل من خلال تعزيز أداء الشركات ومساءلتها، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة مع الشركة"⁶.

¹ - علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010، ص.24.

² - Gérard Charreaux, Peter Writz, Gouvernance Des Entreprises Nouvelles Perspectives, Economica, Paris, 2006, P.7.

³ - Bénait Pige, Gouvernance, Contrôle Et Audit Des Organisations, Economica, Paris, 2008, P.7.

⁴ - محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص.18.

⁵ - Richard Dodgson & others, Global Health Governance: A Conceptual Review, Discussion Paper N°.1, Centre on Global Change & Health London School of Hygiene & Tropical Medicine, February 2002, p.5. Available at: www.who.org (15/01/2014, 10:45).

⁶ - Uwuigbe, Olubukunola Ranti, Fakile, Adeniran Samuel, The Effects of Board Size on Financial Performance of Banks: A Study of Listed Banks in Nigeria, International Journal of Economics and Finance, Vol.4, No.2, February 2012, P.260.

الفرع الثالث: مفاهيم حوكمة الشركات من وجهة نظر بعض الهيئات والمنظمات الدولية

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD* بأنها "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة، الإدارة، المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة، كما يوفر الهيكل الذي توضع في إطاره أهداف الشركة، ووسائل تحقيق هذه الأهداف ومتابعة النتائج المحققة"¹.

وعرفتها لجنة Cadbury** بأنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"².

في حين عرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC*** بلُها "الهيكل والعمليات التي تساهم في توجيه ومراقبة الشركات، والتي تتمحور حول العلاقات بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين، والمساهمين ذوي الأقلية وأصحاب المصلحة الآخرين بحيث تساهم حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تعزيز أداء الشركات وزيادة فرص حصولها على رأس المال الخارجي"³.

كما عرفها المجتمع الدولي للعربي للمحاسبين القانونيين IASCA**** على أنها "مجموعة المسؤوليات

والممارسات المتبعة من طرف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الأهداف والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم، واستغلال موارد الشركة بشكل فعال وعلى نحو مسؤول"⁴.

* - هي منظمة دولية تم إنشاؤها رسمياً في 30 سبتمبر 1961، تتمثل مهمتها الأصلية في تعزيز السياسات التي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية لجميع الأفراد في كل أنحاء العالم. لمزيد من التفصيل أنظر: www.oecd.org.

¹ - Hanen Ben Ayed-Koubaa, L'impact Des Mécanismes Internes De Gouvernement De L'entreprise Sur La Qualité De L'information Comptable, Cahiers de Recherche PRISM-Sorbonne 10-18 Pôle de Recherche Interdisciplinaire en Sciences du Management, UFR de Gestion et Economie d'Entreprise – Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, P.1.

** - هي لجنة تم إنشاؤها من قبل أدريان كادبوري الذي أصدر أول كود عن أفضل ممارسات حوكمة الشركات سنة 1992، هدفها الرفع من معايير حوكمة الشركات، ومستوى الثقة في التقارير المالية وعملية التدقيق من خلال وضع وتحديد مسؤوليات كل الأطراف المتعاملة بالشركة.

² - On Kit Tam, The Development Of Corporate Governance In China, Edward Elgar Publishing, USA, P.18.

*** - أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي المعني بالتعامل مع القطاع الخاص تم إنشاؤها عام 1956 م، تضم 184 بلداً عضواً الذين يقررون مع سياساتها، تتمثل رسالتها في تشجيع استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البلدان النامية، مما يساعد على تخفيض أعداد الفقراء وتحسين أحوال الناس المعيشية. لمزيد من التفصيل أنظر: www.ifc.org.arabic

³ - Why Corporate Governance, International Finance Corporation " IFC", 2012, P.1. Available at: www.ifc.org
**** - مجمع الدولي للعربي للمحاسبين القانونيين منظمة غير ربحية سُجِّلت في لندن في 12\1\1984 ثم سجلت رسمياً في 24\4\1994. يهدف المجمع إلى الارتقاء بعلمي المحاسبة، وتدقيق الحسابات والمهن المرتبطة بها على المستوى العالمي بالإضافة إلى الحث على الاستقلال المهني للمحاسبين ومنحهم الحماية الضرورية بما يتوافق مع معايير الإشراف المهني.

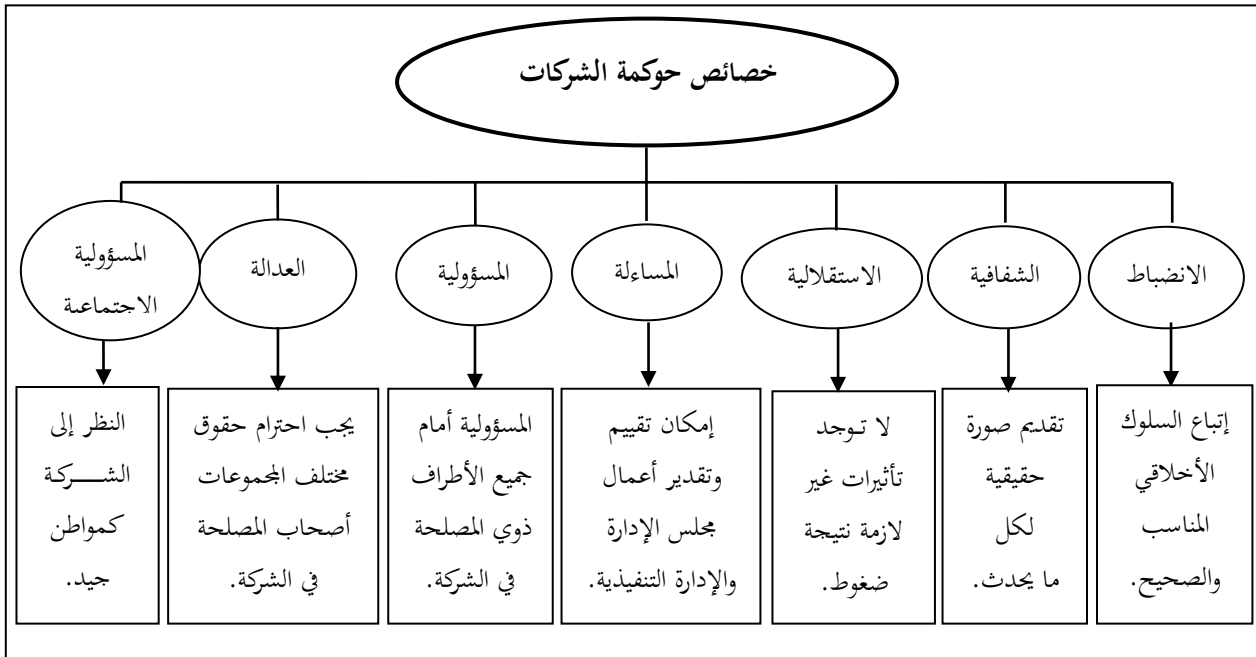
⁴ - المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة إلكترونية شهرية، العدد 63، فيفري 2004، عدد 53، ص.3. متوفرة على الموقع: www.ascasociety.org

أما معهد المدققين الداخليين IIA* فعرّفها بأنها " العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر، ومراقبة مخاطر الشركة والتأكد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها"¹.

انطلاقاً من التعاريف السابقة الذكر يمكن القول بأن حوكمة الشركات ما هي إلا مجموع الآليات والوسائل الرقابية التي تستخدمها الشركة لإدارة أصولها ومواردها وإحكام الرقابة عليها وضبط العلاقات بين مختلف أصحاب المصالح داخل الشركة وخارجها، وذلك بالقدر الذي يعمل على خلق التوازن في حقوق كل الأطراف المهتمة بالشركة والحد من تعارض المصالح فيما بينها من خلال تحديد المسؤوليات والسلطات لكل طرف بما يضمن تحقيق أهداف وإستراتيجية الشركة.

وبناءً على المفاهيم المذكورة أعلاه، يمكن عرض خصائص حوكمة الشركات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (4): خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار

الجامعية، مصر، 2005، ص.23.

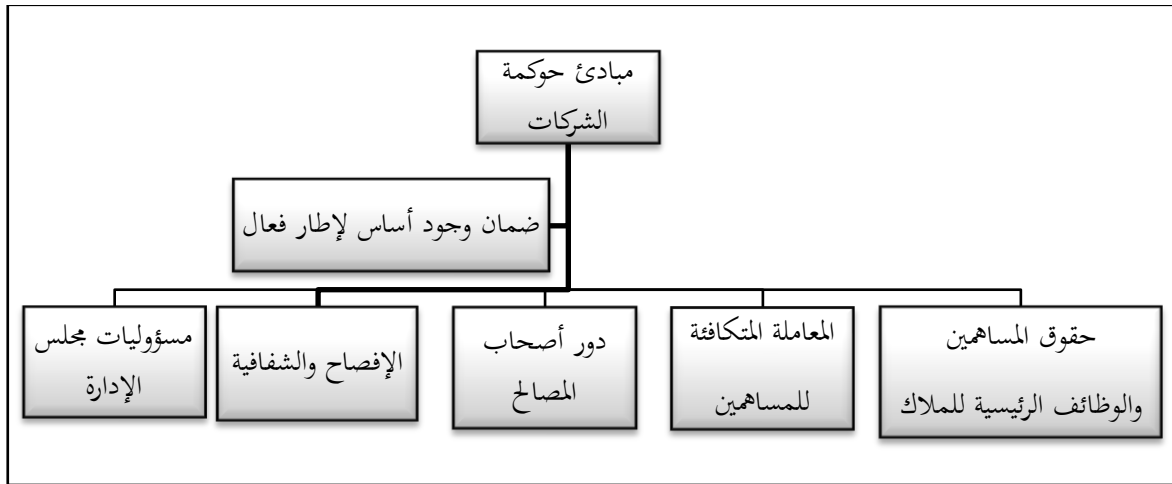
* - معهد المدققين الداخليين هو هيئة عالمية للعاملين في مجال التدقيق الداخلي تأسست عام 1941، تضم أكثر من 150000 عضوا مقرها بولاية فلوريدا في م.أ، مهمتها تقديم الإرشاد الفعال لمهنة التدقيق الداخلي حول العالم.

¹ - خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات بالتعاون مع الاتحاد العربي لخبراء المحاسبة القانونيين ووزارة الاستثمار، سبتمبر 2005، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص.160-161.

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات

بعد أن فرضت حوكمة الشركات نفسها بشكل طوعي وألقت بظلالها على مختلف الأنظمة الاقتصادية في العديد من دول العالم التي أصبحت ترى في ضرورة تطبيقها حتمية يفرضها الواقع المعاش للتحسين من سير الشركات، والوصول بها إلى مستويات أداء عالية و ضمان تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مختلف الأطراف ذوي المصلحة مع الشركة، سعت العديد من المنظمات والهيئات الدولية وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE إلى وضع مجموعة من المبادئ حتى تكون عوناً لجهود الدول الأعضاء بالمنظمة أو غيرهم في تقييم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي الخاص بحوكمة الشركات في دولهم. وقد اشتملت هذه المبادئ على ستة مبادئ أساسية بعد أن تم تعديلها* في سنة 2004 كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (5): مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن OECD



Organisation de Coopération et de Développement

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Economiques, Principes de Gouvernement D'entreprise de l'Ocde, Paris, France, 2004.

وفيما يلي شرح لهذه المبادئ:

*- أصدرت OECD خمسة مبادئ أساسية في 27-28 أبريل 1998 بناء على طلب من مجلس المنظمة، وقد تم اعتمادها والموافقة عليها في سنة 1999 لتقوم بعد ذلك المنظمة بتعديلها سنة 2004 لتصبح ستة مبادئ بعد إضافة المبدأ المتمثل في ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

الفرع الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون. ولتحقيق ذلك لا بد من الأخذ في الاعتبار مجموعة من الإرشادات والعوامل التالية¹:

1. يجب تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي، ونزاهة السوق، والحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق، والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق؛
2. إن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع يجب أن تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والإلزام بتطبيقه؛
3. يجب أن تُنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور؛
4. يجب أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية؛

الفرع الثاني: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك

ينبغي على نظام حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين وتسهيل عملية ممارسة حقوقهم والمتمثلة في تأمين أساليب تسجيل الملكية، نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحصول على المعلومات الملائمة التي تتعلق بالشركة وفي التوقيت المناسب، المشاركة والتصويت في الاجتماعات الهامة للمساهمين... الخ. كما ينبغي على هذا النظام أن يضمن للمساهمين حق الحصول على القدر الكاف من المعلومات فيما يخص القرارات المتخذة بشأن التغييرات الأساسية التي تحدث في الشركة وحق المشاركة فيها خاصة تلك المتعلقة بالتعديلات التي قد تطرأ على النظام الأساسي للشركة أو في مواد تأسيسها أو غيرها من الوثائق الأخرى، إصدار أسهم جديدة... الخ، وأن يتيح لهم فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين وإطلاعهم على الإجراءات التي تحكم هذه الاجتماعات خاصة تلك المتعلقة بإجراءات التصويت²، وذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات الكافية وفي الوقت المناسب عن تواريخ وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة وإتاحة الفرصة لهم لتوجيه الأسئلة لمجلس الإدارة عن الموضوعات المطروحة بالإضافة إلى حقهم في التصويت سواءً بالحضور شخصياً أو غيابياً وغيرها من الأمور

¹ - الهيئة العامة للرقابة المالية، مبادئ حوكمة الشركات، مصر، أبريل، 2004، ص.1. في الموقع الإلكتروني:

www.efsa.gov.eg/content/efsa2_ar/pool_extra_efsa/hawkama.pdf

² - OECD, Principes de Gouvernement D'entreprise de L'oeecd, Paris ,France ,2004,p.18. Disponible sur le site : <http://www.oecd.org/fr/daf/ae/principesdegouvernementdentreprise/31652074.PDF> (22/01/2014, 11:00)

الأخرى. كما ينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يجوزونها وكذا تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق ملكيتهم بما في ذلك المستثمرين المؤسسين وذلك عن طريق العديد من التوجيهات والإرشادات التي تضمن لهم ذلك¹؛

الفرع الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل نظام حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصا للحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم وأن يتم محاسبة كل من قام بانتهاك هذه الحقوق أو التلاعب بها، أو الحيلولة دون ممارستها وخذاع المساهمين²، وذلك على النحو التالي³:

1. يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة؛
2. ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت؛
3. يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛
4. ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، كما يجب أن لا تسفر إجراءات الشركة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت؛
5. يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

الفرع الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

لقد أشارت الورقة الصادرة عن المنظمة إلى أنه يجب أن يأخذ نظام حوكمة الشركات بعين الاعتبار حقوق أصحاب المصالح التي وضعت بقانون أو من خلال اتفاقيات متبادلة، وتشجيع التعاون النشط والفاعل بين الشركات المساهمة وأصحاب المصالح، وذلك من أجل تحديد الثروة وزيادتها وتوفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا، وأن يضمن هذا النظام لأصحاب المصالح أو الجهات الممثلة لهم فرصة الاتصال بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه أي ممارسات غير قانونية ومنافية لأخلاقيات المهنة والتي قد تؤدي إلى انتهاك حقوقهم، وفي حال حصول ذلك فإنه لا بد لهم من الحصول على تعويضات مناسبة عن ذلك. كما ينبغي أن يكون لأصحاب

¹ - محمد أحسن الحضيري، مرجع سابق، ص. 134-135.

² - مصطفى حسين بسيوني، مرجع سابق، ص. 197-198.

³ - عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سابق، ص. 41-42.

المصالح حرية الحصول على المعلومات الملائمة والكافية وذات العلاقة وفي التوقيت المناسب لتمكينهم من المشاركة في عملية التحكم المؤسسي¹.

الفرع الخامس: الإفصاح والشفافية

يشدد إطار حوكمة الشركات على الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كافة المسائل الهامة والجوهرية المتصلة بتأسيس الشركة بما في ذلك الوضع المالي، الأداء، حقوق الملكية وأسلوب ممارسة السلطة. وهذا مع الأخذ في عين الاعتبار أن يكون الإفصاح شاملاً وغير محصور في المعلومات الجوهرية فقط كالتائج المالية والتشغيلية، أهداف الشركة، الملكية الرئيسية للأسهم وحقوق التصويت، أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمترتبات والمزايا الممنوحة لهم، عوامل المخاطرة المتوقعة، المسائل المادية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح، هيكل وسياسات حوكمة الشركات. كما أشار إلى أنه ينبغي أن يتم إعداد المعلومات المحاسبية المفصّل عنها استناداً إلى معايير محاسبية عالية الجودة وأن تشمل المعلومات المالية وغير المالية. علاوة على ذلك فإنه ينبغي ضمان القيام بالمراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وهذا لتقديم ضمانات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن البيانات المالية تمثل إلى حد ما الوضع المالي الحقيقي للشركة وأدائها، بالإضافة إلى توفير قنوات لنشر المعلومات لتمكين الجهات المستفيدة من الوصول إليها بشكل عادل وكلفة منخفضة وفي الوقت المحدد. كما ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين، السماسرة، ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون، بعيداً عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة².

الفرع السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

ينبغي على نظام حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين³. وذلك مع مراعاة أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس عناية الرجل الحريص بما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين، والمعاملة العادلة

¹ - أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، الجزء الخامس، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2009، ص.22.

² - OECD, Op-cit, P.22-23.

³ - مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ حوكمة الشركات، 2004، ص.17. متوفر على الموقع: www.cipe-arabia.org

لجميع المساهمين عند اتخاذ قراراتهم، وضمن الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة¹. وفي ذات السياق فإنه على المجلس القيام بالوظائف الرئيسية التالية²:

1. وضع وتوجيه إستراتيجية الشركة، والخطط الرئيسية للأعمال، سياسة الخطر، الميزانيات، تحديد أهداف الأداء، مراقبة التنفيذ وأداء الشركة، النفقات الرأسمالية والاستحواذ وكذا تصفية الاستثمارات؛
2. متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد حوكمة الشركات وإجراء التعديلات عند الحاجة؛
3. اختيار ومكافأة ومتابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة؛
4. ضمان وتوفير نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة؛
5. مراقبة ومعالجة حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك سوء استخدام أصول الشركة وإحكام السيطرة في بعض العمليات المتعلقة بها؛
6. التأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة بما في ذلك نظام التدقيق المالي المستقل والرقابة الداخلية خاصة تلك المتعلقة بإدارة المخاطر والرقابة المالية والتشغيلية، والالتزام بتطبيق القانون؛
7. الإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال ومراقبتها؛

وفي الأخير فإنه ينبغي على مجلس الإدارة أن يكون قادراً على ممارسة الاجتهاد والحكم الشخصي الموضوعي على شؤون الشركة من خلال تعيين عدد كاف من الأعضاء المستقلين ذوي القدرة على ممارسة الحكم والاجتهاد الشخصي المستقل بالنسبة للمهام التي يحتمل أن يكون فيها تضارب للمصالح كعمليات الإبلاغ المالي وغير المالي والأعضاء الذين يتم ترشيحهم لمجلس الإدارة والمناصب التنفيذية الرئيسية، بالإضافة إلى قدرته وجاهزته على ممارسة كل مسؤولياته بشكل فعال في ظل توافر المعلومات الكاملة والصحيحة وفي التوقيت المناسب.

المطلب الثالث: حوكمة الشركات (الأهداف، الأهمية)

الفرع الأول: أهداف حوكمة الشركات

تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين، مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي

¹ - محمد فرج عبد الحليم، هل يؤدي تطبيق الحوكمة إلى الحد من الفساد المالي والإداري، مجلة العدل، العدد 25، السنة، الخرطوم، السودان، ديسمبر، 2008، ص.150.

² - أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص.25-26.

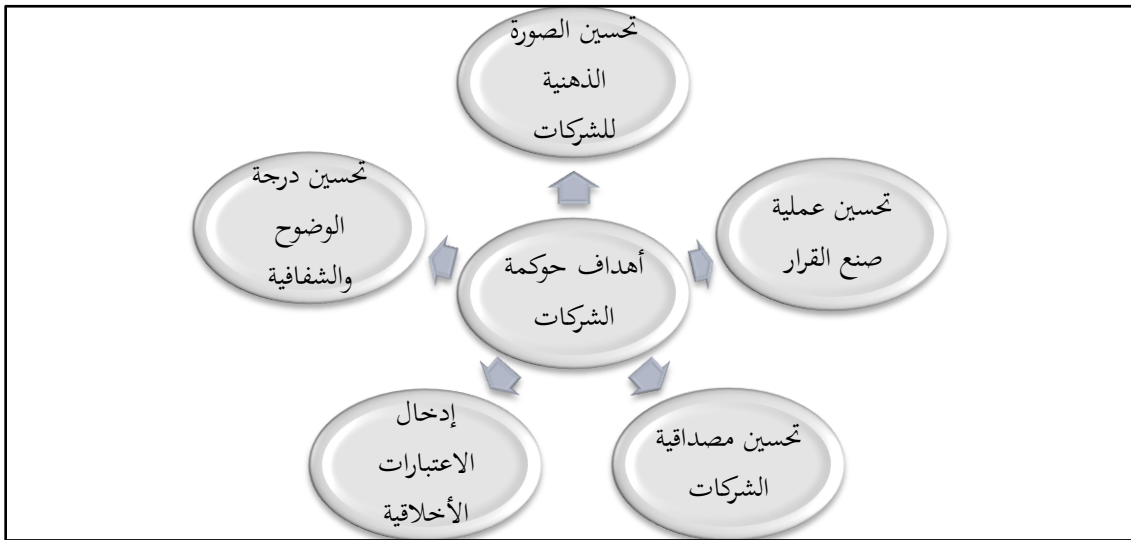
- إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة¹. وعلى العموم فإن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يسهم في تحقيق العديد من الأهداف أهمها ما يلي²:
1. تحقيق الشفافية المطلوبة لإدامة الشركات المالية وتمكينها من القيام بأنشطتها الاستثمارية في إطار من النزاهة والموضوعية والاحتراف، إذ تضيء الحوكمة نمطاً من ثقافة الشفافية والوضوح بحيث يصبح ذلك النمط مهيمناً على السلوك الإداري والوظيفي لمنسوبي تلك الشركات؛
 2. زيادة الثقة في الشركات التي تطبق معايير الحوكمة وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها وآلياتها، لأن الاحتكام إلى تلك القواعد والمبادئ والآليات يشجع جواً من الثقة في الشركة ولوائحها وأنشطتها؛
 3. ضبط العلاقات الإدارية بين الأطراف ذات العلاقة في الشركات، والمتمثلة في مجالس الإدارة وحملة الأسهم والأقسام والهياكل الإدارية المتفرعة عن هيكل الشركة الرئيسي إلى غير هؤلاء ممن تمهمهم أنشطة الشركة واستثماراتها، بعد إحداث التوازن بين المصالح التي قد تبدو متعارضة بين أطراف العمليات الإنتاجية أو الاستثمارية التي تمارسها تلك الشركات بحيث يتم رعاية جميع المصالح وحمايتها دون أن تطغى بعض المصالح على بعض؛
 4. العمل على جذب الاستثمارات واستقطابها بالشركة التي تطبق قواعد الحوكمة ومعاييرها تكون أقدر من غيرها على جذب الاستثمارات لما تشيعة من الثقة والمصداقية في تعاملاتها، الأمر الذي يولد بدوره طمأنينة اتجاه تلك الشركة وأنشطتها وممارساتها؛
 5. زيادة تنافسية الشركة التي تطبق معايير الحوكمة وتمكينها من الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من السوق في مجال أنشطتها، لأن الحوكمة تعمل على رفع سوية الشركة وبالتالي زيادة قدرتها على المنافسة، الأمر الذي يستتبع في الغالب بزيادة حصتها في السوق؛
 6. مكافحة الفساد المالي والإداري في تلك الشركات من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وكذلك من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية، تلك القواعد وتلك النظم التي يؤدي تطبيقها إلى تقليل الفساد وتحجيمه فوق ما يؤدي إليه من تقليل الأخطاء والانحرافات سواءً كانت تلك الأخطاء متعمدة أو غير متعمدة؛

¹ - عيد بن حامد معيوف الشمري، نموذج رقابي مقترح لقياس جودة أداء الحوكمة في الشركات المساهمة بالملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص.24.

² - عبد المجيد الصلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المركز العالي للمهن المالية والإدارية وأكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 27-28 أبريل 2010، ص.9-10.

7. حماية أموال المساهمين عبر توفير معلومات صحيحة وشفافة عن أنشطة الشركة والوضع المالي له بما يمكن المساهمين الحاليين والمتوقعين من اتخاذ قراراتهم بناءً على ما يظهر من الوضع المالي لتلك الشركات؛
8. منع قيام مجلس الإدارة من الإضرار بمصالح المساهمين من خلال تحديد صلاحيات محددة لهم بحيث لا تؤدي تصرفاتهم إلى الإضرار بالأطراف الأخرى ذات العلاقة بأنشطة الشركة كالعملاء والدائنين أو المقرضين أو غيرهم؛
9. تدعيم الشركات المطبقة لمعايير الحوكمة لمراكزها المالية عبر تحقيق معدلات عالية من الربحية مما يساهم في تقوية المركز المالي للشركة ويجعلها أكثر قدرة وقابلية على التطور وتوسيع مجال وحقل أنشطتها؛ ويمكن ترجمة الأهداف السابقة الذكر في المخطط التالي:

الشكل رقم (6): أهداف حوكمة الشركات



المصدر: بن علي بن عزوز، عبد الرزاق حبار، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية المصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يوم 20-21 أكتوبر 2009، ص.5.

الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات

أصبحت أهمية تطبيق حوكمة الشركات في إدارة الشركات حاجة ملحة في ظل التغيرات والأزمات التي عرفها العالم مؤخراً، وفي ظل إستشراس قضايا الفساد المالي والإداري التي هزت كبريات الشركات الأمريكية أمثال Enron و Worldcom والتي أدت إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح بما خاصة المساهمين والمستثمرين الحاليين.

كما تنبع أهمية الحوكمة من كونها أحد مكونات نظام المناعة في الشركات إن لم تكن أهم مكوناته التي تعمل على محاربة الفساد وتحقيق الصحة والسلامة المالية والمحاسبية للشركات¹، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وضمان وفاء الشركات بالتزاماتها وتحقيق أهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم، خاصة ما يتصل بتفعيل دور الجمعيات العمومية لحملة الأسهم للاضطلاع بمسؤوليتهم، وممارسة دورهم في الرقابة والإشراف على أداء الشركات وعلى أداء الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات، وبما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف².

ومن الناحية المحاسبية تعد حوكمة الشركات ذات أهمية بالغة باعتبارها الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها الشركات لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية من مساهمين ومتعاملين في سوق الأوراق المالية وغيرهم من أصحاب المصالح في مدى دقة وسلامة وموثوقية المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الوحدة الاقتصادية من خلال القوائم والتقارير المالية المنشورة ذات الجودة العالية، والإفصاح المحاسبي الموثوق³.

كما تبرز أهمية حوكمة الشركات في كونها تساعد على⁴:

1. محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، بل القضاء عليه وعدم السماح بعودته مرة أخرى؛
2. تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمديه أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمراره عن طريق توفير كل المتطلبات والمستلزمات لإصلاحه؛
3. تحقيق الاستفادة القصوى والفعالية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربطه بالإنجاز خاصة وأن العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة بما يحدث داخل الشركة؛
4. تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن من خلال استخدام النظام الحماي والوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء بما يجنب الشركات تكاليف وأعباء حدوث هذه الأخطاء؛

¹ - ناظم شعلان جبار التميمي، صلاح صاحب شاكر، دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات - دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركة العامة للصناعات المطاطية-، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 3، العدد 9، جامعة بغداد، العراق، ص.7.

² - محسن أحمد الخضير، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2005، ص.57.

³ - عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص.15.

⁴ - راجع : مصطفى حسين بسويوي السعدني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية المنعقدة بالقاهرة- جمهورية مصر العربية في نوفمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص148، وكذلك ناظم شعلان جبار التميمي، صلاح صاحب شاكر، مرجع سابق، ص.7.

5. تحسين عملية استخدام الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل والعمل على جذب مصادر تمويل جديدة للشركة ورفع قيمتها ورفع مكانتها؛
 6. منع حدوث الأزمات المالية من خلال التطبيق السليم لمبدأ الإفصاح والشفافية بما يساعد على تدعيم واستقرار نشاط الشركات؛
 7. زيادة الثقة في الاقتصاد وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار؛
 8. تحسين إدارة الشركة ومساعدة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين على تطوير إستراتيجية سليمة للشركة وضمان اتخاذ قرارات الدمج أو الاستحواذ بناءً على أسس سليمة.
- مما سبق وبالرجوع إلى الأهداف المذكورة أعلاه يتضح أن لحوكمة الشركات أهمية كبيرة بالنسبة للشركات والمساهمين، وذلك كما يلي:

أ. أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات:

إن تطبيق الشركات لحوكمة يمكنها من¹:

- رفع الكفاءة الاقتصادية لها من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين؛
- وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصالح المساهمين؛
- الانفتاح على أسواق المال العالمية من خلال جذب قاعدة عريضة من المستثمرين (وبالأخص المستثمرين الأجانب) لتمويل المشاريع التوسعية؛
- زيادة ثقة المستثمرين فيها وعدم التخلي عنها حتى في حالة تعرضها لأزمات مؤقتة وذلك لثقتهم في قدرة الشركة على الصمود في وجه هذه الأزمات، وتيقنهم من أن حقوقهم محمية بالكامل مادامت هذه الشركة تعتمد تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات بشكل سليم؛

¹ - عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مرجع سابق، ص.28-29.

ب. أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين: وتتمثل فيما يلي¹:

- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل؛
- الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات؛
- ضمان عدم قيام مجلس الإدارة بسوء استخدام السلطات المخولة إليه للإضرار بمصالح المساهمين أو أي من الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة.

¹ - شوقي بورقية، الحوكمة في المصارف الإسلامية، حوار الأربعاء، مركز الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009، ص.6.

المبحث الثالث: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

لقد أدى اتساع حجم الشركات وتغير شكل ملكيتها من فردية إلى جماعية (مجموعة من المساهمين) إلى تخويل سلطة اتخاذ القرار لطرف آخر والمتمثل في الإدارة. وفي إطار ذلك فمن المتوقع أن تعمل الإدارة لمصلحة الملاك، لكن جشع وطمع هذه الأخيرة في تحقيق مصالحها الشخصية دفعها للعمل بعيدا عن مصالحهم. وهو ما استوجب إيجاد آليات رقابية داخلية تجعل الإدارة في موضع مسؤولية عن مصالح المساهمين. ويقصد بالآليات الحوكمة الداخلية "مجموع الآليات المؤسسية الموضوعة من قبل أصحاب المصالح بما في ذلك المساهمين أو عن طريق السلطة التشريعية من أجل حماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم"¹. وسيتم التركيز في دراستنا هذه على آليتين أساسيتين والمتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

المطلب الأول: الإطار العام لمجلس الإدارة

بعد فضائح الفساد المالي والإداري التي مرت بها العديد من الشركات العالمية، والتي كان لها أثر كبير على الاقتصاد العالمي بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص، توجهت أنظار العديد من الباحثين إلى مجلس إدارة الشركة والدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الأخير في الرقابة على المسيرين والحد من سلوكياتهم الانتهازية اتجاه المساهمين والتقليل من المخاطر الناتجة عن هذه السلوكيات. وسنحاول في هذا المطلب التعرف على مجلس الإدارة، فعاليتها، ومهامه الرقابية كأحد أهم الآليات الداخلية للحوكمة التي تهتم بمصالح المساهمين والدفاع عن حقوقهم.

الفرع الأول: تعريف مجلس الإدارة

بشكل عام يعتبر مجلس الإدارة من بين الآليات الأساسية التي تستخدم في معالجة التصرفات الانتهازية للمسيرين، حيث وصفه كل من Hermalin et Weisbach بقلب حوكمة الشركات². ويعرف مجلس الإدارة بأنه "مجموعة من الأفراد الذين يتم انتخابهم من قبل مساهمي الشركة للإشراف على إدارة الشركة بشكل دوري وتمثيل مصالح المساهمين"³. ويعرف أيضا بأنه "مجموعة من الأفراد المسؤولين عن تمثيل مالكي الشركة من خلال مراقبة القرارات الإستراتيجية للإدارة"⁴.

¹ - Marc-Hubert Depret, Gouvernement D'entreprise: Enjeux Managériaux, Comptables Et Financier, 1^{re} Edition, De Boeck, Paris, 2005, P.61.

² - Manel Kolsi, Hanen Ghorbel, Effet des Mécanismes de Gouvernance Sur la Performance Financière et Boursière : Cas des Entreprises Canadiennes, 32^{ème} Congrès de l'AFC : Comptabilités, Economie et Société, Montpellier, France, 10 – 11 Mai 2011, P.4.

³ - Accounting dictionary, www.accountingtools.com/board-of-directors-definition

⁴ - هاشم فوزي العبادي، علي رزاق العبادي، حاكمية الشركات نحو إدارة رشيدة في منظمات الأعمال : مدخل فلسفي مع اصبر، بحوث وأوراق عمل مؤتمر الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2013، ص.212.

ويرى البعض بأنه "هيئة مكونة من ثلاث أشخاص فأكثر من المساهمين في الشركة يتم تعيينهم بانتخاب أعضاء الجمعية العامة العادية للشركة"¹.

كما يعرف بأنه "الإدارة العليا المسؤولة عن وضع استراتيجيات وخطط الشركة وتحقيق نتائج أعمالها، ويتكون عادة من أعضاء من داخل الشركة ومن خارجها، ونظراً لوجوده في قمة الهرم التنظيمي للشركة فإن بإمكان أعضائه مراقبة قرارات الإدارة والتأكد من أنها تتماشى مع اهتمامات مصالح حملة الأسهم"².
بناء على ما سبق فإن مجلس الإدارة يمثل السلطة الأعلى في الشركة المسؤولة عن رعاية مصالح المساهمين من خلال إتباع الإجراءات اللازمة للحد من السلوك الانتهازي للمسيرين.

الفرع الثاني: الدور الحوكمي لمجلس الإدارة

تعتبر المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة هي الدفاع عن مصالح المساهمين عن طريق الحد من السلطة التقديرية للإدارة، من خلال مساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة. وللمجلس الإدارة مسؤوليات واضحة فيما يخص تفعيل حوكمة الشركات والمتمثلة في³:

1. التأكد من أن الشركة تطبق الإستراتيجية التي وضعتها الإدارة العليا بشكل جيد، مع ضمان أن هذه الإستراتيجية تؤدي إلى خيارات ذكية، كما يجب عليه مراقبة الخيارات الإستراتيجية على المدى القصير وتقييم مدى ملاءمتها وفقاً للجدول الزمني والميزانية والنتائج المرجوة؛
2. مراقبة الإدارة العليا للشركة باعتبارها الهيئة المباشرة المسؤولة عن إدارة الشركة من خلال التأكد من أن فريق الإدارة يعمل بكفاءة، وأن البعض منهم مدربون حقاً لتولي مسؤوليات المدير؛
3. التأكد من أن الشركة لديها أنظمة رقابة وتدقيق، واتصالات تتماشى مع الأهداف الموضوعية، وأنها تعمل وفقاً للتشريعات والمبادئ المنصوص عليها في مدونتها الأخلاقية؛
4. تقييم أداء المدراء التنفيذيين بانتظام على أساس الإستراتيجيات والأهداف الموضوعية والمتفق عليها بين المجلس والمدير التنفيذي، واتخاذ الإجراءات المناسبة على ضوء نتائج التقييم ثواباً أو عقاباً؛
5. مراقبة مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال المتابعة المتواصلة لتقارير المدقق الداخلي والخارجي والاجتماعات مع لجنة المراجعة، وكذا متابعة مدى تطبيق التوصيات المقدمة من طرف المدقق

¹ - أحمد بن محمد الرزين، حوكمة الشركات المساهمة : دراسة فقهية، دد، 2012، ص.16.

² - مجموعة خبراء، معجم المصطلحات الإدارية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص.55.

³ - Karam Saïd, L'influence de la Gouvernance D'entreprise Sur la Performance Financière : Une Application Aux PME Marocaines Non Cotées En Bourse, Thèse de Doctorat, Faculté des Sciences Juridique, Economique et Sociales, Université Cadi Ayyad, Marrakech, Maroc, 2013, P.53.

- الداخلي والخارجي فيما يخص ذلك، بالإضافة إلى متابعة عمل الإدارة العليا فيما يخص توفيرها للإجراءات التنظيمية، الإدارية والمحاسبية لعمل نظام الرقابة الداخلية ومدى فعالية تلك الإجراءات واتخاذ ما يلزم من أجل تطويرها؛
6. مراقبة إدارة المخاطر من خلال تحليل جميع المخاطر المرتبطة بأنشطة المشروع كمخاطر الائتمان والسوق والسيولة... الخ، والعمل على تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر مع تحديد سقف لها وتسجيل حالات الاستثناء عن سياسة إدارة المخاطر؛
7. مراجعة واعتماد الإرشادات الخاصة بمفهوم حوكمة الشركات داخل الشركة والإشراف على تطبيقها، والقواعد الخاصة بآداب السلوك المهني المتعلقة بالمديرين والموظفين بالشركة، وكذا النظام الأساسي للجان التابعة لمجلس الإدارة بالإضافة إلى سياسات الاتصال داخل الشركة والإرشادات المتعلقة بالإفصاح؛
8. التأكد من مدى التزام الشركة بتطبيق المتطلبات الخاصة بإعداد القوائم والتقارير المالية السنوية والفترة ومتطلبات الإفصاح التي تتطلبها بورصة الأوراق المالية المقيدة بها.

الفرع الثالث: لجان مجلس الإدارة

ينشأ عن مجلس الإدارة ثلاث لجان رئيسية تساعده على أداء مهامه، والمتمثلة في¹:

1. لجنة المراجعة: وسيتم التطرق إليها بالتفصيل في المطلب الثاني
2. لجنة التعيينات والحوكمة: وتتكون من عدد من الأعضاء لا يقل عن 3 ولا يزيد عن 6 من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين، وتمثل مهام هذه اللجنة في:
 - أ. تحديد ودراسة الأشخاص المتوقع ترشيحهم في منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب (المدير التنفيذي)؛
 - ب. مراجعة وإدارة الإرشادات الخاصة بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات وإمداد مجلس الإدارة بالتوصيات الخاصة بتطوير وتحديث تلك الإرشادات؛
 - ت. مراجعة قواعد السلوك المهني بالإضافة إلى إمداد مجلس الإدارة بالمقترحات المتعلقة بتغيير تلك القواعد أو تعديلها لكي تتماشى مع المتطلبات القانونية ومتطلبات بورصة الأوراق المالية التي قد تتغير من وقت لآخر.

¹ - محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص. 150-154.

3. لجنة المكافآت: وتتكون هي الأخرى من عدد من الأعضاء لا يقل عن 3 ولا يزيد عن 6 من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين، وتمثل واجباتها ومسؤولياتها في¹:
- أ. تحديد المكافآت والمزايا الأخرى للإدارة العليا، ومراجعتها والتوصية لمجلس الإدارة بالمصادقة عليها؛
- ب. وضع سياسات لإدارة برامج مكافآت الإدارة العليا ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري؛
- ت. اتخاذ خطوات لتعديل برامج مكافآت الإدارة العليا التي ينتج عنها دفعات لا ترتبط بشكل معقول بأداء عضو الإدارة العليا؛
- ث. وضع سياسات لمزايا الإدارة ومراجعتها باستمرار.

الفرع الرابع: فعالية مجلس الإدارة

حتى يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة مهامه الرقابية لا بد أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص والمتمثلة

في:

1. استقلالية أعضاء مجلس الإدارة: حسب نظرية الوكالة فإن وجود أعضاء مستقلين عن إدارة الشركة ضمن مجلس الإدارة يؤدي إلى اتخاذ قرارات إدارية تصب في صالح المساهمين². ووفقاً لتقرير^{*} Vienot يكون عضو مجلس الإدارة مستقلاً إذا كانت لا تربطه أي علاقات من أي نوع مع الشركة، أو فريق عمله أو الإدارة، والتي يمكن أن تؤثر على حرية إبداء رأيه³.
- ويرى البعض أن استقلالية مجلس الإدارة تعني أن تكون تركيبة هذا الأخير مزيج بين الأعضاء الخارجيين (الأعضاء غير التنفيذيين) والذين كلما زادت نسبتهم زادت استقلالية المجلس شرط أن يكونوا ليسوا من الموظفين الحاليين أو السابقين للشركة، ولم يسبق لهم التعامل معها، وأعضاء داخليين والمتمثلين في المسيرين (أعضاء تنفيذيين)⁴. وهناك من يرى أن استقلالية المجلس ترتبط بميكل السلطة داخل المجلس (أي ما مدى وجود انفصال بين سلطات الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة)، حيث أن منح الرئيس

¹ - محمد عمر شقوف، عبد الحفيظ ميرة، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالخصخصة والمسؤولية الاجتماعية، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 17-18 أبريل 2013، ص.115.

² - Houssein Rachidi, Moez El gaied, L'Impact de l'Indépendance et de La Dualité du Conseil d'Administration sur la Performance des Entreprises: Application au Contexte Américain, Revue Libanaise de Gestion et d'Economie, N°.3, 2009, P.6.

^{*} - تقرير صادر عن AFEP و MEDEF في جويلية 1999، الهدف منه وضع مبادئ مختلفة عن الأداء والشفافية التي من شأنها تحسين إدارة الشركة وصورتها أما الجمهور والمستثمرين والأسواق المالية.

³ - Henris Pierre Maders, Jean Luc Masselin, Contrôle Interne Des Risques, 2^{ème} Edition, Eyrolles, Paris, 2009, P.188.

⁴ - Ameer Boujenoui et autres, Analyse De L'évolution Des Mécanismes De Gouvernance D'entreprise Dans Les Sociétés D'État Au Canada, Revue de Finance Contrôle Stratégie. juin 2004, Vol.7, N°.2, Paris, Économica, P.99.

التنفيذي الوظيفتين يزيد من إمكانية اتخاذه لقرارات في سبيل تحقيق أو حماية مصالحه الشخصية على حساب مصالح المساهمين¹.

وعموما يعتبر استقلال مجلس الإدارة السمة الأكثر أهمية التي تسمح بتحسين عملية الرقابة على أنشطة الشركة وعملية صنع القرار، والحد من التصرفات الانتهازية للمسير². وفي إطار ذلك أورد تقرير Vienot 2 مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد مدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، والمتمثلة في³:

- أ. أن لا يكون موظفا ولا وكيلا لشخص ذي صفة اعتبارية (mandataire social) في الشركة، أو من كبار التنفيذيين في الشركة الأم أو لشركة اندمجت معها سابقا خلال السنوات الخمس الأخيرة؛
- ب. أن لا يكون عميلا أو موردا أو موظفا في أحد البنوك التي تتعامل معها الشركة؛
- ت. أن لا تربطه أي علاقة عائلية مع أي طرف في الشركة؛
- ث. أن لا يكون قد شغل منصب مدقق الشركة خلال الخمس السنوات السابقة؛
- ج. أن لا يكون قد شغل منصب مدير للشركة منذ 12 سنة.

2. **حجم مجلس الإدارة:** يعتبر حجم مجلس الإدارة عاملا أساسيا لحسن سير عمله، حيث حاولت العديد من الدراسات التطبيقية معرفة تأثير حجم المجلس على فعالية أدائه كأداة رقابية. وفي سياق ذلك يرى العديد من الكتاب أن المجلس ذو الحجم الكبير يعزز من قدرته الرقابية ويحسن من مصادر معلوماته، وذلك بفضل هيكلته المتنوعة واحتوائه لعدد كبير من الأعضاء ذوي الكفاءات والخبرات والمهارات العلمية العالية التي تساعده على متابعة واكتشاف التطورات التي تحدث داخل الشركة والتي قد يتم تجاهلها من قبل إدارة الشركة أو عدم إدراكها لها رغم أهميتها. كما أن الشركات التي لديها مجالس ذات حجم كبير يكون أدائها أفضل⁴. ومن وجهة نظر أخرى يعتقد أن المجلس الذي يحتوي على عدد كبير من الأعضاء يجعل من عملية الاتصال واتخاذ القرار أكثر صعوبة وتعقيدا، وذلك لصعوبة التنسيق بين أعضائه وهو ما

¹ - حمادي نبيل، أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص.91.

² - Afef Feki, Walid Khoufi, L'effet des Caractéristiques du Conseil D'administration et de la Qualité de L'information Financière sur le Coût de la Dette: Cas des Entreprises Industrielles Françaises, 29^{ème} Congrès de L'AFC : la Comptabilité, le Contrôle et L'audit Entre Changement et Stabilité, France, Mai 2008, P.5.

³ - Philippe Bissara et autres, Droit et Pratique de la Gouvernance des Sociétés Cotées, Joly Editions, 2007, P.57-58.

⁴ - Daniel M Zéghal et autres, Impact de la Structure de Propriété et de L'endettement sur les Caractéristiques du Conseil D'administration: Etude Empirique dans le Contexte d'un Pays Emergent, 27^{ème} Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Tunis, mai 2006, P.4.

- قد يفتح المجال لنشوء خلافات وتضارب في المصالح وإمكانية التحالف مع المدراء التنفيذيين مما يعطيهم حرية أكبر للتصرف بشكل انتهازي¹. وخلافاً لذلك هناك من يرى أن انخفاض حجم مجلس الإدارة يزيد من فعاليته الرقابية على المسيرين، إلا أنه يكون أقل من حيث الخبرات والمهارات العالية².
3. **خبرة أعضاء مجلس الإدارة**: أكد معهد المراجعين الداخليين في الو.م.أ في تقريره الصادر عام 2004 على ضرورة امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لخبرات ومهارات كافية في مجال الصناعة والمنشآت والحوكمة وخبرات أخرى وفقاً لطبيعة نشاط الشركة، وذلك حتى يتمكنوا من إنجاز واجباتهم ومسؤولياتهم، وضرورة وجود تدريب مستمر لأعضاء مجلس الإدارة لتحسين وتعزيز مستوى الخبرات والمهارات لديهم. كما أكدت العديد من الدراسات على ضرورة توفر خبرات مالية ومحاسبية وخبرات أخرى لدى أعضاء مجلس الإدارة لما لذلك من دور فعال في الحد من عمليات الغش والتلاعب في القوائم المالية للشركة³.
4. **عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة**: على مجلس الإدارة أن يجتمع عددًا مناسباً من المرات خلال السنة بالشكل الذي يمكنه من مباشرة مسؤولياته بفاعلية، و يختلف عدد الاجتماعات الرسمية للمجلس من شركة لأخرى ومن دولة لأخرى. وقد أشارت بعض التقارير العالمية إلى أن اجتماع مجلس الإدارة ما بين 4 إلى 6 مرات خلال السنة يعد كافياً للرقابة على مدى سير عمل المجلس واتخاذ القرارات المهمة⁴. وبصفة عامة يعتمد تحديد الاجتماعات للمجلس على مجموعة من العوامل منها: حجم وتعقيد الشركة، كمية العمل التي عهدت إلى لجان المجلس، فترة وطول الاجتماعات، مهارة رئيس مجلس الإدارة⁵.

المطلب الثاني: الإطار العام للجنة المراجعة

يعتبر وجود لجنة مراجعة فعالة تابعة لمجلس الإدارة أحد أهم آليات تطبيق نظام حوكمة الشركات لما لها من دور في مجال ضبط ورقابة تصرفات الإدارة من خلال الضوابط والإجراءات الرقابية المختلفة التي تضمن بأن القرارات المتخذة عقلانية وأنها لا تؤدي إلى أي تعارض في المصالح بما يضمن حماية حقوق ومصالح أصحاب

¹ - Mézghani Ali, Ellouze Ahmed, Gouvernement De L'entreprise Et Qualité De L'information Financière, 28^{ème} Congrès de L'AFC : Comptabilité et Environnement, France, Mai 2007, P.6.

² - Chokri Mamoghli et autres, La Réputayion de L'audit Externe et Les Mécanisme de Gouvernement d'entreprise: Interaction des Mécanisme Internes de Gouvernement D'entreprise Et Effet Sur La Performance, 28^{ème} Congrès de L'AFC : Comptabilité et Environnement, France, Mai 2007, P.10.

³ - بن عيسى ريم، تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء: حالة المؤسسات الجزائرية المدرجة في بورصة الأوراق المالية، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص.74.

⁴ - Hanen Ben Ayed-Koubaa, Qualité de La Communication Financière Au Sujet des Pratiques de Gouvernance D'entreprise : Cas du SBF120, 32^{ème} congrès de L'AFC Comptabilités, Economie et Société, Montpellier, France, 10-11 Mai 2011, P.14.

⁵ - محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص.127-128.

المصالح. وسنحاول في هذا المطلب التعرف على هذه اللجنة والدور الحوكمي لها، مع إلقاء الضوء على أهم الشروط اللازمة لفعاليتها.

الفرع الأول: تعريف لجنة المراجعة

يختلف تعريف لجنة المراجعة تبعاً لاختلاف أهدافها ووظائفها، والمسؤوليات الملقاة على عاتقها. وقد عرفها قانون SOX بأنها "تنظيم موجود ضمن مجلس الإدارة يسمح بتحسين حوكمة الشركات وضمان شفافية ونزاهة التقارير المالية والحفاظ على ثقة المستثمرين"¹.

وعرفتها لجنة Tredyway* بأنها "أداة تستخدمها إدارة الشركة في اتخاذ القرارات المالية في الشركة حين لا تمتلك الوقت والخبرة لمعرفة التفاصيل المتعلقة بالأمر المالية"².

ويرى البعض بأنها "مجموعة عمل منبثقة عن هيئة الرقابة في الشركة (مجلس الإدارة) والمسؤولة عن الإشراف على عملية التسيير الملقاة على عاتق الإدارة، وتحليل القوائم المالية ونظم الرقابة"³.

كما عرفها السرطاوي وزملائه بأنها " لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة مكونة من أعضاء غير تنفيذيين لا يقل عددهم عن ثلاثة، شريطة تمتع أحدهم بالاستقلال والخبرة المالية والمحاسبية، وتناط باللجنة مسؤولية رقابة إعداد القوائم المالية، والإشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونتائجها ومدى كفايتها، وبناء وفحص أنظمة الرقابة الداخلية بما يوفر تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات العقلانية"⁴.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن لجنة المراجعة هي أداة رقابية تابعة لمجلس الإدارة، مهمتها تعزيز الرقابة داخل الشركة من خلال التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه، والإشراف على السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في عملية إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها بشكل مناسب لمستخدميها بما يضمن تقديم صورة صادقة عن أعمال الشركة ونتائجها.

¹ - Zied Bouaziz, Mohamed Triki, L'impact De La Présence Des Comités D'audit Sur La Performance Financière Des Entreprises Tunisiennes, MPRA Paper N°.2, Octobre 2012 P. 2.

² - لجنة رعاية المؤسسات: تأسست سنة 1985، تقوم على رعايتها أكبر خمس مؤسسات مالية في و.م.أ (معهد المدراء الماليين، معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين، معهد المدققين الداخليين، جمعية المحاسبين الأمريكيين، معهد المحاسبين الإداريين)، تهدف إلى إيجاد فكر قيادي فيما يخص التسيير والحوكمة من خلال التركيز على العوامل المؤثرة على الحوكمة، أخلاقيات الأعمال، الرقابة الداخلية، إدارة مخاطر المؤسسات، الاحتياط، إعداد التقارير المالية.

³ - عادل خليل علي قطيشات، مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، أطروحة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010، الأردن، ص.16.

⁴ - Masselin. J.L, Maders. H.P, Contrôle Interne Des Risques: Cibler, Evaluer, Organiser, Piloter, Maitriser, Edition d'Organisation, Paris, 2006, P.255.

⁵ - عبد المطلب السرطاوي وآخرون، أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، الأردن، المجلد 27، العدد4، 2012، ص.824-825.

ويتم تعيين أعضاء لجنة المراجعة من قبل مجلس إدارة الشركة، حيث يتراوح عددهم من 3 إلى 5 أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أو سبعة كما هو الحال في أمريكا بريطانيا وأستراليا. وعموماً فإن عدد الأعضاء يتغير حسب طبيعة وحجم نشاط الشركة إلا أنه لا يجب أن يقل عن 3 حتى لا تفتقر اللجنة إلى الخبرات، ولا يزيد عن سبعة حتى لا يكون هناك تباين في الآراء ومن ثم صعوبة اتخاذ القرارات¹.

الفرع الثاني: مبررات إنشاء لجنة المراجعة

لقد ساهمت العديد من العوامل في ضرورة إنشاء لجان المراجعة، وأبرزها ما يلي²:

1. تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات نتيجة الغش والتلاعب بها، وزيادة رغبتهما في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية؛
2. زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية وسليمة؛
3. التناقض الموجود بين مدققي الحسابات الخارجيين وبين إدارة الشركة خاصة في مجال المحافظة على استقلال مراجع الحسابات لإبداء رأيه الفني المحايد، وبالتالي فوجود لجنة التدقيق في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مراجع الحسابات في عملية إبداء رأيه الفني المحايد في القوائم المالية؛
4. الحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية، وبالتالي تدعيم الثقة في عملية إعداد وتدقيق القوائم المالية خاصة في ظل اقتصاديات السوق والمنافسة، حيث يعتبر الحصول على قوائم مالية سليمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار أساس عملية التنمية وزيادة فعالية بورصة الأوراق المالية؛
5. حاجة أصحاب المصلحة في الشركات خاصة المقيدة بالبورصة إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم خاصة بشأن الأمور المالية والرقابية.

الفرع الثالث: الدور الحوكمي للجنة المراجعة

ترتبط بعض إن لم تكن كل مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بدورها في تفعيل ممارسات حوكمة الشركات، فهي تعد المسؤولة عن ضمان نزاهة وجودة التقارير المالية للشركات، وتطوير إجراءات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر... الخ، فضلاً عن كونها المنسق بين مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين

¹ - صالح ميلود خلّاط، عبد الحكيم محمد مصلي، دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية - الليبية، المجلة الجامعية، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد 01، العدد 16، فبراير 2014، ص. 159-160.

² - محمد عبد اهل المومني، تقييم ضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها في الشركات الأردنية المساهمة لتعزيز الحوكمة المؤسسية: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 26، العدد 01، 2010، ص. 248-249.

والخارجيين. ويمكن تلخيص مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة التي حددتها العديد من الهيئات والمنظمات الدولية لكي تقوم بأفضل الممارسات من منظور حوكمة الشركات في النقاط التالية:

1. فيما يخص السياسات والإجراءات الداخلية المتبعة من قبل الشركة ، فيتعين على اللجنة أن تقوم

لمراجعة السنوية على الأقل لأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لضمان أن المخاطر الرئيسية (بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالامتثال للقوانين واللوائح) يتم تحديدها بشكل صحيح وإدارتها والكشف عنها، وفي إطار ذلك تقوم اللجنة بما يلي¹:

أ. بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية فإنه يتعين على اللجنة الاجتماع بصفة دورية مع الإدارة والمراجعين

الداخليين والخارجيين لمناقشة النقائص المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للشركة ومدى كفايته، وتقديم

التوصيات لمجلس الإدارة بشأن تحسينه وتطويره باستمرار مما يجعله أكثر فعالية وكفاءة؛ بالإضافة إلى

تفحص أوجه القصور الرئيسية في نظام الرقابة الداخلية المنصوص عليها في تقارير المراجع الداخلي

والخارجي والإبلاغ عنها لمجلس الإدارة أو الهيئة المسيرة، وكذا تقييم إجراءات الرقابة الداخلية والكشف

عن أي أفعال غير مشروعة، مخالفات، أخطاء، أو أنشطة غير أخلاقية؛

ب. أما بالنسبة لإدارة المخاطر فيتعين على اللجنة بحث ومناقشة إدارة الشركة عن السياسات المتبعة في تحديد

وترتيب أولوياتها للتصدي للمخاطر التي تهدد تحقيق أهدافها أو الفرص التي تعزز تحقيق هذه الأهداف،

وذلك من خلال التأكد من الأمور التالية²:

- وجود عملية رسمية لتحديد وتقدير وإدارة المخاطر في كل مستويات الشركة، وأنه يتم تحديث هذه العملية

بشكل مستمر لتعكس الوضع الحالي والتغيرات الجارية، وأن هناك هياكل مناسبة وترتيبات معينة موجودة

ومتاحة لضمان إدارة فعالة للمخاطر؛

- أن سياسة المخاطر واستراتيجياتها مستمدة من مجلس الإدارة الذي يضمن كفاءتها وفعاليتها، وأنها تقوم

وتشكل أساس التعامل مع المخاطر؛

- أنه يتم توفير التقارير للتنفيذيين لتمكينهم من رصد تنفيذ الإستراتيجية المتبعة في إدارة المخاطر؛

¹- Chekroun Meriem, Le Rôle De L'audit Interne Dans Le Pilotage Et La Performance Du Système De Contrôle Interne: Cas D'un Echantillon D'entreprises Algériennes, Thèse De Doctorat, Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales Et Des Sciences De Gestion, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algeria, 2014, P.42, Et Ahmed Mohsen Al-Baidhani, The Role Of Audit Committee In Corporate Governance: Descriptive Study, Universiti Putra, Malaysia, August 26, 2014, P.15-16. Available at: www.ssrn.com/2487167

- أن كل فرد داخل الشركة مهما كان منصبه يفهم دوره بالنسبة لإدارة المخاطر ويقوم بمسؤولياته بطريقة مهنية؛
2. فيما يخص علاقة الشركة بالمدقق الخارجي ، فإن لجنة المراجعة تلعب دوراً مهماً في دعم استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه وإبداء رأيه الفني المحايد حول الأمور المتعلقة بالشركة دون ضغط أو تدخل من إدارتها. وفي إطار ذلك تقوم اللجنة بما يلي¹:
- أ. تقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة المتعلقة باختيار وتعيين المدقق الخارجي وإعادة تعيينه أو عزله من قبل الهيئة المختصة في ذلك وحسب شروط التوظيف؛
- ب. ضمان استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي من خلال التحقق بأن مكتب التدقيق يمثّل للتعليمات المتعلقة بمعدل دوران شركاء التدقيق، مستوى الأتعاب المدفوعة من قبل الشركة، بالإضافة إلى التعليمات التنظيمية الأخرى؛
- ت. المراجعة الدورية لمراسلات الشركة مع المدقق الخارجي والمتعلقة بالأعمال الأخرى الخارجة عن نطاق التدقيق وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها، بالإضافة إلى مراجعة خطة التدقيق التي قام بإعدادها؛
- ث. مساعدة المدقق الخارجي في الحصول على كل المعومات والإيضاحات التي تساعد على أداء عمله بالإضافة إلى حل النزاعات التي قد تحدث بينه وبين إدارة الشركة حول عمليات التدقيق؛
- ج. بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
3. أما فيما يتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية، فإنه يتعين على اللجنة توفير الدعم الكاف لها سواء من طرف اللجنة أو من طرف التنظيم ككل حتى لا تقع تحت أي ضغوط داخلية تؤثر على قيامها بمهامها الرقابية، وهو ما يمنحها الوضع الأمثل للعمل ومن ثم أداء دورها الرقابي بفعالية أكبر وبما يفيد التنظيم ككل. وفي إطار ذلك تقوم اللجنة بما يلي²:
- أ. تقييم فاعلية المراجعة الداخلية وجودتها كجزء من نظام الرقابة الداخلية، والتأكد من أنها تتم وفقاً لمعايير الأداء المهني؛
- ب. فحص لائحة المراجعة الداخلية، إستراتيجيتها، وخطتها السنوية والموافقة عليها؛

¹ - Institut Française Des Administrateurs Les Comités D'audit : 100 Bonnes Pratiques, Janvier 2008, P.13.

² - حسين أحمد دحدوح، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 28، العدد 01، 2008، ص.270.

- ت. تحسين الاتصال بين إدارة المراجعة الداخلية والخارجية من خلال التنسيق فيما بينها؛
- ث. تدعيم استقلالية المراجعة الداخلية من خلال المشاركة في عملية تعيين وترقية وعزل رئيس قسم المراجعة الداخلية، وتوفير الموارد الكافية لأداء عملياتها، والتأكد من عدم وجود أي قيود قد تؤدي إلى عدم تحقيق أهداف المراجعة الداخلية مع منح مدير قسم المراجعة الحرية الكافية للاتصال باللجنة لمناقشة أي أمور مهمة؛
- ج. فحص نتائج المراجعة الداخلية وخاصة تلك التي لها تأثير مهم في الشركة مثل التصرفات غير القانونية، ونقاط الضعف في الرقابة الداخلية والالتزام بالقوانين التي تُطبق على الشركة؛
- ح. فحص المستوى المهني للمراجعين الداخليين، ومدى كفاءتهم في تنفيذ مسؤولياتهم، وكذا ممارسات الشركة المتعلقة بالتعيين والتدريب والإشراف على المراجعين الداخليين؛
4. أما عن جودة التقارير المالية للشركة ، والتي تعد المنتج النهائي للنظام المحاسبي الذي يعتمد عليه المستثمرين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فإن للجنة المراجعة دوراً مهماً في زيادة اعتمادية وموثوقية ومصداقية المعلومات المحتواة في التقارير المالية المعلنة من خلال مهامها الإشرافية والرقابية على نشاطات الشركة المتعلقة بإجراءات إعداد التقارير المالية التي تقع على عاتق الإدارة من خلال ما يلي¹:
- أ. مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة والتأسيس لإجراءات محاسبية فعالة؛
- ب. التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد التقارير المالية؛
- ت. التأكد من أنه تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية لثعرف آثرها في التقارير المالية؛
- ث. تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير المالية وغاياتها؛
- ج. التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح لتحقيق مستوى مرضٍ من المنفعة للتقارير المالية؛
- ح. تسوية قضايا الإفصاح المهمة بناء على رأي مراجع الحسابات الخارجي؛
- خ. تفحص ومناقشة التقارير المالية الربعية والسنوية مع الأطراف المعنية داخل الشركة قبل نشرها؛
- د. تحديد العوامل التي تقود إلى تقارير مالية احتيالية وتعريفها، مع تصميم وتطبيق ضوابط للرقابة الداخلية لمنع واكتشاف هذا النوع من التقارير والحد من مخاطرها.

¹ - رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 26، العدد 2، 2012، ص.104-105.

الفرع الرابع: فعالية لجان المراجعة

في الواقع، يعتمد أداء لجنة المراجعة لمهامها الرقابية بشكل كفاء وفعال على مجموعة من الخصائص

الواجب توفرها فيها، والتي تركز أساساً على مدى استقلالية أعضائها، خبراتهم، حجم اللجنة، ووتيرة اجتماعاتها. وسنحاول فيما يلي عرض كل خاصية على حدى لتحديد كيف يمكن تحقيق الفعالية المرجوة في لجان المراجعة كأحد أهم آليات حوكمة الشركات.

1. **استقلالية أعضاء لجنة المراجعة:** أكد التقرير الصادر عن لجنة Treadway على أنه يجب أن تقتصر عضوية لجان التدقيق على أعضاء مستقلين عن إدارة الشركة¹، وفي ذات السياق اعتبر التقرير الصادر عن لجنة BRC استقلالية لجنة المراجعة أحد الخصائص الأساسية التي تضمن أداء اللجنة لمهامها الرقابية بفاعلية وكفاءة²، فوجود أعضاء من غير التنفيذيين داخل لجنة المراجعة يضمن لأصحاب المصالح عدة مزايا منها³:

أ. أن خطط وسياسات إدارة الشركة تخضع لنقد موضوعي يتحقق معه إمكانية مساءلة الإدارة عن مدى تنفيذها لتلك الخطط والسياسات؛

ب. التحرير من أية قيود قد تؤثر على فاعلية لجنة المراجعة وتقديم مزيد من سهولة الوصول إليها والتعاون وحمايتها من الضعف أو الاختلال؛

ت. الحياد في القيام بدورها دون تحيز وزيادة جودة المراجعة والتقارير المالية من خلال حل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة؛

وقد حددت العديد من التقارير العالمية الشروط الواجب توافرها في عضو لجنة التدقيق حتى يكون مستقلاً فنجد على سبيل المثال أن تقرير BRC نص على أن لا يكون موظفاً في الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها أو يتقاضى تعويضات منها أو من الشركات التابعة أو أن يكون أحد أقاربه موظف تنفيذي بالشركة أو الشركات التابعة لها⁴.

¹ - Alain Finet, Gouvernance D'entreprise: Nouveaux Défis Financiers et Nom Financiers, Deboeck, Bruxelles, 2009, P.112.

² - Choi, K. S & others, The Relationships Among Quality, Value, Satisfaction and Behavioral Intention In Health Care Provider Choice: A Southkorean Study, Journal of Business Research, Vol.57, N^o.8, P.913-921.

³ - سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية، أطروحة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة الرقازيق، مصر، 2013، ص.40-41.

⁴ - عهد علي سعيد، الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا: دراسة ميدانية، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2009، سوريا، ص.56.

2. **حجم لجنة المراجعة:** يعتبر حجم لجنة المراجعة عاملاً آخر للحكم على فعاليتها في أداء مهامها الرقابية، وفي المتوسط يتراوح عدد الأعضاء بين ثلاث إلى أربعة أعضاء، ويعتمد تحديد حجم لجنة المراجعة عادة على حجم الشركة، حجم مجلس الإدارة، مدى تعقد أعمال المحاسبة والمراجعة بالشركة، مدى توافر الأعضاء الخارجيين بمجلس إدارة الشركة¹.

وقد أوصت بعض تقارير حوكمة الشركات على أن عدد أعضاء لجنة المراجعة لا يجب أن يقل عن ثلاثة²، حتى لا يتسبب في عجز اللجنة عن قيامها بمهامها، فإذا كان حجم اللجنة صغيراً جداً سيكون غير متناسب مع طبيعة وحجم المهام الموكلة إليها مما يجعلها غير قادرة على أداء واجباتها بكفاءة³. في حين أشارت العديد من الدراسات أنه من الأفضل أن تضم لجنة المراجعة عدد كبير من الأعضاء حتى تتوفر على قاعدة معرفية كبيرة وخبرات متنوعة وأفكار بناءة مما يزيد من كفاءتها ويساعدها في رصد تصرفات الإدارة، ومراقبة عملية إعداد التقارير المالية⁴، لكن لا يجب المبالغة في ذلك فكبر حجم لجنة المراجعة إذا لم يكن له ما يبرره من المهام فإن ذلك سيؤدي إلى التأثير بطريقة عكسية على فعاليتها⁵.

3. **خبرة أعضاء لجنة المراجعة:** يتأثر أداء وفعالية لجنة المراجعة لمدى كبير عن طريق خبرة ومعرفة وكفاءة أعضائها فيما يتعلق بشؤون الأعمال، التقرير المحاسبي المالي، ضوابط الرقابة الداخلية والمراجعة⁶. وقد أشار قانون SOX في قسمه 407 على أن فعالية لجنة التدقيق تعتمد في جزء منها على خبرة ومعرفة أعضائها في مجال المراجعة والشؤون المالية⁷، وأكد على ضرورة أن يكون هناك خبير مالي على الأقل في اللجنة، حيث أن امتلاك أعضاء لجنة المراجعة للخبرة والمعرفة المالية والمحاسبية يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام بها، بالإضافة إلى القدرة على فهم الأمور المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والإدارة المالية، ويكونوا على دراية كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة أو المجال

¹ - Ahmed kamal Metawee, The Relationship Between Characteristics of Audit Committee, Board of Directors and Level of Earning Management: Evidence from Egypt, Journal of International Business and Finance (JIBF), Plymouth Business School, UK, January 2013, P.16.

² - Yahya Ali Al-Matari & others, Board of Directors, Audit Committee Characteristics and Performance of Saudi Arabia Listed Companies, International Review of Management and Marketing, Vol. 2, N°. 4, 2012, P. 243.

³ - Ahmed kamal Metawee, Ibid, P.16.

⁴ - Chaudhry Mohammed, Audit Committee and Financial Reporting Quality, Phd Thesis, Management School, University of Sheffield, 2013, P.74

⁵ - Braiotta, L. J. and Zhou, J, An Exploratory Study of The Effects of The European Union 8th Directive on Company Law on Audit Committees: Evidence from EU companies listed on the US stock exchanges, Advances in Accounting , Incorporating Advances in International Accounting ,Vol. 24, N°.2, 2008, P.263.

⁶ - أمين السيد أحمد لطفى، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 2010، ص.271.

⁷ - Joseph V. Carcello & others, Terry L. Neal, Audit Committee Financial Expertise, Competing Corporate Governance Mechanisms, and Earnings Management in a post Sox World, working paper N° 2451/ 27455, New York University, February 2006, P.6-7.

الذي تعمل فيه، فضلا عن دعم عمل التدقيق الداخلي والتقليل من الصراعات بين المحاسبين ومدراء الشركة كما يرفع من أداء المدقق الخارجي ويساعد على تسهيل عمله¹.

وفي إطار ذلك عرفت لجنة BRC خبرة عضو لجنة المراجعة بالعضو الذي تكون لديه خبرة محاسبية أو ما يماثلها من الخبرات المالية من خلال ممارسته لوظائف سابقة في مجال المحاسبة أو المالية مثل محاسب سابق، مدقق خارجي، مدير مالي أو محاسبي، أو شهادة كفاءة في مجال المحاسبة أو أي مجالات أخرى شرط أن تطور من المهارات المالية للفرد، أو شغل أي منصب رئيسي آخر ذي مسؤوليات تتعلق بالإشراف المالي². أما بالنسبة لقانون Sox فقد حدد خبرة العضو بقدرته على فهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والقوائم المالية، وأن تكون لديه الخبرة في مجال إعداد ومراجعة القوائم المالية، وأن تكون لديه خبرة فيما يخص الضوابط المحاسبية الداخلية، وكذا طبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتق لجنة المراجعة³.

4. اجتماعات لجنة المراجعة: ترى العديد من الدراسات العلمية بأن عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال السنة يهد مؤشرا على مدى فعاليتها، حيث اعتبر Xia دورية اجتماعات اللجنة مقياسا مهما لقدرتها على القيام بمهامها وممارسة دورها الرقابي بشكل أكثر فعالية في الحد من تلاعبات الإدارة بالمعلومات المصرح بها في التقارير المالية للشركة⁴.

وتشير أفضل ممارسات حوكمة الشركات إلى أنه يجب أن تتراوح عدد الاجتماعات خلال السنة بين ثلاث إلى أربع اجتماعات؛ فلجنة المراجعة التي تعقد اجتماعات متكررة مع مجلس الإدارة، والمدراء التنفيذيين والمدققين الداخليين والخارجيين تكون أكثر مقدرة على الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، وتحديد سياسة إدارة المخاطر، وتحديد أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية وهو ما يؤدي بدوره إلى التقليل من حالات الاحتيال المالي ويرفع من جودة التقارير المالية ويضمن استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين⁵.

¹ - فاطمة جاسم محمد، تامر عادل الصقر، تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 30، نيسان 2012، ص. 193-199.

² - Andrew J. Felo & others, Audit Committee Characteristics and the Perceived Quality of Financial Reporting: An Empirical Analysis, working paper; P.11.

³ - Stephanie Tsacoumis, Stephanie R. Bess and Bryn A. Sappington, The Sarbanes-Oxley Act: Rewriting Audit Committee Governance, International Bar Association, N°.3, 2003, P.3.

⁴ - Abdulkadir Madawaki, Noor Afza Amran, Audit Committees: How They Affect Financial Reporting in Nigerian Companies, Journal of Modern Accounting and Auditing, August 2013, Vol. 9, N°. 8, P.1072

⁵ - Yahya Al-Matari, Op-cit, P. 243.

خاتمة:

بعد الإلمام بالجانب النظري للحوكمة يمكن القول أن حوكمة الشركات كانت نتيجة حتمية لانفصال ملكية الشركات عن إدارتها، وما تبعها من تضارب في المصالح وأزمات وانهيارات مالية هزت العالم الاقتصادي ككل.

فالحوكمة عبارة عن نظام رقابة يعمل على تحديد المسؤوليات وتوزيعها بين مختلف الأطراف ذات المصلحة بالشركة، وضمان نزاهة وشفافية المعلومات التي تفصح عنها الشركات من خلال مجموعة من المبادئ والضوابط التي تحدد وتنظم العلاقة بين إدارة الشركة والمتعاملين معها.

ويتم تطبيق الحوكمة من خلال مجموعة من الآليات الداخلية وأهمها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لما لهما من دور رقابي فعال على عمليات الشركة خاصة تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية، مما يضمن لأصحاب المصالح سلامة المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها باعتبارها الأساس لاتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية.

وحتى تقوم هذه الآليات بمهامها الرقابية بشكل أكثر كفاءة وفعالية لا بد أن تتوفر على بعض الشروط أو السمات التي تساعد على ممارسات مهامها ومسؤوليات بطريقة سهلة وتمنحها حرية أكبر وتجنبها أي ضغوط يمكن أن تمارسها إدارة الشركة عليها.

الفصل الثاني

تمهيد:

أصبح الحديث عن جودة التقارير المالية من المواضيع التي يتم التطرق إليها بشكل كبير في الأدب المحاسبي المعاصر، وذلك بسبب الأزمات والانهيارات المالية العالمية التي أثبتت تراجع مصداقية وموثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات وعدم ملاءمتها لعملية اتخاذ القرارات، وطمسها للعديد من الحقائق حول المركز المالي لهذه الشركات لما تحتويه من تلاعب وغش وتدليس وخداع جعلها بعيدة عن واقعها.

ويعد الربح المعلن عنه من أهم المعلومات التي يتضمنها التقرير المالي والذي يعكس جودة التقارير بالدرجة الأولى، إلا أن توجه العديد من المسؤولين في الشركات إلى تحريف رقم الربح المعلن عنه والتلاعب به من خلال استخدام بعض الحيل والألعاب المحاسبية بهدف تحقيق مصالح ذاتية كزيادة الحوافز الإدارية أو البقاء في وظائفهم من خلال تحقق معدلات أرباح مرتفعة وبشكل مستمر أدى إلى ظهور العديد من الشكوك حول جودة الربح المفصح عنه ومدى تعبيره عن الأحداث المالية للشركة.

وكمحاولة لاستعادة الثقة في جودة التقارير بصفة عامة والأرباح بصفة خاصة، كان لابد من إتباع نظام رقابة حديث والمتمثل في حوكمة الشركات الذي يعمل على ضمان حسن سير الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها من خلال تفعيل الآليات الرقابية للشركة خاصة فيما يتعلق بدور مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بما يحقق أداء أفضل ويعود بالفائدة على الشركات وأصحاب المصالح معها.

وكمحاولة للتعرف على جودة الأرباح والأمور الجوهرية المتعلقة بها، والدور الذي يمكن أن تلعبه حوكمة الشركات ممثلة في آلياتها الداخلية في الرفع من جودة الأرباح وتحسينها سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لجودة الأرباح؛

المبحث الثاني: جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية؛

المبحث الثالث: آليات الحوكمة الداخلية وعلاقتها بجودة الأرباح.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لجودة الأرباح

تعد الأرباح من المدخلات المهمة التي يعتمد عليها العديد من مستخدمي التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، إلا أن احتواء رقم الربح على ممارسات احتيالية من شأنه أن يضلل العديد من المستخدمين ويؤدي إلى قرارات خاطئة. لذلك سنحاول في هذا المبحث التعرف على مفهوم جودة الأرباح، أهميتها، بالإضافة إلى الممارسات التي من شأنها التخفيض من جودتها.

المطلب الأول: مفاهيم عن جودة الأرباح

يعتبر مفهوم جودة الأرباح مفهوماً متعدد الجوانب لارتباطه بالعديد من الجوانب والقرارات المتعددة التي تؤثر في الأرباح. وقد ظهرت العديد من المفاهيم لجودة الأرباح عبر فيها الباحثون عن وجهات نظرهم المختلفة فيها. وسنحاول في هذا الجزء التعرف على أهم المفاهيم التي أعطيت لهذا المصطلح وأهميته لمختلف مستخدمي التقارير المالية. لكن قبل ذلك وجب التعرف على الربح بلمحة بسيطة.

الفرع الأول: مفهوم الربح المحاسبي

عرف FASB الربح بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الدورة المحاسبية في صورة تدفقات إلى الدخل، أو زيادة في الأصول ينتج عنها زيادات في حقوق الملكية من غير تلك المرتبطة بمساهمات أصحاب حقوق الملكية¹.

وعرف Hubert الربح المحاسبي بأنه الفرق بين إيرادات الشركة ومصاريفها خلال فترة زمنية معينة (سنة مالية)²، أي أن الربح المحاسبي أو ما يعرف بالنتيجة الصافية هو ذلك المقدار الناتج بعد أن نخصم أجور الموظفين والضريبة على أرباح الشركات³. ويتم حساب الربح المحاسبي بإضافة نتيجة التشغيل، والنتيجة المالية، والنتيجة الاستثنائية، مع اقتطاع الضريبة على أرباح الشركات، ويمكن أن يأخذ شكل خسارة أو ربح⁴.

وقد أشار sloan إلى أن الربح يتكون من جزئين، أحدهما نقدي يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملائمة، وجزء من المستحقات* يتصف بالملائمة وبمستوى أقل من الموثوقية⁵.

¹ - جمعة حميدات، حسام خداح، منهاج محاسب عربي قانوني معتمد، الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013، ص.60.

² - Hubert de la Bruslerie, *Analyse financière: information financière, diagnostic et évaluation*, Dunod, Paris, 4^{ème} édition, 2010, P.120.

³ - Béatrice, Francis Grandguillot, *Analyse Financière*, Gualino, France, 7^{ème} édition, 2011, P.52.

⁴ - *Dictionnaire de management de projet*, Afnor edition, Paris, 2010, P. 228-229.

⁵ هي مجموع الإيرادات والمصاريف المسجلة في قائمة الدخل والتي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط، و تنشأ المستحقات عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والأحداث التي تقوم بها الشركة خلال فترة معينة. وتنقسم إلى مستحقات غير اختيارية: وهي مستحقات ناجمة عن النشاط التشغيلي الطبيعي للشركة. ومستحقات غير اختيارية والتي تنشأ نتيجة اختيار الإدارة بين المعالجات والخيارات المحاسبية وذلك بهدف تخفيض أو تضخيم أرباح الشركة على غير الحقيقة، مثل المستحقات المتعلقة بالحسابات تحت التحصيل كالإيرادات المؤجلة، الديون المشكوك في تحصيلها...الخ.

⁵ حمزة بوسنة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، سطيف، 2012، ص.65.

الفرع الثاني: مفهوم جودة الأرباح

يعتبر مصطلح جودة الأرباح متعدد المعاني ومفهوماً غامضاً نوعاً ما، وهو ما جعل الأدبيات المحاسبية تعطي لهذا المصطلح مفاهيم متعددة، والتي تحمل في طياتها وجهات نظر مكملتها لبعضها البعض تساعد على وصف جودة الأرباح وصفاً جيداً من مختلف النواحي، وفيما يلي عرض لهذه المفاهيم:

عرفت Dechow & Schrand جودة الأرباح من وجهة نظر المحللين الماليين وذلك بالاعتماد على الهدف من التحليل المالي المتمثل في تقييم الأداء الحالي للشركة، وإلى أي مدى يمكن الاعتماد على هذا الأداء للتنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة، واعتبرت أن الأرباح ذات الجودة العالية هي "الأرباح التي تعكس بدقة الأداء التشغيلي الحالي للشركة، وتمثل مؤشراً جيداً للأداء التشغيلي المستقبلي، وتقدم مقياساً جيداً عن قيمة الشركة"¹. وعرفها Mikhaïl & al في ظل قدرة الأرباح على التنبؤ بأنها "مدى ارتباط أرباح الشركة السابقة مع تدفقاتها النقدية المستقبلية لمدة سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات قادمة، حيث تكون الأرباح ذات جودة عند المقدرة على التنبؤ بأرباح الشركة بشكل عالي"².

ووصفها Hermanns بأنها "مدى استمرارية تدفق الأرباح في الفترة المستقبلية، وكذلك قدرة الأرباح على عكس الأداء المالي والمستقبلي للشركة، وتمثل الاستمرارية في مدى قدرة الشركة في المحافظة على أرباحها في المدى الطويل أو قدرة الأرباح الحالية في إعطاء مؤشر جيد عن الأرباح المستقبلية"³.

وانسجاماً مع التصورات السابقة عرفها Bellovary & al بأنها "قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، فضلاً عن فائدة الأرباح المعلنة في التنبؤ بالأرباح المستقبلية"⁴. حيث أن جودة الأرباح تتمثل في استقرار واستمرارية الأرباح المعلن عنها وعدم تذبذبها.

وتماشياً مع واضعي المعايير انطلق بعض الباحثين في تعريف جودة الأرباح من زاوية المنفعة في اتخاذ القرار، حيث عرفها Entwistle & Phillips بأنها "قدرة الأرباح على مقابلة الأهداف الأساسية للإبلاغ

¹ - Patricia M. Dechow, Catherine M. Schrand, Earnings Quality, Research Foundation of CFA Institute, USA, 2004, P.5.

² - Mikhail Beverly.R & others, Reaction To Dividend Changes Conditional On Earnings Quality, Journal of Accounting Auditing and Finance, Vol.18, 2003, P.121.

³ - محمد علي عايد إبراهيم، أثر جودة التدقيق في جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2014، ص.19.

⁴ - Jodi L.Bellovary & others, Earnings Quality: It's Time to Measure and Report, The CPA Journal, Vol. 75, N° 11, November, 2005, P.32.

المالي، والمتمثل في توفير معلومات للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين تفيدهم في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للشركة¹.

ووافقته في ذلك Kirschenheiter & Melumad اللذان عرفها بـ "قدرة الأرباح على مساعدة المستثمرين في القيام بقرارات أفضل حيال قيمة الشركة في المدى الطويل"².

في حين انطلق Sloan في تعريفه لجودة الأرباح من مكونات الأرباح إذ قسم الأرباح إلى تدفقات نقدية تشغيلية ومستحقات، حيث اعتبر أن الأرباح ذات جودة عالية إذا كانت "الأرباح من التدفقات النقدية أكثر ديمومة من الأرباح من المستحقات"³.

وهو ما أكده Visvanathan الذي عبر عن جودة الأرباح من خلال ربطها بحجم المستحقات ومدى اقترابها من النقدية، حيث اعتبر أن "الأرباح ذات جودة عالية كلما اقتربت من التدفقات النقدية التشغيلية، واحتوت على مستحقات أقل"⁴، فالأرباح التي تحتوي على مستحقات أقل تعد أكثر جوهرية من الناحية الاقتصادية مقارنة بتلك التي تحتوي على مستحقات أكثر.

أما من زاوية الاقتراب بين الربح المحاسبي والربح الاقتصادي فقد عرف Schipper & Vincen جودة الأرباح بأنها "المدى الذي تمثل فيه الأرباح المفصح عنها مفهوم Hicks للدخل* بشكل صادق"⁵.

وعلى وفق المنحى نفسه يقترح Schroeder & al في تعريفهم لجودة الأرباح من التعريف السابق عندما عرفها بأنها "درجة التقارب بين الدخل المحاسبي للشركة ودخلها الاقتصادي بالاعتماد على مفهوم المحافظة على رأس المال كمدخل لقياس الدخل"⁶.

ومن جانب خلو الأرباح المعلن عنها من ممارسات إدارة الأرباح، يرى كل من Farinha & Moreinra جودة الأرباح على أنها "الأرباح التي تخلو من استخدام خيارات محاسبية معينة للوصول إلى رقم ربح

¹ - Gary M. Entwistle, Fred Phillips, Relevance Reliability and the Earnings Quality Debate, Journal of Accounting Education, Vol.18, N°.1, February 2003, P.85.

² - Michael Kirschenheiter, Nahum Melumad, Earnings' Quality and Smoothing, working paper, 2005, P.1. Disponible sur : www.ssrn.com (27/04/2014 – 18:45)

³ - Nahum D. Melumad and Doron Nissim, Line-Item Analysis of Earnings Quality, Foundations and Trends in Accounting Vol. 3, Nos.2–3, 2008, P.92.

⁴ - Gnanakumar Visvanathan, An Empirical Investigation of Closeness to Cash as a Determinant of Earnings Response Coefficients, Journal of Accounting and Business Research, Vol.36, N°.2, 2006, P.109.

⁵ - عرف هيكس الدخل بأنه الحد الأقصى من الموارد الاقتصادية الذي يمكن للشركة استهلاكه خلال فترة زمنية معينة مع بقاء ثروتها في نهاية تلك الفترة بنفس المقدار التي كانت عليه في بدايتها.

⁶ - Katherine Schipper, Linda Vincent, Earnings quality, Accounting Horizons, Sarasota, 2003, P.97.

⁶ - سعد سلمان عواد المعيني، قياس جودة الأرباح في المصارف التجارية: دراسة تحليلية لعينة من حسابات المصارف التجارية العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 17، العدد 64، ص.98.

مستهدف، وبخاصة الخيارات المحاسبية التي تؤدي إلى التقرير عن الأرباح الخاصة بالفترات المستقبلية في الفترة الحالية أو العكس¹.

وفي نفس المعنى عرف سائد قرايش جودة الأرباح بـ "الأرباح التي تعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية والفعلية للشركة، وبأن هذه الأرباح ذات وجود نقدي فعلي ملموس، وأن هذه الأرقام ليس فيها أرقام أو مبالغات إحتيالية"². حيث أشار Ball & Shivakumar في هذه النقطة أن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا كانت أرباحا متحفظة محاسبيا بينما تنخفض جودتها إذا ما تم ممارسة إدارة الأرباح باتجاه المبالغة في الأرباح المعلن عنها³.

من خلال ما سبق يمكن القول أن جودة الأرباح تعني تلك الأرباح التي تكون ملائمة، كاملة، موثوقة وشفافة، تعكس بدقة الجوهر الاقتصادي للشركة، قادرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، خالية من الأخطاء والتلاعبات، توفر معلومات مرغوبة لمستخدمي التقارير المالية، تفيدهم في تقييم أداء الشركة، وتقلل من درجة عدم تماثل المعلومات، مما يجعلهم يعتبرون التقارير المالية ذات جودة عالية ويساعدتهم على اتخاذ قرارات عقلانية.

الفرع الثالث: أهمية جودة الأرباح

تتبع أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح نفسها، إذ أن أرباح الشركة بغض النظر عن جودتها وبغض النظر عن كونها خضعت لممارسات احتيالية أم لا، تعد من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى. وتعتبر جودة الأرباح ذات أهمية بالغة سواء لمستخدمي التقارير المالية أو لأصحاب المصالح الآخرين، إلا أن درجة الأهمية هذه تختلف من طرف لآخر.

ومع ذلك تبقى الأرباح أحد أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للشركة الذي يستخدم من قبل العديد من أصحاب المصالح في قياس الأداء الحالي للشركة وإعطاء نظرة عن مستقبلها. وسيتم فيما يلي عرض أهمية جودة الأرباح حسب مختلف الأطراف المهتمة بالتقارير المالية:

¹ - Jorge Farinha, José António Moreira, Dividends and Earnings Quality: The Missing Link?, Working paper, Seminars for finance, Faculty of Economics, University of Porto, Portugal, 10 January 2008., P.10-11.

² - Allam Mohammed Mousa Hamdan & others, The Audit Committee Characteristics and Earnings Quality: Evidence from Jordan, Journal of Accounting Business and Finance, Australia, Vol.7, N^o.4, 2013, P.56.

³ - بشرى نجم عبد الله المشهداني، أنمار محسن حميد، قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، مجلد 20، العدد 78، السنة 2014، ص.369.

1. **المستثمرون الحاليون والمحتملون:** إن المستثمرين الحاليين (المساهمين) أو المستثمرين المحتملين يهتمون بشكل كبير بقدرة الشركة على توزيع الأرباح، مقدار هذه التوزيعات واستمرارها مستقبلاً، فهم يريدون أن تسدد استثماراتهم، وبالتالي فإنهم يشترطون الأرباح كما أشار لها **Penaman**. وبما أن الأرباح الحالية هي أحد المتغيرات التي يعتمد عليها لتحديد ما إذا سيتم دفع مقسوم الأرباح أم لا، فإن الدخل الشخصي للمستثمرين من الشركة مرتبط بجودة الأرباح أي بمدى استمرارية هذه الأرباح وتحقيقها مستقبلاً¹. حيث أشارت دراسة لـ **Farinha & Moreira** أن احتمالية دفع الشركة لتوزيعات الأرباح ومقدارها يزداد بزيادة مستوى جودة الأرباح، فكلما كانت الأرباح مستمرة وتعكس بدقة الأرباح المستقبلية اعتبرت مؤشراً جيداً على قدرة الشركة في توزيع الأرباح مستقبلاً². بالإضافة إلى ذلك فإن قرار الاستثمار الإضافي في الشركة يتوقف على تقييم أدائها في المستقبل وعليه فإن المستثمرين يستفيدون من المعلومات التي تقدمها الأرباح باعتبارها مؤشراً جيداً عن أدائها المستقبلي لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية³؛
2. **الدائنون والموردون:** يرغب كل من الدائنين والموردين في التعرف على الملاءة المالية للشركة وسيولتها وقدرتها على سداد ديونها من خلال المعلومات المستقاة من الأرباح المفصح عنها من قبل الشركة. فقرار الإقراض يعتمد بدرجة كبيرة على جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها خاصة الأرباح وذلك لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة الشركة على سداد ديونها والتزاماتها. وعليه فإن الاعتماد على الربح بحد ذاته دون النظر إلى جودته قد يضلل المقرضين والموردين ويدفعهم بشكل خاطئ إلى استمرار إقراضهم للشركة أو تمديد مدة القرض⁴؛
3. **واضعو المعايير:** يحتاج واضعو المعايير لمعرفة فيما إذا كانت معاييرهم تتصف بالكفاءة أم لا، لذلك فهم يركزون على النتائج الناجمة عن تطبيق المعايير ومنها الأرباح المعلنة في ضوء تحقق المنفعة لعملية اتخاذ القرار كمرجعية لتقييم الكفاءة وكذلك ضرورة التمثيل العادل للبيانات. فحسبهم تعتبر الأرباح ذات الجودة العالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً⁵؛

¹ - عباس حميد يحيى التميمي، استقلال جمعة وجر، دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد 95، ص.93.

² - Jorge Farinha, José António Moreira, Op-cit, P.29.

³ - Daniela Monika Steinwender, Earnings Quality, Master's thesis, university of Wien, Austria, 2008, P.10-11.

⁴ - عباس حميد يحيى التميمي، مرجع سابق، ص.93.

⁵ - محمد احمد علقم، تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات: دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2005، ص.116.

4. **العاملون الحاليون والمرتبون:** يهتم العاملون بالأرباح باعتبارها المصدر الرئيسي لدفع رواتبهم، لذلك فهم يلجؤون للمعلومات المحاسبية والمالية المصرح بها لمعرفة المركز المالي للشركة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمرارية تلك الشركة، فالوضع المالي الجيد وتحقيق الأرباح بشكل مستمر يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم¹؛
5. **الصحافة والمحللين الماليين:** يعتمد الصحفيون والمحللون الماليون على المعلومات المالية والمحاسبية المصرح بها من قبل الشركة لإعداد تقييماتهم وتوقعاتهم حول أداء الشركة بغية تقديم الاستشارات لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ويعتبر الربح من بين أهم هذه المعلومات التي يعتمدون عليها لتحليل عدة جوانب تتعلق بنشاط الشركات، وعليه فكلما كانت هذه الأرباح ذات جودة عالية وشفافة ويمكن التنبؤ بها كلما كانت توقعاتهم وتقييماتهم صحيحة وتعكس الواقع الاقتصادي للشركة²؛
6. **الإدارة:** ينقسم اهتمام الإدارة في جودة الأرباح إلى جزئين. أولاً سعي الإدارة لكسب توقعات المحللين الماليين والأطراف ذات المصلحة، فتمتع الأرباح المعلن عنها بالجودة العالية يعزز من مصداقية الإدارة ويرفع من سعر سهم الشركة في السوق المالي، ويجنبها م عاقبة السوق المالي أو ما يصطلح عليه بتكاليف التقاضي التي تكون ناتجة عن إعلان الإدارة عن أرباح غير مرغوب فيها أو أرباح سلبية³. وثانياً العلاقة بين مكافآت الإدارة والأرباح المفصح عنها كمقياس لأداء المدراء، حيث بينت دراسة لـ Francis & al أن سمعة المديرين التنفيذيين ترتبط بجودة الأرباح وليس بالنمو في الربح فقط، حيث أن نمو الأرباح في سنوات معينة قد يعود إلى إحداث ظروف غير متكررة ولا تتصف بالاستمرارية، أما جودة الأرباح فتشير إلى استمرارية الأرباح في الفترات المستقبلية، وبالتالي فإن المديرين يريدون تحقيق أرباح تنسم باستمرارية عالية وبقدرة تنبؤية جيدة باعتبارها خصائص تعكس مستوى جيد لجودة الأرباح، ومن ثم تحسين سمعة المديرين لدى المحللين الماليين والمستثمرين⁴؛
- من خلال ما سبق يمكن القول أن لجودة الأرباح أهمية بالغة بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية لأنها تقدم معلومات دقيقة ومفيدة لاتخاذ القرار لكل مستخدم حسب وجهة نظره لجودة الأرباح، فهي تحدد متى يتم الشراء أو الاحتفاظ أو بيع استثمار في حقوق الملكية، الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار هذه التوزيعات، تقييم قدرة الشركة

¹ - طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص. 87.

² - Daniela Monika Steinwender, Op-cit, P.11.

³ - بوسنة حمزة، مرجع سابق، ص. 92.

⁴ - عباس حميد يحيى التميمي، مرجع سابق، ص. 94.

على سداد الأموال التي اقترضتها، توفير المنافع لموظفيها، بالإضافة إلى تقييم أداء الإدارة ومسؤولياتها وتحديد المبالغ الصحيحة التي يجب أن تدفع للمديرين كمكافآت عن أدائهم.

المطلب الثاني: الممارسات المحاسبية الخاطئة وأثرها على جودة الأرباح

يعتمد مستخدمي التقارير المالية على الأرباح بالدرجة الأولى لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، إلا أن لجوء الإدارة إلى ممارسة نوع من التأثير المتعمد والتلاعب بالأرقام المحاسبية المعلنة من خلال استخدام استراتيجيات وسياسات معينة سواء أكانت في إطار المعايير والمبادئ المحاسبية أو خارجها لتحقيق أهداف ورغبات معينة قد يؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الأرباح ومن ثم اتخاذ قرارات غير عقلانية وخاطئة، وهو ما يؤدي في الأخير لتضليل مستخدمي التقارير المالية للشركة. لذلك سنحاول في هذا الجزء التعرف على هذه الممارسات وكيف تتم.

الفرع الأول: مفهوم إدارة الأرباح

تعد إدارة الأرباح إحدى الاستراتيجيات المحاسبية التي يتسم بها السلوك الإداري عند التقرير عن نتائج أعمال الشركات والتي عن طريقها تتمكن الإدارة من إظهار أرقام محاسبية مستهدفة مقدما ضمن المعلومات المنشورة عن أداء تلك الشركات لغرض تحقيق أهدافها المعلنة أو غير المعلنة¹.

وقد عرف Schipper إدارة الأرباح بأنها "تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية بهدف تحقيق مكاسب شخصية"².

وعرفها Healy & Wahlen بأنها "استخدام المدراء لحكمهم الشخصي في عملية إعداد التقرير المالي وفي هيكله العمليات من أجل تغيير مدلول التقارير المالية إما لتضليل بعض أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلن عنها"³.

كما عرفها Partha بأنها "التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المدراء قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح"⁴.

¹ - سامح محمد رضا أحمد، دور حوكمة الشركات في تحسين التقارير المالية للحد من الأزمات المالية: دليل من مصر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2013، ص.3.

² - Franck Missonier-Piera, Walid Ben-Amar, La Gestion des Résultats Comptables lors des Prises de Contrôle : Une analyse dans le Contexte Suisse, Revue de Comptabilité – Contrôle – Audit, Vol.1, N°13, Juin 2007, P.140.

³ - Joshua Ronen, Varda Yaari, Earnings management: Emerging Insights in Theory, Practice and Research, Springer, USA, 2008, P.26.

⁴ - خالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة ف بورصة عمان، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013، ص.10.

ويرى Michael على أنها "محاولة من الإدارة للتأثير في الأرباح المفصح عنها أو التلاعب بها باستخدام أساليب محاسبية معينة، مثل الاعتراف بنود غير متكررة على أنها متكررة، تأجيل أو تعجيل الاعتراف ببعض المصروفات أو الإيرادات، أو استخدام أساليب أخرى مصممة للتأثير على الأرباح في المدى القصير¹. وعليه، يمكن القول بأن إدارة الأرباح ما هي إلا ممارسات محاسبية خاطئة متعمدة من قبل إدارة الشركة عند عملية إعداد التقارير المالية من أجل زيادة أو تخفيض الربح المعلن عنه، بهدف تضليل مستخدمي التقارير المالية وتحقيق أهداف ونتائج مستهدفة مسبقاً، وذلك في حدود المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو تجاً أوزها في أحيان أخرى.

وفي إطار ذلك يرى عبد العال بأن الشركات التي تبدأ في ممارسات إدارة الأرباح وتتمرس فيها، تبدأ في التحول تدريجياً إلى تقارير مالية احتيالية، مما يؤدي إلى توجيه قرارات مستخدمي التقارير المالية نحو اتجاه معين غير الاتجاه الذي كانوا سوف يسلكونه لو سارت الأمور في اتجاهها الطبيعي. كما أشار إلى أنه كلما كانت هذه الممارسات المحاسبية الخاطئة متعسفة (أي تستخدم في غير المواضع والأوقات التي وجدت من أجلها) كلما انخفضت جودة الأرباح المعلن عنها، مما يؤدي إلى ارتفاع تقدير المخاطر والتقليل من قيمة الشركة². وعادة ما يتم التلاعب بالأرباح من خلال³:

1. عمليات حقيقية كالتحكم في توقيت بعض الصفقات أو شروطها؛
 2. عمليات محاسبية مثل اختيار سياسة محاسبية معينة أو تطبيقها أو تغييرها أو تغيير الطرق المحاسبية المستخدمة أو تبويب عناصر قائمة الدخل بشكل معين؛
 3. عمليات وهمية أي خروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل الغش والتزوير أو استخدام طرق وسياسات محاسبية في غير مواضعها التي حددتها معايير المحاسبة الدولية.
- وسنحاول في الفروع القادمة التركيز على الأساليب الوهمية باعتبارها عمليات منافية لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

¹ - Michael D. Akers & others, Earnings Management and Its Implications, The CPA Journal, August 2007, P.64.

² - طارق عبد العال حامد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص. 105-106.

³ - حامد طارق عبد العال، حوكمة الشركات: المفاهيم - المبادئ - التجارب - المتطلبات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط2، 2008، ص.54.

الفرع الثاني: استخدام التقديرات المحاسبية (إدارة المستحقات)

يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة، وعادة ما تستخدم الإدارة عملية التقدير في التلاعب المحاسبي من خلال تغيير احتمالات وتقديرات تحقق الإيرادات والمصروفات المستحقة التي تظهر في فترة مالية معينة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر ما يلي¹:

1. تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز الأعمال وتكلفة هذا الإنجاز، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح؛
2. يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة، وذلك لتخفيض مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح؛
3. يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح؛
4. يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف زمنية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف زمنية، مما يؤدي إلى تخفيض المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح؛
5. يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح؛
6. يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح؛

¹ - جبر إبراهيم الداغور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة، المجلد 17، العدد 1، يناير 2009، ص. 823.

7. يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية؛
8. يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.

الفرع الثالث: إدارة الإيرادات

حيث تعمل إدارة الشركة على تضخيم الأرباح من خلال التلاعب بإيراداتها متبعة العديد من الأساليب، وفيما يلي عرض لبعضها:

1. **التلاعب في توقيت الإيرادات:** في هذه الحالة يتم تسجيل الإيراد بشكل سريع في حين أن عملية البيع لا تزال موضع شك، أي أنه يتم الاعتراف محاسبيا ودفتريا بالإيراد المترتب عن عملية البيع قبل أن تكتمل العملية على أرض الواقع ومن ثم تضخيم أرباح الفترة على غير الحقيقة، وهو ما يناهز القاعدة التي تفيد بأنه يجب تسجيل الإيراد بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة فقط وليس قبلها¹. وعادة ما يتم ذلك بإتباع أحد الطرق التالية²:

- أ. تسجيل الإيرادات والاعتراف بها في حين أن الخدمات المترتبة على عملية البيع لم تقدم بعد؛
- ب. تسجيل الإيرادات والاعتراف بها قبل شحن البضاعة، وقبل الموافقة النهائية من قبل الزبون على الشراء؛
- ت. تسجيل الإيرادات على الرغم من أن الزبون لم يلتزم بالدفع؛
- ث. البيع لجهة قريبة هي ضمن مجموعة الشركة أو من شركائها الاستراتيجيين؛
- ج. تجميع الإيرادات.

2. **تسجيل إيرادات وهمية:** تهدف هذه الطريقة إلى المبالغة في إيرادات الشركة من خلال ذكر مبالغ مالية غير موجودة، أي أنه يتم تسجيل إيرادات عن عمليات بيع وهمية أو مزيفة بغرض تضخيم أرباح الشركة خلال فترة معينة. ويتم تضخيم الأرباح حسب هذه الطريقة من خلال³:

¹ - محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، دور مدقق الحسابات في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة، المؤتمر الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009، ص.10.

² - عماد سليم الأغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية: دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية، أطروحة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011، ص.91-94.

³ - المرجع نفسه، ص.94-96.

- أ. تسجيل مبيعات ليس لها قيمة اقتصادية؛
- ب. تسجيل النقد من عمليات الاقتراض باعتباره إيرادات؛
- ت. تسجيل الدخل الاستثماري باعتباره إيرادات؛
- ث. تسجيل العائدات الناشئة عن مردودات المشتريات باعتبارها إيرادات؛
- ج. الإقرار بإيرادات غير حقيقية قبل عملية اندماج الشركات.

الفرع الرابع: إدارة المصاريف

من بين العمليات التي تلجأ إليها الإدارة للتلاعب بهذا العنصر نجد ما يلي¹:

1. **رسملة وتأجيل المصاريف لفترات لاحقة** : تقوم الإدارة بالتلاعب في مصروفات الفترة بتسجيلها كأصول مما يترتب عليه تضخيم أرباح الفترة الحالية على حساب تخفيض أرباح الفترات اللاحقة التي يتم خلالها إهلاك هذه الأصول أو المصاريف المؤجلة، وعادة ما يتم ذلك من خلال تسجيل بعض المصاريف التشغيلية الخاصة بالفترة الحالية كأصول ثابتة، أو تخفيض إهلاك بعض الأصول الثابتة التي يتم إهلاكها بطريقة إعادة التقدير وذلك للمغالاة في تقدير قيمة تلك الأصول في نهاية الفترة، أو.....الخ؛
2. **المغالاة في تقييم مخزون آخر الفترة** : يقوم المسؤولون ببعض الشركات بالتلاعب في إجراءات جرد وتقييم مخزون آخر الفترة بغرض تضخيم قيمة المخزون (الأصل) وتخفيض تكلفة البضاعة المباعة (المصروف) وبالتالي تضخيم الأرباح على غير الحقيقة، وتمثل هذه التلاعبات في إعادة تغليف البضاعة التالفة والراكدة وتقييمها على أساس أنها بضاعة سليمة، أو عدم تخفيض كمية وقيمة المخزون بكمية وقيمة الفاقد والتالف من البضاعة، أو.....الخ.
3. **عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الأصول الثابتة وغير الملموسة**: يتم تسجيل الأصول الثابتة وغير الملموسة مثل (الشهرة وبراءات الاختراع) بالميزانية بالتكلفة التاريخية مخصوصاً منها مجموع الإهلاك، فإذا ما حدث انخفاض دائم في قيمة تلك الأصول نتيجة التقادم التكنولوجي أو الانخفاض الدائم في طاقتها الإنتاجية، فإنه يتوجب على الشركة تخفيض قيمة هذه الأصول مقابل تسجيل خسارة (مصروف) بقيمة هذا الانخفاض، إلا أن بعض الشركات قد لا تقوم بذلك حتى تنخفض من قيمة مصروفاتها وتزيد من قيمة أرباحها على غير الحقيقة.

¹ - أمين السيد أحمد لطفى، مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص.73-77.

في الأخير يمكن القول أن الممارسات المحاسبية الخاطئة ما هي إلا عمليات تتم في غير وقتها أو بطرق منافية للمبادئ المحاسبية تستخدمها إدارة الشركة للتلاعب بالأرباح المصرح بها، وتغيير قيمتها بما يلي احتياجاتها وأهدافها، وتعد الأمثلة السابقة الذكر بعض من هذه الأساليب والممارسات التي تؤدي إلى تضخيم الأرباح وإظهارها على غير حقيقتها.

المطلب الثالث: مقاييس جودة الأرباح

إن اختلاف وجهات نظر الباحثين حول مفهوم جودة الأرباح وعدم تحديد مفهوم موحد لها، جعل من الصعب إيجاد مقياس موحد لها. وعليه فقد اتجه العديد من الباحثين في قياس جودة الأرباح إلى استخدام أساليب أو نماذج تخدم دراستهم. وفيما يلي سنحاول عرض مجموعة من المقاييس التي يشيع استخدامها في معظم الأبحاث والدراسات المحاسبية.

الفرع الأول: مقاييس جودة الأرباح القائمة على المحاسبة

وهي مقاييس يعتمد في حسابها على البيانات المحاسبية فقط، ويفترض فيها أن دور الأرباح هو تخصيص أو توزيع التدفقات النقدية على فترات محاسبية بشكل صحيح عن طريق استخدام مبدأ الاستحقاق. وبالتالي فإن الأرباح ذات الجودة العالية هي تلك التي تكون أكثر فعالية في تخصيص التدفقات النقدية¹.

وتنقسم هذه المقاييس إلى:

- أ. مقاييس مشتقة من السلاسل الزمنية للأرباح وتشمل استمرارية الأرباح، القدرة التنبؤية للأرباح، وتمهيد الدخل؛
- ب. مقاييس مشتقة من العلاقة بين التدفقات النقدية والمستحقات، وتشمل جودة المستحقات والمستحقات الاختيارية.

والجدول الموالي يعكس لنا هذه المقاييس بالتفصيل:

¹ - Jennifer Francis & others, Earnings Quality, Now Publishers Inc, USA, 2008 , P.38.

الجدول رقم (2): مقياس جودة الأرباح القائمة على المحاسبة

| مقاييس قائمة على المحاسبة | تعريف المقياس | صيغة المقياس | شرح المقياس |
|---|--|--|--|
| | استمرارية الأرباح: قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في المستقبل. | $EARN_{i,t} = \alpha + \beta_1 EARN_{i,t-1} + V_{i,t} \dots (1)$ <p>EARN: الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة i في الفترة t و t-1؛</p> | تقاس استمرارية الأرباح بالمعامل β_1 من المعادلة رقم (1)، حيث أنه كلما اقتربت قيمة β_1 من 1 دل ذلك على أن استمرارية الأرباح عالية ومن ثم ارتفاع مستوى جودتها، أما إذا اقتربت قيمة β_1 من 0 دل ذلك على أن الأرباح مؤقتة متذبذبة وغير مستمرة وهو ما يعني انخفاض جودتها. |
| مقاييس مشتقة من السلاسل الزمنية للأرباح | القدرة التنبؤية للأرباح: قدرة الأرباح أو مكوناتها على تحسين قدرة المستخدم على التنبؤ ببنود البيانات المالية المعنية. | $PRED_{i,t} = \sqrt{\sigma^2(V_{i,t})}$ <p>PRED: قدرة أرباح الشركة i على التنبؤ بنفسها في الفترة t؛</p> <p>$\sigma^2(V_{i,t})$: تباين خطأ التقدير للشركة i في السنة t؛</p> <p>$V_{i,t}$: خطأ التقدير للنموذج المستخدم في قياس استمرارية الأرباح أعلاه.</p> | تقاس القدرة على التنبؤ بالأرباح بالانحراف المعياري من البواقي $V_{i,t}$ في المعادلة رقم (1)، حيث كلما انخفضت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع قدرة الأرباح على التنبؤ، وبالتالي ارتفاع مستوى جودتها. |
| | تمهيد الدخل: نسبة التذبذب في الأرباح إلى التذبذب في التدفقات النقدية التشغيلية. | $Sth_{i,t} = \sigma EARN_{i,t} / \sigma CFO_{i,t}$ <p>$\sigma(EARN_{i,t})$: الانحراف المعياري لصافي الأرباح للشركة i للفترة t؛</p> <p>$\sigma(CFO_{i,t})$: الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية للشركة i للفترة t؛</p> | كلما انخفضت قيمة Sth عن 1 دل ذلك على انخفاض التذبذب في الأرباح بالمقارنة مع التدفقات النقدية التشغيلية، وهو مؤشر على زيادة الجودة. |

الجدول رقم(02): تابع مقاييس جودة الأرباح القائمة على المحاسبة

| | | | |
|--|--|--|--|
| <p>كلما انخفضت قيمة المستحقات الاختيارية كلما كانت الأرباح ذات جودة عالية. حيث تم استخدام القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ من النموذج $(\varepsilon_{i,t})$ للتعبير عن المستحقات الاختيارية.</p> | $ACC_{i,t} = \alpha + \beta_1(\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t}) + \beta_2 PPE_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$ <p>$ACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة i للفترة t؛ $\Delta REV_{i,t}$: التغير في الإيرادات للشركة i للفترة t؛ $\Delta AR_{i,t}$: التغير في الذمم المدينة للشركة i للفترة t؛ $PPE_{i,t}$: الممتلكات، المباني والمعدات للشركة i للفترة t؛</p> | <p>المستحقات الاختيارية:</p> | <p>مقاييس مشتقة من العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية</p> |
| <p>$AQ = \sigma(v_{i,t})$، حيث أن $v_{i,t}$ يقيس عدم قدرة المستحقات على التحول إلى تدفقات نقدية. وعليه فإن ارتفاع قيمة الانحراف المعياري يشير إلى زيادة الخطأ غير المفسر في تقدير المستحقات وبالتالي انخفاض جودتها ومن ثم انخفاض جودة الأرباح.</p> | $CACC_{i,t} = \alpha + \beta_1 CFO_{i,t-1} + \beta_2 CFO_{i,t} + \beta_3 CFO_{i,t+1} + v_{i,t}$ <p>$CACC_{i,t}$: إجمالي المستحقات المتداولة للشركة i للفترة t؛ $V_{i,t}$: خطأ التقدير للنموذج،</p> | <p>جودة المستحقات: مدى اقتراب المستحقات من التدفقات النقدية التشغيلية.</p> | <p>التدفقات النقدية</p> |

Source: Pietro Perotti, Alfred Wagenhofer, Earnings Quality Measures and Excess Returns, Journal of Business Finance & Accounting, Vol.41, N°5-6, June/July 2014, P.552-554; et L. Parte-Esteban, C. Ferrer García, The influence of firm characteristics on earnings quality, International Journal of Hospitality Management, Vol.42, 2014, P.54-55.

ملاحظة: كل المتغيرات المستخدمة في النماذج من (1) إلى (5) يتم قسمتها على مجموع الأصول في بداية الفترة t .

الفرع الثاني: مقياس جودة الأرباح القائمة على السوق

وهي مقياس يعتمد في حسابها على البيانات المحاسبية والسوقية، حيث تفترض أن وظيفة الأرباح هي عكس الوبح الاقتصادي والذي يكون منعكسا بالتغيرات في العوائد السوقية للأسهم ، وبمعنى آخر ينظر للأرباح من خلال المنظور السوقي على أنها انعكاس للربح الاقتصادي والمتمثل في عائد السهم¹.

وعليه فإن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا اقتربت من عوائد الأسهم. والجدول الموالي يوضح لنا هذه المقاييس.

الجدول رقم (3): مقياس جودة الأرباح القائمة على السوق

| مقاييس قائمة على السوق | تعريف المقياس | صيغة المقياس | شرح المقياس |
|---|--|---|---|
| قيمة الملاءمة: قدرة بيانات الأرباح على تفسير التغيرات في القيم السوقية لحقوق الملكية. | الفائدة في اتخاذ القرار | $RET_{i,t} = \lambda_{0,i} + \lambda_{1,i} EARN_{i,t} + \lambda_{2,i} \Delta EARN_{i,t} + u_{i,t} \dots (1)$ <p>RET_{i,t}: عائد شهري مجمع 12 شهرا للشركة i تنتهي في ثلاثة أشهر بعد انتهاء السنة المالية t، EARN_{i,t}: الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة i مقسومة على القيمة السوقية للسهم في بداية السنة t؛</p> | يتم قياس جودة الأرباح من خلال R ² الناتج من الانحدار الذي يقيس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم في المعادلة رقم (1). حيث أن ارتفاع قيمة R ² يعني ارتفاع القيمة الملائمة للأرباح، ومن ثم ارتفاع جودتها. |
| التوقيت المناسب: قدرة الأرباح على عكس المعلومات المتعلقة بالسوق من خلال أسعار الأسهم بشكل دقيق وفي التوقيت المناسب. | الاقتراب بين الربح المحاسبي والربح الاقتصادي | $EARN_{i,t} = \phi_{0,i} + \phi_{1,i} NEG_{i,t} + \phi_{2,i} RET_{i,t} + \phi_{3,i} NEG_{i,t} RET_{i,t} + \epsilon_{i,t} \dots (2)$ <p>NEG_{i,t}: متغير وهمي = 1 إذا كانت RET أقل من 0، و 0 إذا كانت غير ذلك. EARN_{i,t}: الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة i مقسومة على القيمة السوقية للسهم في بداية السنة t؛</p> | Time = - R2 (2) ارتفاع قيمة Time يعني انخفاض توقيت الاعتراف المحاسبي بالأرباح ومن ثم انخفاض جودة الأرباح. |

¹ - أحمد بن محمد السلطان، تطور جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية بين عامي 2001-2008، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد 11، العدد 2، 2012، ص.46.

| | | | |
|---|---|---|---|
| <p>Cons = $-(\varphi_{2,i} + \varphi_{3,i}) / \varphi_{2,i}$</p> <p>ارتفاع قيمة Cons يعني انخفاض التحفظ المحاسبي ومن ثم انخفاض جودة الأرباح.</p> | <p>$EARN_{i,t} = \varphi_{0,i} + \varphi_{1,i} NEG_{i,t} + \varphi_{2,i} RET_{i,t} + \varphi_{3,i} NEG_{i,t} RET_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$</p> <p>NEG_{i,t}: متغير وهمي = 1 إذا كانت RET أقل من 0، و 0 إذا كانت غير ذلك.</p> <p>EARN_{i,t}: الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة i مقسومة على القيمة السوقية للسهم في بداية السنة t؛</p> | <p>التحفظ: مدى سرعة الاعتراف بالخسائر</p> | <p>الاقتراب بين الربح المحاسبي والربح الاقتصادي</p> |
|---|---|---|---|

Source: Cristina Gaio, The relative importance of firm and country characteristics for earnings quality around the world, *European Accounting Review*, VOL.19, N^o.4, 2010, P.700–701; Jennifer Francis & others, Costs of Equity and Earnings Attributes, *The Accounting Review*, Vol.79, N^o.2, 2004, P.981.

ويعتبر هذا التصنيف للمقاييس أحد الجهات النظر المتبعة من قبل العديد من الباحثين، إلا أن هناك وجهات نظر أخرى، فنجد مثلاً أن Barth اعتمدت في دراستها على ثلاث معايير لقياس جودة الأرباح والمتمثلة في إدارة الأرباح، توقيت الاعتراف بالخسائر، القيمة الملائمة لقياس جودة الأرباح¹. في حين استندت دراسة Dechow إلى خصائص الأرباح، رد فعل المستثمرين اتجاه الأرباح، ومؤشرات الأخطاء الخارجية المتعلقة بإعداد الأرباح².

الفرع الثالث: مقياس جودة الأرباح المستخدم في الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة على التقدير المباشر للمستحقات الاختيارية لقياس جودة الأرباح وذلك باستخدام نموذج Jones التي قامت بوضع نموذج الحدار لتقدير الاستحقاقات الاختيارية (وهي التي يمكن للمديرين من خلالها أن يعدلوا رقم الربح)، حيث كان المتغير التابع فيه هو إجمالي الاستحقاقات والمتغيرات المستقلة هي التغير في الإيرادات، إجمالي التجهيزات والمباني والآلات، وإجمالي الأصول. وكان خطأ التنبؤ في هذا النموذج هو الاستحقاقات الاختيارية وهو مقياس لدرجة تلاعب الإدارة بالأرباح. وقد قام Dechow et al سنة 1995 بتطوير هذا النموذج حيث قام بخصم التغير في الحسابات المدينة من التغير في الإيرادات وذلك للحد من تأثير وجود تلاعب في المبيعات الآجلة على تقدير الاستحقاقات الاختيارية. وتعتبر هذه الأخيرة مقياس عكسي لجودة الأرباح أي كلما زادت قيمتها انخفضت جودة الأرباح والعكس صحيح³.

¹ - Mary E. Barth & others, International Accounting Standards and Accounting Quality, *Journal of Accounting Research*, Vol.46, N^o.3, June 2008, P.475.

² - Patricia Dechow & others, Understanding earnings quality: A Review of the Proxies, Their determinants and their consequences, *Journal of Accounting and Economics*, VOL.50, 2010, P.350.

³ - سامية طلعت جاب الله، سياسة التغيير الدوري الإلزامي لمراجع الحسابات الخارجي وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية، مجلة البحوث الإدارية، مصر، المجلد 23، العدد 3، 2005، ص.72.

ويتم تقدير جودة الأرباح وفقا للنموذج أعلاه من خلال إتباع المراحل التالية¹:

1. حساب المستحقات الكلية:

$$TA_{i,t} = BNI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة i خلال السنة t ؛

$BNI_{i,t}$: صافي الربح للشركة i خلال السنة t ؛

$CFO_{i,t}$: صافي التدفق النقدي التشغيلي للشركة i خلال السنة t ؛

2. تقدير معالم النموذج:

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_{1t} \frac{1}{A_{i,t-1}} + \alpha_{2t} \left(\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \alpha_{3t} \frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t}$$

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات الشركة i بين t و $t-1$ ؛

$\Delta AR_{i,t}$: التغير في الذمم المدينة للشركة i بين t و $t-1$ ؛

$PPE_{i,t}$: الأصول الثابتة للشركة i خلال السنة t ؛

$A_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة i في نهاية السنة $t-1$ ؛

3. حساب المستحقات غير الاختيارية باستخدام معالم النموذج المقدر سابقا

$$\frac{NA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_{1t} \frac{1}{A_{i,t-1}} + \alpha_{2t} \left(\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \alpha_{3t} \frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t}$$

$NA_{i,t}$: المستحقات غير الاختيارية للشركة i خلال السنة t ؛

4. حساب المستحقات الاختيارية

$$AA_{i,t} = \frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} - \frac{NA_{i,t}}{A_{i,t-1}}$$

$AA_{i,t}$: المستحقات الاختيارية للشركة i خلال السنة t ؛

¹- Wilasinee Kiatapiwat, Controlling Shareholders, Audit Committee Effective and Earnings Quality: The Case of Thailand, Phd Thesis, University of Maryland, USA, 2010, P.26-28.

المبحث الثاني: جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية

تعتبر جودة التقارير المالية أحد المفاهيم الصعبة التي يصعب تحديدها أو قياسها بطريقة مباشرة، حيث نجد أن الدراسات عبرت عليها من خلال عدة مفاهيم. لذلك سنحاول في هذا المبحث التعرف على جودة التقارير المالية، أهم البدائل النظرية لها، وكذا علاقتها بجودة الأرباح.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لجودة التقارير المالية

يعد التقرير المالي وسيلة الاتصال الخارجية بين الشركة وأصحاب المصالح، لذلك فإن حل القرارات التي تتخذ تعتمد على مدى جودة المعلومات التي يحتويها. لذلك سنحاول التعرف في هذا المطلب على التقرير المالي، دوره، وأهم المفاهيم التي أعطيت لجودة التقارير المالية.

الفرع الأول: مفهوم التقرير المالي

تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي في الشركة، حيث يصعب التفرقة بينها وبين القوائم المالية، وإذا كانت القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط الشركة خلال فترة زمنية معينة، فإن التقارير المالية تعد مكملتها ومفصلة للمعلومات الواردة بها.

وتعرف التقارير المالية بأنها "وسيلة إيصال المعلومات للمستخدمين، حيث يتضمن التقرير المالي السنوي للشركة حساباتها الختامية والميزانية العمومية المقارنة وكشف التدفقات النقدية والجداول الأخرى الملحق، إضافة إلى البيانات الأخرى الخاصة بالشركة"¹.

وعرفها الدكتور رحال بأنها "وثائق إعلامية حاملة لبيانات يتم استعمالها والإطلاع عليها من طرف عدة مستعملين كالمستثمرين، المقرضين، العمال، الإدارة، الدولة، وغيرهم من أصحاب المصالح"².

في حين يرى الدكتور محمد بأنها "تمثيل مالي منظم للأحداث والمعاملات التي تقوم بها الشركة وتؤثر عليها، تحتوي بالإضافة إلى القوائم المالية على كثير من المعلومات المالية وغير المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للشركة والعوامل الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر فيه مستقبلاً"³.

أما القاموس الإنجليزي الخاص بالاقتصاد والبنوك فقد عرفها بأنها "وثيقة تصدر سنويا عن إدارة الشركة تفصح فيها عن بعض المعلومات الخاصة بالنشاط المحاسبي للفترة (الميزانية العمومية، بيان الدخل، تقرير مدقق

¹ - مجيد عبد زيد حمد، دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 12، العدد 4، 2010، ص.197.

² - رحال علي، التقارير المالية: أي محتوى للمعلومات؟، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 1، جوان 2007، ص.2.

³ - محمد سامي راضي، تحليل التقارير المالي: محاسبي، مالي، اتماني، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، ص.14.

الحسابات، القرارات الإستراتيجية... الخ)، بالإضافة إلى تحليل عن الوضعية المالية ومقارنتها بالسنوات السابقة أو بشركات تنشط معها في نفس القطاع¹.

من خلال ما سبق يمكن تعريف التقارير المالية بأنها وسيلة اتصال بين الشركة والعالم الخارجي، تعرض معلومات مالية وغير مالية، هدفها توصيل معلومات مفيدة حول نتائج الشركة وأعمالها لتساعد أصحاب المصلحة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

وتشتمل التقارير المالية على كل من القوائم المالية، تقرير مراقب الحسابات، تقرير مجلس الإدارة، تقرير الإدارة التنفيذية، التنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالشركة، وصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال الشركة وأي إفصاح إضافي آخر².

الفرع الثاني: دور التقارير المالية

حسب Jensen & Mekling فإن الشركات الحديثة عبارة عن مجموعة من العقود المبرمة بين الأطراف التي تقدم عوامل الإنتاج مثل (الملاك، الدائنين، الإدارة، العاملين... الخ). والتي تؤدي في العديد من الأحيان إلى نشوء ما يعرف بمشاكل الوكالة. وحسب Watts & Zimmerman فإن الأطراف المتعاقدة تستخدم الأرقام المحاسبية المفصح عنها لتخفيض مشاكل الوكالة، وعليه فإن التقارير المالية تستخدم لتنظيم العقود المبرمة بين الشركة والأطراف المتعاقدة معها والرقابة عليها وتقييم أدائها باعتبارها المصدر الوحيد الذي يعكس مدى كفاءة أداء الشركة المتعاقد معها³.

ومنذ الستينات من القرن الماضي انصب دور التقارير المالية على معيار المنفعة كصفة أساسية يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية لتكون قادرة على الوفاء بمتطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية في عمليات اتخاذ القرار وفي تقييم حالات عدم التأكد، وفي إطار ذلك فقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في بيانه رقم 1 الصادر سنة 1978 والمعدل سنة 2008 أن دور التقارير المالية يتمثل في⁴:

¹- Dictionnaire bancaire et économique, rapport annuel, www.banque-info.com

²- طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص.35.

³- Ahmed Attia Aly Sarhan, An Agency Theory Interpretation of the Relationship between Corporate Governance and Financial Reporting Quality, A Proposal Submitted for a Doctoral Dissertation in Partial Fulfillment of the Requirements for the Ph.D. Degree in Accounting, De Montfort University, P.3.

⁴- راجع محمد سامي راضي، مرجع سابق، ص.16-17، وكذلك أحمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص.89.

1. توفير معلومات تكون مفيدة لكل من المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قرارات عقلانية وسليمة سواء تلك المتعلقة بالاستثمار أو الاقتراض أو غيرها من القرارات المماثلة؛
2. توفير معلومات حول المركز المالي، الأداء، والتغيرات في المركز المالي للشركة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية؛
3. توفير معلومات مفيدة تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين ومستخدمي المعلومات الآخرين في تقييم قيمة ووقت ودرجة التأكد من تحقق المقبوضات النقدية المستقبلية المتعلقة بالاستثمار وغيرها، ولأن التدفقات النقدية الخاصة بالمستثمرين والدائنين ترتبط بالتدفقات النقدية للشركة، فإن التقارير المالية لهذه الشركات تعتبر مصدرا هاما للمعلومات التي تستخدمها هذه الأطراف في تقدير قيمة ووقت واحتمال تدفقاتهم النقدية المرتبطة بعمليات تلك الشركات؛
4. توفير معلومات عن أرباح الشركة ومكوناتها، وعن التدفقات النقدية مبنية حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، وكذا الوضع المالي للشركة؛
5. توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للشركة والحقوق على تلك الموارد، والنتائج المترتبة على المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي إلى حدوث تغيرات في هذه الموارد والحقوق على هذه الأخيرة؛
6. توفير المعلومات المتعلقة بالأداء المالي للشركة خلال الفترة، فالمستثمرون والدائنون عادة ما يستخدمون المعلومات عن الماضي في تقدير التوقعات عن الشركة وظروفها المستقبلية؛
7. توفير معلومات عن كيفية حصول الشركة على النقدية، وكيفية استخدامها، وعن الاقتراض وكيفية سداد القروض، وكذا المعاملات الرأسمالية متضمنة التوزيعات النقدية والتوزيعات الأخرى لموارد الشركة للملاك وعن العوامل الأخرى التي قد تؤثر في سيولة الشركة ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛
8. معلومات عن كيفية قيام إدارة الشركة بمسؤولياتها تجاه الملاك (حملة الأسهم) بالنسبة للموارد التي أؤتمنت عليها؛

الفرع الثالث: مفهوم جودة التقارير المالية

يعد من الصعب أن يتم إيجاد تعريف بسيط يصف جودة التقارير المالية وصفا شاملا، لذلك تعددت التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم بتعدد وجهات نظر الباحثين فيه. وسنحاول فيما يلي عرض بعض التعاريف المقترحة من قبل بعض الباحثين. لكن قبل ذلك لابد من التطرق لتعريف الجودة.

الجودة Quality كمصطلح مشتق من كلمة لاتينية Qualities، ويقصد بها طبيعة الشيء ودرجة صلاحه، وهي مفهوم نسبي يختلف النظر له باختلاف جهة الاستفادة منه سواء كانت (المؤسسة، المورد، العميل، المجتمع..... وغيره)¹.

كما تعرف بأنها ترتبط ببرنامج يتضمن التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي عن طريق الحد من العيوب في الأداء ووضع الشيء المراد تحقيقه².

والجودة في التقارير المالية حسب ما أشار لها Tang تعني " المدى الذي توفر فيه التقارير المالية معلومات صحيحة وصادقة حول الأداء والمركز المالي للشركة"³.

وعرفتها اللجنة الخاصة بالتقارير المالية المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بـ " القدرة على استخدام المعلومات المفصّل عنها في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة هذه المعلومات للهدف من الحصول عليها"⁴.

كما تعرف أيضا "بمدى دقة التقارير المالية في عكس معلومات عن عمليات الشركة، لاسيما تدفقاتها النقدية المتوقعة لإفادة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم"⁵.

في حين يرى آخرون بأنها "مدى تعبير عمليات القياس المحاسبي وتنفيذها من قبل الشركة عن الواقع الاقتصادي لها"⁶.

¹ - عمر وصفي عقيلي، مدخل إلى المنهجية الكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص.20.

² - ليث محمد سعيد وأخريات، تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة الإبلاغ المالي في إطار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني: دور التميز والريادة في تفوق منظمات الأعمال، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، 21 و22 ماي 2013، عمان، الأردن، ص.13.

³ - Stergios Tasios, Michalis Bekiaris, Auditor's Perceptions of Financial Reporting Quality: The Case of Greece, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol.2, N^o.1, 2012, P. 59.

⁴ - مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد 2، 2009، ص.27.

⁵ - Gary C.Biddle & others, How Does Financial Reporting Quality Relate to Investment Efficiency?, Journal of Accounting and Economics, Vol 48, N^o3, 2009, P.113.

⁶ - María Consuelo & others, Institutional investors on Boards and Audit committees and Their Effects on Financial Reporting Quality, Corporate Governance International Review, 2014, P.10.

أما Robinson & Munter فعرفا الجودة بـ " ما تتسم به التقارير المالية من شفافية وإفصاح جيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المحققة والمتوقعة للشركة بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرقبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية"¹.

ويوافقه في ذلك كل من Pownall & Schipper اللذان اعتبرا أن التقارير المالية تكون ذات جودة عالية إذا كانت تتصف بثلاث سمات والمتمثلة في الشفافية، الإفصاح الكامل، وقابليتها للمقارنة². وفي ذات السياق أشار الاتحاد الدولي للمحللين الماليين FAF على أن الجودة في التقارير تعني "الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب"³.

ونلاحظ أن هذه التعاريف تتوافق مع الدور الأساسي لإعداد التقارير والمتمثل في توفير معلومات مالية عالية الجودة متعلقة بالكيانات الاقتصادية مفيدة في عملية صنع القرار الاقتصادي.

أما علام موسى فقد عرف جودة التقارير المالية بـ " خلو تلك التقارير من التحريفات الجوهرية وإعطائها صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة، وبالتالي ارتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة"⁴.

وفي نفس المعنى تعني الجودة بالنسبة للتقارير المالية "مصادقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها"⁵.

أما حسب Bowrin فإنه يمكن النظر إلى الجودة من خلال مدى تمتع المعلومات المالية المفصح عنها بالخصائص النوعية الصادرة عن الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية⁶ (IASB). وفي هذا الإطار أشار IASB إلى أن جودة التقارير المالية تتحد من خلال تعزيز الخصائص النوعية الأساسية لمنفعة القرار الواجب

¹ - Robinson, T. R, Munter. P, Financial Reporting Quality: Red Flags and Accounting Warning Signs". Commercial Lending Review, Vol. 19, 2004, P. 2.

² - Ahmad. M, Aisyah. A, Goodwill Impairment: An Analysis of Current Disclos Practices by Top 50 Approved Companies in Malaysia, 5th international conference on business and economic research, Pullman Hotel, Kuching, Sarawak, Malaysia, 24 -25 March 2014, P.492.

³ - رشا حمادة، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 10، العدد 4، 2014، ص.682.

⁴ - علام موسى حمدان، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة العوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 38، العدد 2، 2011، ص.418-419.

⁵ - عائشة سلمى كيجلي، راضية كروش، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25 و26 نوفمبر 2013، ص.6.

⁶ - Anthony R. Bowrin, International Accounting Standards and Financial Reporting Quality in Trinidad and Tobago, Journal of Business, Finance & Economics in Emerging Economies, Vol.3, N^o.1, 2008, P.122.

توافرها في المعلومات المحاسبية المفصّل عنها والمتمثلة في (الملائمة والموثوقية) التي تعد الأكثر أهمية في تحديد مضامين معلومات التقرير المالي، بالإضافة إلى الخصائص النوعية والثانوية والمتمثلة في (القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، القابلية للفهم والتوقيت المناسب) التي تحسن من منفعة القرار في حال توفر الخصائص الأساسية¹. من خلال ما سبق يمكن تعريف جودة التقارير المالية بأنها قدرة المعلومات المفصّل عنها في التقارير المالية في التعبير عن الأحداث والمعاملات الاقتصادية التي تقوم بها الشركة، وأن تعكس بدقة الموقف المالي لها دون أي تحريف أو تضليل، مما يساعد مستخدمي هذه التقارير على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بعقلانية.

وحتى تتميز هذه المعلومات بالجودة العالية يجب أن تتصف بـ:

1. الشفافية في التعبير عن الجوهر الاقتصادي لعمليات الشركة؛
2. قدرتها على تقديم الفائدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات المختلفة؛
3. قدرتها على توفير توقعات وتصورات عن أداء الشركة في المستقبل؛
4. توفرها على الخصائص النوعية وأهمها الملائمة والموثوقية.

المطلب الثاني: البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية.

يعتبر تحديد مفهوم جودة التقارير المالية أو قياسها من بين أكبر المشاكل الأساسية التي تواجه العديد من الباحثين، لذلك نجد أن معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع حاولت التطرق إليها أو الاستدلال عليها بشكل غير مباشر وذلك باستخدام مجموعة من البدائل النظرية أو المتغيرات التي يعتقد أن لها علاقة أو تؤثر على جودة التقارير المالية. وفيما يلي سنحاول عرض بعض من هذه البدائل النظرية.

الفرع الأول: جودة المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية

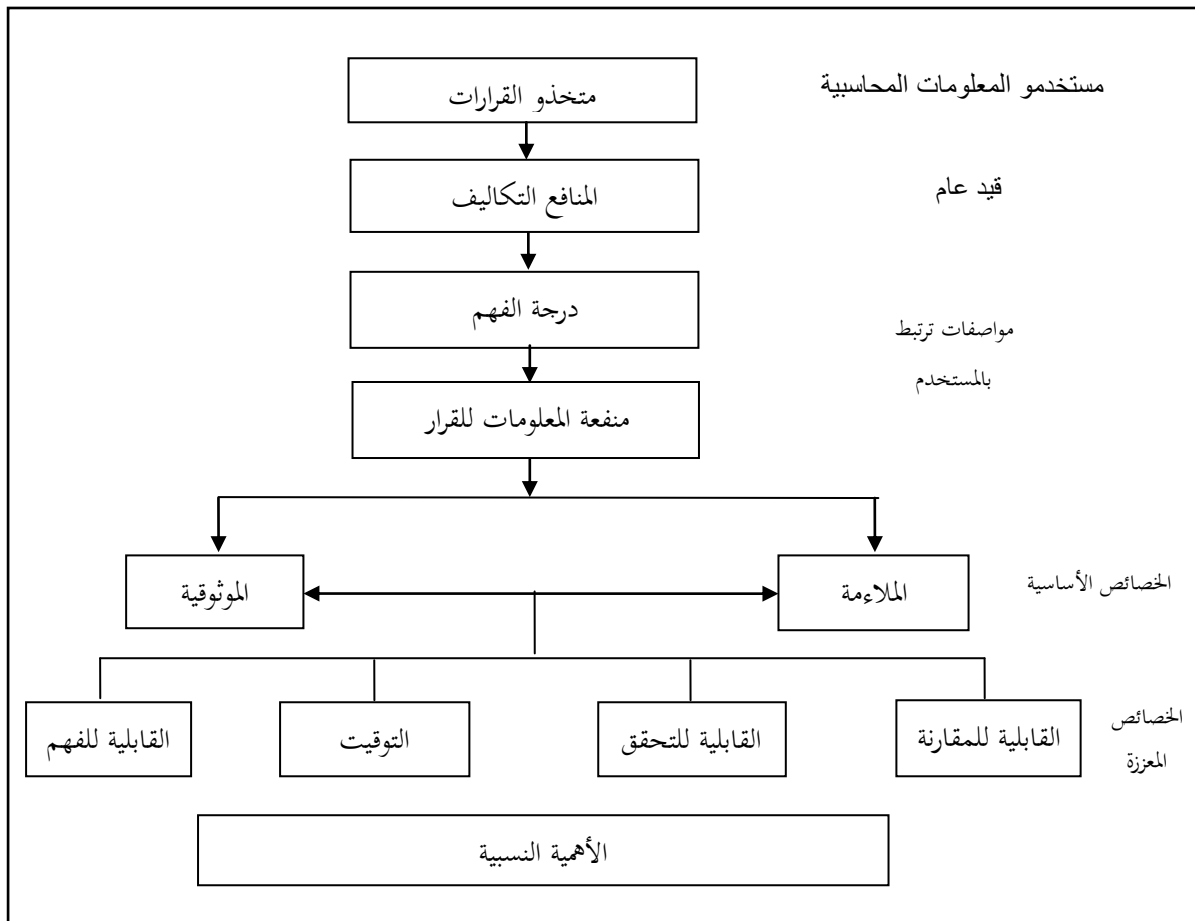
كما أشرنا سابقاً فإن جودة التقارير المالية تتحدد بجودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها، وحتى تكون هذه المعلومات ذات جودة لا بد من أن تتوفر على عدد من الخصائص النوعية التي تجعلها ذات جودة وفائدة لمستخدميها. وعادة ما يستخدم تعبير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من قبل العديد من الدراسات الأكاديمية للتعبير عن جودة التقارير المالية التي تنتجها المهنة المحاسبية، حيث يعتبر هذا المصطلح من المصطلحات الحديثة نسبياً التي تستخدم كمعيار للتمييز بين المعلومات الجيدة (الأكثر منفعة) والمعلومات غير الجيدة (الأقل منفعة)².

¹ - زيد عائد مردان، إبراهيم عبد موسى السعبري، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 8، العدد 25، 2013، ص. 227.

² - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ط2، 2004، ص. 135.

وتعرف الخصائص النوعية على أنها صفات تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون، والدائنون وغيرهم والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية¹. وعليه فإن الهدف الرئيسي من تحديد الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتقارير المالية لهذه الشركات². وبناءً على ذلك فقد حدد IASB في إطاره المفاهيمي للتقارير المالية المعدل في 2010 عدد من الخصائص والصفات والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرار. وقد صنفها إلى خصائص أساسية وأخرى ثانوية (معززة)³، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (7): الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية



Source : Céline Michailenco, Qualité de l'information comptable, Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Economica, 2009, P.8.

¹ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، ط3، 2013، ص.7.

² - يوسف محمد جريوع، نظرية المحاسبة: الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير، الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص.66.

³ - International Accounting Standards Board (IASB), The Conceptual Framework for Financial Reporting, 2010, P.16.

من خلال ما سبق وبصفة عامة يمكن القول أن تحديد مجموعة من الخصائص النوعية لتقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة يعد أمراً ضرورياً وذو فائدة كبيرة لمستخدمي التقارير المالية للحكم على جدوى وجودة التقارير المالية وتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تتضمنها ذات فائدة في مجال اتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: تقرير مدقق الحسابات وجودة التقارير المالية

يعتبر الهدف الأساسي من إعداد التقارير المالية هو توصيل معلومات مالية ذات مصداقية وجودة عالية تساعد مختلف أصحاب المصالح بالشركة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة. ونظراً للتلاعبات التي حدثت مؤخراً في التقارير المالية للعديد من الشركات العالمية تزايد الاهتمام بمدى مصداقية وموثوقية المعلومات المصرح بها، ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات عقلانية. حيث أصبح كل من يستخدم هذه المعلومات سواء أكان هذا المستخدم داخلياً أو خارجياً يتساءل عن جودة هذه المعلومات ودرجة موثوقيتها، وكيف يمكن زيادتها؟. لذلك، ومن أجل زيادة الموثوقية ودرجة الاعتماد على هذه المعلومات من قبل الفئات المختلفة من المستخدمين لهذه التقارير لابد من وجود جهة محايدة ومستقلة تقوم بعملية التأكد من حقيقة وعدالة المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات.¹ وتتمثل هذه الجهة في مدقق الحسابات الخارجي، الذي يعد الركيزة الأساسية في الحكم على جودة التقارير المالية من خلال مراجعته لها، والتأكد من أنه تم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها مما يضمن الثقة في المعلومات المصرح بها.²

ولا تكمن أهمية دور مدقق الحسابات في مراجعته للمعلومات الواردة في التقارير المالية المدققة فحسب بل تمتد إلى تقريره، حيث يعتبر تقرير مدقق الحسابات وسيلة الاتصال بين الشركة ومستخدمي التقارير المالية والذي يستطيع المدقق من خلاله التعبير عن رأيه حول جودة التقرير المالية والحكم عن مدى صحة ومصداقية وموثوقية البيانات والقوائم المالية التي تحتويها وأنها معروضة بعدالة من جميع النواحي الجوهرية وحسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.³

¹ - رامي محمد الزبيدي، علي عبد القادر الذنبيات، أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية، المحلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 8، العدد 3، 2012، ص. 472-473.

² - ناصر محمد علي الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات: دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد لخضر، باتنة، الجزائر، ص. 72.

³ - أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية، وقواعد أخلاقيات المهنة، ج2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص. 27.

أما بالنسبة للمستفيدين من هذا التقرير، فتكمن أهميته في كونه الأساس الذي يعتمد عليه من قبل أصحاب المصالح وذلك لاتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم الحالية والمستقبلية باعتباره تأكيداً على مصداقية وعدالة المعلومات المالية المفصح عنها من قبل الشركة ويزيد من إمكانية اعتمادهم عليها لاتخاذ قراراتهم الحالية والمستقبلية¹.

ويعرف تقرير مدقق الحسابات على أنه وثيقة مكتوبة تحتوي على رأي مدقق الحسابات فيما يتعلق بالتقارير المالية، بصورة واضحة يبين فيها بإيجاز ما قام به من عمل، ورأيه الفني المحايد فيما يخص انتظام الدفاتر والسجلات، ومدى دقة ما تحتويه من بيانات محاسبية، وكذا مدى عدالة القوائم المالية المعدة من قبل إدارة الشركة وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال في نهاية الفترة المالية والتغيرات في المركز المالي². ويرفق هذا التقرير عادة مع التقرير المالي السنوي للشركة وذلك حتى يعطيها الصفة القانونية ويزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية، ولذلك يعتبر هذا التقرير بمثابة وسيط أو وسيلة اتصال ونقل للبيانات والحقائق والنتائج بشكل واضح ومفهوم وإيضاحها لمستخدميها الذين يهمهم الأمر³.

وفي إطار ذلك، ونظراً لأهمية تقرير مدقق الحسابات في إضفاء العدالة والموثوقية في المعلومات المصرح بها، استخدمت العديد من الدراسات والبحوث الأكاديمية تقرير مدقق الحسابات كأحد النظريات البديلة لجودة التقارير المالية، أو كمتغير وكيل للتعبير عن جودة التقارير المالية. حيث أشارت هذه الدراسات إلى أن استلام الشركة لتقرير مراجعة نظيف يعتبر مقياساً لجودة المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركة بتقاريرها المالية ومدى دقتها وتمثيلها بعدالة للعمليات المالية لها. وعلى العموم فإنه يمكن التمييز بين أنواع مختلفة لتقرير مدقق الحسابات، فمنها النظيف، المتحفظ، السالب، وتقرير الامتناع عن إبداء الرأي، ويعد حصول الشركة على تقرير مراجعة نظيف بالنسبة للمستخدمين كضمان على أن الشركة لا تعاني من أي مشاكل مالية⁴، وذلك لكون أن هذا النوع من التقارير يتضمن تأكيداً على أن⁵:

1. القوائم المالية التي أعدتها الشركة محل التدقيق تتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً؛

¹ - حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص.65.

² - سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص.243.

³ - زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص.101.

⁴ - إسلام عبد الفتاح محفوظ يوسف، قياس أثر فجوة التوقعات في المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في مصر: دراسة ميدانية، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ص.38.

⁵ - غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص.116-117.

2. لم تحدث أي تغييرات هامة فيما يخص استخدام الشركة للطرق المحاسبية من فترة مالية إلى أخرى مما يؤثر على أرقام القوائم المالية وعلى إمكانية عمل مقارنات بين السنوات المالية المختلفة؛
 3. عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي؛
 4. القوائم المالية تفي بمتطلبات الإفصاح الكافي؛
 5. التقديرات المعدة من قبل الإدارة معقولة؛
 6. المعلومات المعروضة في البيانات المالية مناسبة وذات مصداقية وقابلة للفهم وقابلة للمقارنة؛
 7. صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي.
- من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن تقرير مراجع الحسابات النظيف (الاجباي) يمثل مقياسا لجودة التقارير المالية، وذلك باعتبار أن الرأي الذي يبديه مراجع الحسابات يعد دليلا لمستخدمي التقارير المالية عن مدى صحة ومصداقية المعلومات المصرح بها، وأنها تعكس نتائج أعمال الشركة بطريقة صحيحة وعادلة، وأنها لا تتضمن أي تحريفات أو تلاعبات، مما يؤدي في النهاية إلى طمأننة مستخدميها واستخدامها في اتخاذ قرارات رشيدة.

الفرع الثالث: جودة المعايير المحاسبية وجودة التقارير المالية

يعتبر التقرير المالي أحد الوسائل المتاحة للشركات للتقرير عن أدائها، وقد أدى اهتمام مستخدمي التقارير المالية بمحتوى هذه التقارير ومدى فائدة أو منفعة هذا المحتوى في اتخاذ القرارات الاقتصادية إلى خلق نوع من القلق لدى واضعي المعايير المحاسبية، ودفعها للتركيز على جودة المعايير المحاسبية المصدرة من خلال الاهتمام بالتنظيمات المرتبطة بإصدار المعايير ومراقبة تطبيقها لضمان جودة التقارير المالية. ويقصد بجودة المعايير المحاسبية قدرتها على إنتاج معلومات مالية موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث اعتبرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC أن استخدام معايير محاسبية عالية الجودة من شأنه أن يؤدي إلى إعداد تقارير مالية عالية الجودة ويعزز من ثقة المستثمرين في مصداقية التقارير المالية. وفي إطار ذلك حددت SEC مجموعة من الشروط الواجب توافرها حتى يمكن اعتبار أي مجموعة من المعايير المحاسبية ذات جودة عالية، من بينها وجود تنظيم جيد لهيئة إصدار المعايير ترتبط به أجهزة ولجان فنية عالية المستوى، سواء لإعداد الدراسات أو إصدار المعايير أو التفسيرات المرتبطة بتلك المعايير، توفر موارد بشرية فنية عالية المستوى، بالإضافة إلى وجود كيانات قوية لمراقبة التزام الشركات بهذه المعايير¹.

¹ - فاتح بلواضح، دور حوكمة الشركات في تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على شركة أن - سي - روية في مجال حوكمة الشركات، أطروحة ماجستير، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2013، ص.53.

وبناء على ما سبق فقد أشارت بعض الدراسات إلى أنه يمكن الاعتماد على جودة المعايير المحاسبية سواء كانت دولية أو محلية للحكم عن جودة التقارير المالية ، وذلك لأن المعايير المحاسبية تحدد الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ، ومن ثم فهي تعد بمثابة القواعد الأساسية التي يجب إتباعها والاسترشاد بها لتقييم نوعية المعلومات المفصح عنها، حيث توصلت دراسة لـ Latridi إلى أن اعتماد الشركة على معايير IFRS/IAS أثناء إعداد تقاريرها يؤدي إلى جودة أعلى لأنه يزيد من توقيت الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب ويخفض من ممارسات إدارة الأرباح¹. كما أشارت دراسة أخرى لـ Barth & others إلى أهمية الاعتماد على معايير IFRS/IAS للحصول على معلومات ذات جودة أفضل وذلك لأن الشركات التي تطبق معايير محاسبية دولية تكون تقاريرها المالية ذات جودة عالية مقارنة بالشركات التي لا تطبقها، مشيران إلى أن هناك سببين أساسيين يعززان من التأثير الإيجابي للمعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية، أولهما أن اعتماد معايير محاسبية دولية من شأنه أن يؤدي إلى إنتاج تقارير مالية تتصف إلى حد ما بالجودة مقارنة بالمعايير المحلية، أما السبب الثاني فإن التحسينات التي تدخل على المعايير الدولية تعوض أي نظام معلومات مالي².

من خلال ما سبق يمكن القول أن جودة المعايير المحاسبية تنعكس على جودة التقارير المالية أو تعد أحد المقومات التي يعتمد عليها للحكم على جودة التقارير المالية، وذلك لأن الشركات التي تطبق معايير محاسبية عالية الجودة أثناء إعداد تقاريرها المالية تقدم تقارير مالية عالية الجودة من تلك التي تكتفي بإعداد التقرير المالي وفقاً لمجموعة معايير محاسبية محلية.

الفرع الرابع: جودة الإفصاح وجودة التقارير المالية

يعتبر مصطلح جودة الإفصاح من بين المفاهيم التي تستخدم في الدراسات المحاسبية لتقييم المنفعة النسبية والمحتملة لمحتوي التقارير المالية والحكم على جودتها، وذلك لكون الإفصاح أحد أهم المفاهيم والمبادئ التي تنتهج عند إعداد التقارير المالية والتي تلعب دوراً مهماً في إثراء قيمة ومنفعة للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية بصورة تكفي للتأثير على الحكم الشخصي للقارئ الواعي المستخدم لهذه التقارير مما يمكنه من اتخاذ القرار الاقتصادي الملائم³.

¹ - Tiia Lehtinen, Understanding Timeliness and and Quality of Financial Reporting in a Finnish Public Company, Master's Thesis, Aalto University, Finlande, 2013, P.34.

² - Daw Tin Hla, Abu Hassan bin Md Isa, Déterminantes of IFRS Compliance in Bursa Malaysia, GBSR e-Journal of Business, Economics and Social Sciences, 2013, P.18.

³ - إسلام بدوي الداعور التميمي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، المؤتمر المهني الدولي الأول في فلسطين حول تدقيق الحسابات: مسؤولية وانتماء، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين، فندق الموفنيك، رام الله، تشرين الثاني 2012، ص.15.

ويعرف الإفصاح بأنه عملية إظهار المعلومات المالية، سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة¹. أما جودة الإفصاح فيعتبر مفهوماً غامضاً نوعاً ما لذلك يستخدم مصطلح الشفافية للتعبير عنه²، والتي تعني قيام الشركة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجبتها على أن تكون معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي لها³.

ومن بين الدراسات التي استخدمت جودة الإفصاح كبديل لجودة التقارير لـ (Naser & Nuseibeh) وأخرى لـ (Mohamat Sabri) حيث اعتبرت أن وجود درجة عالية من الالتزام والمزيد من الإفصاح يدل على جودة أعلى⁴. وذلك لأن الإفصاح الكافي والجيد يعمل على تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي التقارير من جهة، ويضيق فجوة عدم تماثل المعلومات التي لدى الإدارة وتلك التي لدى المستخدمين من جهة أخرى، مما يساعدهم على استقرار الأرقام المحاسبية بشكل أكثر وضوحاً وهو ما يزيد من جودة المعلومات المفصح عنها⁵. استناداً لما سبق نستخلص أن لجودة التقارير المالية جوهر له مظهر آخر يعرف ويقاس به والمتمثل في جودة الإفصاح التي تمنح مستخدمي التقارير درجة من الوضوح والشفافية تتيح لهم إمكانية قراءة وفهم المعلومات المصرح بها بسهولة مما يعكس صورة واضحة وصحيحة عن وضعية الشركة ويؤثر في موقف متخذ القرار.

الفرع الخامس: جودة الربح وجودة التقارير المالية

هناك من الدراسات الحديثة من توجه إلى دراسة جودة التقارير المالية والتعبير عليها من خلال ما تحتويه هذه التقارير من أرقام متعلقة بنتائج أعمال الشركة ومدى مصداقيتها في تقييم أداء الشركات من خلال مفهوم أكثر تفصيلاً وتحديداً وهو جودة الأرباح، حيث يوجد ما يشبه الإجماع بين الباحثين على أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الربح، أو بعبارة أخرى فإن معظم الباحثين استخدموا لقياس جودة التقارير المالية مقاييس مرتبطة

¹ - محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص.480.

² - Mohamat Sabri Hassan, The Information Quality of Derivative Disclosures in Corporate Annual Reports of Australian Firms in the Extractive Industries, Phd thesis, School of Accountancy, Queensland University of technology, Australia, 2004, P.42.

³ - مصطفى حسن بسبوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007، ص.4.

⁴ - Rusnah Muhamad, Suhaily Shahimi, Yazkhiruni Yahya, Nurmazilah Mahzan, Disclosure Quality on Governance Issues in Annual Reports of Malaysian PLCs, Journal of International Business Research, Vol 2, N^o 4, October 2009, P. 63.

⁵ - Katerina Hellström, Financial Accounting Quality in a European Transition Economy: The Case of the Czech Republic, Phd thesis, Stockholm School of Economics, Sweden, 2009, P.286.

بجودة الأرباح. وفي إطار ذلك فقد أشارت دراسة لـ Schipper & Vincent بأن جودة الأرباح هي مفهوم محدد لمفهوم عام هو جودة التقارير المالية والتي يتم الحكم عليها من عدة منازير من بينها منظور استمرارية الأرباح ومقدرتها على التنبؤ،... الخ والتي تعكس في نهاية الأمر جودة التقارير المالية¹. وهو ما سنحاول توضيحه في المطلب الموالي.

ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذا المطلب يمكن أن نستخلص أن (جودة المعلومات المحاسبية، جودة تقرير المدقق، جودة المعايير المحاسبية،... الخ) وجوه لعملة واحدة يؤثر كل منها بالآخر ويتأثر به لتعبر في الأخير عن مفهوم واحد ألا وهو جودة التقارير المالية، ويمكن إرجاع ذلك لاختلاف وجهات نظر مستخدمي التقارير المالية وهدفهم منها عند تحديد مفهوم الجودة باعتبارهم فيصل الحكم على مدى جودتها.

المطلب الثالث: جودة التقارير المالية وعلاقتها بجودة الأرباح

كما تم التطرق إليه في المطلب السابق أنه يمكن تقييم جودة التقارير المالية من خلال جودة المعلومات المحاسبية أو تقرير المدقق... الخ والتي يعتمد في قياسها عادة على قائمة الاستبيان، إلا أن الاعتماد على هذه الأخيرة قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة وذلك لأنه تعتمد بدرجة كبيرة على التقدير الشخصي والتحيز، وهو ما دفع الباحثين بالتوجه إلى إتباع مقياس كمي للحكم على جودة التقارير المالية والمتمثل في جودة الأرباح. وحسب ما جاء في دراسة للباحثين Jonas & Blanchet أنه يمكن تقييم جودة التقارير المالية عن طريق مقاييس مرتبطة بجودة الأرباح وذلك وفقا لمدخلين (منهجين) مختلفين، الأول يتمثل في مدخل احتياجات المستخدم، والثاني يتمثل في مدخل حوكمة الشركات أو حماية المساهم/المستثمر².

الفرع الأول: منهج احتياجات المستخدمين

يعرف هذا المدخل أيضا بمدخل الإفادة في اتخاذ القرارات والذي تقاس وفقا له قيمة التقارير المالية بمقدار الفائدة أو المنفعة المحققة من هذه التقارير لمستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ذات العلاقة بالشركة³. فمستخدمي التقارير المالية يلجؤون إلى المعلومات التي تعكسها التقارير المالية من أجل إرضاء بعض احتياجاتهم الخاصة كتقييم الأداء، تقييم أداء الإدارة، تقييم القوة والاستقرار الماليين، تقييم السيولة والقدرة

¹ بشرى فاضل خضير الطائي، مصطفى يونس حميد المشو، مدخل تقييم الأصول وانعكاساتها على جودة الإبلاغ المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 19، العدد 74، ص. 414-415.

² - Stergios Tasios, Michalis Bekiaris, Op-cit, P.58-59.

³ - محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008، ص. 317.

الإيفائية، تقييم المخاطرة وعدم التأكد، تقييم مدى التجاوب مع القوانين والتعليمات.. الخ¹. وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أن التقارير المالية ليس غاية في حد ذاتها وإنما هي أداة تهدف إلى توفير المعلومات الكافية عن الشركة والتي تعد ضرورية ومفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين في عملية اتخاذ القرار بما يحدث فروعاً في القرارات المتخذة.

ولكي تكون المعلومات المالية مفيدة يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تكون قادرة على إحداث فروق في القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وذلك بمساعدتهم على تشكيل تنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها². وتكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فروق إذا كانت تنطوي على الخصائص الفرعية التالية:

1. الملاءمة في التوقيت: ويقصد بذلك أن المعلومات المحاسبية يجب توفيرها في الوقت المطلوب فيه الوصول إلى قرار، أي توافر المعلومات لدى متخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات، وفي حالة توافرها عند الحاجة إليها أو عندما تتوافر لفترة طويلة ولا تكون هناك حاجة لاستخدامها فإنها حينئذ تفقد صفة الملاءمة³؛
2. القدرة على التنبؤ في المستقبل: ويقصد بها قيمة المعلومات باعتبارها أساساً للتنبؤ بالتدفقات النقدية للشركة أو بقوتها الإيرادية⁴، ويكون للمعلومات دور تنبؤي إذا كان من الممكن استخدامها كمعطيات في المدخلات التي يستخدمها مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للشركة في الفترات القادمة وبقدرتها على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة⁵.
3. القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة: وتعرف أيضاً بالقيمة التأكيدية، ويقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار والمستخدم في تقييم صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي سبق وأن اتخذها بناءً على هذه التوقعات⁶.

¹ - رياض العبد الله، طلال الحجاوي، نظرية محاسبية¹، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص.292.

² - Nyor Terzungwe, Financial Reporting Quality of Nigeria Firms: Users' Perception, International Journal of Business and Social Science, Vol. 4, No. 13, October 2013, P.275.

³ - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص.50.

⁴ - محمد مطر، نظرية المحاسبة، ط2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014، ص.314.

⁵ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سراق، ص.8.

⁶ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص.19.

استنادا لما تم ذكره فإن جودة التقارير المالية تتحدد على أساس مدى فائدتها كمدخلات مؤثرة ونافعة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، والتي يتم الحكم عليها من خلال جودة الأرباح ممثلة باستمرارية الأرباح وقيمة ملائمة الأرباح، باعتبارهما أحد صفات ملائمة الأرباح المستمدة من منظور الفائدة في اتخاذ القرار وذلك حسب وصف كل من Schiper & vincent، لأن مستخدمي التقارير المالية يعتبرون أن الأرباح المستمرة، والأرباح ذات قيمة ملائمة تعد الأكثر فائدة في أغراض التقييم¹. فالاستمرارية تعني أن الأرباح الحالية لها صفة الديمومة أي تتكرر مستقبلا مما يفضي بجودتها، وكلما كانت الأرباح ذات جودة عالية كلما كانت تساعد على التنبؤ المستقبلي (أي ملائمة المعلومات في عملية اتخاذ القرار)². في حين أن قيمة الملائمة تعني قدرة الأرقام المحاسبية على تجسيد المعلومات التي تؤثر في قيمة الشركة أو تلخيصها، والأرباح ذات القيمة الملائمة هي تلك التي لها القدرة على التغيير من توقعات المستثمرين عن محددات قيمة الأسهم، مثل الأسعار السوقية أو العائدات أو التدفقات النقدية أو أداء الشركة، فكلما كانت القيمة الملائمة للأرباح أكبر كلما كانت جودتها أعلى، وبالتالي ملائمتها لمتخذي القرارات³.

الفرع الثاني: منهج حماية المستثمرين

يركز هذا المنهج على دور التقارير المالية كأداة للإشراف على أداء الإدارة ومساءلتها في ظل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، فإدارة الشركة عادة ما تلجأ إلى التلاعب بالمعلومات الواردة في التقارير المالية وذلك بهدف استغلال ثروة المساهمين لخدمة مصالحها الشخصية. وحسب Kouba et Jarbaoui فإن التقارير المالية تعد وسيلة لمراقبة التخصيص السليم لثروة الشركة ومواردها، وتخفيف عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمساهمين، فالمساهمون يستخدمون المعلومات المحاسبية باعتبارها المرجع الذي يعتمد عليه كلا طرفي الوكالة لتحديد سياساتهم واستراتيجياتهم من جهة، كما تسمح للأطراف الأخرى المتعاقدة مع الشركة بالتنبؤ بأدائها والحكم على قدرتها ومن ثم الحفاظ على حقوقهم من جهة أخرى⁴. وبالتالي فإن إعداد التقارير المالية يعد مهما لإدارة الشركة، فهي تعد وسيلة الاتصال بين الشركة والمتعاملين معها كونها تعكس معلومات مهمة عن أداء الشركة ونتائجها وكل الأمور المتعلقة بها من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر مصدرا مهما لإحكام الرقابة على المدراء.

¹- Yo Han An, The Effect of Corporate Governance on Earnings Quality : Evidence from Korea's Corporate Governance Reform, Phd thesis, School of Economics, Finance and Marketing, RMIT University, 2009, P.58.

²- يحيى بن علي الجبر، العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والمراجع الخارجي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد 11، العدد 2، 2012، ص.12.

³- علي يوسف، أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 28، العدد 2، 2012، ص.232-235.

⁴- Koubaa Riguen Rakia, Jarbou Anis, L'impact de l'éthique de l'audit externe sur la qualité de l'information, P.2.

وعليه فإن هذا المدخل يهتم بخاصية واحدة لجودة التقارير المالية وهي الإفصاح العادل الكامل، وفي هذا السياق فإن قيمة التقارير المالية تقاس بمدى توفرها لمعلومات مالية كاملة وشفافة غير مصممة لتشويش أو تضليل المساهمين، أي التأكد من أنه يتم تزويدهم بكافة المعلومات كلما أمكن ذلك وفي شكل أكثر شفافية مما يمكنهم من تقييم أداء الشركة بشكل عام وأداء إدارتها بشكل خاص، ومن ثم حماية حقوقهم¹.

وينبغي لتحقيق سمة العدالة والكمال في التقارير المالية بناءً على هذا المدخل أن تتسم هذه التقارير بالموثوقية والشفافية وتخلو من أي آثار للتحيز حتى تؤدي دورها الرقابي بشكل جيد وتضمن حماية المساهمين والمستثمرين. وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية والشفافية إذا كانت تمثل بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها أو يفترض أن تمثلها بدرجة معقولة². أي أن تعبر هذه المعلومات بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها وبحيث يتوفر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية وتفصيلها مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير حولها، فدرجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات³. وحتى تكون المعلومات المفصح عنها موثوقاً فيها يجب أن تتوافر بها الخصائص الفرعية التالية:

1. كاملة: يقتضي الوصف الكامل أن تعبر المعلومات المالية عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية⁴؛
2. حيادية المعلومات: ويقصد بها خلو المعلومات من تحيز المجد لها، والذي قد يهدف من خلال هذا التحيز إلى التأثير على مستخدم هذه المعلومات وعلى القرار الذي ينوي اتخاذه⁵، ومعنى ذلك أن يتم تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين⁶؛
3. الخلو من الأخطاء: ويعني أنه لا يوجد أخطاء أو إغفال في وصف الظواهر، وأن العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المقرر عنها قد تم اختيارها وتطبيقها دون أي أخطاء فيها. ومع ذلك فإن التمثيل

¹ - Gregory J. Jonas, Jeannot Blanchet, Assessing quality of financial reporting, Journal of Accounting Horizons, Vol 14, N° 3, Sep 2000, P.357-358.

² - Guy Djongoue, Fiabilité de l'information C et Gouvernance d'entreprise: une analyse de l'audit légal dans les entreprises camerounaises, Colloque international la Gouvernance: quelles pratiques promouvoir pour le développement économique de l'Afrique, Université catholique de Lille, France, 3 Novembre 2007, P.6.

³ - قورين الحاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص.280.

⁴ - Pascale Delvaille et autres, Information Financière en IFRS, Lexis Nexis, Paris, 2007, P.16.

⁵ - David Alexander, Christopher Nobes, Financial Accounting: An International Introduction, Pearson International Publisher, England, 5th edition, 2013, P. 42.

⁶ - قورين الحاج قويدر، مرجع سابق، ص.281.

الصادق لا يعني الخلو الكامل من الأخطاء، وذلك لأن العديد من القياسات تنطوي تقديرات قائمة على الحكم المهني للإدارة.

من خلال ما سبق فإنه يمكن الحكم على جودة التقارير المالية وفقا لهذا المدخل بجودة الأرباح ممثلة بجودة المستحقات والتحفظ المحاسبي، لكونهما من بين الصفات الخمس للأرباح التي تتوافق مع مفهوم الموثوقية في التقارير المالية. فالتحفظ المحاسبي يعني التقرير عن القيم الأقل للموجودات والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، وهذا يعني تعجيل الاعتراف بالمصاريف وتأجيل الاعتراف بالإيرادات¹، وبالتالي فإن التحفظ في الإعلان عن النتائج الجيدة سيزيد من مصداقية وموثوقية المعلومات المفصح عنها ومن قدرتها على التنبؤ بالمستقبل، كما يعتبر أحد الآليات البديلة لحوكمة الشركات التي تسعى لحماية وضمأن حقوق المساهمين والمستثمرين والفئات ذات المصلحة، لأنه يخفض من قدرة المديرين على التلاعب في الأرباح والأداء المالي للشركة ويزيد من قيمة الشركة وتدفعاتها النقدية، بالإضافة إلى أنه يحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، ويساهم في حل مشاكل الوكالة بمساعدة المساهمين والمستثمرين على مراقبة الإدارة والحد من عملية حجب المعلومات، مما يزيد من درجة الإفصاح والشفافية ويضمن توفير تقارير مالية عالية الجودة لكافة المستخدمين².

أما جودة المستحقات فهي تعبر مدى انحراف صافي الربح عن التدفقات النقدية من خلال تفسير العلاقة القائمة بين التدفقات النقدية والمستحقات، مما يكشف عن أي أخطاء أو تجاوزات قد تحدث أثناء عملية تقدير الأرباح، وذلك لكون أن أساس الاستحقاق يتطلب الكثير من الاجتهاد والتقدير الشخصي أثناء تقييم الأرباح مما يتيح للإدارة فرصة ممارسة إدارة الأرباح والتأثير على جودة الأرباح، ومن ثم فإن إدراك المستحقات يعد مؤشرا جيدا لجودة التقارير المالية لأنه يزيد من درجة مصداقيتها وموثوقيتها³.

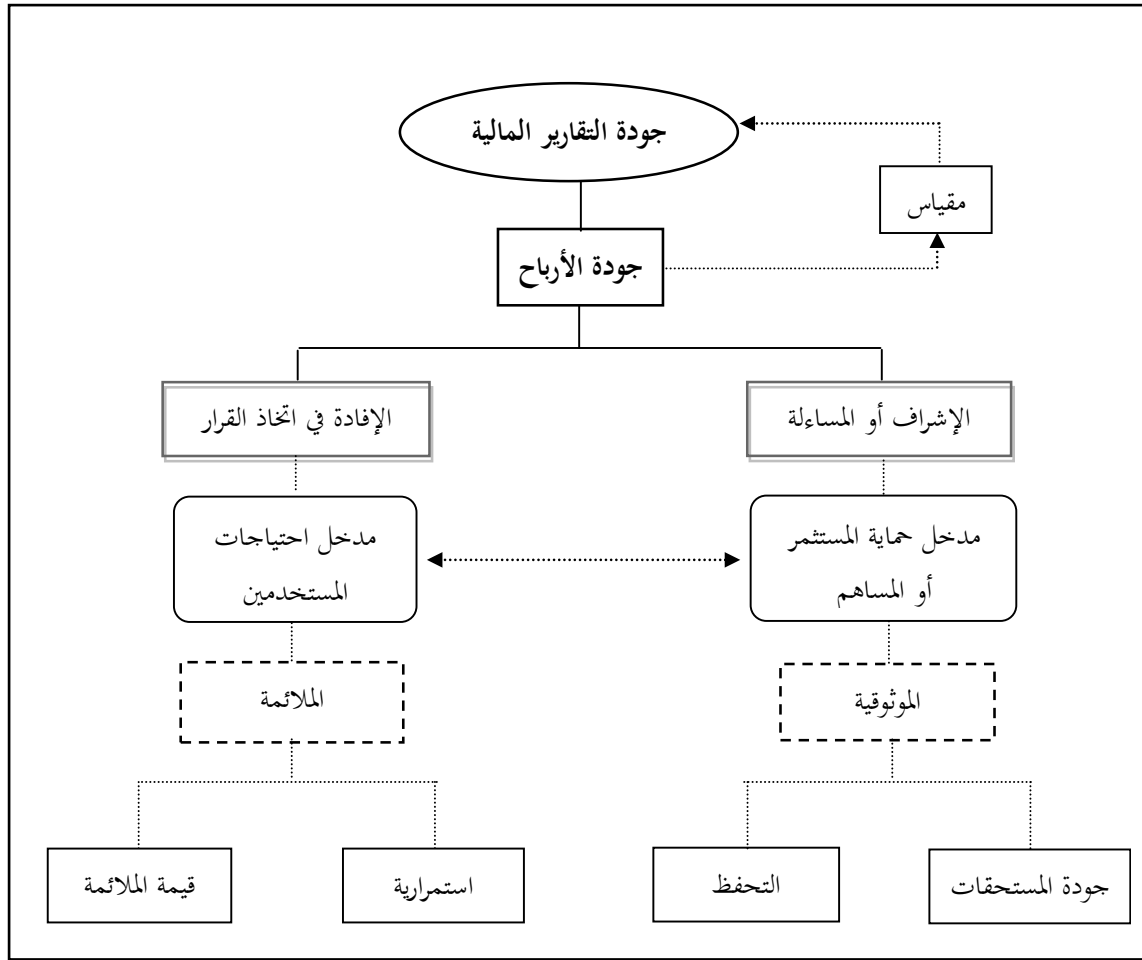
من خلال ما سبق يمكن توضيح العلاقة بين جودة الأرباح وجودة التقارير المالية في الشكل الموالي:

¹ - علام محمد موسى حمدان، مرجع سابق، ص.415.

² - إيمان محمد سعد الدين، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة الشركة، مجلة المحاسبة والمراجعة، اتحاد الجامعات العربية، جامعة بني سويف، مصر، العدد 3، 2013، ص.301-313.

³ - بشرى فاضل خضير الطائي، مصطفى يونس حميد المثنو، مرجع سابق، ص.415.

الشكل رقم (08): العلاقة بين جودة الأرباح وجودة التقارير المالية



Source: Yo Han An, Op-cit, P.60.

من الشكل أعلاه نستخلص أنه يمكن تقييم جودة التقارير المالية عن طريق مقاييس مرتبطة بجودة الأرباح وذلك وفقا لمدخلين مختلفين، الأول يتمثل في مدخل احتياجات المستخدم (حيث ترتبط فيه جودة الأرباح بمدى ملائمة المعلومات المالية) والذي يقوم على أحد أبعاد خصائص الأرباح المحاسبية والمتمثلة في مدى ملائمة الأرباح في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، والتي تقاس باستمرارية الأرباح أو قيمة ملائمة الأرباح. أما المدخل الثاني فيتمثل في مدخل حماية المستثمر والذي ترتبط فيه جودة الأرباح بمدى موثوقية (مصداقية) المعلومات المفصح عنها، والتي تقاس بالتحفظ المحاسبي أو جودة المستحقات.

المبحث الثالث: علاقة آليات الحوكمة الداخلية بجودة الأرباح

تلعب آليات الحوكمة دوراً مهماً في تحسين جودة التقارير المالية، لا سيما مجلس الإدارة لجنة المراجعة باعتبارها من بين المسؤولين على ضمان سلامة التقارير، لذلك فمن المتوقع أن يكون لهم تأثير على جودة الأرباح خاصة إذا كانوا يتمتعون بالفعالية الكافية.

المطلب الأول: علاقة مجلس إدارة الشركة بجودة الأرباح

يعتبر مجلس الإدارة الآلية الأولى التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في الشركة لمواجهة السلوك السلبي لإدارة الشركة. حيث لم يعد دوره يقتصر على توجيه أداء الإدارة فقط، وإنما تعدى ذلك ليشمل ضمان نزاهة حسابات الشركة وعملية إعداد قوائمها المالية.

ويمكن القول أن لمجلس الإدارة دوراً في تحسين جودة الأرباح من خلال مهامه الرقابية التي يسعى من خلالها إلى الحد من التلاعبات أو التجاوزات التي قد تحدث من قبل إدارة الشركة، والتي من شأنها أن تؤثر في مصداقية وموثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها. وتمثل هذه المهام في¹:

1. مناقشة التقارير المالية مع كل من المراجع الخارجي والداخلي ولجنة المراجعة قبل اعتمادها، مما يزيد من مصداقيتها وعدالتها؛
2. ضمان سلامة المعاملات المحاسبية والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات؛
3. تكليف من الأعضاء من يراه مناسباً لإخطاره بالسياسات المحاسبية السليمة التي تعتبر أساساً في إعداد التقارير المالية؛
4. ضمان وجود نظم سليمة للرقابة المالية ورقابة العمليات والالتزام بالقانون؛
5. توفير الدعم والحماية الكاملة لكل من لجنة المراجعة، إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي في اجتماعات المناقشة، وتوفير السبل اللازمة لتسهيل اتصال تلك الجهات الرقابية بالمجلس؛
6. إصدار تشريعات بعقوبات وجزاءات مشددة على كل من يثبت تورطه في أي مخالفات مالية، أو إدارية أو تعمد تقديم معلومات مضللة وخاطئة للمساهمين أو غيرهم من أصحاب المصالح؛
7. تطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لإحداث بيئة عمل أخلاقية وتطبيقها.

¹ - فاتح بلواضح، مرجع سابق، ص. 63.

ونظرا للمهام التي يقوم بها المجلس والتي ترفع من مصداقية المعلومات المفصح عنها، يرى العديد من الباحثين أن تمتع هذا المجلس بعدد من خصائص كالأستقلالية، الخبرة... الخ، التي تجعله أكثر فعالية في أداء مهامه من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح المفصح عنها.

الفرع الأول: استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح

تشكل الاستقلالية أبرز محددات الخصائص النوعية لمجلس الإدارة، ويقصد بذلك استقلالية المجلس عن الإدارة التنفيذية للشركة، بكلمات أخرى أن يكون الجزء الأكبر من أعضاء مجلس الإدارة ليسوا من ضمن المديرين التنفيذيين، بحيث يحدد ذلك قوة المجلس الإشرافية ودور أعضائه المستقلين في ضبط أداء الإدارة للعمل في إطار مصلحة حملة الأسهم وتعظيم قيمة الشركة، من خلال تقييد السلوك النفعي للإدارة، ومن ثم دعم جودة التقارير عامةً والأرباح خاصةً¹.

كما تعتبر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من المزايا التي تفضلهم على الأعضاء الآخرين، حيث أن أعضاء المجلس غير المستقلين تتوفر لديهم القدرة على التصرف وفق مصالحهم، كما أن أعضاء مجلس الإدارة الذين لا يشغلون وظائف تنفيذية يسعون إلى تحسين سمعتهم فيما يتعلق بقدرتهم وخبرتهم في الرقابة على القرارات الإدارية والرقابة بشكل عام².

لذلك فإن تعيين مجلس الإدارة لأعضاء من غير التنفيذيين ضمن تشكيلته يعد أمراً في غاية الأهمية، كونه يساعد في تقييم المجلس والإدارة بشكل أكثر موضوعية، ويلعب دوراً مهماً في الفصل بين الإدارة، الشركة والمساهمين في القضايا التي تختلف فيها مصالحهم كمكافآت التنفيذيين، الأمور المتعلقة بوظيفة التدقيق، القرارات المتخذة بخصوص عمليات الاندماج... الخ³،

وفي هذا سياق توصلت دراسة لـ Dimitropoulos & Asteriou إلى أن هناك علاقة إيجابية بين

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح، مشيرين إلى أن الشركات التي تضم عدداً أكبر من الأعضاء المستقلين تعلن عن أرباح أكثر شفافية وذات جودة أكبر مقارنة بالشركات التي تضم عدداً أقل⁴.

¹ - علي يوسف، مرجع سابق، ص. 237.

² - إقبال عدنان الشريف، عماد محمد أبو عجيل، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية، المؤتمر العلمي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال - التحديات - الفرص - الآفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، يومي 10 - 11 نوفمبر 2009، ص. 21.

³ - Hussain Khalifa Hussain Alkdai, Mustafa Mohd Hanefah, Board of Directors' Characteristics and Value Relevance of Accounting Information in Malaysian Shariah- Compliant Companies: a panel data analysis, Economics and Finance Review, Vol. 2, N^o.6, 2012, P.33.

⁴ - P.E. Dimitropoulos, D. Asteriou, The Effect of Board Composition on The Informativeness and Quality of Annual Earnings: Empirical Evidence From Greece, Journal of Research in International Business and Finance, Vol 24, 2010, P. 204.

كما أشارت دراسة أخرى إلى أن المستثمرين والمساهمين يبدون ثقة أكبر في المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات التي تضم عددا أكبر من الأعضاء المستقلين في مجلس إدارتها، وذلك لأن إدارة الشركة في هذه الحالة تكون لديها فرص أقل للتلاعب بالربح أو تحريفه، وذلك لعدم وجود أي مصالح شخصية تربطهم بإدارة الشركة وهو ما يؤدي لتحسين جودة الأرباح¹.

كما ترى دراسة لـ Klein أن الشركات التي لديها مجلس إدارة يضم أكبر عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون أقل عرضة للانخراط في ممارسات إدارة الأرباح²، وهو ما يؤكد على جودة الأرباح. وقد أيدت هذه الفكرة دراسة أخرى لـ Rohaida الذي يرى أن ارتفاع عدد الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس إدارة الشركة من شأنه أن يؤدي إلى إعداد تقارير مالية أكثر شفافية وموثوقية ويرفع من جودة الأرباح³.

الفرع الثاني: حجم مجلس الإدارة وجودة الأرباح

يمثل مجلس الإدارة آلية الحوكمة الداخلية التي وضعتها الشركة لمواجهة السلوكيات الانتهازية الإدارية وضمان إعداد التقارير المالية بشكل يعكس مركزها المالي بصورة صحيحة وعادلة، لذلك فإن حجم المجلس يعد عاملا مهما في فعاليته. وبالرغم من أن الدراسات التي تناولت حجم مجلس الإدارة ودوره في فعالية المجلس اختلفت فيما بينها فيما إذا كان حجم المجلس الأكبر هو الأفضل من حيث فعاليته في أداء مهامه الرقابية أو العكس.

وفيما يتعلق بجودة الأرباح، فقد توصلت بعض الدراسات أن لحجم مجلس الإدارة الكبير علاقة إيجابية مع جودة الأرباح، مما يعني أن الشركات التي يضم مجلس إدارتها عددا أكبر من الأعضاء يكون لديها مستوى جيد إلى حد ما من الرقابة مقارنة بالشركات التي تضم عددا أقل، مما يقيد إدارة الشركات ويجد من مجال تصرفاتها الانتهازية في الإعلان عن الأرباح بما يخدم مصالحها⁴.

¹ - Forough Heirany & others, Investigating the Effect of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Accounting Profit, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol.3, N°.3, 2013, P.318.

² - April Klein, Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings management, Journal of Accounting and Economics, Vol 33, Issue 3, 2002, P.398-399.

³ - Basirudin Rohaida, The Relationship Between Governance Practices, Audit Quality and Earnings Management: UK Evidence, Phd thesis, Durham University, UK, 2011, P.70.

⁴ - Ancella Anitawati Hermawan, Galuh Nur Adinda, The Effect of Board Characteristics and Audit Committee Existence on Earnings Quality of Indonesian State-Owned Enterprises, 2012, P.4. Disponible sur: [http://ssrn.com/abstract=2135051\(25/01/2014,15:30\)](http://ssrn.com/abstract=2135051(25/01/2014,15:30))

كما أن الشركات التي يضم مجلس إدارتها عدداً أكبر من الأعضاء تكون أكثر فعالية في تقييد سلوك الإدارة نحو ممارسات إدارة الأرباح غير الشرعية، مما يحسن من جودة الأرباح المفصح عنها لأصحاب المصالح، لأنها تضم عدداً أكبر من المدراء المستقلين وذوي خبرات مالية ومحاسبية متنوعة¹.

وقد وجد Yu في دراسة له أن مجالس الإدارة ذات الحجم الأصغر تفشل في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وذلك لأن هذا النوع من المجالس يمكن لإدارة الشركة السيطرة عليه مقارنة بالمجلس ذي الحجم الأكبر²، فحجم المجلس الأكبر من شأنه أن يعزز من خبرة المجلس ويمنحه وقتاً ومجهوداً أكبر في القيام برصد تصرفات الإدارة، وذلك لأن زيادة عدد الأعضاء يؤدي إلى تقاسم المسؤوليات فيما بينهم مما يؤدي إلى أداء أفضل³.

أما Chekili فقد توصلت في دراستها إلى أن جودة الأرباح تتحقق في الشركات التي لديها مجالس إدارة ذات حجم أصغر⁴، ووافقته في ذلك Chiedu الذي لم يجد أي علاقة بن حجم المجلس الكبير وجودة الأرباح⁵، مبررين ذلك بأن عدد الأعضاء الكبير سيؤدي إلى خلق نوع من عدم التنسيق فيما بينهم مما يؤدي إلى خلق مشاكل فيما بينهم، ويصعب من عملية اتخاذ القرار، ومن ثم إضعاف دورهم في رصد أداء الإدارة وهو ما يمنح الإدارة فرصاً أكثر لإدارة الأرباح.

الفرع الثالث: خبرة مجلس الإدارة وجودة الأرباح

تعد الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين جودة الأرباح وخبرة أعضاء مجلس الإدارة بصيغة مباشرة قليلة، إلا أن هناك من الدراسات التي أشارت لها من خلال متغيرات أخرى. حيث توصلت دراسة لـ Zarina أن هناك علاقة بين خبرة المجلس وجودة التقارير المالية، فتمتع أعضاء المجلس بالخبرة في الجانب المالي والمحاسبي يجعلهم قادرين على مراقبة عملية إعداد التقارير المالية بشكل أفضل مما يحسن من جودة الأرباح⁶. وذلك لأن تمتع أعضاء مجلس الإدارة ببعض المعارف والخبرات المحددة خاصة في الجانب المالي والمحاسبي يساعدهم على مراقبة

¹- Uwalomwa Uwuigbe & others, The Effects of Corporate Governance Mechanisms on Earnings Management of Listed Firms in Nigeria, Journal of Accounting and Management Information Systems, Vol. 13, No. 1, 2014, P.171.

²- Habbash Murya, The Effectiveness of Corporate Governance and External Audit on Constraining Earnings Management Practice in the UK, Phd thesis, Durham University, UK, 2010, P.53.

³- Thu Phuong Truong, Keitha Dunstan, The Influence of Corporate Governance on Management Earnings Forecast Behaviour in a Low Private Litigation Environment, Working Paper No. 79, 2011, P.7.

⁴- Sirine Chekili, Impact of Some Governance Mechanisms on Earnings Management: An Empirical Validation Within the Tunisian Market, Journal of Business Studies Quarterly, Vol 3, N° 3, 2012, P.100.

⁵- Victor Chiedu OBA, Board Dynamics and Financial Reporting Quality in Nigeria, Review of International Comparative Management, Vol 15, N°2, 2014, P.233.

⁶- Zarina Abdul Salam, The Quality of Malaysian Interim Financial Reports and The Impact of Corporate Governance on The quality, Phd thesis, Cardiff University, Malaysia, 2013, P.269.

الإدارة ومراجعي الحسابات بشكل أفضل، بالإضافة إلى تمكينهم من فهم القوائم المالية والقضايا المالية الأخرى المتعلقة بإعداد التقارير المالية.

فضلا عن ذلك فإن بعض الدراسات تعتبر الخبرة المالية من بين المحددات الهامة لجودة الأرباح، لأن توافر الخبرة في أعضاء مجلس الإدارة يساعدهم في مساءلة الإدارة حول القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية، تحديد إستراتيجية الشركة، مراقبة إدارة المخاطر، ضمان بقاء الشركات قد حققت أهدافها المالية والتشغيلية المسطرة¹. كما يرى Tengli أن وجود مدراء مع بعض الخبرات المحاسبية وغير المحاسبية، والخبرات المالية ضمن تشكيلة مجلس الإدارة يجعله أكثر فعالية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التي تعاني من نظام حوكمة ضعيف، فتمتع الأعضاء بالخبرة يسمح لهم بالتداول مع المدققين الداخليين والخارجيين حول جودة الأرقام المحاسبية المفصح عنها وذلك من خلال مساءلة الإدارة وفرق المحاسبة ومدققي الحسابات². كما أشارت دراسة أخرى لـ Agrawal & chadha أن احتمال إعادة صياغة الأرباح يكون أقل في الشركات التي يضم مجلس إدارتها عددا معتبرا من الأعضاء ذوي الخبرات والمعارف المختلفة³.

الفرع الرابع: عدد اجتماعات مجلس الإدارة وجودة الأرباح

تعتبر العديد من الدراسات أن مجلس الإدارة النشط يكون أكثر كفاءة في أداء مهامه الرقابية بما تلبي حاجيات أصحاب المصالح، ويضمن سلامة ونزاهة المعلومات المفصح عنها. فالمجالس التي نادرا ما تجتمع لتوقيع بعض خطط الإدارة أو الاستماع للعروض، لا يكون لديها الوقت الكافي للتركيز على القضايا الأخرى كإدارة الأرباح وجودة التقارير، وغيرها من الأمور التي من شأنها أن تؤثر على جودة الأرباح المفصح عنها.

وقد توصلت دراسة لـ Guzlar & al أن ارتفاع وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة يقلل من احتمالات التحايل والتلاعب بالأرباح، وذلك لأن عقد اجتماعات منتظمة يسمح لهم بتحديد وحل المشاكل المحتملة وخاصة تلك التي ترتبط بالتقارير المالية⁴. كما أن زيادة عدد الاجتماعات التي يعقدها المجلس سيمنح المدراء المزيد

¹ -Yousef Ibrahim Suleiman Abu Siam, Nur Hidayah Binti Laili, Khairil Faizal Bin Khairi, Board of Directors and Earnings Management Among Jordanian Listed Companies: Proposing conceptual framework, Vol.2, N°3, 2014, P.4.

² - Teng Philip Lin, Corporate Governance Mechanisms and Earnings Management in Transitional Countries- Evidence From Chinese Listed Firms, Phd thesis, Queensland University of Technology, Australia, 2011, P.82.

³ - Basirudin Rohaida, Op-cit, P.71.

⁴ - M. Awais Gulzar, Wuhan, P.R. China, Zongjun Wang, Corporate Governance Characteristics and Earnings Management: Empirical Evidence from Chinese Listed Firms, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol.1, N°1, 2011, P.147.

المزيد من الجهد والوقت الكافيين لمناقشة كل شؤون الشركة، مما يخفف من احتمالية ممارسات إدارة الأرباح ويزيد من شفافية المعلومات المالية للشركات¹.

وفي ذات السياق أشارت نتائج دراسة Mashayekhi & Bazaz أن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة يؤدي إلى توفير المزيد من الوقت لمناقشة القضايا التي قد تؤثر على جودة التقارير المالية مع الأعضاء، مما يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح². فالجالس النشطة تكون أكثر فعالية في الإشراف والرقابة وضمان نزاهة التقارير المالية، وأكثر كفاءة في تقييد سلوك الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح. وهو ما توصل إليه Michael & al لُبْن المجلس النشطة تحدد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسن من جودة الأرباح والتقارير المالية، لأن زيادة عدد الاجتماعات التي يعقدها المجلس يحسن من عملية الرقابة على الشركة خاصة فيما يتعلق بالمسائل المحاسبية والمالية³.

المطلب الثاني: علاقة لجنة المراجعة بجودة الأرباح

إن تحسين جودة التقارير المالية بشكل عام وتحسين جودة الأرباح بشكل خاص اعتبر من أهم الفوائد الناتجة عن تشكيل لجان المراجعة في الشركات، حيث لم يعد دورها يقتصر على قبول القوائم المالية فقط بعد مناقشتها مع الإدارة والمراجع الخارجي، وإنما امتد ليشمل التأكد من مدى جودة الأرباح المفصح عنها في ظل المبادئ والسياسات التي طبقتها الشركة في القوائم المالية. مع العلم أن جودة المعايير والمبادئ ليست هي جودة الأرباح، ولكنها ترتبط بالأحكام والتقديرات المستخدمة في اختيار وتطبيق المبادئ والمعايير المؤثرة في جودة الأرباح. وقد تطور دور لجنة المراجعة في البيئة الحالية ليشمل مهام تساعد على تقييم جودة الأرباح من خلال⁴:

1. قراءة القوائم المالية وتقارير الإدارة والتقارير المرحلية؛
2. المواءمة والمتابعة لأداء الإدارة والممارسات المحاسبية بصورة مستمرة؛
3. متابعة التقارير الإدارية التي تصدر عن الإدارة؛
4. التركيز على مكونات الأرباح وتحليلها في ظل الاستمرارية في الأرباح؛
5. أخذ المؤشرات العامة لجودة الأرباح بعين الاعتبار؛
6. فهم مصادر الأرباح والخصائص والسمات المؤثرة في جودة الأرباح.

¹ - Si Lu, Board Governance and Earnings management of Chines Listed Companies, Master Thesis, University of Oslo, Norway, 2011, P.10.

² - Bita Mashayekhi, Mohammad S. Bazaz, The Effects of Corporate Governance on Earnings Quality: Evidence from Iran, Asian Journal of Business and Accounting, Vol.3, N°.2, 2010, P.95.

³ - Michael Firth & others, Ownership, Two-tier Board Structure and The Informativeness of Earnings – Evidence from China, Journal of Accounting and Public Policy, Vol.26, 2007, P.493.

⁴ - محمد أحمد علقم، مرجع سابق، ص.127-128.

وتعتبر العديد من الدراسات الأكاديمية أن تشكيل لجنة مراجعة من حيث حجم اللجنة، استقلالية أعضائها، خبراتهم، ونشاط اللجنة من أهم العوامل التي تعزز دورها للقيام بمهامها الإشرافية والرقابية والتي لها دور بالغ في الحد من قدرة المديرين على التلاعب بالأرباح ومن ثم ضمان جودتها.

الفرع الأول: استقلالية لجنة المراجعة وجودة الأرباح

تعتبر عملية ضمان جودة التقارير المالية بصفة عامة وجودة الأرباح بصفة خاصة من أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق لجنة المراجعة للشركة، وذلك باعتبارها الآلية التي تعمل على رصد ومتابعة أداء الإدارة وأعمال المدقق الداخلي والخارجي أثناء عملية إعداد القوائم المالية. وغالبا ما ترى الدراسات أن استقلالية لجنة المراجعة من بين الخصائص الأساسية التي تؤثر على فعاليتها في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وضمن جودة الأرقام المحاسبية التي تحتويها، حيث توصلت دراسة لـ M.Zarai et W.Bettabai أن هناك علاقة ايجابية بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة الأرباح، مشيرين إلى أن تتمتع أعضاء اللجنة بالاستقلال الكامل يزيد ويقوي من مهمتها الرقابية على عملية إعداد التقارير المالية وهو ما يعود على المعلومات المحاسبية والمالية بالجودة العالية¹.

وهو ما أكدته دراسة سائد قرايش، التي بينت أن جودة الأرباح ترتبط ارتباطا ايجابيا باستقلالية لجنة المراجعة، حيث توصلت إلى أن وجود أعضاء مستقلين في اللجنة يعزز من دورها الرقابي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح غير الشرعية وبالتالي زيادة جودة الأرباح².

وقد عززت هذه النتائج العديد من الدراسات التحريية التي أشارت إلى أن الشركات التي يوجد لديها أعضاء أكثر استقلالية في لجان المراجعة سوف تظهر جودة أرباح أفضل، ويرجع السبب في ذلك إلى أن سيطرة المديرين المستقلين من حيث العدد على لجنة المراجعة سيزودهم بالقوة اللازمة لإجبار الإدارة على تحسين أداء الشركة، كما تكون لديهم قدرة أكبر على تحمل ضغوطات الإدارة فيما يخص التلاعب بالأرباح، فالمدير المستقل الذي لا تكون لديه علاقات شخصية أو تجارية مع إدارة الشركة يكون أكثر قابلية للإبلاغ عن التجاوزات التي قد تحدث من قبل إدارة الشركة إلى الجهات الرقابية المختصة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أعضاء لجنة المراجعة المستقلين بإمكانهم مساعدة مدققي الحسابات الخارجيين على أداء مهامهم الرقابية على التقارير المالية

¹ - Mohamed Ali Zarai, Wided Bettabai, Impact de l'efficacité des comités d'audit sur la qualité des bénéficiaires comptables divulgués, Revue gouvernance, Vol 4, N°1, printemps 2007, P.19.

² - سائد زكي عطا قرايش، تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2009، ص.122-123.

بكل حرية، وتجنبيهم أي ضغوطات أو مضايقات أو تدخلات من قبل إدارة الشركة التي قد تؤثر على رأيهم الفني المحايد حول عدالة ومصداقية الأرقام المحاسبية المفصح عنها¹.

الفرع الثاني: خبرة أعضاء لجنة المراجعة وجودة الأرباح

فضلا عن الدور الذي تلعبه استقلالية لجنة المراجعة في القيام بدورها الرقابي بشكل أكثر فعالية، فإنه يتطلب من أعضاء اللجنة أن تكون لديهم الخبرات الكافية في مجال المحاسبة والمراجعة والإدارة المالية تمكنهم من تقييم المعلومات المالية والمحاسبية التي تقدم إليهم، فمن دون مستوى معين من المعرفة والخبرة سيكون من الصعب على أعضاء لجنة المراجعة فهم كافة المعلومات الواردة بالتقرير المالي للشركة.

وفي إطار العلاقة بين جودة الأرباح وخبرة أعضاء اللجنة، توصلت دراسة لـ Sonda & al إلى أن لجنة المراجعة التي تضم بين أعضائها شخصا له خبرة مالية تكون أكثر فاعلية في الرقابة على تصرفات الإدارة والحد من قدرتها في التقرير عن الأرباح بما يحقق مصالحها الخاصة. كما دلت نتائج دراسات أخرى إلى وجود علاقة إيجابية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية، حيث توصلوا إلى أن احتمالية حدوث التلاعب في إعداد التقارير المالية يرتبط بوجود لجنة مراجعة تتصف بخبرة مالية ضعيفة، أما الشركات التي يتمتع أعضاء لجنة المراجعة فيها بخبرة مالية جيدة، فإن إمكانية خضوعها لعملية إعادة صياغة التقارير المالية تكون أقل من تلك الشركات التي تكون الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة فيها ضعيفة².

وتدعم هذه الدراسات موقفها هذا بأن لجان المراجعة التي تضم عدد من الأعضاء ذوي الخبرة في المجال المحاسبي والمالي تكون أقل عرضة لممارسات إدارة الأرباح، لأنها تقوي من نظام الرقابة الداخلية للشركة مما يقلل من فرص المدراء في تعديل الأرباح المعلنة وارتكاب أخطاء متعمدة أو غير متعمدة ، فضلا عن دورها في دعم مدقق الحسابات في حال حدوث أي منازعات بينه وبين إدارة الشركة حول السياسات المحاسبية التي قد يكون لها تأثير سلبي على جودة الأرباح بصفة خاصة وجودة التقارير بصفة عامة³.

لكن هذا لا يعني أن خبرة أعضاء لجنة المراجعة قد يكون لها أثر إيجابي دائما على جودة الأرباح، حيث توصلت دراسة لـ Baxter & Cotter أن اتجاه الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح بشكل تعسفي يزداد بزيادة الأعضاء الذين يملكون خبرات مالية أو محاسبية وهو ما يؤدي إلى انخفاض في جودة الأرباح⁴.

¹ - Peter J.Baxter, Audit Committees and financial reporting quality, Phd thesis, University of Southern Queensland, Australia, 2007, P.43.

² - إقبال عدنان الشريف وآخرون، ص.21.

³ - Wilasinee Kiatapiwat, Op-cit, P.19.

⁴ - Peter Baxter, Julie Cotter , Audit Committees and Earnings Quality, Journal of Accounting and Finance, Vol.49, N° .2,2009, P.288.

الفرع الثالث: حجم لجنة التدقيق وجودة الأرباح

كما أشرنا في الفصل السابق أن لحجم لجنة المراجعة دورا مهما في تفعيل أداء مهامها، فللجنة التي تضم أكبر عدد من الأعضاء يكون لديها تنوع في الخبرات والكفاءات، والمزيد من الوقت للإشراف على عملية إعداد التقارير المالية. وفي سياق ذلك وجدت دراسة لـ Yang & Krishnan أن إدارة الأرباح تكون أقل في الشركات التي لديها عدد كبير من الأعضاء، وهو ما يعكس أن عملية الإشراف تكون أحسن مما يضمن سلامة الأرقام المفصح عنها بالتقارير المالية¹. وهو ما أكدته Lin & al حيث وجدوا أن لجنة المراجعة التي تضم عددا أكبر من الأعضاء قد تزود إشرافا أكبر على عملية إعداد التقارير المالية وهو ما من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح من خلال تخفيض احتمال التلاعب في القوائم المالية².

فكبر حجم لجنة المراجعة قد يجعلها تضم عددا أكبر من الخبرات المختلفة ويمنحها المزيد من الوقت والجهد الكافيين لضمان أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتقارير المالية دقيقة وخالية من أي تحريف³. غير أن هذه الفكرة لم تأيدها العديد من الدراسات، حيث نجد أن دراسة علام وآخرون التي أظهرت نتائجها أن حجم لجنة التدقيق لم يكن له تأثير موجب في تحسين جودة الأرباح، بل على العكس من ذلك فقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية لهذا المتغير مع جودة الأرباح؛ إذ أن زيادة أعضاء لجنة التدقيق يؤدي إلى تخفيض كفاءتهم في مراقبة عمليات الشركة بسبب تضارب آرائهم، ويقلل من تنسيق العلاقات بين مختلف الأطراف في الشركة، ومن ثم تخفيض جودة الأرباح⁴.

الفرع الرابع: عدد اجتماعات لجنة المراجعة وجودة الأرباح

يعد نشاط لجنة المراجعة من بين الخصائص التي تم التأكيد عليها لضمان فعالية لجنة المراجعة في القيام بمهامها الإشرافية مما يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح. فحتى تستفيد اللجنة من استقلاليتها وخبرتها لا بد أن تكون هذه اللجنة فعالة ونشطة في القيام بواجباتها ومسؤولياتها، وفي هذا السياق فقد أشارت الهيئات الدولية على أنه يجب على اللجنة أن تعقد ما بين 3 إلى 4 اجتماعات في السنة حتى يتسنى لها تقييم أداء الشركة بصفة عامة

¹- Ebraheem Saleem Salem Alzoubi, Mohamad Hisyam Selamat, The Effectiveness of Corporate Governance Mechanisms on Constraining Earning Management: Literature Review and Proposed Framework, International Journal of Global Business, Vol.5, N^o.1, June 2012, P.28.

²- علام محمد حمدان موسى، مرجع سابق، ص.269.

³- Anderson, R. C., S. A. Mansi, and D. M. Reeb, Board characteristics, accounting report integrity, and the cost of debt. Journal of Accounting and Economics, Vol.37, N^o.3, 2004, P.340.

⁴- علام محمد حمدان، صبري ماهر مشتهى، بماء صبحي عواد، دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 8، العدد 3، 2012، ص.428.

وأداء إدارتها بصفة خاصة وتوجيهها بشكل أكثر فعالية¹. فلجنة المراجعة التي تجتمع لأكثر من مرة خلال السنة تكون لديها فرص أكبر لمناقشة وتقييم السياسات المتبعة من قبل إدارة الشركة في تحديد الحسابات، ويسمح لها بالرقابة أكثر على عملية إعداد القوائم المالية². حيث تعد هذه الاجتماعات بمثابة وسيلة اتصال مباشرة بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي لمناقشة القضايا الخاصة بالمراجعة والحصول على المعلومات المناسبة المرتبطة بالقضايا المحاسبية الخلافية بين الإدارة والمراجع الخارجي³.

وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن الشركات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة 4 مرات على الأقل خلال السنة تكون أقل عرضة لممارسات إدارة الأرباح، وأقل عرضة لإعادة صياغة تقاريرها المالية⁴.

كما أشار سائد قراقيش في دراسته إلى أنه كلما زاد عدد مرات الاجتماع كلما زادت جودة الأرباح، مبررا ذلك بأن تكرار الاجتماعات مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي والأطراف ذات العلاقة في الشركة من شأنه أن يعطي أعضاء اللجنة المزيد من الوقت لتقييم التقارير ومناقشتها وتحليلها بشكل أفضل، ومن ثم يخفض من احتمالية حدوث تلاعبات في التقارير المالية مما يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح⁵.

¹- Laura Sierra García, Emiliano Ruiz Barbadillo, Manuel Orta Perez, Audit committee and internal audit and the quality of earnings: empirical evidence from Spanish companies, Journal of Management Governance, Vol.16, 2012, P.309.

²- Wafa Masmoudi Ayadi, Younes Boujelbene, Impact des caractéristiques du conseil d'administration et du comité d'audit sur la qualité du résultat comptable des entreprises françaises, Revue Gouvernance, Vol 4, N°1, 2007, P.9.

³ - سعيد توفيق، أحمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص.74.

⁴- Ebraheem Saleem & al, Op-cit, P.30.

⁵ - سائد ركبي عطا قراقيش، مرجع سابق، ص.128 - 129.

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن القول بأن جودة الأرباح تعد المحدد الرئيسي لجودة التقارير المالية، والبند الأهم في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وبالرغم من الاهتمام الذي حظي به هذا المصطلح في السنوات الأخيرة لاسيما بعد الانهيارات المالية التي عرفها العالم مؤخرا إلا أنه لا يزال غامضا نوعا ما ، حيث لم تتمكن الأبحاث من إيجاد مفهوم محدد له أو مقياس متعارف عليه.

ونظرا للتلاعبات التي أصبحت تمارس مؤخرا من قبل كبار المسؤولين في الشركات ظهرت العديد من الشكوك لدى مستخدمي التقارير المالية حول مصداقية الربح المفصح عنه ومدى جودته في اتخاذ القرارات المختلفة.

وتعد حوكمة الشركات من أهم المحددات التي تعمل على ضمان جودة الأرباح من خلال تظافر آلياتها المتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة التي تعمل على مراقبة إعداد التقارير المالية خطوة بخطوة لتفادي أي انحرافات أو تلاعبات من شأنها أن تخفض من جودة الأرباح.

الفصل الثالث

مقدمة:

عادة ما تعمل الإدارة التنفيذية للشركة على تشويه أو تغيير مدلول محتوى التقارير المالية لاسيما الأرباح المفصح عنها في قائمة الدخل، من خلال ممارسة بعض الألاعيب المحاسبية التي من شأنها أن تؤثر على جودتها مما يؤدي إلى تضليل العديد من أصحاب المصالح بالشركة.

وباعتبار أن الحوكمة قد أثبتت في السنوات الأخيرة أنها الوسيلة الرقابية التي يعد وجودها في الشركات ضروريا لحسن سيرها وضمنا على نزاهة المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها، من خلال آلياتها الرقابية الداخلية المتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة التي تعمل على متابعة أداء الإدارة ومساءلتها، ومراجعة كل العمليات الخاصة بتسيير الشركة مما ينعكس على جودة الأرباح بصفة خاصة والتقارير المالية بصفة عامة.

جاءت هذه الدراسة لمعرفة الأثر أو الدور الذي يمكن أن تلعبه حوكمة الشركات في الحد من التصرفات الانتهازية وغير الأخلاقية التي يمكن أن تنتهج من قبل معدي التقارير المالية لتغيير المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية من خلال اختباره على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

وبغية تحقيق ذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة عن سوق الأسهم السعودي؛

المبحث الثاني: منهجية الدراسة؛

المبحث الثالث: اختبار نموذج الدراسة وتحليل النتائج.

المبحث الأول: لمحة عن سوق الأسهم السعودي

تعد السوق السعودية من بين الأسواق التي تعرف نشاطا كبيرا فضلا عن تطورها الملحوظ خلال السنوات الأخيرة، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بسوق الأسهم السعودي، ثم التعرف على واقع الحوكمة في هذا السوق، لنختم المبحث بآليات الحوكمة الداخلية المحددة من قبل لائحة الحوكمة الصادرة عن الهيئة المالية لهذا السوق.

المطلب الأول: التعريف بسوق الأسهم السعودي

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة السوق السعودي، هيكلته، شروط الإدراج فيه، بالإضافة إلى أهم الأدوات الاستثمارية في هذا السوق.

الفرع الأول: نشأة سوق الأسهم السعودي

تعود بدايات سوق الأسهم السعودي إلى عام 1932، حيث أنشئت أول شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية وهي الشركة العربية للسيارات، وبحلول عام 1975م كان هناك نحو 14 شركة مساهمة، إثر تبني المملكة العربية السعودية اقتصاد السوق الحر، مما ساهم في زيادة عدد الشركات المساهمة، وتزامن ذلك مع قيام حكومة المملكة العربية السعودية بدمج شركات الكهرباء الخمسة في الشركة الموحدة للكهرباء بتوزيع أسهم إضافية دون مقابل على مساهميها، وقيام الحكومة أيضا بتحويل ملكية البنوك الأجنبية العاملة في المملكة لفائدة القطاع الخاص الوطني، حيث تم طرح أسهمها للاكتتاب العام.¹ وقد ساهمت هذه العوامل في نشوء سوق غير رسمي للأسهم من خلال 32 مكتب وساطة أسهم ولم تكن خاضعة لأية قوانين ونظم.²

ظلت السوق السعودية غير رسمية حتى أوائل الثمانينات عندما باشرت الحكومة النظر في إيجاد سوق منظم للتداول إيجاد الأنظمة اللازمة لذلك، إذ تم في عام 1984 تشكيل لجنة وزارية من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التجارة ومؤسسة النقد العربي السعودي بهدف تنظيم وتطوير السوق.

وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي الجهة الحكومية المسؤولة عن تنظيم ومراقبة السوق حتى تأسست هيئة السوق المالية بتاريخ 2 جمادى الثانية 1424هـ الموافق لـ 31 جويلية 2003م، بموجب نظام السوق المالية

¹ - رفيق مزاهدية، كفاءة سوق الأوراق المالية ودورها في تخصيص الاستثمارات-دراسة حالة سوق الأسهم السعودية، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007، ص.172.

² - حسام مسعودي، واقع التداول الإلكتروني في السوق المالية السعودية خلال الفترة 2000-2009، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص. 104.

الصادر بمرسوم ملكي رقم(م/30) التي تشرف على تنظيم ومراقبة السوق المالية من خلال إصدار اللوائح والقواعد الهادفة إلى حماية المستثمرين وضمان العدالة والكفاءة في السوق.¹

الفرع الثاني: الإدارة والهيكل المؤسسي لسوق الأسهم السعودي

تتولى هيئة السوق المالي السعودي مسؤولية الإدارة والرقابة والإشراف على السوق المالية، وهي مرتبطة مباشرة برئيس مجلس الوزراء، غير أنه وبغية تعزيز الثقة والجاذبية بالسوق تم استحداث مؤسسات جديدة تسمح بالفصل بين الدور الرقابي والدور التنفيذي (التشغيلي)، وذلك بإنشاء شركة السوق المالية السعودية، في تاريخ 19 مارس 2007، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وقد بلغ رأسمالها 1,2 مليار ريال، مقسما إلى 120 مليون سهم مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.

وتشمل أغراض الشركة توفير وهيئة وإدارة آليات تداول الأوراق المالية والقيام بأعمال التسوية والمقاصة للأوراق المالية، وإيداعها وتسجيل ملكيتها ونشر المعلومات المتعلقة بها.²

أما بالنسبة لمجلس إدارة السوق المالية السعودية (تداول) فهو مكون من تسعة أعضاء يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء وترشيح من رئيس مجلس هيئة السوق المالية، ويختارون من بينهم رئيسا للمجلس ونائبا للرئيس، وتكون العضوية على النحو التالي³:

1. ممثل لوزارة المالية؛
2. ممثل لوزارة التجارة والصناعة؛
3. ممثل لمؤسسة النقد العربي السعودي؛
4. أربعة أعضاء يمثلون شركات الوساطة المرخص لها؛
5. عضوان يمثلان الشركات المساهمة، المدرجة في السوق، وتكون مدة عضوية مجلس الإدارة 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة أو أكثر.

¹ - الموقع الإلكتروني لسوق الأسهم السعودي، www.tadawal.com.sa

² - رشام كهينة، واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص. 103-104.

³ - الموقع الإلكتروني لسوق الأسهم السعودي (تداول)، مجلس الإدارة، نبذة عنا. www.tadawal.com.sa

الفرع الثالث: شروط و متطلبات الإدراج

1. من أجل إدراج مختلف الأوراق المالية في البورصة السعودية يجب توفر الشروط التالية في الجهة التي أصدرتها¹:

أ. أن يكون مقدم طلب الإدراج شركة مساهمة سعودية؛

ب. أن يبلغ رأسمالها **97,5** مليون ريال على الأقل؛

ت. أن تقدم الشركة طلبا للإدراج مرفقا بصورة من النظام الأساسي وقائمة بأعضاء مجلس الإدارة ونموذج لشهادة ملكية أسهمها؛

ث. فيما يخص الأسهم النقدية التي اكتتب بها المؤسسون أو الأسهم العينية أو حصص التأسيس فلا يجوز تداولها قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن سنتين ماليتين كاملتين؛

ج. يجب أن يكون مقدم الطلب مارس إما بنفسه مباشرة أو من خلال واحدة أو أكثر من شركاته التابعة نشاطا مستقلا كمنشآت رئيسي له خلال ثلاث سنوات مالية على الأقل تحت إشراف إدارة لم تتغير في مجملها تغيرا جوهريا؛

ح. إعلان القوائم المالية المراجعة عن السنوات الثلاث السابقة على الأقل؛

خ. أن لا يقل عدد المساهمين من الجمهور عن مائتي مساهم وأن لا تقل ملكيتهم من فئة الأسهم عن **30%**.

2. ومن أجل الترخيص للوسيط لمزاولة عمله في السوق المالية السعودية يجب تحقق الشروط التالية:²

أ. أن يكون شركة مساهمة؛

ب. أن لا يقل رأسمالها عن **50** مليون ريال سعودي؛

ت. يمكن أن يقوم بنشاط الوسيط وكيل الوسيط الذي يعمل لدى شركة الوساطة.

¹ - بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص.214، وكذلك رشام كهينة، مرجع سابق، ص.104.

² - رشام كهينة، مرجع سابق، ص.104.

الفرع الرابع: الأدوات المتداولة في سوق الأسهم السعودي

هناك أدوات مالية مختلفة يتم تداولها في هذه السوق، وتمثل في¹:

1. **السندات:** تعتبر قناة تمويلية هامة تستخدمها الحكومات والشركات والمؤسسات لتوفير السيولة اللازمة لتمويل مشروعاتها وبتكلفة منخفضة نسبياً، كما أن هذه الصكوك والسندات تقدم حماية لمحافظ المستثمرين بإعطائهم القدرة على تنويع المخاطر بتوفير أدوات استثمارية ذات مخاطر أقل وعائد دوري آمن؛
2. **الأسهم:** تمثل الأسهم ورقة ملكية في الشركة يحصل حاملها على عوائد رأسمالية من الأرباح النقدية الموزعة، التي تمثل نصيب السهم من الأرباح التي تحققها الشركة خلال فترة معينة، وذلك بعد إقرار الجمعية العمومية توزيع نسبة من الأرباح المحققة لحملة الأسهم، ويتسم الاستثمار في الأسهم بارتفاع معدل العائد في المدى الطويل مع ارتفاع عنصر المخاطرة الذي يعني احتمال تعرض المستثمر لخسائر من رأس ماله المستثمر؛
3. **صناديق الاستثمار:** عبارة عن محفظة تضم مجموعة من الاستثمارات المتنوعة أو المتخصصة في نوع أو أنواع محددة (أسهم، سندات، نقد)، ويلجأ المستثمرون إلى شراء حصص من هذه الصناديق الاستفادة من بعض المزايا التي تملكها، المتمثلة في الخبرات الطويلة في إدارة الاستثمار، بالإضافة إلى قدرة هذه الصناديق على تنويع الاستثمارات، ومن ثم تقليل المخاطر بسبب وفرة الأموال، ويعهد المستثمرون إلى الجهة التي تدير صناديق الاستثمار باتخاذ القرارات نيابة عنهم، وبشكل عام فإن العائد على هذه الحصص يميل لأن يكون أكثر أماناً مع وجود عائد يزيد على عائد السند ويقل عن عائد السهم، وتمتاز المحافظ أو الصناديق الاستثمارية بشكل عام بالمزايا الآتية:
 - أ. **التنوع الجيد:** حيث ينتقي الصندوق الآليات الاستثمارية التي تلائم أهدافه ويستفيد من مبدأ التنوع لتقليل المخاطرة؛
 - ب. **الإدارة المتخصصة:** حيث يدار الصندوق عادة بفريق عمل متخصص يتولى متابعة أداء الآليات الاستثمارية المدرجة بكفاءة تتفق وأهداف الصندوق؛
 - ت. **السيولة:** حيث يمكن وبسرعة تحويل الوحدات المستثمرة في الصندوق؛

¹ - حسام مسعودي، مرجع سابق، ص.108.

ث. تحقيق التنوع بأقل التكاليف: حيث أن الوحدة في الصندوق تعني ملكية في أكثر من نوع من الآليات الاستثمارية المدرجة في الصندوق.

المطلب الثاني: واقع حوكمة الشركات في سوق الأسهم السعودي

نظرًا للتطورات التي شهدتها الاقتصاد السعودي في كافة القطاعات بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات يزداد لدى واضعي القوانين والتشريعات بالمملكة، لما لها من فوائد تنعكس على الشركات بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة، وسنحاول في هذا المطلب التطرق لأهم المراحل التي مرت بها الحوكمة، أهم النقاط التي تطرق لها دليل حوكمة الشركات بالمملكة، لنختتم المطلب بأهم ما جاء به دليل الحوكمة في المملكة فيما يخص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

الفرع الأول: نشأة حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية

عملت المملكة العربية السعودية على إصدار العديد من القوانين والتشريعات لتنظيم عمل الأسواق وفرض الرقابة على الشركات، وذلك كمحاولة منها لتمهيد تطبيق الحوكمة بالمملكة وتفعيلها، وعلى العموم فقد ظهرت العديد من القوانين التي مهدت لتجسيد حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية والمثلة في¹:

1. إصدار النظام التجاري بالمرسوم الملكي رقم 32 بتاريخ 1/6/1931م والذي تضمن بعض الأحكام العامة التي تنظم مسك الدفاتر التجارية؛
2. إصدار نظام الشركات بالمرسوم الملكي رقم م/ 6 بتاريخ 20/7/1965م والذي ألزم الشركات العاملة بالمملكة بإعداد قوائم مالية ومراجعتها من قبل محاسب قانوني مرخص؛
3. إصدار نظام المحاسبين القانونيين الأول بالمرسوم الملكي رقم م/ 43 في 1/8/1974م والذي وضع النواة الأولى لتنظيم مهنة المراجعة بالمملكة العربية السعودية وأوجد لجنة عليا للمحاسبين القانونيين وأوكل إليها مهمة الإشراف على المهنة وتطويرها، والذي تم تعديله سنة 1991؛
4. إصدار القرار الوزاري رقم 852 بتاريخ 2/5/1990م والذي قضى بالالتزام بأهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ومعياري العرض والإفصاح العام ومعايير المراجعة عند إعداد ومراجعة القوائم المالية؛

¹ - راجع: عيد بن حامد الشمري، حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية: الواقع ... الطموح!، المؤتمر العلمي الأول: دور حوكمة الشركات في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 15-16 أكتوبر 2008، ص.3-4؛ وكذلك لنا حسن الزهراوي، أثر الحوكمة على تقييم أداء صناديق الاستثمار: حالة تطبيقية على السوق المالي السعودي، أطروحة ماجستير، غير منشورة، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سورية، ص.56-57.

5. إصدار القرار الوزاري رقم 903 بتاريخ 1994/1/23م القاضي بتشكيل لجان مراجعة في الشركات المساهمة والذي تم تعديله عام 2004 ليتناسب مع ظروف عمل الشركات؛
6. إصدار قرار وزاري رقم 2217 بتاريخ 2003/1/3م بشأن الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة والذي أكد على ضرورة تعزيز دور الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة، وتوعية المساهمين بالدور الملحق عليهم لمراقبة أداء هذه الشركات وتحقيق أهدافها ، والتأكيد على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والحسابات الختامية الصادرة عن الشركات وذلك لتمكين المستثمرين من تقييم أداء الشركات والوصول إلى آراء صائبة عن أداء تلك الشركات، واتخاذ القرارات المناسبة لحماية استثماراتهم؛
7. تأسيس هيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية بموجب " نظام السوق المالية " الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/30) بتاريخ 2003/7/31م؛
8. إصدار لائحة سلوكيات السوق بموجب قرار رقم 1-11-2004 بتاريخ 2004/10/4 عن مجلس هيئة سوق المال، والذي تضمن أحكام التداول على المعلومات الداخلية ومنع التصرفات أو الممارسات التي تنطوي على الغش والتلاعب، وأحكام منع الإشاعات والترويج لبيانات غير صحيحة والمسؤوليات المترتبة على الأضرار التي تلحق بذلك؛
9. إصدار عن مجلس هيئة سوق المال قواعد التسجيل والإدراج بموجب قرار رقم 3-11-2004 بتاريخ 2004/10/4 تتضمن شروط الإدراج في السوق المالي وقواعد الإفصاح وواجبات أعضاء مجلس الإدارة وتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وحقوق حاملي الأسهم.

الفرع الثاني: لائحة حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية

أصدرت هيئة سوق المال (CMA) بالمملكة العربية السعودية مشروع لائحة حوكمة الشركات بتاريخ 2006/7/1، ثم صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ 2006/11/12 بإنفاذ اللائحة بشكلها النهائي. وجاء إصدار هذه اللائحة ليحقق هدف تطوير السوق المالية، نظراً لتزايد الاهتمام الدولي بمبادئ حوكمة الشركات وثبوت أثرها في رفع كفاءتها، بهدف زيادة جاذبية الأوراق المالية المتداولة فيها، وأعدت هذه اللائحة مع الأخذ بالاعتبار المبادئ المقررة من المنظمات الدولية والاستفادة من تجارب الدول في حوكمة الشركات، فضلاً عن الملاحظات والاقتراحات العديدة التي تلقتها الهيئة بعد نشر المشروع الأولي على موقعها¹.

¹ - محمد بن حمد بن عبد الله النصار، دور الحوكمة في الحد من ممارسات غسل الأموال في شركات التأمين السعودية، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014، ص.50.

وقد عرفت اللائحة الحوكمة بأنها "مجموعة من القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي، من أجل ضمان الالتزام بأفضل الممارسات التي تكفل حماية حقوق المساهمين، وحقوق أصحاب المصالح".

وقسمت اللائحة إلى خمسة أبواب تتكون من تسعة عشرة مادة تحتوي الأحكام الرئيسية لحوكمة الشركات المدرجة في السوق المالية، وفيما يلي عرض لهذه الأبواب¹:

1. **الباب الأول** : تمثل في أحكام تمهيدية تضمنت مجموعة من التعاريف، كتعريف العضو المستقل والعضو التنفيذي والأقرباء من الدرجة الأولى وأصحاب المصالح والتصويت التراكمي ومساهمو الأقلية؛
2. **الباب الثاني** : وتم التطرق فيه إلى حقوق المساهمين والجمعية العامة، وقد اشتمل على تفصيل للحقوق العامة للمساهمين وتسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم وحصولهم على المعلومات، بالإضافة إلى حقوقهم المتعلقة باجتماع الجمعية العامة وكذا حقوقهم في الأرباح...؛
3. **الباب الثالث** : وقد وجه للإفصاح والشفافية متضمنا السياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح بوجه عام وكذلك الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة؛
4. **الباب الرابع** : وفيه تم تحديد الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة، مسؤولياته، تكوينه واللجان التابعة له، وكل الأمور الأخرى المتعلقة به؛
5. **الباب الخامس** : وهو آخر الأبواب في اللائحة وتضمن مادة واحدة تنص على أن اللائحة تعتبر نافذة من تاريخ نشرها.

¹ - عبد الله علي عسيري، إفصاح شركات المساهمة السعودية عن التزامها بلائحة حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، المجلد 27، العدد 1، 2013، ص.104.

المطلب الثالث: آليات الحوكمة الداخلية بالمملكة العربية السعودية

نظراً لأن مجلس الإدارة ولجنة المراجعة يعدان من أهم الأطراف في أداء حوكمة الشركات، فقد حاولت المملكة العربية السعودية سن العديد من القوانين والتشريعات التي تنظم تكوين وعمل هذه الآليات مما يضمن تسيير أعمال الشركة بطريقة أكثر عقلانية، وفي إطار ذلك فقد تضمنت لائحة حوكمة الشركات العديد من الأمور الجوهرية التي تحكم وتنظم تشكيل وعمل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بالشركات المساهمة المدرجة بسوق الأسهم السعودي.

الفرع الأول: مجلس الإدارة حسب لائحة حوكمة الشركات

حددت لائحة حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية في بابها الرابع بعض التفاصيل المتعلقة بمجلس إدارة الشركة كوظائف المجلس والمسؤوليات الملقاة على عاتقه، تكوينه، وغيرها من الأمور الأخرى، وحسب هذه اللائحة فإن لمجلس الإدارة مجموعة من الوظائف والمسؤوليات التي يجب عليه القيام بها لضمان سير الشركات بشكل جيد بما يضمن مصالح أصحاب المصالح ويحقق أهداف الشركة واستراتيجياتها، ونذكر من هذه المهام والمسؤوليات على سبيل المثال لا الحصر¹:

1. اعتماد التوجهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسة للشركة والإشراف على تنفيذها، وذلك من خلال وضع الإستراتيجية الشاملة للشركة، أهدافها المالية، الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة.؛
2. وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها من خلال وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح بين مختلف الأطراف بالشركة، وضع إجراءات للتأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية...؛
3. وضع نظام حوكمة خاص بالشركة - بما لا يتعارض مع أحكام هذه اللائحة - والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة؛
4. وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة للعضوية في مجلس الإدارة ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها؛
5. وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم؛
- 6.

¹ - لائحة حوكمة الشركات، هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية، 2006 المعدل 2010، ص. 19- 20. لمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على الموقع

7. وضع السياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين؛
 8. تولي مجلس إدارة الشركة جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها؛
 9. التزام أعضاء المجلس بالقيام بما يحقق مصلحة الشركة عموماً وليس ما يحقق مصالح المجموعة التي يمثلها أو التي صوتت على تعيينه في مجلس الإدارة؛
 10. التأكد من توفير الشركة لمعلومات وافية عن شؤونها لجميع أعضاء مجلس الإدارة بوجه عام ولأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بوجه خاص؛ وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاية.
- أما فيما يتعلق بتكوين مجلس الإدارة فقد تطرقت اللائحة إلى أهم النقاط التالية¹:
1. يحدد نظام الشركة عدد أعضاء مجلس الإدارة، على ألا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على أحد عشر؛
 2. أن تعين الجمعية العامة أعضاء مجلس الإدارة للمدة المنصوص عليها في نظام الشركة بشرط ألا تتجاوز ثلاث سنوات ويجوز إعادة تعيين أعضاء مجلس الإدارة ما لم ينص نظام الشركة على غير ذلك؛
 3. أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين؛
 4. يحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة مثل منصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو المدير العام؛
 5. ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن عضوين، أو ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر؛
 6. أن يبين نظام الشركة كيفية انتهاء عضوية المجلس، وأنه يجوز للجمعية العامة في كل وقت عزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم، ولو نص نظام الشركة على خلاف ذلك؛
 7. عند انتهاء عضوية أحد أعضاء مجلس الإدارة بأي من طرق انتهاء العضوية يجب على الشركة أن تخطر الهيئة والسوق فوراً مع بيان الأسباب التي دعت إلى ذلك؛
 8. ألا يشغل العضو عضوية مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة في آن واحد؛
 9. لا يجوز للشخص ذي الصفة الاعتبارية - الذي يحق له بحسب نظام الشركة تعيين ممثلين له في مجلس الإدارة - التصويت على اختيار الأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة؛

¹ - عيد بن حامد معيوف الشمري، مرجع سابق، ص.53.

الفرع الثاني: لجنة المراجعة حسب لائحة حوكمة الشركات

تعد لجنة المراجعة ثاني آلية بعد المجلس التي لها دور كبير في ضمان حسن سير عمليات الشركة مما يعكس عنها صورة صحيحة وعادلة ، لذلك فقد تضمنت لائحة حوكمة الشركات بالمملكة في مادتها الرابعة عشر من الباب الرابع أهم الأمور المتعلقة بلجنة المراجعة كمهام ومسؤوليات اللجنة التي حدتها كالتالي¹:

1. الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة؛ من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام التي حددها لها مجلس الإدارة؛
2. دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في شأنه؛
3. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها؛
4. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد أتعابهم والتأكد من استقلاليتهم؛
5. متابعة أعمال المحاسبين القانونيين، واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها أثناء قيامهم بأعمال المراجعة؛
6. دراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني وإبداء ملحوظاتها عليها؛
7. دراسة ملحوظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها؛
8. دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها بالإضافة إلى السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

أما فيما يخص تكوين اللجنة والمقومات التي يجب أن تتوفر فيها حتى تتمكن اللجنة من أداء دورها بشكل إيجابي فقد نصت اللائحة على ما يلي²:

1. أن تتكون لجنة المراجعة من 3 أعضاء على الأقل؛
2. أن تتمتع اللجنة بالاستقلال التام، وهذا يتطلب تعيين أعضاء لجنة المراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين مع عدم وجود أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع المديرين التنفيذيين بالشركة، وألا يمتلك العضو أسهما مؤثرة بالشركة التي يكون عضواً من أعضاء لجنة المراجعة فيها؛
3. أن يكون بين أعضاء لجنة المراجعة على الأقل شخص يتوفر على قدر كبير من الدراية والمعرفة بالأمر المحاسبية والمالية، بحيث لا يقل مؤهل عضو لجنة المراجعة عن درجة البكالوريوس ويفضل أن يكون ممن

¹ - حوكمة الشركات، هيئة السوق المالية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص: 10. لمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على الموقع الإلكتروني:

www.cma.org.sa

² - عيد بن حامد معيوف الشمري، مرجع سابق، ص.55.

4. يحملون درجات علمية عليا في مجال المحاسبة والمالية، وذلك لتمكنه من مناقشة بعض الأمور خاصة المتعلقة بالجانب المحاسبي والمالي؛
5. أن يحرص العضو على حضور الاجتماعات بصفة دورية، وينبغي أن لا يقل عدد الاجتماعات عن 6 وأن لا يزيد عن 12 اجتماع في العام، حتى يكون هناك متابعة ومعايشة من جانب لجنة المراجعة للأحداث والأنشطة المختلفة بالشركة.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

بعدما أن قمنا بالتعريف بالسوق الذي ستنتم فيه الدراسة، والتطرق إلى نظام حوكمة الشركات الذي تخضع له الشركات المساهمة السعودية، سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم النقاط التي ستقوم عليها الدراسة بدءاً بتحديد مجتمع وعينة الدراسة وختاماً باختبار صلاحية البيانات للدراسة.

المطلب الأول: الإطار العام للدراسة

نتطرق في هذا المطلب إلى كيفية تحديد مجتمع الدراسة وكذا العينة التي سيتم اختبار الفرضيات عليها، بالإضافة إلى مصادر جمع المعلومات، وأهم الاختبارات والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة بغية تحقيق أهدافه واختبار فرضياتها.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول) والتي بلغ عددها 168 شركة مساهمة، أما عينة الدراسة فتتكون من 91 شركة مساهمة سعودية موزعة على عدد مختلف من القطاعات، والتي تحققت فيها شروط اختيار العينة المتمثلة في:

1. أن لا تكون شركة ذات صفة مالية كشركات التأمين والبنوك؛
 2. أن لا تكون قامت بعملية اندماج أو موقوفة عن التداول خلال فترة الدراسة؛
 3. أن تكون السنة المالية المعتمدة من $N/1/1$ إلى $N/12/31$ ؛
 4. أن تتوفر عنها جميع البيانات المطلوبة لحساب متغيرات الدراسة.
- ويوضح الجدول الموالي مجتمع الدراسة وإجراءات اختيار العينة:

الجدول رقم (4): مجتمع وعينة الدراسة

| الشركات المساهمة السعودية | مجتمع الدراسة | الشركات المستثناة | عينة الدراسة |
|----------------------------|---------------|-------------------|--------------|
| البتروكيماويات | 14 | 03 | 11 |
| التأمين | 35 | 35 | 0 |
| البنوك | 12 | 12 | 0 |
| الاسمنت | 14 | 05 | 09 |
| التجزئة | 14 | 05 | 09 |
| الزراعة والصناعات الغذائية | 16 | 05 | 11 |
| الاستثمار الصناعي | 14 | 0 | 14 |
| التشييد والبناء | 17 | 04 | 13 |

| | | | |
|----|----|-----|-------------------|
| 04 | 03 | 07 | الاستثمار المتعدد |
| 06 | 02 | 08 | التطوير العقاري |
| 02 | 0 | 02 | الطاقة |
| 03 | 01 | 04 | الاتصالات |
| 04 | 0 | 04 | النقل |
| 02 | 01 | 03 | الإعلام |
| 03 | 01 | 04 | الفنادق |
| 91 | 77 | 168 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع سوق الأسهم السعودي www.tadawal.com.sa

حيث أن الشركات المستثناة تمثل:

- أ. 47 شركة ذات طابع مالي منها 35 شركة تابعة لقطاع التأمينات و 12 شركة تابعة لقطاع البنوك، وقد تم استبعاد هذا النوع من الشركات لأنها تخضع لمتطلبات تنظيمية مختلفة عن الشركات التي تنتمي إلى القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن الأساليب المحاسبية التي تستخدمها وكذا طريقة عرضها للقوائم والتقارير المالية تعد مختلفة مقارنة بالشركات الأخرى؛
- ب. 5 شركات موقوفة عن التداول بسبب أن خسائرها تجاوزت رأس مالها إما بنسبة 75% أو 100%؛
- ت. 25 شركة أخرى لا تتوفر فيها كل المعطيات الخاصة بالدراسة خاصة المعلومات المتعلقة بالحوكمة أو أن السنة المالية لها لا تنتهي في 31/12/N.

الفرع الثاني: حدود الدراسة ومصادر جمع البيانات

تمثل حدود الدراسة في الحدود الزمنية الممتدة من الفترة 2012/01/01 إلى 2014/12/31، وقد تم اعتماد هذه الفترة باعتبارها الفترة التي تتوفر فيها التقارير المالية السنوية للشركات، كما أنها تتميز بمرور فترة كافية والمتمثلة في 5 سنوات لتطبيق الشركات لللائحة الحوكمة التي صدرت سنة 2007 عن هيئة السوق المالية السعودية بالإضافة إلى عدم وجود أي أزمات مالية خلال هذه الفترة والتي قد تخل بنتائج الدراسة.

أما عن البيانات والمعلومات المستخدمة في دراسة تأثير آليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح للشركات المساهمة السعودية فتتمثل في خصائص مجلس إدارة الشركة ولجان المراجعة والتي تمثل آليات الحوكمة الداخلية، بالإضافة إلى معلومات محاسبية والتي تستخدم في تقدير جودة الأرباح.

وقد تم جمع هذه البيانات والمعلومات من خلال التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة السعودية المنشورة خلال السنوات 2012، 2013، 2014، والتي تم الحصول عليها من الموقع الإلكتروني الرسمي لسوق الأسهم السعودي (www.tadawal.com.sa).

الفرع الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

- اعتمدت هذه الدراسة على برنامج التحليل الإحصائي Eviews 7,0 بغية تحقيق أهداف الدراسة، ودراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:
1. استخدام بعض المقاييس الوصفية الإحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بهدف وصف متغيرات الدراسة؛
 2. اختبار **Jarque-Bera Test** للتعرف على مدى اقتراب البيانات المتصلة للدراسة من توزيعها الطبيعي؛
 3. اختبار **Tolerance** و **VIF** لاختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة؛
 4. استخدام اختبار **Durbin Watson Test** لاختبار خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي؛
 5. استخدام اختبار **White** للكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي ومعالجتها؛
 6. استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

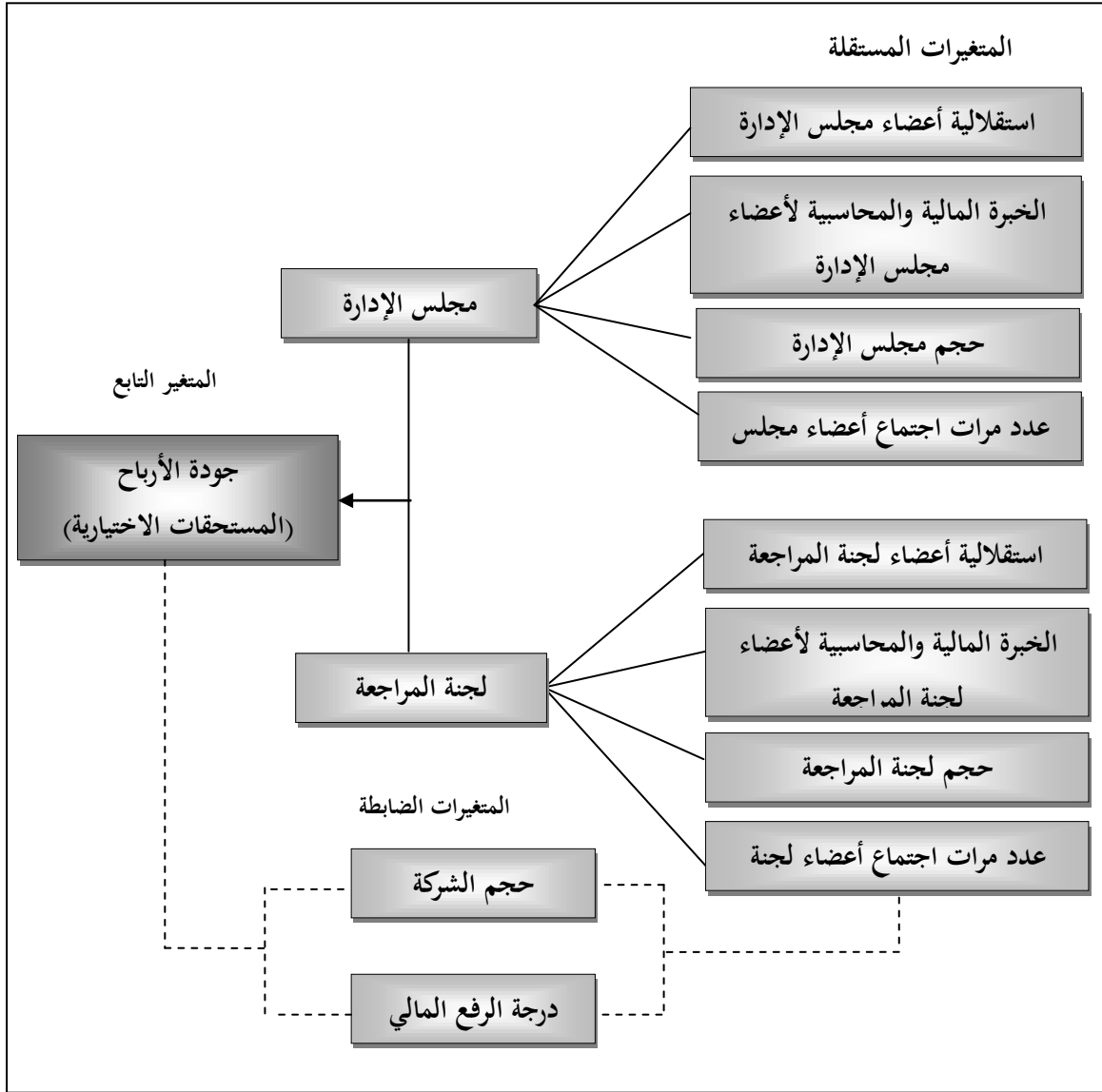
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة وفرضياتها

بعد أن قمنا بتحديد عينة الدراسة، سنتطرق في هذه المرحلة إلى التعرف على نموذج الدراسة، متغيراتها، فرضياتها.

الفرع الأول: نموذج الدراسة

بناء على ما عرض من خلال مشكلة الدراسة وفروضها، يمكن عرض نموذج للدراسة يمثل المتغيرات المستقلة والمتمثلة في أهم خصائص آليات الحوكمة الداخلية التي من المتوقع أن يكون لها تأثير على المتغير التابع المتمثل في جودة الأرباح، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (9): نموذج الدراسة النظرية



المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

بناءً على نموذج الدراسة أعلاه، فإنه يمكن التعبير عن العلاقات الواردة به والتي تخص فرضيات الدراسة

وفقاً للنموذج الرياضي التالي:

$$EQ_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 BoI_{i,t} + \beta_2 BoE_{i,t} + \beta_3 BoZ_{i,t} + \beta_4 BoM_{i,t} + \beta_5 AcI_{i,t} + \beta_6 AcE_{i,t} + \beta_7 AcZ_{i,t} + \beta_8 AcM_{i,t} + \beta_9 LnZ_{i,t} + \beta_{10} Levi_{i,t} + \epsilon_{i,t}$$

وحسب هذا النموذج فإنه يمكن وصف متغيرات الدراسة كالتالي:

1. المتغيرات المستقلة: (مجلس الإدارة ولجنة المراجعة)

وتتمثل هذه المتغيرات في خصائص كل من مجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة للشركات المساهمة السعودية التي تزيد من فعالية هذه الآليات في أداء مهامها الرقابية ممثلة في الاستقلالية، الخبرة، الحجم، والنشاط. والجدول الموالي يمثل اسم كل متغير وترميزه بالإضافة إلى كيفية قياسه وذلك حسب ما ورد في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق المال السعودي وحسب ما أشارت له الدراسات السابقة.

الجدول رقم (6): المتغيرات المستقلة للدراسة (مجلس الإدارة ولجنة المراجعة)

| المتغير | الرمز | القياس |
|------------------------------|-------|---|
| استقلالية المجلس | BoI | عدد الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة/ عدد الأعضاء كلما زادت النسبة دل ذلك على ارتفاع درجة الاستقلالية |
| خبرة المجلس | BoE | يعطى القيمة 1 إذا كان من بين أعضاء مجلس الإدارة على الأقل عضو يحمل مؤهل علمي في المجال المالي أو المحاسبي |
| حجم المجلس | BoZ | عدد أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة |
| عدد مرات اجتماع المجلس | BoM | عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنويا |
| استقلالية لجنة التدقيق | AcI | تعطى قيمة 1 إذا كانت اللجنة مكونة من أعضاء غير تنفيذيين بالكامل أو 0 إذا كان العكس |
| خبرة لجنة التدقيق | AcE | عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهل علمي في المجال المالي أو المحاسبي/ إجمالي عدد الأعضاء |
| حجم لجنة التدقيق | AcZ | عدد أعضاء اللجنة خلال السنة |
| عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق | AcM | عدد اجتماعات اللجنة سنويا |

المصدر: من إعداد الطالبة

والملاحق رقم (10)، (11) توضح هذه المتغيرات لكل شركات الدراسة خلال الفترة (2012-2014).

2. المتغير التابع: جودة الأرباح

كما أشرنا سابقا فإنه لا يوجد مقياس واحد متفق عليه للحكم على جودة الأرباح، لذلك سيتم في هذه الدراسة استخدام القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لقياس جودة الأرباح باعتبارها الأكثر عرضة لتلاعبات المدراء، والتي يتم تقديرها بالاعتماد على نموذج جونز المعدل والمشار إليه في المطلب الثاني من الفصل الثاني. وقد تم قياس جودة الأرباح حسب هذا النموذج باتباع عدد من الخطوات كالتالي:

أ. حساب قيمة المستحقات الكلية لكل شركات العينة وخلال فترة الدراسة وفقاً للمعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = BNI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

ويمكن توضيح هذه المرحلة في الملحق رقم 02 لكل شركات العينة؛

ب. تقدير معالم النموذج المستخدمة لحساب المستحقات غير الاختيارية من خلال معادلة الانحدار لمجموع

شركات العينة لكل سنة على حدا، وفقاً للمعادلة التالية:

$$TA_{i,t}/A_{i,t-1} = \alpha_{1t} 1/A_{i,t-1} + \alpha_{2t} (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t})/A_{i,t-1} + \alpha_{3t} PPE_{i,t}/A_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

والملاحق رقم (03)، (04)، (05) تبين لنا معادلات الانحدار التي تم حسابها لكل شركات العينة خلال

فترات الدراسة 2012، 2013، 2014 على التوالي، وبعد معالجتها إحصائياً تم تقدير معاملات نموذج الانحدار

(α_3 ، α_2 ، α_1) لكل سنة من سنوات الدراسة والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): معاملات نموذج الانحدار خلال الفترة (2012-2014)

| 2014 | 2013 | 2012 | |
|-----------|-----------|-----------|------------|
| 51367.81 | -8631.686 | 16765.51 | α_1 |
| -0.052956 | 0.051707 | 0.021082 | α_2 |
| 0.192720 | -0.056069 | -0.001586 | α_3 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (06)، (07)، (08).

أ. حساب المستحقات غير الاختيارية لكل شركة من شركات العينة خلال فترات الدراسة 2012، 2013،

2014 وذلك باستخدام معالم النموذج المقدر سابقاً في المعادلة التالية:

$$NA_{i,t}/A_{i,t-1} = \alpha_{1t} 1/A_{i,t-1} + \alpha_{2t} (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t})/A_{i,t-1} + \alpha_{3t} PPE_{i,t}/A_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

وقد تم التعبير عن نتائج هذه المعادلة في الملحق رقم (09).

ب. حساب المستحقات الاختيارية لكل شركة من شركات العينة خلال فترة الدراسة من خلال الفرق بين

المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية، وهي موضحة في الملحق رقم (09)؛

ت. بعد حساب المستحقات الاختيارية لكل شركة وبالنسبة لكل سنة، يتم حساب القيمة المطلقة

للمستحقات الاختيارية ومتوسطها خلال فترة الدراسة، وإذا انخفضت المستحقات الاختيارية السنوية عن

متوسطها في سنة معينة دل ذلك على جودة الأرباح خلال هذه السنة والعكس صحيح. وتم توضيح

ذلك في الملحق رقم (09) حيث تم التعبير عن الأرباح ذات الجودة العالية بـ 1 أما الأرباح ذات الجودة

المنخفضة فتم التعبير عنها بـ 0.

3. المتغيرات الضابطة: وهي المتغيرات التي تضبط العلاقة بين المتغير التابع (جودة الأرباح) معبرا عنها بالمستحقات الاختيارية) والمتغيرات المستقلة (خصائص مجلس الإدارة واللجنة المراجعة)، وتمثل هذه المتغيرات في:

أ. حجم الشركة: يعتبر حجم الشركة من العوامل المحددة لجودة الأرباح لأنه يؤدي دورا هاما في تحديد سلوك الإدارة، فالشركات الكبيرة الحجم تتمتع بنظام تحكيمي داخلي، ومراجعين أكفاء بالإضافة إلى أنظمة رقابة قوية وذلك للحفاظ على سمعتها وأسعار أسهمها، وهو ما يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح في الشركات الكبيرة مقارنة بنظيرتها الصغيرة¹؛

ب. درجة الرفع المالي: يمثل الرفع المالي أداء الشركات من حيث مدى اعتماد هذه الشركات على المصادر الخارجية في التمويل، وتمثل نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الموجودات مقياسا لدرجة الرفع المالي في الشركات المساهمة والتي تعكس مدى استخدام هذه الأخيرة للديون في تمويل استثماراتها، حيث أن الاستخدام الزائد للدين في التمويل من شأنه أن يزيد من المخاطر المالية للشركة، ويؤثر على عوائدها. وعلى العموم فإن أصحاب المصالح في الشركة يفضلون نسبة دين منخفضة لأن الشركات التي تكون لديها نسبة دين مرتفعة تكون لديها حوافز أكثر لإدارة أرباحها والتلاعب بالربح المصحح عنه، وذلك لأن النسبة العالية للدين تجعل من الصعب على الشركة الاستدانة إلا بشروط قد تكون قاسية، فأصول الشركة تعد ضمانا لدائنها على قدرتها في الوفاء بالتزاماتها، لذلك فإن العديد من الدراسات تعتبر درجة الرفع المالي من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في جودة الأرباح². والجدول الموالي يوضح لنا هذه المتغيرات وترميزها وكيفية قياسها:

الجدول رقم (7): المتغيرات الضابطة للدراسة

| القياس | الرمز | المتغير |
|----------------------------------|-------|--------------|
| اللوغاريتم الطبيعي لأصول الشركة | Lnz | حجم الشركة |
| إجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول | Lev | الرفع المالي |

المصدر: من إعداد الطالبة

والملاحق رقم (12) يوضح لنا البيانات الخاصة بمهذين المتغيرين لكل شركات الدراسة خلال الفترة (2012-2014).

¹ - آمال محمد محمد عوض، تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، المجلد 15، العدد 2، 2011، ص. 15.

² - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص. 37.

الفرع الثالث: فرضيات الدراسة

1. **الفرضية الأولى:** لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية عن تمتع الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية من قبل الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي بالجودة العالية من خلال حلوها من المستحقات الاختيارية؛
2. **الفرضية الثانية:** يوجد تأثير إيجابي لخصائص مجلس إدارة الشركة مجتمعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛ وتنقسم هذه الفرضية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية كالتالي:
 - أ. يوجد تأثير إيجابي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي ؛
 - ب. يوجد تأثير إيجابي لخبرة أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي ؛
 - ت. يوجد تأثير إيجابي لحجم أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي ؛
 - ث. يوجد تأثير إيجابي لعدد مرات اجتماع أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي ؛
3. **الفرضية الثالثة:** يوجد تأثير إيجابي لخصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛ وتنقسم هذه الفرضية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية كالتالي:
 - أ. يوجد تأثير إيجابي لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛
 - ب. يوجد تأثير إيجابي لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛
 - ت. يوجد تأثير إيجابي لحجم لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

ث. يوجد تأثير إيجابي لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

المطلب الثالث: اختبار صلاحية البيانات للدراسة

قبل البدء بتحليل البيانات واختبار الفرضيات، يجب أولاً التعرف على خصائص البيانات للتحقق من مدى ملامتها لاختبار فروض الدراسة، وبغية تحقيق ذلك سنستخدم مجموعة من الاختبارات الإحصائية الضرورية التي تثبت صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي

يتم إجراء هذا الاختبار للتأكد من أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، حيث يترتب على التعرف فيما إذا كانت البيانات موزعة أو غير موزعة توزيعاً طبيعياً اختيار الأسلوب الإحصائي الملائم لاختبار الفروض، ومن أجل تحقيق ذلك تم استخدام اختبار Jarque-Bera المعلمي، وتكون قاعدة القرار وفقاً للاختبار المذكور كالآتي:

H_0 : البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

حيث يتم قبول الفرض العدم بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كان احتمال Prob في الاختبار أكبر¹ من 5%. وسيتم اختبار مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي لكل متغير من متغيرات الدراسة المتصلة والمتمثلة في: جودة الأرباح، استقلالية المجلس، خبرته، حجمه، وعدد مرات اجتماعه سنوياً، خبرة اللجنة، حجمها، وعدد اجتماعاتها سنوياً، حجم الشركة، درجة الرفع المالي. أما باقي المتغيرات فهي متغيرات وهمية لا تخضع للتوزيع الطبيعي. والجدول التالي يبين اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (8): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة المتصلة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم

السعودي

| إختبار التوزيع الطبيعي | | المتغيرات |
|------------------------|----------|--|
| Probability | J-B | |
| 0,000 | 29362,12 | جودة الأرباح |
| 0,008 | 9,758 | استقلالية أعضاء مجلس الإدارة |
| 0,301 | 2,399 | حجم مجلس الإدارة |
| 0,000 | 318,489 | عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً |
| 0,000 | 187,665 | الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة |

¹- Ben Vogelvang, Econometrics, Theory and Applications with Eviews, Financial Times Prentice Hall, England, 2005, P.115-116.

| | | |
|-------|----------|----------------------------------|
| 0,000 | 126,124 | حجم مجلس لجنة المراجعة |
| 0,000 | 379,786 | عدد اجتماعات لجنة المراجعة سنويا |
| 0,000 | 19,147 | حجم الشركة |
| 0,000 | 586515,1 | درجة الرفع المالي |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك متغيرا واحدا فقط من المتغيرات يتبع التوزيع الطبيعي، والمتمثل في حجم مجلس الإدارة حيث نلاحظ أن إحصائية (J-B) له منخفضة واحتماله أكبر من 5% (Prob = 0,301 < 0,05).

بينما باقي المتغيرات فنلاحظ أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن قيمة إحصائية (J-B) لها مرتفعة واحتمالها أقل من 5%، وللتغلب على هذه المشكلة سيتم تحويل المتغيرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي حتى تقترب من توزيعها الطبيعي.

الفرع الثاني: اختبار الارتباط الخطي المتعدد

تعتمد قوة النموذج الخطي العام أساسا على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي العام لا يمكن اعتباره جيدا لعملية تقدير المعلمات، ولتقييم مشكلة الارتباط المتعدد بين متغيرات النموذج في الدراسة الحالية تم الاعتماد على أحد التقنيات المستخدمة للكشف عن هذا المشكل والمتمثلة في احتساب معامل Tolerance، وكذا VIF اللذان يبينان الدرجة التي يفسر بها كل متغير مستقل بالمتغيرات المستقلة الأخرى¹. ووفقا لهذين الاختبارين تكون قاعدة القرار بوجود ارتباط متعدد بين متغير مستقل ما والمتغيرات المستقلة الأخرى إذا كانت قيمة المعامل TOL للمتغير المفسر ما قريبة من 0، وقيمة VIF له أكبر من 10². ونتائج اختبار TOL و VIF لكل المتغيرات التي شملها نموذج الدراسة موضحة في الجدول الموالي:

¹ - سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سابق، ص.26.

² - Damodar N. Gujarati, Basic econometrics, the McGraw-Hill Companies, 4th edition, New York, 2004, P.362-363.

الجدول رقم (9): اختبار الارتباط المتعدد للمتغيرات المستقلة والضابطة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم

السعودي

| VIF | Tolerance | المتغير |
|-------|-----------|--|
| 1,180 | 0,847 | استقلالية أعضاء مجلس الإدارة |
| 1,581 | 0,633 | الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة |
| 1,25 | 0,799 | حجم مجلس الإدارة |
| 1,35 | 0,741 | عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنويا |
| 1,331 | 0,752 | استقلالية أعضاء مجلس الإدارة |
| 1,461 | 0,685 | الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة |
| 1,316 | 0,76 | حجم مجلس لجنة المراجعة |
| 1,284 | 0,779 | عدد اجتماعات لجنة المراجعة سنويا |
| 1,161 | 0,862 | حجم الشركة |
| 1,091 | 0,917 | درجة الرفع المالي |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة المعامل Tol لكل متغيرات الدراسة هي قريبة من 1 مما يعني أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد بين متغيرات الدراسة، ويدعم ذلك نتائج اختبار VIF والذي كانت قيمته دون 10 لكل المتغيرات.

الفرع الثالث: اختبار الارتباط الذاتي

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النماذج التي تستخدم إحصائيات السلاسل الزمنية بحيث يكون حد الخطأ في فترة زمنية (t) له علاقة مع حدود الخطأ في فترات زمنية أخرى، حيث تكون المشاهدات المتجاورة مترابطة، وهذا يؤثر في صحة النموذج؛ إذ سينتج أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، وللتحقق من وجود هذه المشكلة في النموذج سنستخدم اختبار Durbin Watson والذي يعتمد على بواقي الانحدار المقدر. وحسب هذا الاختبار تكون قواعد القرار كالتالي¹:

$DW \geq du$: عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات

$dl < DW < du$: لا يمكن التقرير

$DW \leq dl$: وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات

حيث تمثل du و dl القيمة القصوى والدنيا لاختبار DW .

¹ - Ben Vogelvang, Op-cit, P.123-125.

وقد أظهرت النتائج الخاصة بهذا الاختبار عدم وجود ارتباط ذاتي في نموذج الدراسة، حيث وجد أن قيمة DW تساوي 2,06 وهي قيمة أكبر من القيمة القصوى للمجال [1,73 - 1,86] الذي يمثل القيم الجدولية لهذا الاختبار عند $N=273$ و $k=10$.

الفرع الرابع: اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي

يعتبر ثبات تباين الأخطاء العشوائية أحد الافتراضات المهمة للانحدار الخطي، بالإضافة إلى أن متوسطها يجب أن يكون مساويا للصفر، أما في حال عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي تستخدم بعض الأساليب الإحصائية للتغلب على هذه المشكلة مثل اختبار White. وتكون قاعدة القرار وفقا للاختبار المذكور قبول الفرض بعدم ثبات تباين الأخطاء العشوائية إذا كانت قيمة توزيع كاي مربع المحسوبة في النموذج أقل من القيمة الجدولية له عند مستوى الدلالة 5%.

H_0 : تباين الأخطاء العشوائية ثابت

H_1 : تباين الأخطاء العشوائية غير ثابت

حسب ما جاء في هذا الاختبار، فإن قيمة توزيع كاي مربع لاختبار white المحسوبة تساوي 64,42 وهي أقل من قيمة توزيع كاي الجدولية عند مستوى الدلالة 5% ودرجة حرية 63 والتي قيمتها 82,52 وهذا معناه أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

¹-Damodar N. Gujarati, Op-cit, P413.

المبحث الثالث: اختبار نموذج الدراسة وتحليل النتائج

سنتطرق في هذا المبحث لاختبار أثر المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة على المتغير التابع للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي وتحليل النتائج المتوصل إليها، لكن قبل ذلك لابد من إجراء تحليل وصفي لهذه المتغيرات.

المطلب الأول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

بعد التأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات التي تطرقنا إليها في المطلب الثاني من هذا الفصل، تأتي الآن المرحلة الثانية التي نتطرق فيها إلى وصف تحليلي أولي لمتغيرات الدراسة قبل البدء باختبار فرضياتها واستخلاص نتائجها.

الفرع الأول: الإحصاء الوصفي للمتغير التابع

استخدمت الدراسة نموذج Jones المعدل لقياس جودة الأرباح بحيث تم تقسيم جودة الأرباح لغير أغراض اختبار نموذج الدراسة إلى جودة الأرباح العالية، وجودة الأرباح المنخفضة، وقد ظهرت النتائج كما هي موضحة بالجدول الموالي.

الجدول رقم(10): وصف المستحقات الاختيارية وجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي

| جودة الأرباح | | المؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة | | المؤسسات ذات جودة أرباح عالية | | متوسط المستحقات الاختيارية | السنة |
|--------------|------|--------------------------------|-----|-------------------------------|-----|----------------------------|---------|
| المجموع | | | | | | | |
| 91 | %100 | 25 | %27 | 66 | %73 | 0,0466 | 2012 |
| 91 | %100 | 27 | %30 | 64 | %70 | 0,0446 | 2013 |
| 91 | %100 | 66 | %73 | 25 | %27 | 0,0787 | 2014 |
| 273 | %100 | 118 | %43 | 155 | %57 | | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (09).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عامي 2012 و 2013 كانا الأكثر ارتفاعاً لجودة الأرباح حيث حققا أقل متوسط للمستحقات الاختيارية مقارنة بمتوسط الفترة الذي قدر بـ 0,0567، وقد بلغ عدد الشركات التي تتمتع بجودة عالية في الأرباح خلال هاذين العامين 66 و 64 شركة على التوالي وبنسب قدرها 73% و 70%. في حين يعتبر العام 2014 الأكثر انخفاضاً لجودة الأرباح حيث حقق أعلى متوسط للمستحقات الاختيارية مقارنة بمتوسط الفترة، وقد بلغ عدد الشركات التي تتصف بأرباحها بالجودة العالية خلال هذا العام 25 شركة وبنسبة قدرها 27%.

هذه النتائج تشير إلى أن أرباح الشركات المساهمة السعودية تتميز بجودة مقبولة مما يعني قدرة مستخدمي التقارير المالية على الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والحكم على أداء الشركات ووضعيتها المالية.

الفرع الثاني: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة

بعد أن قمنا بالتحليل الوصفي للمتغير التابع والممثل في جودة الأرباح، سنحاول في هذا الجزء وصف المتغيرات المستقلة والمتمثلة في خصائص أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي. والجداول الموالية توضح ذلك.

الجدول رقم(11): وصف المتغيرات المستقلة المتصلة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي

| المتغير | السنة | المتوسط | الانحراف المعياري | أقل قيمة | أعلى قيمة |
|--|-------|---------|-------------------|----------|-----------|
| استقلالية أعضاء مجلس الإدارة | 2012 | 0,50 | 0,270 | 0,00 | 1,00 |
| | 2013 | 0,47 | 0,273 | 0,00 | 1,00 |
| | 2014 | 0,45 | 0,264 | 0,00 | 1,00 |
| حجم مجلس الإدارة | 2012 | 8 | 1,563 | 5 | 12 |
| | 2013 | 8 | 1,703 | 4 | 12 |
| | 2014 | 8 | 1,765 | 4 | 12 |
| عدد اجتماع أعضاء المجلس سنويا | 2012 | 6 | 2,395 | 2 | 17 |
| | 2013 | 6 | 2,472 | 2 | 16 |
| | 2014 | 6 | 2,339 | 2 | 15 |
| الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة | 2012 | 0,41 | 0,245 | 0,00 | 1,00 |
| | 2013 | 0,41 | 0,234 | 0,20 | 1,00 |
| | 2014 | 0,41 | 0,238 | 0,17 | 1,00 |
| حجم لجنة المراجعة | 2012 | 3 | 0,589 | 3 | 5 |
| | 2013 | 3 | 0,584 | 3 | 5 |
| | 2014 | 3 | 0,666 | 3 | 6 |
| عدد اجتماع أعضاء لجنة المراجعة سنويا | 2012 | 5 | 2,123 | 1 | 12 |
| | 2013 | 6 | 2,291 | 2 | 15 |
| | 2014 | 6 | 2,090 | 3 | 16 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم 10، 11.

وفيما يلي تحليل للجدول السابق:

1. **استقلالية مجلس الإدارة** : تم قياس هذا المتغير من خلال نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، ويلاحظ من الجدول أعلاه أن متوسط نسبة الأعضاء غير التنفيذيين يتراوح من 45% إلى 50%، كما يلاحظ أن عامي 2012 و2013 حققا أعلى النسب للأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة حيث وصلت هذه النسب إلى 50% و47% على التوالي مما يدل على أن معظم شركات المساهمة السعودية التزمت بدليل حوكمة الشركات في مملكة العربية السعودية والذي ينص على تعيين أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين؛
2. **حجم مجلس الإدارة** : تم قياس هذا المتغير من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة، ونلاحظ من الجدول السابق أن متوسط حجم مجلس الإدارة بلغ 8 أعضاء خلال سنوات الدراسة وهي قيمة تتراوح ما بين أقل وأكبر قيمة لحجم المجلس وهذا معناه أن الشركات المساهمة السعودية التزمت بدليل الحوكمة فيما يخص عدد الأعضاء الذي يجب أن لا يقل عن 3 وأن لا يزيد عن 11 عضواً، كما أن هذا الحجم يعد ملائماً حيث يساعد أعضاء المجلس من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة كما يمنحه قدرة أكبر على أداء مهامه بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية؛
3. **عدد اجتماعات مجلس الإدارة** : تم قياس هذا المتغير من خلال عدد المرات التي يجتمع فيها المجلس سنوياً، ويلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن متوسط عدد الاجتماعات قدر بـ 6 اجتماعات سنوياً خلال سنوات الدراسة، وهي قيمة تتراوح ما بين أقل وأكبر قيمة لعدد اجتماعات المجلس، وعلى العموم فإن هذا العدد يعد مناسباً لممارسة المجلس لمهامه حسب ما ورد في دليل الحوكمة للمملكة العربية السعودية؛
4. **الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة** : تم قياس هذا المتغير من خلال النسبة المئوية للأعضاء ذوي الخبرة المالية أو المحاسبية عن طريق قسمة عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهل علمي في المجال المحاسبي أو المالي إلى إجمالي عدد الأعضاء، ويلاحظ من النتائج المبينة أعلاه أن متوسط أعضاء لجان المراجعة الذين لديهم خبرة مالية ومحاسبية في العينة يقدر بـ 41% خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن معظم الشركات المساهمة السعودية تلتزم بدليل الحوكمة السعودي فيما يتعلق بضرورة توافر الخبرة المالية لأحد الأعضاء في اللجنة كحد أدنى مما ينعكس على فهمهم للأمور الجوهرية لكيفية إعداد التقارير المالية؛

5. **حجم لجنة المراجعة:** تم قياس هذا المتغير من خلال عدد أعضاء لجنة التدقيق المنتخبين من قبل مجلس إدارة الشركة، ونلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن متوسط حجم لجنة التدقيق بلغ 3 أعضاء خلال سنوات الدراسة وهي أقل قيمة أيضاً، في حين أكبر لجنة تدقيق تكونت من 5 إلى 6 أعضاء. وتؤكد هذه النتائج على أن الشركات السعودية التزمت بالحد الأدنى الذي يجب توافره في اللجنة وفقاً لتعليمات دليل حوكمة الشركات في المملكة، وهو ما يؤكد على ضرورة مراعاة عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة مما قد يخلق مشاكل التنسيق فيما بين أعضائها ويصعب عملية اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وكذا عدم الخفض من أعضائها مما قد يحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية؛
6. **عدد اجتماع أعضاء لجنة المراجعة:** تم قياس هذا المتغير من خلال عدد المرات التي تجتمع فيها اللجنة سنوياً، وتبين النتائج المذكورة أعلاه أن لجان المراجعة للشركات المساهمة السعودية تجتمع سنوياً بمتوسط يتراوح من 5 إلى 6 اجتماعات في السنة، هذا يدل على أن الشركات المساهمة السعودية تستوفي عدد الاجتماعات المنصوص عليه في دليل الحوكمة للمملكة.

الجدول رقم (12): وصف متغيرات الدراسة المنفصلة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي

| المتغير | السنة | العدد | النسبة |
|---|-------|-------|--------|
| الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة | 2012 | 17 | 19% |
| | 2013 | 19 | 21% |
| | 2014 | 19 | 21% |
| استقلالية أعضاء لجنة المراجعة | 2012 | 29 | 32% |
| | 2013 | 29 | 32% |
| | 2014 | 29 | 32% |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 10، 11.

1. **الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة:** لقد تم التعبير عن هذا المتغير بمتغير وهمي حيث إذا كان مجلس الإدارة يضم من بين أعضائه على الأقل مختص في الشؤون المالية والمحاسبية يأخذ القيمة (1) أما إذا كان العكس فيأخذ القيمة (0)، ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة 19% من عينة الدراسة تستوفي هذا الخاصية خلال سنة 2012 كما وصلت هذه النسبة 21% خلال 2013 و2014. ويمكن القول بأن هذه النسبة تعد ضعيفة نوعاً وهذا يدل على أن غالبية مجالس العينة لا تولي أهمية للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء المجلس مقارنة بخبراتهم في مجال الصناعة؛

2. استقلالية أعضاء لجنة المراجعة : تم قياس هذا المتغير عن طريق التعبير عن لجنة المراجعة المكونة من أعضاء غير تنفيذيين بالكامل بالقيمة (1)، والتعبير عنها بالقيمة (0) إذا كان العكس. وتبين النتائج الموضحة أعلاه أن نسبة 32% من عينة الدراسة خلال الفترة 2012، 2014 يمتاز أعضاء لجان المراجعة فيها بالاستقلال التام، وتعد هذه النسبة ضئيلة نوعاً ما بالرغم من أن هذه الخاصية منصوص عليها في دليل الحوكمة للمملكة العربية السعودية.

الفرع الثالث: الإحصاء الوصفي للمتغيرات الضابطة

بعد الانتهاء من وصف المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، سنتطرق في هذا الجزء إلى التحليل الوصفي للمتغيرات الضابطة. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (13): الإحصاء الوصفي لحجم الشركة ودرجة الرفع المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم

السعودي

| المتغير | السنة | المتوسط | الانحراف المعياري | أقل قيمة | أعلى قيمة |
|-------------------|-------|---------|-------------------|----------|-----------|
| حجم الشركة | 2012 | 19,09 | 2,727 | 13,14 | 24,73 |
| | 2013 | 19,02 | 2,812 | 13,09 | 24,88 |
| | 2014 | 19,08 | 2,743 | 13,94 | 25,16 |
| درجة الرفع المالي | 2012 | 1,37 | 8,791 | 0,01 | 83,99 |
| | 2013 | 0,47 | 0,894 | 0,00 | 8,66 |
| | 2014 | 0,7 | 2,378 | 0,01 | 22,33 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 12.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

بعد أن قمنا باختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، والوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة سنحاول في هذا المطلب اختبار فروض الدراسة عن طريق دراسة مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح، حيث يتناول نموذج الدراسة الأثر بين عدة متغيرات مستقلة والمتمثلة في خصائص فاعلية آليات الحوكمة الداخلية ممثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وبين المتغير التابع جودة الأرباح الذي تم قياسه باستخدام المستحقات الاختيارية.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى

بما أن نتائج الإحصاء الوصفي لجودة الأرباح أظهرت وجود تكرارات لتمتع أرباح الشركات المساهمة السعودية بالجودة العالية، جاءت هذه الفرضية للتأكد من مدى معنوية هذه النتائج وذلك باستخدام اختبار ذي الحدين من خلال معرفة مدى اختلاف البيانات الخاصة بمتغير إدارة الأرباح (1,0) عن متوسط فرضي 0,5. H_0 : لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية عن تمتع أرباح الشركات المساهمة السعودية بالجودة العالية خلال فترة الدراسة؛

H_1 : توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية عن عدم تمتع أرباح الشركات المساهمة السعودية بالجودة العالية خلال فترة الدراسة؛

وتنتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): اختبار معنوية مدى تمتع الأرباح بالجودة العالية

Binomial Test

| | Category | N | Observed Prop. | Test Prop. | Exact Sig. (2-tailed) |
|-------------------------|----------|------|----------------|------------|-----------------------|
| Qualité des resultas | Group 1 | 1,00 | ,57 | ,50 | ,029 |
| | Group 2 | ,00 | ,43 | | |
| | Total | 273 | 1,00 | | |

المصدر: من إعداد الطالبة

توضح نتائج الاختبار أعلاه أن مستوى الدلالة للاختبار قدر بـ 0,029 وهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 مما يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين الشركات التي تتمتع أرباحها بالجودة العالية والشركات التي لا تتمتع أرباحها بالجودة العالية.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية

تهدف هذه الفرضية إلى اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة في تحسين جودة الأرباح للشركات المساهمة السعودية عن طريق تخفيض المستحقات الاختيارية في الأرباح، وينبثق عن هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية التي تقيس أثر كل خاصية من خصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح. والجدول الموالي يوضح لنا النتائج الخاصة باختبار الفرض الثاني.

الجدول رقم (15): نتائج اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق

الأسهم السعودي

| Prob | t-statistic | Beta | المتغير |
|-------|-------------|--------|---|
| 0,603 | -0,521 | -0,069 | استقلالية أعضاء مجلس الإدارة |
| 0,077 | 1,773 | 0,402 | الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة |
| 0,054 | -1,932 | -0,099 | حجم مجلس الإدارة |
| 0,036 | -2,109 | -0,443 | عدد اجتماعات مجلس الإدارة |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

1. **الفرض الفرعي الأول:** يوجد تأثير إيجابي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها

في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

H_0 : يوجد تأثير إيجابي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية

للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي ؛

H_1 : لا يوجد تأثير إيجابي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير

المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل الأول يساوي -0,069، أي يوجد تأثير طردي طفيف لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح. كما يتبين أن قيمة t المحسوبة له تساوي 0,521 وهي أقل من قيمتها الجدولة عند مستوى الثقة 95% والتي كانت 1,662، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء 60% وهو أكبر من 5% مما يعني قبول الفرض العدمي بأنه يوجد تأثير إيجابي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح لعينة الدراسة ممثلة بانخفاض المستحقات الاختيارية؛

2. **الفرض الفرعي الثاني:** يوجد تأثير إيجابي لخبرة أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في

التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

H_0 : يوجد تأثير إيجابي لخبرة أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية

للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي ؛

H_1 : لا يوجد تأثير إيجابي لخبرة أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية

للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

توضح النتائج أعلاه أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل الثاني تساوي 0,402، أي أن هناك تأثير سلبي للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء المجلس على جودة الأرباح، فكلما زاد عدد الأعضاء ذوي الخبرات المالية والمحاسبية أدى ذلك إلى ارتفاع المستحقات الاختيارية وهو ما يدل على تدني جودة الأرباح. كما يتبين أن قيمة t المحسوبة له تساوي 1,773 وهي أكبر من قيمتها الجدولة عند مستوى الثقة 95% والتي كانت 1,662، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أكبر من 5% مما يعني عدم قبول الفرض بأنه يوجد تأثير إيجابي لخبرة أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح لعينة الدراسة ممثلة بانخفاض المستحقات الاختيارية؛

3. **الفرض الفرعي الثالث:** يوجد تأثير إيجابي لحجم مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

H_0 : يوجد تأثير إيجابي لحجم مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

H_1 : لا يوجد تأثير إيجابي لحجم مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

تبين النتائج الخاصة بالمتغير الثالث أن قيمة المعامل له تساوي -0,099، أي كلما زاد عدد أعضاء المجلس انخفضت قيمة المستحقات الاختيارية في الأرباح ومن ثم ارتفاع جودتها. كما يتبين أن قيمة t المحسوبة له تساوي 1,932 وهي أكبر من قيمتها الجدولة عند مستوى الثقة 95% والتي كانت 1,662، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء مساو لمستوى الدلالة 5% مما يعني رفض الفرض بأنه يوجد تأثير إيجابي لحجم مجلس الإدارة في تخفيض المستحقات الاختيارية ومن ثم الرفع من جودة الأرباح المفصح عنها؛

4. **الفرض الفرعي الرابع:** يوجد تأثير إيجابي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

H_0 : يوجد تأثير إيجابي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

H_1 : لا يوجد تأثير إيجابي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

تعكس النتائج الخاصة بهذا المتغير أن هناك علاقة عكسية بينهما، حيث جاء المعامل له مساو ل -0,443 مما يعني أن هكلما زاد عدد المرات التي يجتمع فيها المجلس سنويا أدى ذلك إلى انخفاض قيمة المستحقات الاختيارية ومن ثم الرفع من جودة الأرباح. كما يتبين أن قيمة t المحسوبة له تساوي 2,109 وهي أكبر من قيمتها الجدولة، والاحتمال يساوي 0,036 وهو أقل من مستوى الدلالة مما يعني نرفض الفرض يوجد تأثير إيجابي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

تهدف هذه الفرضية إلى اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة في تحسين جودة الأرباح للشركات المساهمة السعودية عن طريق تخفيض المستحقات الاختيارية في الأرباح، وينبثق عن هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية التي تقيس أثر كل خاصية من خصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح. والجدول الموالي يوضح لنا النتائج الخاصة باختبار الفرض الثالث.

الجدول رقم (16): نتائج اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق

الأسهم السعودي

| Prob | t-statistic | Beta | المتغير |
|-------|-------------|--------|--|
| 0,598 | -0,529 | -0,094 | استقلالية أعضاء لجنة المراجعة |
| 0,388 | -0,865 | -0,173 | الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة |
| 0,333 | -0,970 | -0,487 | حجم لجنة المراجعة |
| 0,455 | -0,749 | -0,165 | عدد اجتماعات لجنة المراجعة |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

1. الفرض الفرعي الأول: يوجد تأثير إيجابي لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها

في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

H0: يوجد تأثير إيجابي لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية

للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

H1: لا يوجد تأثير إيجابي لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير

المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الميل للمتغير المستقل الخامس والمتمثل في استق لالية لجنة التدقيق تساوي $-0,094$ ، مما يعني أن العلاقة بين استقلالية اللجنة وجودة الأرباح طردية أي كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين انخفضت قيمة المستحقات ومن ثم ارتفاع جودة الأرباح. ويعزى ذلك إلى أن تمتع لجنة المراجعة بالاستقلال التام يجنبها أي ضغوط خارجية قد تؤثر على قدرتها في ممارسة مهامها الرقابية بشكل أكثر فعالية والكشف عن الممارسات المحاسبية الخاطئة.

وبالنظر إلى قيمة t المحسوبة والمقدرة بـ $0,529$ وهي أقل من قيمتها الجدولة ($1,662$)، وكذلك الاحتمال الذي جاءت قيمته 59% وهي أكبر من 5% إذا نقبل الفرض بأنه يوجد تأثير إيجابي لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي ممثلة بانخفاض المستحقات الاختيارية.

2. الفرض الفرعي الثاني: يوجد تأثير إيجابي لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في

التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي

H_0 : يوجد تأثير إيجابي لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية

للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

H_1 : لا يوجد تأثير إيجابي لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية

للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

تبين النتائج الموضحة أعلاه أن قيمة الميل للمتغير المستقل السادس والمتمثل في الخبرة المالية والمحاسبية

لأعضاء لجنة المراجعة تساوي $-0,173$ ، مما يعني أن العلاقة بين استقلالية اللجنة والمستحقات الاختيارية عكسية أي كلما زاد عدد الأعضاء المختصين في الشؤون المالية والمحاسبية انخفضت قيمة المستحقات الاختيارية وهو ما يؤدي إلى الرفع من جودة الأرباح. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن تمتع غالبية أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة الكافية يسهل عليها عملية فهم الأمور المتعلقة بكيفية إعداد التقارير المالية وكذا اكتشاف أي تلاعبات يمكن أن تحدث في الحسابات الخاصة بالشركة مما يؤدي إلى التقليل من ممارسات إدارة الأرباح الانتهازية.

وبالنظر إلى قيمة t المحسوبة والمقدرة بـ $0,865$ وهي أقل من قيمتها الجدولة ($1,662$)، وكذلك

الاحتمال الذي جاءت قيمته 38% وهي أكبر من 5% إذا نقبل الفرض بأنه يوجد تأثير إيجابي لاستقلالية

أعضاء لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي

3. الفرض الفرعي الثالث: يوجد تأثير ايجابي لحجم لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير

المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

H_0 : يوجد تأثير ايجابي لحجم لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات

المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

H_1 : لا يوجد تأثير ايجابي لحجم لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات

المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

تبين النتائج الموضحة أعلاه أن قيمة الميل للمتغير المستقل السابع والمتمثل في حجم لجنة المراجعة تساوي -0,487، مما يعني أن العلاقة بين حجم اللجنة والمستحقات الاختيارية عكسية أي كلما زاد عدد أعضاء اللجنة انخفضت المستحقات الاختيارية، مما يعني ارتفاع في جودة الأرباح. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن زيادة عدد الأعضاء المنتخبين يمنح اللجنة الوقت الكافي للإطلاع على كل العمليات المتعلقة بكيفية إعداد التقارير المالية.

كما أن اللجنة ذات الحجم الكبير تكون مكونة من أعضاء ذوي خبرات مختلفة وهو ما يساعدها على فهم الأمور المالية والمحاسبية بشكل جيد مما يسهل عملية الرقابة واكتشاف أي تلاعبات أو تجاوزات قد تحدث من قبل الإدارة.

وبالنظر إلى قيمة t المحسوبة والمقدرة بـ 0,970 وهي أقل من قيمتها الجدولة (1,662)، وكذلك

الاحتمال الذي جاءت قيمته 33% وهي أكبر من 5% إذا نقبل الفرض بأنه يوجد تأثير ايجابي لحجم لجنة

المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

4. الفرض الفرعي الرابع: يوجد تأثير ايجابي لعدد اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن

عنها في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

H_0 : يوجد تأثير ايجابي لحجم لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات

المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

H_1 : لا يوجد تأثير ايجابي لحجم لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات

المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الميل للمتغير المستقل الثامن والمتمثل في عدد المرات التي تجتمع فيها اللجنة تساوي $-0,165$ ، مما يعني أن العلاقة بين عدد المرات التي تجتمع فيها اللجنة وجودة الأرباح طردية، فكلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة أدى ذلك إلى انخفاض المستحقات الاختيارية وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح. ويعزى ذلك إلى أن زيادة عدد المرات التي تجتمع فيها اللجنة سنويا يمنحها المزيد من الوقت للإطلاع على حسابات الشركة وعملية إعداد التقارير المالية ومناقشتها مع الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي والاستفسار عن أي أمور غامضة، ومن ثم الحد من الممارسات المحاسبية الانتهازية.

وبالنظر إلى قيمة t المحسوبة والمقدرة بـ $0,749$ وهي أقل من قيمتها الجدولة ($1,662$)، وكذلك الاحتمال الذي جاءت قيمته 45% وهي أكبر من 5% إذا نقبل الفرض بأنه يوجد تأثير إيجابي لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة على جودة الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

خاتمة:

من خلال هذا الفصل التطبيقي الذي حاولنا فيه تقييم مدى تمتع الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي، ومن ثم دراسة أثر آليات الحوكمة الداخلية لهذه الشركات من خلال مجموعة من الخصائص التي تجعلها أكثر كفاءة وفاعلية في أداء مهامها الرقابية على جودة الأرباح التي تم التعبير عنها بالمستحقات الاختيارية، وذلك بعد التطرق إلى واقع الحوكمة في هذه الشركات.

ومن خلال عرض وتحليل الفروض التي بنيت عليها الدراسة وباستخدام أساليب إحصائية معينة، خلصت الدراسة إلى أن الشركات السعودية تلتزم بتطبيق قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية للمملكة خاصة فيما يتعلق بتكوين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

كما توصلت الدراسة إلى أن غالبية شركات العينة تتصف أرباحها بالجودة العالية، وبالنسبة لأثر آليات الحوكمة على جودة الأرباح فقد بينت نتائج اختبار الفروض الفرعية بأنه يوجد تأثير إيجابي لخصائص لجنة المراجعة والمتمثلة في الاستقلالية، الخبرة، الحجم، النشاط على جودة الأرباح.

في حين أن النتائج الخاصة بالمجلس الإدارة فقد بينت أن لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة أثر إيجابيا على جودة الأرباح في حين أن الخصائص الأخرى لهذا المتغير فقد كان لها تأثير سلبي.

خاتمة

علمة

خاتمة عامة:

كان هدفنا من دراسة موضوع "أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي"، بشقيه النظري والتطبيقي الإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية لها التي تدور حول مدى تأثير تطبيق آليات الحوكمة ممثلة بمجلس الإدارة ولجنة المراجعة بالتركيز على خصائص فاعليتها في الرفع من جودة الأرباح.

ولتحقيق ذلك تمت معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاث فصول، جاء الأول منها للإحاطة بكل الجوانب الفكرية المتعلقة بحوكمة الشركات من خلال التطرق إلى مختلف الأسباب والبواعث الأساسية التي أدت إلى ظهورها، وكذا مختلف المفاهيم والمبادئ التي تقوم عليها، بالإضافة إلى أهم آليات لتطبيقها ومعرفة الدور الحوكمي لكل آلية وأهم السمات الواجب توافرها في هذه الآليات حتى تقوم بأداء مهامها الرقابية بشكل أكثر كفاءة. لنتقل في الفصل الثاني إلى عرض جودة الأرباح في إطار حوكمة الشركات من خلال التطرق إلى مفاهيم جودة الأرباح، أساليب التلاعب بها، أهم النماذج المستخدمة في قياسها، إضافة إلى دورها في الحكم على جودة التقارير المالية، لنختم الفصل بتبيان دور كل من خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في الرفع من جودة الأرباح وتحسينها. أما الفصل الثالث فقد اشتمل على الجانب التطبيقي الذي جاء لاختبار فروض الدراسة على عينة من الشركات المساهمة السعودية، من خلال تقييم واقع تطبيق آليات الحوكمة الداخلية بهذه الشركات، وكذا جودة أرباحها، ودور أو أثر هذه الآليات في الرفع والتحسين من جودة الأرباح للشركات المعنية.

نتائج الدراسة:

من خلال استقراء الجانب النظري لحوكمة الشركات وجودة الأرباح خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن سردها فيما يلي:

1. أن موضوع حوكمة الشركات مفهوم حديث التطبيق قديم الجذور والمنطلقات إذ ترجع بعض القضايا المتعلقة به إلى ثلاثينات القرن الماضي، إلا أنه برز في السنوات الأخيرة على رأس اهتمامات الهيئات التشريعية والتنظيمية والمهنية والأكاديمية نتيجة مجموعة من العوامل والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة والتي تجلت بصورة رسمية في انهيار وإفلاس العديد من الشركات العالمية نتيجة للفساد المالي والإداري وعدم الالتزام بمحددات السلوك المهني والأخلاقي؛
2. بالرغم من الاهتمام الذي حظي به موضوع حوكمة الشركات إلا أنه لا يوجد مفهوم موحد له على المستوى العالمي، إلا أنه يعبر عن مجموع القواعد والإجراءات والنظم (الإدارية، القانونية، المالية،

3. المحاسبية، الاقتصادية) والتعليمات التي توجه سلوك الشركة وتحكم العلاقة بين كل من الأطراف المشاركة في النشاط بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين الأداء ونزاهة السلوكيات والحد من الممارسات الخاطئة؛
4. يستند تطبيق مفهوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ ، والتي تركزت على عدة نقاط لإدارة الشركة في مقدمتها تأتي الشفافية في القوائم المالية والمعاملات المحاسبية، حماية حقوق صغار المساهمين... الخ، وهو ما يؤدي إلى نتائج إيجابية متعددة كالحد من الفساد، زيادة فرص التمويل، إضفاء الثقة والشفافية والدقة والمصدقية في المعلومات المصرح بها وغيرها من المزايا الأخرى؛
5. أن تطبيق مبادئ الحوكمة يتطلب مجموعة من الآليات التي تتفاعل فيما بينها من أجل إدارة الشركة ومراقبتها، وأن كل آلية من هذه الآليات تعمل وفق مهام ومسؤوليات من شأنها تفعيل ممارسات حوكمة الشركات وذلك تحت لواء مجموعة من العوامل الضابطة لعملها التي تضمن كفاءتها وفعاليتها؛
6. يعتبر مجلس الإدارة أحد أهم آليات الرقابة الداخلية التي تلعب دورا مهما في حوكمة الشركات، حيث يعد المسؤول الرئيسي عن تمثيل مصالح المساهمين وحماية حقوقهم وتعظيم ثروتهم من خلال السلطات الممنوحة له التي تساعده على مراقبة ورصد وتقييم أداء وتصرفات المدراء التنفيذيين بشكل يومي؛
7. أن وجود لجنة مراجعة يساعد مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته، ويعطي انطباع لمستخدمي البيانات المالية بأن العمليات التي تقوم بها الإدارة، والمراجعين الداخليين والخارجيين تؤدي إلى تحسين نوعية التقارير المالية مما يعزز من ثقة ومصداقية البيانات المالية المصرح بها.
8. أن جودة الأرباح مفهوم غامض لذلك يجب الأخذ في عين الاعتبار بعض النقاط عند تحديده والمتمثلة في:
- أ. أن تكون الأرباح أقرب إلى النقدية، وأن لا تعتمد على المستحقات بشكل كبير؛
- ب. أن تتصف بالاستمرار والديمومة وتكون مؤشرا جيدا عن الأرباح المستقبلية؛
- ت. أن تعبر بصدق عن الواقع الحقيقي والفعلي للعمليات المالية للشركة؛
- ث. أن تكون مفيدة لمستخدميها في تكوين تصورات وتوقعات تساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر عقلانية؛
9. أن جودة الأرباح تتأثر بعوامل عديدة ومن بينها إدارة الأرباح التي تعد السبب الرئيسي في تدني جودتها؛
10. أن التقارير المالية هي أداة الوصل بين إدارة الشركة، المساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين التي يمكن من خلالها الحكم على أداء الشركة بصفة عامة وأداء إدارتها بصفة خاصة، فضلا عن دورها في توفير معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرار؛

11. أنه يمكن التعبير عن جودة التقارير المالية من خلال بدائل نظرية عديدة كجودة المعلومات المحاسبية،

تقرير المدقق، جودة الإفصاح، جودة المعايير المحاسبية، جودة الأرباح وغيرها من البدائل الأخرى؛

12. أن مشاكل التقرير المالي عادة ما تتسم بحوكمة شركات ضعيفة؛

13. أن وجود آليات حوكمة داخلية بالشركة وعلى قدر كبير من الفعالية من شأنه أن يضمن جودة

السياسات المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية، ويفعل أداء المراجعة الخارجية بشكل مستمر مما يمنع حدوث

الغش وتجنب المخاطر المالية، ويعزز من جودة الإفصاح، التي تعود كلها بالإيجاب على جودة الأرباح

والتقارير المالية.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد سمحت لنا عملية اختبار مختلف الفرضيات التي اعتبرت كإجابة أولية

عن إشكالية الدراسة بالتوصل إلى النتائج التالية:

1. بالنسبة لحوكمة الشركات فيظهر من التحليلات الوصفية أن غالبية الشركات المساهمة السعودية تلتزم

بدليل الحوكمة الصادر عن هيئة سوق المال فيما يتعلق بخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة؛

2. بالنسبة للفرضية الأولى التي نصت عن عدم تمتع أرباح الشركات المساهمة السعودية بالجودة العالية، فقد

جاءت النتائج معاكسة حيث أثبت اختبار ذو الحدين المستخدم في اختبار هذه الفرضية قبول الفرض

البديل الذي ينص على تمتع أرباح شركات العينة بالجودة العالية؛

3. بالنسبة للفرضية الثانية التي كانت تهدف لاختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح،

والمقسمة إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية فقد جاءت نتائجها كالتالي:

أ. تحقق الفرضية الفرعية الأولى والتي تتمثل في أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين على مستوى المجلس يؤدي

إلى الرفع من جودة الأرباح، وذلك لأن الاستقلال التام لأعضاء المجلس عن الإدارة التنفيذية يمنحهم

حرية أكبر في القيام بمهامهم الرقابية، والإفصاح عن أي تلاعبات قد تحدث من قبل الإدارة لتشويه

مدلول المعلومات المحاسبية؛

ب. رفض الفرضية الفرعية الثانية والتي تفيد بأن تمتع أعضاء المجلس بالخبرة المالية والمحاسبية يكون له أثر إيجابي

على جودة الأرباح، حيث أثبتت النتائج الخاصة بهذه الفرضية وجود أثر سلبي أي كلما زاد عدد الأعضاء

المتخصصين انخفضت الجودة ويمكن إرجاع ذلك إلى أن زيادة الأعضاء الذين يملكون خبرات مالية

ومحاسبية يدفع بالشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح بشكل تعسفي وهو ما يؤدي إلى انخفاض جودة

الأرباح؛

ت. رفض الفرضية الفرعية الثالثة والتي تفيد بأن كبر حجم المجلس يكون له أثر إيجابي على جودة الأرباح، حيث أثبتت النتائج أن هناك أثر سلبي ويمكن تفسير ذلك بلأن عدد الأعضاء الكبير سيؤدي إلى خلق نوع من عدم التنسيق فيما بينهم مما يؤدي إلى خلق مشاكل فيما بينهم، ويصعب من عملية اتخاذ القرار، ومن ثم إضعاف دورهم في رصد أداء الإدارة وهو ما يمنح الإدارة فرصا أكثر لإدارة الأرباح؛

ث. رفض الفرضية الفرعية الرابعة والتي تفيد بأن عقد المجلس لاجتماعات كثيرة يكون له أثر إيجابي على جودة الأرباح، حيث أثبتت النتائج أن هناك أثر سلبي ويمكن تفسير ذلك بلأن غالبا ما يكون أعضاء المجلس أعضاء في مجالس شركات أخرى وبالتالي فإن قراراتهم التي يتخذونها تكون خاضعة للتأثر من قبل نفس الأشخاص.

4. فيما يخص الفرضية الثالثة التي كانت تهدف لاختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح،

والمقسمة إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية فقد جاءت نتائجها كالتالي:

أ. تحقق الفرضية الفرعية الأولى والتي تتمثل في أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين على مستوى اللجنة يؤدي إلى الرفع من جودة الأرباح، ويرجع السبب في ذلك إلى أن سيطرة المديرين المستقلين من حيث العدد على لجنة المراجعة يمنحهم السلطة الكافية لإجبار الإدارة على تحسين أداء الشركة، كما تكون لديهم قدرة أكبر على تحمل ضغوطا والإبلاغ عن التجاوزات التي قد تحدث من قبل إدارة الشركة إلى الجهات الرقابية المختصة وذلك لأنه لا تربطهم أي مصالح شخصية مع إدارة الشركة؛

ب. تحقق الفرضية الفرعية الثانية والتي تفيد بأن تمتع أعضاء اللجنة بالخبرة الكافية يكون له أثر إيجابي على جودة الأرباح، حيث أثبتت النتائج الخاصة بهذه الفرضية وجود أثر إيجابي أي كلما زاد عدد الأعضاء المتخصصين ارتفعت الجودة ويمكن إرجاع ذلك إلى أن زيادة الأعضاء الذين يملكون خبرات مالية ومحاسبية من شأنه أن يقلل من فرص المدراء في تعديل الأرباح المعلنة وارتكاب أخطاء متعمدة أو غير متعمدة؛

ت. قبول الفرضية الفرعية الثالثة والتي تفيد بأن كبر حجم اللجنة يكون له أثر إيجابي على جودة الأرباح، حيث أثبتت النتائج أن هناك تأثير إيجابي ويمكن تفسير ذلك بلأن عدد الأعضاء الكبير يزود إشرافا أكبر على عملية إعداد التقارير المالية، كما أن احتمال تواطؤ أعضاء اللجنة مع الإدارة يصبح أصعب بوجود عدد كبير من الأعضاء؛

ث. قبول الفرضية الفرعية الرابعة والتي تفيد بأن عقد اللجنة لاجتماعات كثيرة يكون له أثر ايجابي على جودة الأرباح، ويرجع ذلك إلى أن تكرار الاجتماعات من قبل اللجنة يمنحها فرصا أكثر لمناقشة الأمور الغامضة في التقارير المالية والكشف عن نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية ومحاولة تحسينها وهو ما يؤدي بدوره إلى تحسين جودة الأرباح.

توصيات الدراسة:

- من خلال النتائج المتوصل إليها أعلاه خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:
- أ. الحرص على زيادة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة لما لذلك من أثر ايجابي في الحد من الممارسات الانتهازية للإدارة والرفع من جودة الأرباح؛
 - ب. التأكد من أن تكون اجتماعات المجلس ذات فحوى حتى ولو كانت قليلة، فليس الهدف هو عقد أكبر عدد من الاجتماعات وإنما الهدف مع من تعقد هذه الاجتماعات وما هي الأمور التي يتم مناقشتها ومعالجتها فيها؛
 - ت. العمل على تخفيض عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس حتى لا يكون هناك تضارب في المصالح بين أعضائه ويكون هناك تنسيق واتفاق أكثر مما يسهل اتخاذ القرارات بشكل أسرع؛
 - ث. مراعاة أن يتم انتقاء أعضاء لجنة المراجعة من غير التنفيذيين بالكامل ومن ذوي الخبرات في الأمور المالية والمحاسبية مما يساهم في تحسين كفاءتهم على أداء مهامهم الرقابية؛
 - ج. التأكيد على أن يكون حجم اللجنة كبير حتى تضم أكبر عدد من الخبرات المختلفة مع ضرورة تفعيل نشاطها من خلال عقد اجتماعات متكررة مما يساعدها على فهم ومناقشة كل الأمور المتعلقة بالشركة سواءً أكانت مالية، محاسبية أو غيرها من الأمور الأخرى.

فئاته

المرجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. أحمد بن محمد الرزين، حوكمة الشركات المساهمة : دراسة فقهية، دد، 2012؛
2. أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، الكتاب الخامس، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009؛
3. أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية، وقواعد أخلاقيات المهنة، ج 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009؛
4. أحمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ط1، 2015؛
5. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 2010؛
6. أمين السيد أحمد لطفي، مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005؛
7. حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات : المفاهيم - المبادئ - التجارب- المتطلبات، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، ط2، 2008؛
8. خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات بالتعاون مع الاتحاد العربي لخبراء المحاسبة القانونيين ووزارة الاستثمار، سبتمبر 2005، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009؛
9. رياض العبد الله، طلال الحجاوي، نظرية محاسبية 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009؛
10. زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009؛
11. سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010؛
12. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006؛.
13. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2005؛
14. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009؛
15. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006؛

16. عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر؛
17. عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية: المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2008؛
18. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010؛
19. عمر وصفي عقيلي، مدخل إلى المنهجية الكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001؛
20. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2006؛
21. محسن أحمد الخضيرى، اقتصاد ما بعد الحداثة وحداثة الاقتصاد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، ط1، 2006؛
22. محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2005؛
23. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، ط3، 2013؛
24. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011؛
25. محمد سامي راضي، تحليل التقارير المالي: محاسبي، مالي، ائتماني، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015؛
26. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 2009؛
27. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008؛
28. مصطفى حسين بسيوني السعدني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية المنعقدة بالقاهرة- جمهورية مصر العربية في نوفمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009؛
29. هاشم فوزي العبادي، علي رزاق العابدي، حاكمية الشركات نحو إدارة رشيدة في منظمات الأعمال : مدخل فلسفي معاصر، بحوث وأوراق عمل مؤتمر الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2013؛

30. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ط2، 2004؛
31. يوسف محمد جربوع، نظرية المحاسبة: الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير، الأوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013؛
- ثانيا: المؤتمرات والملتقيات**
1. إسلام بدوي الداعور التميمي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، المؤتمر المهني الدولي الأول في فلسطين حول تحقيق الحسابات: مسؤولية واتمءاء، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، فندق الموفنيك، رام الله، تشرين الثاني 2012؛
2. إقبال عدنان الشريف، عماد محمد أبو عجيلة، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية، المؤتمر العلمي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال - التحديات - الفرص - الآفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009؛
3. آل شيب، عبد الرحمن الجبوري، أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالي: حالة شركة ووردكم الأمريكية، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة فيلادلفيا، 15-16 مارس 2003؛
4. بن علي بن عزوز، عبد الرزاق حبار، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الازمات المالية والمصرفية بالاشارة لحالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20-21 أكتوبر 2009؛
5. حامد نور الدين، ساسي فطيمة، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012؛
6. صبايحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2013؛
7. عائشة سلمى كبحلي، راضية كروش، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25 و26 نوفمبر 2013؛
8. عبد الرحمن العايب، ميكانيزمات تحفيز المسيرين كأحد محددات حوكمة الشركات وتأثيرها في الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة: حالة المؤسسات المالية والمصرفية المتضررة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة

9. المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009؛
10. عبد الفتاح بوخمحم، نظريات الفكر الإداري تطور وتباين أم تنوع وتكامل، المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012؛
11. عبد المجيد الصلاحيين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المركز العالي للمهن المالية والإدارية وأكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 27-28 أبريل 2010؛
12. علي خلف سلمان الركابي، عمر إقبال توفيق المشهداني، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، المؤتمر الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، الأردن، 24-25 أبريل 2013؛
13. غضبان حسام الدين، فرداس أسماء، دور الاتصال المالي في تفعيل مراقبة التسيير لدى المؤسسات المصرفية "مدخل الحوكمة"، الملتقى الدولي حول مراقبة التسيير: أداة للقيادة والتحكم في الأداء، واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ومخبر البحث للإبداع والتحليل الاقتصادي والمالي، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 27-28 نوفمبر 2013؛
14. ليث محمد سعيد، شيماء محمد سمير، زينة فتحي محمد، تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة الإبلاغ المالي في إطار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، المتمر العلمي الدولي الثاني: دور التميز والريادة في تفوق منظمات الأعمال، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالية، 21 و22 ماي 2013، عمان، الأردن؛
15. محمد عمر شقلوف، عبد الحفيظ ميرة، الحاكمة المؤسسية وعلاقتها بالخصخصة والمسؤولية الاجتماعية، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 17-18 أبريل 2013؛
16. محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، دور مدقق الحسابات في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة، المؤتمر الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009؛
17. مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007؛

ثالثا: أطروحات الماجستير والدكتوراه

1. إسلام عبد الفتاح محفوظ يوسف، قياس أثر فجوة التوقعات في المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في مصر: دراسة ميدانية، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر؛
2. بن عيسى ريم، تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء: حالة المؤسسات الجزائرية المدرجة في بورصة الأوراق المالية، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012؛
3. بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر؛
4. حسام مسعودي، واقع التداول الإلكتروني في السوق المالية السعودية خلال الفترة 2000-2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة
5. حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدمام، 2010؛
6. حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009؛
7. حمزة بوسنة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، سطيف، 2012؛
8. خالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة ف بورصة عمان، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013؛
9. رشام كهينة، واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009؛
10. رفيق مزاهدية، كفاءة سوق الأوراق المالية ودورها في تخصيص الاستثمارات-دراسة حالة سوق الأسهم السعودية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر

11. رمضان عارف رمضان محروس، دور لجان المراجعة في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات: دراسة نظرية وتطبيقية، أطروحة ماجستير، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، مصر، 2011؛
12. سائد زكي عطا قرايش، تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2009؛
13. سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية، أطروحة ماجستير ، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2013؛
14. عادل خليل علي قطيشات، مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، أطروحة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010، الأردن؛
15. عماد سليم الآغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية: دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية، أطروحة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011؛
16. عمر علي عبد الصمد، نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية: دراسة نظرية تطبيقية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013؛
17. عهد علي سعيد، الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا: دراسة ميدانية، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2009، سوريا؛
18. عيد بن حامد معيوف الشمري، نموذج رقابي مقترح لقياس جودة أداء الحوكمة في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2011؛
19. محمد احمد علقم، تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات: دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2005؛
20. محمد علي عايد إبراهيم، أثر جودة التدقيق في جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2014؛
21. ناصر محمد علي الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات: دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد لخضر، باتنة، الجزائر؛

رابعاً: المجالات العلمية

1. إحسان صالح المعتاز، أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: اختيار شركة انرون والدروس المستفادة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، المجلد 22، العدد 1، 2008؛
2. أحمد بن محمد السلطان، تطور جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية بين عامي 2001-2008، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد 11، العدد 2، 2012؛
3. إيمان محمد سعد الدين، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة الشركة، مجلة المحاسبة والمراجعة، اتحاد الجامعات العربية، جامعة بني سويف، مصر، العدد 3، 2013،
4. بشرى فاضل خضير الطائي، مصطفى يونس حميد المثنو، مداخل تقييم الأصول وانعكاساتها على جودة الإبلاغ المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 19، العدد 74؛
5. بشرى نجم عبد الله المشهداني، أنمار محسن حميد، قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 20، العدد 78، السنة 2014، ص. 369.
6. حسين أحمد دحدوح، دور لجنة المراجعة في تجسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 28، العدد 01، 2008؛
7. خلود عاصم وناس العبيدي، دور حوكمة الشركات في معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 06، العدد 17، 2011؛
8. رامي محمد الزبيدية، علي عبد القادر الذنيبات، أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 8، العدد 3، 2012،
9. رحال علي، التقارير المالية: أي محتوى للمعلومات؟، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 1، جوان 2007؛
10. رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 26، العدد 2، 2012؛

11. رشا حمادة، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 10، العدد 4، 2014؛
12. زيد عائد مردان، ابراهيم عبد موسى السعيري، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 8، العدد 25، 2013؛
13. سامح محمد رضا رياض أحمد، دور حوكمة الشركات في تحسين التقارير المالية للحد من الأزمات المالية: دليل من مصر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2013، ص.3.
14. سامية طلعت جاب الله، سياسة التغيير الدوري الإلزامي لمراجع الحسابات الخارجي وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية، مجلة البحوث الإدارية، مصر، المجلد 23، العدد 3، 2005؛
15. شوقي بورقبة، الحوكمة في المصارف الإسلامية، حوار الأربعاء، مركز الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009، ص.6.
16. صالح ميلود خلاط، عبد الحكيم محمد مصلي، دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد 01، العدد 16، فبراير 2014، ص.159-160.
17. عباس حميد يحي التميمي، استقلال جمعة وجر، دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد 95، ص.93-94.
18. عبد السلام إبراهيم، فاضل عباس كريم، حوكمة الشركات ضرورة إستراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة: دراسة تحليلية في عدد منظمات صناعة التأمين العامة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 2، العدد 12، 2009؛
19. عبد المطلب السرطاوي، علام حمدان، صبري مشتفي، عماد أبو عجيلة، أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبقه على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، الأردن، المجلد 27، العدد 4، 2012؛
20. عطوي سميرة، بديسي فهيمة، الحوكمة وقاية من الفساد الإداري والمالي الناتج عن المحاسبة الإبداعية: حالة الشركة الأمريكية لتسويق الكهرباء والغاز الطبيعي *Enron*، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 28/27، نوفمبر 2012، ص.26.
21. علام محمد حمدان، صبري ماهر مشتفي، بهاء صبحي عواد، دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 8، العدد 3، 2012، ص.428..

22. علام موسى حمدان، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة العوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 38، العدد 2، 2011، ص. 418-419.
23. علي يوسف، أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 28، العدد 2، 2012،
24. فاطمة جاسم محمد، تامر عادل الصقر، تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 8، العدد 30، نيسان 2012؛
25. قورين الحاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (*SCF*) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012؛
26. مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد 2، 2009؛
27. الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة إلكترونية شهرية، العدد 63، فيفري 2004. عدد 53،
28. مجيد عبد زيد حمد، دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 12، العدد 4، 2010؛
29. محمد عبد الله المومني، تقييم ضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها في الشركات الأردنية المساهمة لتعزيز الحاكمية المؤسسية: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 26، العدد 01، 2010، ص. 248-249.
30. محمد فرح عبد الحليم، هل يؤدي تطبيق الحوكمة إلى الحد من الفساد المالي والإداري، مجلة العدل، العدد 25، السنة، الخرطوم، السودان، ديسمبر، 2008؛
31. مؤيد محمد علي الفضل، نوال حربي راضي، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة: دراسة حالة الأردن، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 12، العدد 4، 2010؛
32. ناظم شعلان جبار التميمي، صلاح صاحب شاكر، دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات - دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركة العامة للصناعات المطاطية-، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 3، العدد 9، جامعة بغداد، العراق، ص. 7.

33. يحيى بن علي الجبر، العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والمراجع الخارجي: دراسة تطبيقية على

الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة،
المجلد 11، العدد 2، 2012،

خامسا: المواقع الالكترونية

1. www.oeconomia.net/private/cours/.../themes/theorieagence.
2. www.alqashi.arabblogs.com
3. www.larousse.fr/archives/journaux_annee/2003
4. www.who.org
5. www.ascasociety.org
6. www.ifc.org.arabic.
7. www.oecd.org/fr
8. www.cipe-arabia.org
9. www.accountingtools.com
10. www.tadawal.com.sa
11. www.cma.org.sa

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres :

1. Alain Finet, Gouvernance D'entreprise: Nouveaux Défis Financiers et Nom Financiers, Deboeck, Bruxelles, 2009;
2. Béatrice, Francis Grandguillot, Analyse Financière, Gualino, France, 7^{ème} édition, 2011, P.52.
3. Ben Vogelvang, Econometrics, Theory and Applications with Eviews, Financial Times Prentice Hall, England, 2005
4. Benoît Pigé, Gouvernance, Contrôle Et Audit Des Organisations, Economica, Paris, 2008, P.7
5. Céline Michalesco, Qualité de l'information comptable, Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Economica, 2009, P.8.
6. Claude Simon, Gestion et Management, Collection Mention, Eyrolles, Paris, Fance, 2007, P:3
7. Damodar N. Gujarati, Basic econometrics, the McGraw-Hill Companies, 4th edition, New York, 2004
8. David Alexander, Christopher Nobes, Financial Accounting : An International Introduction, Pearson International Publisher, 5th edition, 2013, P. 42.
9. Dictionnaire de management de projet, Afnor edition, Paris, 2010, PP : 228-229.
10. Gérard Charreaux, Peter Writz, Gouvernance Des Entreprises Nouvelles Perspectives, Economica, Paris, 2006, P.7.
11. Henris Pierre Maders, Jean Luc Masselin, Contrôle Interne Des Risques, 2^{ème} Edition, Eyrolles, Paris, 2009, P.188.

12. Hubert de la Bruslerie, Analyse financière: information financière, diagnostic et évaluation, Dunod, Paris, 4^{ème} édition, 2010, P.120.
13. Jennifer Francis, Per Olsson, Katherine Schipper, Earnings Quality, Now Publishers Inc, USA, 2008 , P.38.
14. Joshua Ronen, Varda Yaari, Earnings management: Emerging Insights in Theory, Practice and Research, Springer, USA, 2008, P.26.
15. Marc-Hubert Depret, Gouvernement D'entreprise: Enjeux Managériaux, Comptables et Financier, 1^{re} Edition, De Boeck, Paris, 2005, P.61.
16. Masselin. J.L, Maders. H.P, Contrôle Interne Des Risques : Cibler, Evaluer, Organiser, Piloter, Maitriser, Edition d'Organisation, Paris, 2006, P.255.
17. On Kit Tam, The Development Of Corporate Governance In China, Edward Elgar Publishing, USA,
18. Pascale Delvaille, Anne le Manh, Christopher Hossfeld, Catherine Maillet-Baudrier , Information Financière en IFRS, Lexis nexis, 2007,
19. Patricia M. Dechow, Catherine M. Schrand, Earnings Quality, Elizabeth Collins, USA, 2004;

Les conférences :

1. Ahmad. M, Aisyah. A, Goodwill Impairment: An Analysis of Current Disclos Practices by Top 50 Approved Companies in Malaysia, 5th international conference on business and economic research, Pullman Hotel, Kuching, Sarawak, Malaysia, 24 -25 March 2014,
2. Alin Finet, Azhaar Lajmi, Qualité D'audit et Gouvernance D'entreprise: Essai D'analyse sur le Marché Belge, 5^{ème} International Finance Conference, Hammamet, Tunisie, mars 2- Manel Kolsi, Hanen Ghorbel, Effet Des Mécanismes De Gouvernance Sur La Performance Financière Et Boursière : Cas Des Entreprises Canadiennes, 32^{ème} Congrès de l'AFC : Comptabilités, économie et société, Montpellier, France, 10 – 11 Mai 2011,
3. Andrew J. Felo, Srinivasan Krishnamurthy, Steven A. Solieri, Audit Committee Characteristics and the Perceived Quality of Financial Reporting: An Empirical Analysis, working paper;
4. Chokri Mamoghli, Fodil Adjaoud, Fatma Siala, La Réputayion de L'audit Extérne et Les Mécanisme de Gouvernement d'entreprise: Interaction Des Mécanisme Internes De Gouvernement D'entreprise Et Effet Sur La Performance, 28^{ème} Congrès de L'AFC : Comptabilité et Environement, France, Mai 2007,
5. Echoundi Mhammed, Le Renouveau de La Gouvernance D'entreprise Vers une Prise en Compte Des Parties Prenantes, Colloque international : Gouvernance d'entreprise, Ethique des Affaires et Responsabilité Social de L'entreprise, Université de Tlemcen, 5- 6 Decembre 2007,

6. Geert Braam, Ferdy van Beest, Conceptually-Based Financial reporting Quality Assessment An Empirical Analysis on quality differences between UK annual reports and US₁₀ K reports, Nice Working paper 13-106, Nijmegen, Radboud University, December 2013,
7. Guy Djongoue, Fiabilité de l'information C et Gouvernance d'entreprise: une analyse de l'audit légal dans les entreprises camerounaises, Colloque international la Gouvernance: quelles pratiques promouvoir pour le développement économique de l'Afrique, Université catholique de Lille, France, 3 Novembre 2007,
8. Hanen Ben Ayed-Koubaa, Qualité De La Communication Financière Au Sujet Des Pratiques De Gouvernance D'entreprise : Cas Du SBF120, 32^{ème} congrès De L'AFC Comptabilités, Economie Et Société, Montpellier, France, 10-11 Mai 2011,
9. Joseph V. Carcello, Carl W. Hollingsworth, April Klein, Terry L. Neal, Audit Committee Financial Expertise, Competing Corporate Governance Mechanisms, and Earnings Management in a post Sox World, working paper N° 2451/ 27455, New York University, February 2006,
10. Katherine Schipper, Linda Vincent, Earnings quality, Accounting Horizons, Sarasota, 2003,
11. Khouatra Djamel, Gouvernance de l'entreprise et création de valeur partenariale, 16^e Conférence de l'AGRH , Paris Dauphine, 15-16 septembre 2005,
12. Kose John et Lemma W Senbet, corporate governance and board effectiveness, working paper N. FIN-98-045, New York University, Octobre 1997, Available at SSRN: <http://ssrn.com/>
13. Mézghani Ali, Ellouze Ahmed, Gouvernement De L'entreprise Et Qualité De L'information Financière, 28^{ème} Congrès de L'AFC : Comptabilité et Environnement, France, Mai 2007,
14. Paul André, Interdépendance Des Mécanismes de Gouvernance: étude empirique dans le contexte canadien, 27^{ème} Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Tunis, mai 2006,
15. Richard Dodgson, Kelley Lee, Nick Drager, Global health governance: a conceptual review, discussion paper No.1, Centre on Global Change & Health London School of Hygiene & Tropical Medicine, February 2002, Available at: www.who.org
16. Stéphane Trébucq, La Gouvernance D'entreprise Héritière de Conflits Idéologiques et Philosophiques, Communication pour Les neuvièmes Journées D'histoire de la Comptabilité et du Management, Université Paris –Dauphine, 20-21 mars 2003,
17. Thu Phuong Truong, Keitha Dunstan, The Influence of Corporate Governance on Management Earnings Forecast Behaviour in a Low Private Litigation Environment, Working Paper No. 79, 2011,

18. Zied Bouaziz, Mohamed Triki, L'impact De La Présence Des Comités D'audit Sur La Performance Financière Des Entreprises Tunisiennes, MPRA Paper N°.2, Octobre 2012 ,

Thèse de doctorat :

1. Ahmed Attia Aly Sarhan, An Agency Theory Interpretation of the Relationship between Corporate Governance and Financial Reporting Quality, A Proposal Submitted for a Doctoral Dissertation in Partial Fulfillment of the Requirements for the Ph.D. Degree in Accounting, De Montfort University,
2. Amir Louazi, Les déterminants d'une Bonne Gouvernance et la Performance des Entreprises Françaises : études empiriques, thèse de doctorat, Université Jean Moulin, Lyon3, France, 2011,
3. Basirudin Rohaida, The Relationship Between Governance Practices, Audit Quality and Earnings Management: UK Evidence, Phd thesis, Durham University, UK, 2011,
4. Chaudhry Mohammed, Audit Committee and Financial Reporting Quality, These de Doctorat, Management School, University of Sheffield, 2013, P.74
5. Chekroun Meriem, Le Rôle De L'audit Interne Dans Le Pilotage Et La Performance Du Système De Contrôle Interne: Cas D'un Echantillon D'entreprises Algériennes, Thèse De Doctorat, Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales Et Des Sciences De Gestion, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algerie, 2014,
6. Daniela Monika Steinwender, Earnings Quality, Master's thesis, university of Wien, Austria, 2008,
7. Fatma Ben Slama Klibi, Nouvelles Réglementations de la Gouvernance D'entreprise et Qualité des Résultats Comptables: les lois SOX (2002) et LSF (2003), thèse de doctorat, université de Franche-Comté, France, 2010,
8. Habbash Murya, The Effectiveness of Corporate Governance and External Audit on Constraining Earnings Management Practice in the UK, Phd thesis, Durham University, UK, 2010,
9. Karam Saïd, L'influence De La Gouvernance D'entreprise Sur La Performance Financière : Une Application Aux PME Marocaines Non Cotées En Bourse, Thèse De Doctorat, Faculté des Sciences Juridique, Economique et Sociales, Université Cadi Ayyad, Marrakech, Maroc, 2013,
10. Katerina Hellström, Financial Accounting Quality in a European Transition Economy: The Case of the Czech Republic, doctorate thesis, non published, Stockholm School of Economics, Sweden, 2009,

11. Mimouni Yassine, le développement des pme et la bonne gouvernance: cas filiale trans-canal/ouest spaunité II Relizane, Thèse de Magister, Université Abou-Bakr BELKAÏD, Tlemcen, Algerie, 2012,
12. Mohamat Sabri Hassan, The Information Quality of Derivative Disclosures in Corporate Annual Reports of Australian Firms in the Extractive Industries, doctorate thesis, non published, School of Accountancy, Queensland University of technology, Australia, 2004,
13. Si Lu, Board Governance and Earnings management of Chines Listed Companies, Master Thesis, University of Oslo, Norway, 2011, P.10. Peter J. Baxter, Audit Committees and financial reporting quality, Phd thesis, University of Southern Queensland, Australia, 2007,
14. Teng Philip Lin, Corporate Governance Mechanisms and Earnings Management in Transitional Countries- Evidence From Chinese Listed Firms, Phd thesis, Queensland University of Technology, Australia, 2011,
15. Tiia Lehtinen, Understanding Timeliness and and Quality of Financial Reporting in a Finnish Public Company, Master's Thesis, Aalto University, 2013,
16. Yo Han An, The Effect of Corporate Governance on Earnings Quality : Evidence from Korea's Corporate Governance Reform, Phd thesis, non published, School of Economics, Finance and Marketing, RMIT University, 2009,
17. Zarina Abdul Salam, The Quality of Malaysian Interim Financial Reports and The Impact of Corporate Governance on The quality, Phd thesis, Cardiff University, Malaysia, 2013,

Les Revues :

1. Abdulkadir Madawaki, Noor Afza Amran, Audit Committees: How They Affect Financial Reporting in Nigerian Companies, Journal of Modern Accounting and Auditing, August 2013, Vol. 9, N° 8,
2. Ahmed kamal Metawee, The Relationship Between Characteristics of Audit Committee, Board of Directors and Level of Earning Management: Evidence from Egypt, Journal of International Business and Finance (JIBF), Plymouth Business School, UK, January 2013,
3. Ahmed Mohsen Al-Baidhani, The Role Of Audit Committee In Corporate Governance: Descriptive Study, Universiti Putra, Malaysia, P.15-16, August 26, 2014
4. Allam Mohammed Mousa Hamdan & others, The Audit Committee Characteristics and Earnings Quality: Evidence from Jordan, Journal of Accounting Business and Finance, Australia, Vol.7, N°.4, 2013,
5. Anthony R. Bowrin, International Accounting Standards and Financial Reporting Quality in Trinidad and Tobago, Journal of Business, Finance & Economics in Emerging Economies, Vol.3, N°.1, 2008,

6. April Klein, Audit committee, board of director characteristics, and earnings management, *Journal of Accounting and Economics*, Vol 33, Issue 3, 2002,
7. Bita Mashayekhi, Mohammad S. Bazaz, The Effects of Corporate Governance on Earnings Quality: Evidence from Iran, *Asian Journal of Business and Accounting*, Vol.3, N^o.2, 2010,
8. Braiotta, L. J. and Zhou, J, An Exploratory Study of The Effects of The European Union 8th Directive on Company Law on Audit Committees: Evidence from EU companies listed on the US stock exchanges, *Advances in Accounting , Incorporating Advances in International Accounting* ,Vol. 24, N^o.2, 2008,
9. Choi, K. S., Cho, W. H., Lee, S. H., Lee, H. J., And Kim, C. K, The Relationships Among Quality, Value, Satisfaction and Behavioral Intention In Health Care Provider Choice: A Southkorean Study, *Journal of Business Research*, Vol.57, N^o.8
10. Cristina Gaio, The relative importance of firm and country characteristics for earnings quality around the world, *European Accounting Review*, VOL.19, N^o.4, 2010, Jennifer Françis, Ryan LaFond, Per M. Olsson, Katherine Schipper, Costs of Equity and Earnings Attributes, *The Accounting Review*, Vol 79, N^o2, 2004,
11. Daw Tin Hla, Abu Hassan bin Md Isa, Déterminantes of IFRS Compliance in Bursa Malaysia, *GBSR e-Journal of Business, Economics and Social Sciences*, 2013,
12. Ebraheem Saleem Salem Alzoubi, Mohamad Hisyam Selamat, The Effectiveness of Corporate Governance Mechanisms on Constraining Earning Management: Literature Review and Proposed Framework, *International Journal of Global Business*, Vol 5, Issue 1, June 2012,
13. Forough Heirany, Alireza.N Sadrabadi, Fateme.F Mehrjordi, Investigating the Effect of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Accounting Profit, *International Journal of Academic Research in Accounting , Finance and Management Sciences*, Vol. 3, N^o 3, 2013,
14. Franck Missonier-Piera, Walid Ben-Amar, La Gestion des Résultats Comptables lors des Prises de Contrôle : Une analyse dans le Contexte Suisse, *Revue de Comptabilité – Contrôle – Audit*, Vol.1, N^o13, Juin 2007,
15. François Labelle, Yves-Cédric Koyo, Les Mécanismes de Gouvernance Dans le Contexte de Fonds D'investissements Responsables (FIR) et de PME : 5 cas de PME Québécoises Financées par un FIR, *Entrepreneurial Practice reviw*, vol.2, N^o.3, Summer 2012,
16. Gary C.Biddle , Gilles Hilary, Rodrigo S.Verdi, How does financial reporting quality relate to investment efficiency?, *Journal of Accounting and Economics*, Vol 48, N^o3, 2009,

17. Gary M. Entwistle, Fred Phillips, Relevance Reliability and the Earnings Quality Debate, *Journal of Accounting Education*, Vol.18, N°.1, February 2003,
18. Gnanakumar Visvanathan, An Empirical Investigation of Closeness to Cash as a Determinant of Earnings Response Coefficients, *Journal of Accounting and Business Research*, Vol.36, N°.2, 2006,
19. Gregory J. Jonas, Jeannot Blanchet, Assessing quality of financial reporting, *Journal of Accounting Horizons*, Vol 14, N° 3, Sep 2000,
20. Houssein Rachidi, Moez El gaied, L'Impact de l'Indépendance et de La Dualité du Conseil d'Administration sur la Performance des Entreprises: Application au Contexte Américain, *Revue Libanaise de Gestion et d'Economie*, No 3, 2009,
21. Houssein Rachidi, Moez El gaied, L'Impact de l'Indépendance et de La Dualité du Conseil d'Administration sur la Performance des Entreprises: Application au Contexte Américain, *Revue Libanaise de Gestion et d'Economie*, N°.3, 2009, Ameer Boujenoui, Richard Bozec, Daniel Zeghal, Analyse De L'évolution Des Mécanismes De Gouvernance D'entreprise Dans Les Sociétés d'État Au Canada, *Revue de Finance Contrôle Stratégie*. juin 2004, Vol.7, N°.2, Paris, Économica,
22. Hussain Khalifa Hussain Alkdai, Mustafa Mohd Hanefah, Board of Directors' Characteristics and Value Relevance of Accounting Information in Malaysian Shariah- Compliant Companies: a panel data analysis, *Economics and Finance Review*, Vol. 2, N°.6, 2012,
23. Jorge Farinha, José António Moreira, Dividends and Earnings Quality: The Missing Link?, Working paper, Seminars for finance, Faculty of Economics, University of Porto, 10 January 2008,
24. Laura Sierra García, Emiliano Ruiz Barbadillo, Manuel Orta Perez, Audit committee and internal audit and the quality of earnings: empirical evidence from Spanish companies, *Journal of Management Governance*, Vol.16, 2012
25. M. Awais Gulzar, Wuhan, P.R. China, Zongjun Wang, Corporate Governance Characteristics and Earnings Management: Empirical Evidence from Chinese Listed Firms, *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol.1, N°.1, 2011,
26. María Consuelo Pucheta-Martínez Emma García-Meca, Institutional investors on boards and audit committees and their effects on financial reporting quality, *Corporate Governance International Review*, 2014,
27. Mary E. Barth, Wayne R. Landsman, Mark H. Lang, International Accounting Standards and Accounting quality, *Journal of Accounting Research*, Vol 46, N°3, June 2008,
28. Michael Firth, Peter M.Y. Fung, Oliver M. Rui, Ownership, two-tier board structure, and the informativeness of earnings – Evidence from China, *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol 26, 2007,

29. Michael Kirschenheiter, Nahum Melumad, Earnings' Quality and Smoothing, working paper, 2005,
30. Mikhail Beverly.R & others, Reaction To Dividend Changes Conditional On Earnings Quality, Journal of Accounting Auditing and Finance, Vol.18, 2003,
31. Mohamed Ali Zarai, Wided Bettabai, Impact de l'efficacité des comités d'audit sur la qualité des bénéfices comptables divulgués, Revue gouvernance, Vol 4, N°1, printemps 2007,
32. Nahum D. Melumad and Doron Nissim, Line-Item Analysis of Earnings Quality, Foundations and Trends in Accounting Vol. 3, Nos.2–3, 2008,
33. Nyor Terzungwe, Financial Reporting Quality of Nigeria Firms: Users' Perception, International Journal of Business and Social Science, Vol. 4 No. 13; October 2013,
34. P.E. Dimitropoulos, D. Asteriou, The Effect of Board Composition on The Informativeness and Quality of Annual Earnings: Empirical Evidence From Greece, Journal of Research in International Business and Finance, Vol 24, 2010,
35. Patricia Dechow, Weili Ge, Catherine Schrand, Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences, Journal of Accounting and Economics, VOL 50, 2010,
36. Peter Baxter, Julie Cotter , Audit Committees and Earnings Quality, Journal of Accounting and Finance, Vol.49, N°2,2009,
37. Pietro Perotti, Alfred Wagenhofer, Earnings Quality Measures and Excess Returns, Journal of Business Finance & Accounting, Vol.41, N°5-6, June/July 2014, 554; et L.Parte-Esteban, C.Ferrer García, The influence of firm characteristics on earnings quality, International Journal of Hospitality Management, Vol.42, 2014,
38. Robinson, T. R, Munter. P, Financial Reporting Quality: Red Flags and Accounting Warning Signs". Commercial Lending Review, Vol. 19, 2004,
39. Rusnah Muhamad, Suhaily Shahimi, Yazkhiruni Yahya, Nurmazilah Mahzan, Disclosure Quality on Governance Issues in Annual Reports of Malaysian PLCs, Journal of International Business Research, Vol 2, N° 4, October 2009
40. Sirine Chekili, Impact of Some Governance Mechanisms on Earnings Management: An Empirical Validation Within the Tunisian Market, Journal of Business Studies Quarterly, Vol 3, N° 3, 2012,
41. Stephanie Tsacoumis, Stephanie R. Bess and Bryn A. Sappington, The Sarbanes–Oxley Act: Rewriting Audit Committee Governance, International Bar Association, N°3, 2003, P.3.
42. Stergios Tasios, Michalis Bekiaris, Auditor's Perceptions of Financial Reporting Quality: The Case of Greece, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol.2, N°1, 2012,

43. Uwalomwa Uwuigbe, Daramola Sunday Peter, Anjolaoluwa Oyeniya, The Effects of Corporate Governance Mechanisms on Earnings Management of Listed Firms in Nigeria, *Journal of Accounting and Management Information Systems*, Vol. 13, No. 1, 2014,
44. Uwuigbe, Olubukunola Ranti, Fakile, Adeniran Samuel, The Effects of Board Size on Financial Performance of Banks: A Study of Listed Banks in Nigeria, *International Journal of Economics and Finance*, Vol.4, No.2, February 2012,
45. Victor Chiedu OBA, Board Dynamics and Financial Reporting Quality in Nigeria, *Review of International Comparative Management*, Vol 15, Issue 2, 2014,
46. Wafa Masmoudi Ayadi, Younes Boujelbene, Impact des caractéristiques du conseil d'administration et du comité d'audit sur la qualité du résultat comptable des entreprises françaises, *Revue Gouvernance*, Vol 4, N°1, 2007,
47. Yahya Ali Al-Matari, Abdullah Kaid Al-Swidi, Faudziah Hanim Bt Fadzil, Ebrahim Mohammed Al-Matari, Board of Directors, Audit Committee Characteristics and Performance of Saudi Arabia Listed Companies, *International Review of Management and Marketing*, Vol. 2, N°. 4, 2012,
48. Yoanna Pons, Noël Pons, Le Conflit D'intérêts : Le Symbole de la Dérive de L'éthique, *Revue Audit et Contrôle internes*, Institut Français de l'Audit et du Contrôle Internes, N°204, Avril 2011, Hanen Ben Ayed-Koubaa, L'impact Des Mécanismes Internes De Gouvernement De L'entreprise Sur La Qualité De L'information Comptable, *Cahiers de Recherche PRISM-Sorbonne 10-18 Pôle de Recherche Interdisciplinaire en Sciences du Management*, UFR de Gestion et Economie d'Entreprise – Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne,
49. Yousef Ibrahim Suleiman Abu Siam, Nur Hidayah Binti Laili, Khairil Faizal Bin Khairi, Board of Directors and Earnings Management Among Jordanian Listed Companies: Proposing conceptual framework, Vol.2, N°.3, 2014,

الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي

| الشركات المساهمة السعودية المعنية بالدراسة | | | | | |
|--|--|----|--|----|----------------------------------|
| 1 | شركة كيمايات الميثانول | 16 | شركة أسمنت اليمامة | 31 | الشركة السعودية للكهرباء |
| 2 | الشركة الوطنية للبتروكيماويات | 17 | شركة الأسمت السعودية | 32 | مجموعة صافو لا |
| 3 | الشركة السعودية للصناعات الأساسية | 18 | شركة أسمنت المنطقة الجنوبية | 33 | شركة وفرة للصناعة والتنمية |
| 4 | شركة التصنيع الوطنية | 19 | شركة أسمنت ينبع | 34 | شركة المراعي |
| 5 | شركة نماء للكيماويات | 20 | شركة أسمنت المنطقة الشرقية | 35 | مجموعة أنعام الدولية القابضة |
| 6 | المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي | 21 | شركة أسواق عبد الله العثيم | 36 | شركة حلواني إخوان |
| 7 | شركة الصحراء للبتروكيماويات | 22 | شركة المواساة للخدمات الطبية | 37 | شركة الخطوط السعودية للتموين |
| 8 | شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات | 23 | الشركة المتحدة للإلكترونيات | 38 | شركة القصيم الزراعية |
| 9 | الشركة السعودية العالمية للپتروكيماويات | 24 | شركة دله للخدمات الصحية القابضة | 39 | شركة انعام الدولية القابضة |
| 10 | الشركة المتقدمة للبتروكيماويات | 25 | الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات | 40 | شركة حلواني إخوان |
| 11 | شركة كيان السعودية للبتروكيماويات | 26 | الشركة الوطنية للتسويق الزراعي | 41 | شركة الجوف الزراعية |
| 12 | شركة أسمنت حائل | 27 | مجموعة فتحي القابضة | 42 | شركة جازان للتنمية |
| 13 | شركة أسمنت نجران | 28 | شركة جرير للتسويق | 43 | شركة تكوين المتطورة للصناعات |
| 14 | شركة أسمنت المنطقة الشمالية | 29 | شركة الخليج للتدريب والتعليم | 44 | شركة الصناعات الكيماوية الأساسية |
| 15 | شركة أسمنت العربية | 30 | شركة الغاز والتصنيع الأهلية | 45 | شركة التعدين العربية السعودية |

| | | | | | |
|--------------------------------------|----|---------------------------------------|----|--|----|
| شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان | 76 | شركة الأحساء للتنمية | 61 | مجموعة أسترا الصناعية | 46 |
| الشركة العقارية السعودية | 77 | شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة | 62 | مجموعة السريع التجارية الصناعية | 47 |
| شركة طيبة القابضة | 78 | شركة المملكة القابضة | 63 | شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر | 48 |
| شركة مكة للإنشاء والتعمير | 79 | شركة إتحاد مصانع الأسلاك | 64 | الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية | 49 |
| اعمار المدينة الاقتصادية | 80 | الشركة السعودية لأنابيب الصلب | 65 | شركة الصناعات الزجاجية الوطنية | 50 |
| شركة دار الأركان للتطوير العقاري | 81 | شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الحضري | 66 | شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف | 51 |
| مدينة المعرفة الاقتصادية | 82 | شركة الخبز السعودي | 67 | الشركة الوطنية لتصنيع وسبك المعادن | 52 |
| الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري | 83 | شركة الجبس الأهلية | 68 | الشركة الكيماوية السعودية | 53 |
| الشركة السعودية للنقل الجماعي | 84 | شركة الكابلات السعودية | 69 | الشركة السعودية لصناعة الورق | 54 |
| الشركة السعودية للنقل والإستثمار | 85 | الشركة السعودية للتنمية الصناعية | 70 | شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي | 55 |
| الشركة المتحدة الدولية للمواصلات | 86 | شركة أميانتيت العربية السعودية | 71 | الشركة السعودية للصادرات الصناعية | 56 |
| المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق | 87 | الشركة العربية للأنابيب | 72 | شركة الاتصالات السعودية | 57 |
| لشركة السعودية للطباعة والتغليف | 88 | شركة الزامل للاستثمار الصناعي | 73 | شركة اتحاد اتصالات | 58 |
| مجموعة الطيار للسفر | 89 | شركة البابطين للطاقة والاتصالات | 74 | شركة الاتصالات السعودية المتنقلة | 59 |
| شركة دور للضيافة | 90 | شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة | 75 | شركة المصافي العربية السعودية | 60 |
| | | شركة المشروعات السياحية | | | 91 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني لسوق الأسهم السعودي (www.tadawul.com.sa)

الملحق رقم (02): المستحقات الكلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012 - 2014)

الوحدة: ألف ريال سعودي

| المستحقات الكلية | صافي التدفق النقدي التشغيلي | صافي الربح السنوي | السنة | الشركة |
|------------------|-----------------------------|-------------------|-------|-------------------------------------|
| -28947178 | 125276578 | 96329400 | 2012 | شركة كيميائيات الميثانول |
| -175196588 | 252976593 | 77780005 | 2013 | |
| -165078179 | 193991053 | 28912874 | 2014 | |
| 194419 | -840382 | -645963 | 2012 | الشركة الوطنية للبتروكيماويات |
| -140704 | 102696 | -38008 | 2013 | |
| -217379 | 1551685 | 1334306 | 2014 | |
| -9148238 | 49992628 | 40844390 | 2012 | الشركة السعودية للصناعات الأساسية |
| -18214820 | 60681268 | 42466448 | 2013 | |
| -15248426 | 53894520 | 38646094 | 2014 | |
| 564602 | 3001582 | 3566184 | 2012 | شركة التصنيع الوطنية |
| -502816 | 2588505 | 2085689 | 2013 | |
| 1115600 | 2354596 | 3470196 | 2014 | |
| -117007 | 105811 | -11196 | 2012 | شركة نماء للكيميماويات |
| -46682 | 6786 | -39896 | 2013 | |
| -160694 | 54717 | -105977 | 2014 | |
| 185944 | -8335 | 177609 | 2012 | المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي |
| 752585 | 21565 | 774150 | 2013 | |
| 428399 | 1503760 | 1932159 | 2014 | |
| 81457 | 130815 | 212272 | 2012 | شركة الصحراء للبتروكيماويات |
| 288103 | 377758 | 665861 | 2013 | |
| 177557 | 303136 | 480693 | 2014 | |

الملحق رقم (02): تابع المستحقات الكلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012 – 2014)

| | | | | |
|------------|------------|-----------|------|---|
| -1277978 | 3823960 | 2545982 | 2012 | شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات |
| -1227349 | 3989564 | 2762215 | 2013 | |
| -1786857 | 4416921 | 2630064 | 2014 | |
| -326469082 | 1313652996 | 987183914 | 2012 | الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات |
| 39371931 | 946183973 | 985555904 | 2013 | |
| -705794625 | 1679499402 | 973704777 | 2014 | |
| -261625 | 589862 | 328237 | 2012 | الشركة المتقدمة للبتروكيماويات |
| -204813 | 761674 | 556861 | 2013 | |
| -216164 | 967117 | 750953 | 2014 | |
| -1849652 | 1149104 | -700548 | 2012 | شركة كيان السعودية للبتروكيماويات |
| -1660379 | 1403969 | -256410 | 2013 | |
| -2127457 | 2159708 | 32251 | 2014 | |
| -217845528 | 192734002 | -25111526 | 2012 | شركة اسمنت حائل |
| 87702263 | -34196678 | 53505585 | 2013 | |
| 46840980 | 107785995 | 154626975 | 2014 | |
| -83094686 | 295331058 | 212236372 | 2012 | شركة اسمنت نجران |
| -20784 | 237501 | 216717 | 2013 | |
| 71743 | 183453 | 255196 | 2014 | |
| -45744423 | 147529162 | 101784739 | 2012 | شركة اسمنت المنطقة الشمالية |
| 98414783 | 150863092 | 249277875 | 2013 | |
| 156347207 | 57759468 | 214106675 | 2014 | |
| -267608 | 643074 | 375466 | 2012 | شركة اسمنت العربية |
| -310918 | 508047 | 197129 | 2013 | |
| -227598 | 912785 | 685187 | 2014 | |

الملحق رقم (02): تابع المستحقات الكلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012 - 2014)

| | | | | |
|------------|------------|------------|------|-----------------------------|
| -311965973 | 1177522748 | 865556775 | 2012 | شركة اسمنت اليمامة |
| 28542211 | 867691824 | 896234035 | 2013 | |
| -50501911 | 761346065 | 710844154 | 2014 | |
| -289508 | 1431960 | 1142452 | 2012 | شركة اسمنت السعودية |
| 87554 | 1083477 | 1171031 | 2013 | |
| -160118 | 1271129 | 1111011 | 2014 | |
| -220303541 | 1220504757 | 1000201216 | 2012 | شركة اسمنت المنطقة الجنوبية |
| 159173197 | 873069549 | 1032242746 | 2013 | |
| -116668809 | 1189360726 | 1072691917 | 2014 | |
| -63911952 | 814067652 | 750155700 | 2012 | شركة اسمنت ينبع |
| 33102948 | 808507980 | 841610928 | 2013 | |
| -105331889 | 930689915 | 825358026 | 2014 | |
| -84741 | 497411 | 412670 | 2012 | شركة اسمنت المنطقة الشرقية |
| -80533 | 402811 | 322278 | 2013 | |
| 16071 | 369966 | 386037 | 2014 | |
| -52101460 | 227617690 | 175516230 | 2012 | شركة أسواق عبد الله العثيم |
| -141033021 | 338008240 | 196975219 | 2013 | |
| -154627973 | 374471086 | 219843113 | 2014 | |
| 845534 | 192733226 | 193578760 | 2012 | شركة المواسة للخدمات الطبية |
| -63429313 | 278295675 | 214866362 | 2013 | |
| -8449947 | 275922325 | 267472378 | 2014 | |
| 9861149 | 153380313 | 163241462 | 2012 | الشركة المتحدة للإلكترونيات |
| 19282994 | 152761495 | 172044489 | 2013 | |
| -125905216 | 250380819 | 124475603 | 2014 | |

الملحق رقم (02): تابع المستحقات الكلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012 - 2014)

| | | | | |
|------------|-----------|------------|------|---|
| -10045969 | 135056913 | 125010944 | 2012 | شركة دله للخدمات الصحية القابضة |
| 41215734 | 106903532 | 148119266 | 2013 | |
| 6724345 | 149436768 | 156161113 | 2014 | |
| -37628610 | 83853152 | 46224542 | 2012 | الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات |
| 924709 | 43203903 | 44128612 | 2013 | |
| 64376120 | 20710509 | 85086629 | 2014 | |
| 21285196 | -19759643 | 1525553 | 2012 | الشركة الوطنية للتسويق الزراعي |
| 22991631 | -8149621 | 14842010 | 2013 | |
| 6215393 | 12075866 | 18291259 | 2014 | |
| -34941776 | 78189671 | 43247895 | 2012 | مجموعة فتيحي القابضة |
| 11730867 | 31429726 | 43160593 | 2013 | |
| -7974830 | 59826939 | 51852109 | 2014 | |
| 35713 | 552501 | 588214 | 2012 | شركة جرير للتسويق |
| 83057 | 591397 | 674454 | 2013 | |
| -43235 | 808745 | 765510 | 2014 | |
| -4369476 | 77795928 | 73426452 | 2012 | شركة الخليج للتدريب والتعليم |
| 24743871 | 60065621 | 84809492 | 2013 | |
| 47615793 | 44437586 | 92053379 | 2014 | |
| -36746653 | 180259726 | 143513073 | 2012 | شركة الغاز والتصنيع الأهلي |
| 2204719 | 118055932 | 120260651 | 2013 | |
| 1349853257 | 238227248 | 1588080505 | 2014 | |
| -19400950 | 21963617 | 2562667 | 2012 | الشركة السعودية للكهرباء |
| -15986440 | 19022869 | 3036429 | 2013 | |
| -27474446 | 31081040 | 3606594 | 2014 | |

الملحق رقم (02): تابع المستحقات الكلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012 - 2014)

| | | | | |
|------------|-----------|-----------|------|---------------------------------|
| -14835672 | 16911189 | 2075517 | 2012 | مجموعة صافو لا |
| 939785 | 1519603 | 2459388 | 2013 | |
| 238914 | 2121521 | 2360435 | 2014 | |
| 33108317 | -24564092 | 8544225 | 2012 | شركة وفة للصناعة والتنمية |
| -34239703 | 43016350 | 8776647 | 2013 | |
| -1886212 | 3330947 | 1444735 | 2014 | |
| -893586 | 2384442 | 1490856 | 2012 | شركة المراعي |
| -1043264 | 2585621 | 1542357 | 2013 | |
| -1443785 | 3198763 | 1754978 | 2014 | |
| 26558718 | -16121676 | 10437042 | 2012 | مجموعة أنعام الدولية القابضة |
| -34216240 | 3446643 | -30769597 | 2013 | |
| -63757303 | 38340515 | -25416788 | 2014 | |
| 2650016 | 116393525 | 119043541 | 2012 | شركة حلواني إخوان |
| 30641661 | 100600347 | 131242008 | 2013 | |
| 15284394 | 119130734 | 134415128 | 2014 | |
| -303273555 | 790324780 | 487051225 | 2012 | شركة الخطوط السعودية للتموين |
| 68906712 | 500445200 | 569351912 | 2013 | |
| 166849704 | 487083128 | 653932832 | 2014 | |
| -26286895 | 3856876 | -22430019 | 2012 | شركة القصيم الزراعية |
| -20827752 | 9359322 | -11468430 | 2013 | |
| -15100015 | 1369620 | -13730395 | 2014 | |
| -208713385 | 317654992 | 108941607 | 2012 | الشركة الوطنية للتنمية الزراعية |
| -29038852 | 132999230 | 103960378 | 2013 | |
| -247067330 | 354991224 | 107923894 | 2014 | |

الملحق رقم (02): تابع المستحقات الكلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012 - 2014)

| | | | | |
|-------------|------------|------------|------|----------------------------------|
| -2110859 | -1254588 | -3365447 | 2012 | شركة الشرقية للتنمية |
| -12252024 | 6680961 | -5571063 | 2013 | |
| -6857546 | 4381827 | -2475719 | 2014 | |
| -53764254 | 166750257 | 112986003 | 2012 | شركة الجوف الزراعية |
| -13435317 | 120845912 | 107410595 | 2013 | |
| 18112359 | 93432061 | 111544420 | 2014 | |
| -23378571 | 5445979 | -17932592 | 2012 | شركة جازان للتنمية |
| 320670189 | -204815581 | 115854608 | 2013 | |
| -115043990 | 124763567 | 9719577 | 2014 | |
| -18100 | 95437 | 77337 | 2012 | شركة تكوين المتطورة |
| 83595 | -36248 | 47347 | 2013 | |
| -6486 | 68017 | 61531 | 2014 | |
| -23313604 | 95742279 | 72428675 | 2012 | شركة الصناعات الكيماوية الاساسية |
| 11767829 | 69469886 | 81237715 | 2013 | |
| -39679673 | 98003862 | 58324189 | 2014 | |
| -575630729 | 2107171137 | 1531540408 | 2012 | شركة التعدين العربية السعودية |
| 57674410 | 1813849430 | 1871523840 | 2013 | |
| -1452881568 | 3233945149 | 1781063581 | 2014 | |
| 498647266 | -282873163 | 215774103 | 2012 | مجموعة استرا الصناعية |
| 275701893 | 15554273 | 291256166 | 2013 | |
| -200724226 | 210510538 | 9786312 | 2014 | |
| -35783971 | 94357080 | 58573109 | 2012 | مجموعة السريع التجارية الصناعية |
| 52332677 | -32261377 | 20071300 | 2013 | |
| -96162 | 72642 | -23520 | 2014 | |

الملحق رقم (02): تابع المستحقات الكلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012 - 2014)

| | | | | |
|------------|-----------|-----------|------|---|
| 93394 | 132810 | 226204 | 2012 | شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر |
| 87217 | 91416 | 178633 | 2013 | |
| 576214 | -93765 | 482449 | 2014 | |
| 103454895 | 147737941 | 251192836 | 2012 | الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية |
| 128567237 | 157749679 | 286316916 | 2013 | |
| 296124173 | 43238950 | 339363123 | 2014 | |
| 9776629 | 39736573 | 49513202 | 2012 | شركة الصناعات الزجاجية الوطنية |
| 6204630 | 43478875 | 49683505 | 2013 | |
| 17308250 | 50942003 | 68250253 | 2014 | |
| -14859964 | 42524752 | 27664788 | 2012 | شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف |
| 10557953 | 17789478 | 28347431 | 2013 | |
| 21426537 | 6262011 | 27688548 | 2014 | |
| -12377 | 22110 | 9733 | 2012 | الشركة الوطنية لتصنيع وسبك المعادن |
| -32709 | 48422 | 15713 | 2013 | |
| 24213464 | 184950 | 24398414 | 2014 | |
| 113218 | 205400 | 318618 | 2012 | الشركة الكيمائية السعودية |
| 213499 | 111259 | 324758 | 2013 | |
| -2518 | 315366 | 312848 | 2014 | |
| -10036790 | 115545182 | 105508392 | 2012 | الشركة السعودية لصناعة الورق |
| -104629958 | 139757893 | 35127935 | 2013 | |
| -99395142 | 127492497 | 28097355 | 2014 | |
| 44293 | 241896 | 286189 | 2012 | شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي |
| 57011 | 231617 | 288628 | 2013 | |
| -11229 | 230952 | 219723 | 2014 | |

الملحق رقم (02): تابع المستحقات الكلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012 – 2014)

| | | | | |
|-----------|-----------|-----------|------|-------------------------------------|
| -22009401 | 27206108 | 5196707 | 2012 | الشركة السعودية للصادرات الصناعية |
| 31831867 | -22738417 | 9093450 | 2013 | |
| -7172744 | 11606492 | 4433748 | 2014 | |
| -2825411 | 12105987 | 9280576 | 2012 | شركة الاتصالات السعودية |
| -9187226 | 19635518 | 10448292 | 2013 | |
| -6617244 | 18780665 | 12163421 | 2014 | |
| -949223 | 7036776 | 6087553 | 2012 | شركة اتحاد اتصالات |
| 1220491 | 5534531 | 6755022 | 2013 | |
| -6934606 | 6171096 | -763510 | 2014 | |
| -599748 | -1149664 | -1749412 | 2012 | شركة الاتصالات السعودية المتنقلة |
| -1880480 | 229015 | -1651465 | 2013 | |
| -1556339 | 286774 | -1269565 | 2014 | |
| 9180745 | 8503897 | 17684642 | 2012 | شركة المصافي العربية السعودية |
| 11601508 | 5205434 | 16806942 | 2013 | |
| 8578037 | 13356920 | 21934957 | 2014 | |
| 3100722 | 1443071 | 4543793 | 2012 | شركة الاحساء للتنمية |
| 34867731 | -14352167 | 20515564 | 2013 | |
| -19793540 | -14038871 | -33832411 | 2014 | |
| 51120211 | 176737723 | 227857934 | 2012 | شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة |
| 25480678 | 234545304 | 260025982 | 2013 | |
| 102828827 | 212761844 | 315590671 | 2014 | |
| 911812 | -168540 | 743272 | 2012 | شركة المملكة القابضة |
| 836245 | 2569 | 838814 | 2013 | |
| 375597 | 582368 | 957965 | 2014 | |

الملحق رقم (02): تابع المستحقات الكلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012 – 2014)

| | | | | |
|-----------|------------|-----------|------|--|
| 47106057 | 69456784 | 116562841 | 2012 | شركة أتحاد مصانع الأسلاك |
| -1351879 | 122976888 | 121625009 | 2013 | |
| -30156605 | 125740432 | 95583827 | 2014 | |
| 7787380 | 45911718 | 53699098 | 2012 | الشركة السعودية لأنابيب الصلب |
| 33714843 | 45733184 | 79448027 | 2013 | |
| -78679732 | 101994639 | 23314907 | 2014 | |
| 105597680 | 38607950 | 144205630 | 2012 | شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الخضري |
| 117547869 | -51553357 | 65994512 | 2013 | |
| 250671091 | -149496863 | 101174228 | 2014 | |
| -41085 | 297254 | 256169 | 2012 | شركة الخزف السعودي |
| -163570 | 481736 | 318166 | 2013 | |
| -70843 | 389294 | 318451 | 2014 | |
| -28241384 | 51540805 | 23299421 | 2012 | شركة الجبس الأهلية |
| -9351614 | 30332793 | 20981179 | 2013 | |
| -4347048 | 29528023 | 25180975 | 2014 | |
| -667708 | 508148 | -159560 | 2012 | شركة الكابلات السعودية |
| -663263 | 424909 | -238354 | 2013 | |
| -363425 | 173124 | -190301 | 2014 | |
| 4959019 | 34064155 | 39023174 | 2012 | الشركة السعودية للتنمية الصناعية |
| 9048644 | 32333363 | 41382007 | 2013 | |
| 3076286 | 9376190 | 12452476 | 2014 | |
| 565650 | -425524 | 140126 | 2012 | شركة أميانتيت العربية السعودية |
| -203919 | 341345 | 137426 | 2013 | |
| 49159 | 58054 | 107213 | 2014 | |

الملحق رقم (02): تابع المستحقات الكلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012 – 2014)

| | | | | |
|------------|------------|------------|------|--|
| 121289434 | -140154742 | -18865308 | 2012 | الشركة العربية للأنابيب |
| -73026 | 93699 | 20673 | 2013 | |
| -33430 | -10665 | -44095 | 2014 | |
| -18648 | 306896 | 288248 | 2012 | شركة الزامل للاستثمار الصناعي |
| -104584 | 373194 | 268610 | 2013 | |
| -465956 | 786294 | 320338 | 2014 | |
| -29800124 | 97048991 | 67248867 | 2012 | شركة الباطين للطاقة والاتصالات |
| 7813682 | 106382954 | 114196636 | 2013 | |
| -93835475 | 201176679 | 107341204 | 2014 | |
| -79755149 | 88806637 | 9051488 | 2012 | شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة |
| 75011635 | -51361093 | 23650542 | 2013 | |
| -65666478 | 34539703 | -31126775 | 2014 | |
| -113664 | 243545 | 129881 | 2012 | شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان |
| -113582 | 281175 | 167593 | 2013 | |
| -474301 | 167915933 | 167441632 | 2014 | |
| 42849291 | 148614807 | 191464098 | 2012 | الشركة العقارية السعودية |
| -14828729 | 181841559 | 167012830 | 2013 | |
| 136501430 | 155174393 | 291675823 | 2014 | |
| 151501333 | 310917736 | 462419069 | 2012 | شركة طيبة القابضة |
| 85740968 | 229960751 | 315701719 | 2013 | |
| 1064419175 | 296300450 | 1360719625 | 2014 | |
| -58987576 | 449347872 | 390360296 | 2012 | شركة مكة للإنشاء والتعمير |
| -3190007 | 338477898 | 335287891 | 2013 | |
| -29056845 | 365842636 | 336785791 | 2014 | |

الملحق رقم (02): تابع المستحقات الكلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012 – 2014)

| | | | | |
|------------|-----------|-----------|------|--------------------------------------|
| 524537 | -330245 | 194292 | 2012 | اعمار المدينة الاقتصادية |
| 207738 | 96680 | 304418 | 2013 | |
| -1081796 | 1487218 | 405422 | 2014 | |
| 328928 | 685039 | 1013967 | 2012 | شركة دار الأركان للتطوير العقاري |
| -306097 | 1005087 | 698990 | 2013 | |
| 256833 | 332682 | 589515 | 2014 | |
| -71442925 | 76842801 | 5399876 | 2012 | مدينة المعرفة الاقتصادية |
| 22938651 | -4144304 | 18794347 | 2013 | |
| -44673591 | 31288171 | -13385420 | 2014 | |
| -110816 | 672625 | 561809 | 2012 | الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري |
| 198853 | 640130 | 838983 | 2013 | |
| -341076 | 940856 | 599780 | 2014 | |
| -110816 | 672625 | 561809 | 2012 | الشركة السعودية للنقل الجماعي |
| 198853 | 640130 | 838983 | 2013 | |
| -143058 | 248876 | 105818 | 2014 | |
| -11290970 | 14633713 | 3342743 | 2012 | الشركة السعودية للنقل والإستثمار |
| 83324551 | 8195770 | 91520321 | 2013 | |
| -8954549 | 56535445 | 47580896 | 2014 | |
| -212646245 | 343092511 | 130446266 | 2012 | الشركة المتحدة الدولية للمواصلات |
| -268054737 | 423718615 | 155663878 | 2013 | |
| -271004975 | 448484025 | 177479050 | 2014 | |
| -256288130 | 426176043 | 169887913 | 2012 | المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق |
| -42538308 | 42834576 | 296268 | 2013 | |
| -107774220 | 117888223 | 10114003 | 2014 | |

الملحق رقم (02): تابع المستحقات الكلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012 - 2014)

| | | | | |
|-------------|------------|------------|------|---------------------------------|
| -112463056 | 242181053 | 129717997 | 2012 | لشركة السعودية للطباعة والتغليف |
| -570102 | 57385327 | 56815225 | 2013 | |
| -14091558 | 88363963 | 74272405 | 2014 | |
| -418607952 | 1214668771 | 796060819 | 2012 | مجموعة الطيار للسفر |
| -1171360774 | 2157111394 | 985750620 | 2013 | |
| 10399298 | 1163116857 | 1173516155 | 2014 | |
| -16141843 | 223920156 | 207778313 | 2012 | شركة دور للضيافة |
| -29422252 | 179387224 | 149964972 | 2013 | |
| -81788777 | 193980878 | 112192101 | 2014 | |
| -4112432 | 10214446 | 6102014 | 2012 | شركة المشروعات السياحية |
| 12073493 | 6838196 | 18911689 | 2013 | |
| 765485 | 5359644 | 6125129 | 2014 | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة السعودية خلال الفترة (2012 - 2014)

الملحق رقم (03): معادلات الانحدار الخاصة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لسنة 2012

| $PPE_{i,t} / A_{i,t-1}$ | $\Delta REV - \Delta REC / A_{i,t-1}$ | $1/A_{i,t-1}$ | $TACC_{i,t}/A_{i,t-1}$ | الشركة |
|-------------------------|---------------------------------------|----------------|------------------------|---|
| 0.842707989 | -0.019952469 | 0.000000000342 | -0.009899145 | شركة كيميائيات الميثانول |
| 0.914900414 | 0.021574241 | 0.000000050007 | 0.009722388 | الشركة الوطنية للبتروكيماويات |
| 0.497140761 | 0.041169439 | 0.000000003005 | -0.027490047 | الشركة السعودية للصناعات الأساسية |
| 0.444457577 | -0.042938616 | 0.000000025045 | 0.014140652 | شركة التصنيع الوطنية |
| 0.750439919 | -0.002121643 | 0.000000417975 | -0.048906033 | شركة نماء للكيميائيات |
| 0.809263451 | 0.027790088 | 0.000000038959 | 0.007244124 | المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي |
| 0.423081962 | -0.095689728 | 0.000000115229 | 0.009386219 | شركة الصحراء للبتروكيماويات |
| 0.718069816 | -0.026026999 | 0.000000043525 | -0.055624379 | شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات |
| 0.726166176 | -0.211450006 | 0.000000000068 | -0.022262412 | الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات |
| 0.655383111 | -0.12883567 | 0.000000295851 | -0.077401991 | الشركة المتقدمة للبتروكيماويات |
| 0.800781733 | 0.137726527 | 0.000000021418 | -0.039616563 | شركة كيان السعودية للبتروكيماويات |
| 0.045690267 | 0.101563124 | 0.000000000975 | -0.212460613 | شركة أسمنت حائل |
| 0.695757743 | -0.022598096 | 0.000000000500 | -0.041561975 | شركة أسمنت نجران |
| 0.730530512 | -0.021319952 | 0.000000000443 | -0.020247422 | شركة أسمنت المنطقة الشمالية |
| 0.678284744 | 0.062118699 | 0.000000224882 | -0.060180216 | شركة أسمنت العربية |
| 0.473471794 | 0.029285104 | 0.000000000262 | -0.081633353 | شركة أسمنت اليمامة |
| 0.72751988 | 0.100165278 | 0.000000217442 | -0.062951315 | شركة الأسمنت السعودية |

الملحق رقم (03): تابع معادلات الانحدار الخاصة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لسنة 2012

| | | | | |
|-------------|--------------|----------------|--------------|--|
| 0.721294032 | 0.039593439 | 0.000000000334 | -0.073639741 | شركة أسمنت المنطقة الجنوبية |
| 0.745007552 | 0.080455103 | 0.000000000219 | -0.01401783 | شركة أسمنت ينبع |
| 0.453632253 | 0.019791231 | 0.000000427419 | -0.036219953 | شركة أسمنت المنطقة الشرقية |
| 0.642068545 | 0.112651385 | 0.000000000597 | -0.031093928 | شركة أسواق عبد الله العثيم |
| 0.698672894 | 0.064973287 | 0.000000001015 | 0.000858567 | شركة المواساة للخدمات الطبية |
| 0.50379546 | 0.765006562 | 0.000000001290 | 0.012723136 | الشركة المتحدة للإلكترونيات |
| 0.627255196 | 0.008193018 | 0.000000001433 | -0.014398963 | شركة دله للخدمات الصحية القابضة |
| 0.694524334 | 0.134100546 | 0.000000001476 | -0.055540105 | الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات |
| 0.262104621 | 0.260739971 | 0.000000015310 | 0.325867358 | الشركة الوطنية للتسويق الزراعي |
| 0.136518391 | 0.069515517 | 0.000000001458 | -0.050950719 | مجموعة فتيحي القابضة |
| 0.47341085 | 0.275354068 | 0.000000581489 | 0.020766704 | شركة جرير للتسويق |
| 0.593197733 | 0.065442564 | 0.000000001849 | -0.008078466 | شركة الخليج للتدريب والتعليم |
| 0.339088771 | 0.045652635 | 0.000000000672 | -0.024683682 | شركة الغاز والتصنيع الأهلية |
| 0.790108292 | 0.717963041 | 0.000000004685 | -0.090890368 | الشركة السعودية للكهرباء |
| 0.287540067 | 0.347927177 | 0.000000049748 | -0.73804261 | مجموعة صافو لا |
| 0.279307474 | 3.115835426 | 0.000000004562 | 0.151029086 | شركة وفرة للصناعة والتنمية |
| 0.856890072 | 0.112674182 | 0.000000063872 | -0.057074712 | شركة المراعي |
| 0.526519136 | -0.146230995 | 0.000000004113 | 0.109236748 | مجموعة أنعام الدولية القابضة |

الملحق رقم (03): تابع معادلات الانحدار الخاصة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لسنة 2012

| | | | | |
|-------------|--------------|----------------|--------------|--|
| 0.418115588 | 0.103327893 | 0.000000001452 | 0.003846917 | شركة حلواني إخوان |
| 0.066121841 | 0.315234764 | 0.000000000702 | -0.212903732 | شركة الخطوط السعودية للتموين |
| 0.908215565 | 0.014605242 | 0.000000002626 | -0.069020139 | شركة القصيم الزراعية |
| 0.646659694 | 0.063195298 | 0.000000000427 | -0.08912745 | شركة انعام الدولية القابضة |
| 0.362217371 | -0.023659026 | 0.000000010904 | -0.023015943 | شركة حلواني إخوان |
| 0.353659315 | 0.140542795 | 0.000000001315 | -0.070691281 | شركة الجوف الزراعية |
| 0.471805715 | -0.051464637 | 0.000000001643 | -0.038420381 | شركة جازان للتنمية |
| 0.510207217 | -0.031180975 | 0.000001238815 | -0.022422552 | شركة تكوين المتطورة للصناعات |
| 0.272083298 | 0.058876831 | 0.000000001449 | -0.033781029 | شركة الصناعات الكيماوية الأساسية |
| 0.425511472 | 0.098909735 | 0.000000000023 | -0.013210501 | شركة التعدين العربية السعودية |
| 0.398040618 | -0.068198077 | 0.000000000338 | 0.168328388 | مجموعة أسترا الصناعية |
| 0.276641278 | 0.074218979 | 0.000000000935 | -0.033467712 | مجموعة السريع التجارية الصناعية |
| 0.247406535 | 0.076856684 | 0.000000825156 | 0.077064623 | شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر |
| 0.063998062 | -0.004624666 | 0.000000000267 | 0.027673206 | الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية |
| 0.06795371 | -0.015462778 | 0.000000001587 | 0.015516845 | شركة الصناعات الزجاجية الوطنية |
| 0.403073915 | 0.048331044 | 0.000000004996 | -0.074238423 | شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف |
| 0.350283551 | 0.063142605 | 0.000001903663 | -0.02356164 | الشركة الوطنية لتصنيع وسبك المعادن |
| 0.087651622 | -0.035660548 | 0.000000427949 | 0.04845151 | الشركة الكيماوية السعودية |

الملحق رقم (03): تابع معادلات الانحدار الخاصة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لسنة 2012

| | | | | |
|-------------|--------------|----------------|--------------|---------------------------------------|
| 0.524163481 | -0.095638606 | 0.000000000577 | -0.005795666 | الشركة السعودية لصناعة الورق |
| 0.300262063 | 0.038328009 | 0.000000595192 | 0.026362857 | شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي |
| 0.000163212 | -0.188163905 | 0.000000006621 | -0.145727935 | الشركة السعودية للصادرات الصناعية |
| 0.474976288 | 0.014004689 | 0.00000000848 | -0.000000354 | شركة الاتصالات السعودية |
| 0.460122079 | 0.077885476 | 0.00000002667 | -0.000001053 | شركة اتحاد اتصالات |
| 0.160224061 | -0.024005711 | 0.00000003739 | -0.000001667 | شركة الاتصالات السعودية المتنقلة |
| 0.000156822 | 0.020876659 | 0.00000000275 | 0.000000109 | شركة المصافي العربية السعودية |
| 0.113020107 | 0.007762237 | 0.00000000182 | 0.000000323 | شركة الأحساء للتنمية |
| 0.126084578 | 0.035493475 | 0.00000000029 | 0.000000020 | شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة |
| 0.168265949 | 0.008776467 | 0.00000002520 | 0.000001097 | شركة المملكة القابضة |
| 0.281763041 | 0.308107639 | 0.00000000239 | 0.000000021 | شركة إتحاد مصانع الأسلاك |
| 0.373018412 | 0.040355276 | 0.00000000104 | 0.000000128 | الشركة السعودية لأنابيب الصلب |
| 0.206286685 | 0.110424794 | 0.00000000042 | 0.000000009 | شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الخضري |
| 0.567576215 | 0.080197849 | 0.00000044072 | -0.000024340 | شركة الخزف السعودي |
| 0.644174242 | -0.027652789 | 0.00000000181 | -0.000000035 | شركة الجبس الأهلية |
| 0.223946218 | -0.076583699 | 0.00000024348 | -0.000001498 | شركة الكابلات السعودية |
| 0.21271523 | 0.026984235 | 0.00000000222 | 0.000000202 | الشركة السعودية للتنمية الصناعية |
| 0.184195581 | 0.074117175 | 0.00000022689 | 0.000001768 | شركة أميانتيت العربية السعودية |

الملحق رقم (03): تابع معادلات الانحدار الخاصة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لسنة 2012

| | | | | |
|-------------|--------------|---------------|--------------|--------------------------------------|
| 0.320680555 | 0.120243856 | 0.00000000073 | 0.0000000008 | الشركة العربية للأنايب |
| 0.256373032 | 0.058458215 | 0.00000016095 | -0.000053625 | شركة الزامل للاستثمار الصناعي |
| 0.253356694 | 0.186990589 | 0.00000000069 | -0.000000034 | شركة الباطين للطاقة والاتصالات |
| 4.29804282 | -0.935403697 | 0.00000000723 | -0.000000013 | شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة |
| 0.166318317 | 0.155434652 | 0.00000078047 | -0.000008798 | شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان |
| 0.001823741 | 0.01612612 | 0.00000000029 | 0.000000023 | الشركة العقارية السعودية |
| 0.409916874 | 0.019579496 | 0.00000000027 | 0.000000007 | شركة طيبة القابضة |
| 0.362574235 | 0.011534863 | 0.00000000023 | -0.000000017 | شركة مكة للإنشاء والتعمير |
| 0.26836307 | 0.007148885 | 0.00000007275 | 0.000001906 | اعمار المدينة الاقتصادية |
| 0.003222886 | -0.006084539 | 0.00000004149 | 0.000003040 | شركة دار الأركان للتطوير العقاري |
| 0.016378397 | 0.019052233 | 0.00000000030 | -0.000000014 | مدينة المعرفة الاقتصادية |
| 0.707732907 | 0.040453117 | 0.00000009413 | -0.000009024 | الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري |
| 0.707732907 | 0.040453117 | 0.00000009413 | -0.000009024 | الشركة السعودية للنقل الجماعي |
| 0.00301114 | 0.034653974 | 0.00000000567 | -0.000000089 | الشركة السعودية للنقل والإستثمار |
| 1.007323838 | 0.095556661 | 0.00000000100 | -0.000000005 | الشركة المتحدة الدولية للمواصلات |
| 54.90300649 | 5.342511059 | 0.00000004502 | -0.000000004 | المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق |
| 0.959511257 | 0.181398291 | 0.00000000095 | -0.000000009 | لشركة السعودية للطباعة والتغليف |
| 0.265252369 | 0.223410751 | 0.00000000045 | -0.000000002 | مجموعة الطيار للسفر |
| 0.786823631 | 0.28301191 | 0.00000000051 | -0.000000062 | شركة دور للضيافة |
| 0.695766145 | 0.935037469 | 0.00000001083 | -0.000000243 | شركة المشروعات السياحية |

الملحق رقم (04): معادلات الانحدار الخاصة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لسنة 2013

| $PPE_{i,t} / A_{i,t-1}$ | $REV - \Delta REC / A_{i,t-1}$ Δ_1 | $1/A_{i,t-1}$ | $TACC_{i,t}/A_{i,t-1}$ | الشركة |
|-------------------------|--|----------------|------------------------|---|
| 1.118354944 | 0.017950474 | 0.000000000494 | -0.086497506 | شركة كيمايات الميثانول |
| 0.901044779 | 0.153051575 | 0.000000049052 | -0.006901787 | الشركة الوطنية للبتروكيماويات |
| 0.490267902 | 0.005330473 | 0.000000002964 | -0.053979789 | الشركة السعودية للصناعات الأساسية |
| 0.526438965 | 0.025520201 | 0.000000021942 | -0.011032632 | شركة التصنيع الوطنية |
| 0.721947787 | 0.002688349 | 0.000000390748 | -0.018240914 | شركة نماء للكيماويات |
| 0.700155673 | -0.037840603 | 0.000000038115 | 0.028684743 | المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي |
| 0.41581064 | 0.087211394 | 0.000000117582 | 0.033875727 | شركة الصحراء للبتروكيماويات |
| 0.697831731 | -0.168239427 | 0.000000044666 | -0.054820618 | شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات |
| 0.760254945 | 0.207760074 | 0.000000000066 | 0.002592147 | الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات |
| 0.664360896 | 0.102056239 | 0.000000307204 | -0.062919372 | الشركة المتقدمة للبتروكيماويات |
| 0.829674486 | 0.012180565 | 0.000000021323 | -0.035403932 | شركة كيان السعودية للبتروكيماويات |
| 1.006568582 | 0.151141274 | 0.000000000897 | 0.078669069 | شركة أسمنت حائل |
| 0.000714025 | -0.184364823 | 0.000000000364 | -7.56115E-06 | شركة أسمنت نجران |
| 0.599364165 | 0.073744936 | 0.000000000374 | 0.036816336 | شركة أسمنت المنطقة الشمالية |
| 0.607440264 | -0.006082978 | 0.000000235191 | -0.073125087 | شركة أسمنت العربية |
| 0.419094149 | -0.022745689 | 0.000000000250 | 0.007126078 | شركة أسمنت اليمامة |
| 0.730191486 | -0.023184455 | 0.000000230778 | 0.020205568 | شركة الأسمنت السعودية |

الملحق رقم (04): تابع معادلات الانحدار الخاصة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لسنة 2013

| | | | | |
|-------------|--------------|----------------|--------------|--|
| 0.73399609 | -0.037208177 | 0.000000000316 | 0.050300504 | شركة أسمنت المنطقة الجنوبية |
| 0.696242293 | 0.015654001 | 0.000000000212 | 0.00702518 | شركة أسمنت ينبع |
| 0.482770269 | -0.011307661 | 0.000000407968 | -0.032854922 | شركة أسمنت المنطقة الشرقية |
| 0.403480744 | 0.262877046 | 0.000000000567 | -0.079976731 | شركة أسواق عبد الله العثيم |
| 0.715210488 | 0.089461851 | 0.000000000816 | -0.051771595 | شركة المواساة للخدمات الطبية |
| 0.485027425 | -0.756412157 | 0.000000001057 | 0.020374273 | الشركة المتحدة للإلكترونيات |
| 0.645324957 | 0.039250019 | 0.000000000786 | 0.032383376 | شركة دله للخدمات الصحية القابضة |
| 0.565232718 | 0.622585669 | 0.000000001071 | 0.000990776 | الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات |
| 0.320731021 | 0.132657528 | 0.000000018585 | 0.427298537 | الشركة الوطنية للتسويق الزراعي |
| 0.154978508 | 0.000965932 | 0.000000001366 | 0.016029994 | مجموعة فتيحي القابضة |
| 0.501773555 | 0.296851819 | 0.000000504783 | 0.041925768 | شركة جرير للتسويق |
| 0.662146892 | 0.063156539 | 0.000000001552 | 0.038414122 | شركة الخليج للتدريب والتعليم |
| 0.417675446 | 0.008636287 | 0.000000000671 | 0.001479669 | شركة الغاز والتصنيع الأهلية |
| 0.769347848 | -0.017971153 | 0.000000004191 | -0.067006307 | الشركة السعودية للكهرباء |
| 0.273459222 | -0.028476319 | 0.000000042842 | 0.040262348 | مجموعة صافو لا |
| 0.361944901 | -3.052521811 | 0.000000004454 | -0.15250662 | شركة وفره للصناعة والتنمية |
| 0.769930991 | 0.068129104 | 0.000000051233 | -0.053449604 | شركة المراعي |
| 0.562368475 | 0.101590289 | 0.000000003222 | -0.110240261 | مجموعة أنعام الدولية القابضة |

الملحق رقم (04): تابع معادلات الانحدار الخاصة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لسنة 2013

| | | | | |
|-------------|--------------|----------------|--------------|--|
| 0.494251369 | 0.100734923 | 0.000000001342 | 0.041117054 | شركة حلواني إخوان |
| 0.063027615 | 0.042561921 | 0.000000000642 | 0.044262546 | شركة الخطوط السعودية للتموين |
| 0.601430897 | -0.008014447 | 0.000000002771 | -0.057717975 | شركة القصيم الزراعية |
| 0.552681637 | 0.0563937 | 0.000000000333 | -0.009684177 | شركة انعام الدولية القابضة |
| 0.384779884 | -0.022431687 | 0.000000011213 | -0.137387659 | شركة حلواني إخوان |
| 0.342838016 | -0.138282828 | 0.000000001220 | -0.016394333 | شركة الجوف الزراعية |
| 0.442588057 | 0.023956207 | 0.000000001643 | 0.526989896 | شركة جازان للتنمية |
| 0.647510097 | 0.030080717 | 0.000001156239 | 0.09665581 | شركة تكوين المتطورة للصناعات |
| 0.255291481 | -0.014074688 | 0.000000001425 | 0.016767323 | شركة الصناعات الكيماوية الأساسية |
| 0.328796064 | -0.003265148 | 0.000000000018 | 0.001045926 | شركة التعدين العربية السعودية |
| 0.366420751 | 0.299718316 | 0.000000000276 | 0.076013262 | مجموعة أسترا الصناعية |
| 0.187564587 | -0.1075306 | 0.000000000919 | 0.048072586 | مجموعة السريع التجارية الصناعية |
| 0.221954706 | -0.06528578 | 0.000000736735 | 0.064255824 | شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر |
| 0.072252602 | 0.004519641 | 0.000000000274 | 0.035184062 | الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية |
| 0.052856312 | -0.010793523 | 0.000000001633 | 0.010134528 | شركة الصناعات الزجاجية الوطنية |
| 0.210437166 | -0.037468821 | 0.000000004643 | 0.049021288 | شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف |
| 0.348996959 | -0.038091566 | 0.000001967133 | -0.064342958 | الشركة الوطنية لتصنيع وسبك المعادن |
| 0.083341182 | 0.08993091 | 0.000000390803 | 0.083436147 | الشركة الكيماوية السعودية |

الملحق رقم (04): تابع معادلات الانحدار الخاصة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لسنة 2013

| | | | | |
|-------------|--------------|----------------|--------------|---------------------------------------|
| 0.457032217 | -0.019791277 | 0.000000000541 | -0.056625614 | الشركة السعودية لصناعة الورق |
| 0.271103856 | -0.042181745 | 0.000000546672 | 0.031166308 | شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي |
| 0.00014484 | -0.170989874 | 0.000000007177 | 0.228447676 | الشركة السعودية للصادرات الصناعية |
| 0.325684914 | -0.081479982 | 0.00000000848 | -0.000000109 | شركة الاتصالات السعودية |
| 0.536805566 | -0.075013687 | 0.00000002589 | 0.000000819 | شركة اتحاد اتصالات |
| 0.15358221 | 0.006912462 | 0.00000003578 | -0.000000532 | شركة الاتصالات السعودية المتنقلة |
| 0.000065684 | -0.010781484 | 0.00000000235 | 0.000000086 | شركة المصافي العربية السعودية |
| 0.110524069 | 0.06221804 | 0.00000000178 | 0.000000029 | شركة الأحساء للتنمية |
| 0.15135584 | 0.046710438 | 0.00000000028 | 0.000000039 | شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة |
| 0.146981056 | -0.005714267 | 0.00000002390 | 0.000001196 | شركة المملكة القابضة |
| 0.302318425 | -0.094240361 | 0.00000000230 | -0.000000740 | شركة إتحاد مصانع الأسلاك |
| 0.372976576 | 0.127095963 | 0.00000000093 | 0.000000030 | الشركة السعودية لأنابيب الصلب |
| 0.209788258 | -0.084030661 | 0.00000000037 | 0.000000009 | شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الخضري |
| 0.534005859 | 0.047277779 | 0.00000039280 | -0.000006114 | شركة الخزف السعودي |
| 0.672424614 | -0.006786676 | 0.00000000193 | -0.000000107 | شركة الجبس الأهلية |
| 0.218737853 | 0.03305324 | 0.00000026496 | -0.000001508 | شركة الكابلات السعودية |
| 0.210343874 | 0.00087683 | 0.00000000214 | 0.000000111 | الشركة السعودية للتنمية الصناعية |
| 0.164306483 | -0.23154248 | 0.00000020736 | -0.000004904 | شركة أميانتيت العربية السعودية |
| 0.000301781 | -0.276491071 | 0.00000000068 | -0.000013694 | الشركة العربية للأنابيب |

الملحق رقم (04): تابع معادلات الانحدار الخاصة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لسنة 2013

| | | | | |
|-------------|--------------|---------------|--------------|--------------------------------------|
| 0.301142491 | 0.028380934 | 0.00000015031 | -0.000009562 | شركة الزامل للاستثمار الصناعي |
| 0.178014776 | 0.000870495 | 0.00000000062 | 0.000000128 | شركة الباطين للطاقة والاتصالات |
| 0.407000167 | -0.131959391 | 0.00000000075 | 0.000000013 | شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة |
| 0.172054157 | 0.044674619 | 0.00000081366 | -0.000008804 | شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان |
| 0.003244176 | -0.032898538 | 0.00000000029 | -0.000000067 | الشركة العقارية السعودية |
| 0.443938028 | -0.020340482 | 0.00000000025 | 0.000000012 | شركة طيبة القابضة |
| 0.332126174 | 0.05390474 | 0.00000000021 | -0.000000313 | شركة مكة للإنشاء والتعمير |
| 0.297856607 | 0.006311994 | 0.00000007202 | 0.000004814 | اعمار المدينة الاقتصادية |
| 0.003383486 | -0.015865533 | 0.00000004550 | -0.000003267 | شركة دار الأركان للتطوير العقاري |
| 0.01539163 | -0.039672513 | 0.00000000030 | 0.000000044 | مدينة المعرفة الاقتصادية |
| 0.769382938 | 0.005320868 | 0.00000009039 | 0.000005029 | الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري |
| 0.769382938 | 0.005321229 | 0.00000009039 | 0.000005029 | الشركة السعودية للنقل الجماعي |
| 0.000492242 | 0.000774082 | 0.00000000535 | 0.000000012 | الشركة السعودية للنقل والإستثمار |
| 1.006356178 | 0.044418094 | 0.00000000087 | -0.000000004 | الشركة المتحدة الدولية للمواصلات |
| 0.361579816 | 0.097300646 | 0.00000000029 | -0.000000024 | المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق |
| 0.450443339 | 0.141879302 | 0.00000000042 | -0.000001754 | لشركة السعودية للطباعة والتغليف |
| 0.224629533 | 0.325934497 | 0.00000000031 | -0.000000001 | مجموعة الطيار للسفر |
| 0.748368836 | 0.021184204 | 0.00000000049 | -0.000000034 | شركة دور للضيافة |
| 0.599215477 | -0.02339112 | 0.00000001009 | 0.000000083 | شركة المشروعات السياحية |

الملحق رقم (05): معادلات الانحدار الخاصة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لسنة 2014

| $PPE_{i,t} / A_{i,t-1}$ | $REV - \Delta REC / A_{i,t-1} \Delta_1$ | $1/A_{i,t-1}$ | $TACC_{i,t}/A_{i,t-1}$ | الشركة |
|-------------------------|---|----------------|------------------------|---|
| 0.781400953 | 0.012057163 | 0.000000000359 | -0.059323317 | شركة كيمائيات الميثانول |
| 0.844301018 | 0.15133003 | 0.000000047606 | -0.01034856 | الشركة الوطنية للبتروكيماويات |
| 0.492572904 | 0.009273951 | 0.000000002949 | -0.044971246 | الشركة السعودية للصناعات الأساسية |
| 0.364087992 | -0.025161242 | 0.000000020880 | 0.023294217 | شركة التصنيع الوطنية |
| 0.614218217 | -0.021034148 | 0.000000352886 | -0.05670673 | شركة نماء للكيماويات |
| 0.698970945 | 0.124856758 | 0.000000039410 | 0.016883339 | المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي |
| 0.39956865 | -0.053129525 | 0.000000115557 | 0.020517909 | شركة الصحراء للبتروكيماويات |
| 0.637085089 | 0.186613135 | 0.000000043667 | -0.078026094 | شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات |
| 0.772263624 | 0.021790335 | 0.000000000060 | -0.042291642 | الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات |
| 0.672571429 | 0.095671226 | 0.000000310075 | -0.067027098 | الشركة المتقدمة للبتروكيماويات |
| 0.8039326 | 0.039951079 | 0.000000021637 | -0.046031092 | شركة كيان السعودية للبتروكيماويات |
| 0.793513628 | 0.1248158 | 0.000000000749 | 0.035105616 | شركة أسمنت حائل |
| 0.867339691 | 0.055519034 | 0.000000343286 | 0.024628401 | شركة أسمنت نجران |
| 0.562727227 | 0.014754074 | 0.000000000346 | 0.054072263 | شركة أسمنت المنطقة الشمالية |
| 0.612852069 | 0.085806556 | 0.000000249860 | -0.056867725 | شركة أسمنت العربية |
| 0.370592128 | -0.04420035 | 0.000000000235 | -0.011847553 | شركة أسمنت اليمامة |
| 0.708748656 | -0.022683713 | 0.000000228335 | -0.036560544 | شركة الأسمنت السعودية |

الملحق رقم (05): تابع معادلات الانحدار الخاصة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لسنة 2014

| | | | | |
|-------------|--------------|----------------|--------------|--|
| 0.865568841 | 0.056954168 | 0.000000000296 | -0.034557338 | شركة أسمنت المنطقة الجنوبية |
| 0.738991228 | -0.008673387 | 0.000000000232 | -0.024422591 | شركة أسمنت ينبع |
| 0.491193902 | 0.002432954 | 0.000000398845 | 0.006409837 | شركة أسمنت المنطقة الشرقية |
| 0.432325946 | 0.312230644 | 0.000000000499 | -0.07723528 | شركة أسواق عبد الله العثيم |
| 0.750314249 | 0.030534228 | 0.000000000684 | -0.005775718 | شركة المواساة للخدمات الطبية |
| 0.473223552 | 1.325707708 | 0.000000000949 | -0.119543112 | الشركة المتحدة للإلكترونيات |
| 0.685472649 | 0.070739693 | 0.000000000676 | 0.004547647 | شركة دله للخدمات الصحية القابضة |
| 0.638307598 | -0.478458162 | 0.000000000921 | 0.059305675 | الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات |
| 0.375936502 | 0.50086416 | 0.000000012743 | 0.079202188 | الشركة الوطنية للتسويق الزراعي |
| 0.148390854 | 0.0563363 | 0.000000001294 | -0.010315716 | مجموعة فتحي القابضة |
| 0.476354239 | 0.152917662 | 0.000000454355 | -0.019644031 | شركة حرير للتسويق |
| 0.624493061 | -0.01789287 | 0.000000001250 | 0.059513924 | شركة الخليج للتدريب والتعليم |
| 0.422648672 | -0.013242058 | 0.000000000737 | 0.994825478 | شركة الغاز والتصنيع الأهلية |
| 0.77872945 | 0.010210903 | 0.000000003616 | -0.09933985 | الشركة السعودية للكهرباء |
| 0.272808435 | 0.018116973 | 0.000000040383 | 0.009648079 | مجموعة صافو لا |
| 0.484417732 | -0.024825885 | 0.000000004251 | -0.008017371 | شركة وفرة للصناعة والتنمية |
| 0.694861462 | 0.036082907 | 0.000000042955 | -0.062018336 | شركة المراعي |
| 0.556283899 | -0.248244016 | 0.000000002951 | -0.188173552 | مجموعة أنعام الدولية القابضة |

الملحق رقم (05): تابع معادلات الانحدار الخاصة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لسنة 2014

| | | | | |
|-------------|--------------|----------------|--------------|--|
| 0.584146113 | 0.109712843 | 0.000000001204 | 0.018396357 | شركة حلواني إخوان |
| 0.113388408 | 0.026931168 | 0.000000000592 | 0.098794152 | شركة الخطوط السعودية للتموين |
| 0.666632602 | -0.030150956 | 0.000000002279 | -0.034414019 | شركة القصيم الزراعية |
| 0.527624959 | 0.037623146 | 0.000000000292 | -0.072056945 | شركة انعام الدولية القابضة |
| 0.387536725 | 0.01652785 | 0.000000011833 | -0.081142148 | شركة حلواني إخوان |
| 0.29386386 | 0.091316927 | 0.000000001110 | 0.020099794 | شركة الجوف الزراعية |
| 0.412223323 | 0.017003972 | 0.000000001394 | -0.160335464 | شركة جازان للتنمية |
| 0.58777853 | 0.007712777 | 0.000000932396 | -0.006047519 | شركة تكوين المتطورة للصناعات |
| 0.322949089 | -0.048947745 | 0.000000001544 | -0.061262142 | شركة الصناعات الكيماوية الأساسية |
| 0.6000843 | 0.065136925 | 0.000000000016 | -0.022718587 | شركة التعدين العربية السعودية |
| 0.393991966 | -0.257251425 | 0.000000000274 | -0.05497146 | مجموعة أسترا الصناعية |
| 0.000265831 | -0.504111162 | 0.000000000854 | -8.2111E-05 | مجموعة السريع التجارية الصناعية |
| 0.150150029 | -0.164225668 | 0.000000673379 | 0.388010354 | شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر |
| 0.069732791 | 0.003081977 | 0.000000000229 | 0.067772367 | الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية |
| 0.056714981 | 0.000987858 | 0.000000001564 | 0.027063322 | شركة الصناعات الزجاجية الوطنية |
| 0.427277234 | -0.087415019 | 0.000000004575 | 0.098017096 | شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف |
| 429.3366386 | 621.0319496 | 0.000002060199 | 49.88455469 | الشركة الوطنية لتصنيع وسبك المعادن |
| 0.064856807 | 0.314804798 | 0.000000341041 | -0.000858741 | الشركة الكيماوية السعودية |

الملحق رقم (05): تابع معادلات الانحدار الخاصة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لسنة 2014

| | | | | |
|-------------|--------------|----------------|--------------|---------------------------------------|
| 0.576058744 | 0.015863001 | 0.000000000567 | -0.056330119 | الشركة السعودية لصناعة الورق |
| 0.291415688 | -0.041018394 | 0.000000549889 | -0.0061747 | شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي |
| 0.001023834 | 1.86281235 | 0.000000006822 | -0.0489319 | الشركة السعودية للصادرات الصناعية |
| 0.43760058 | -0.011197565 | 0.00000001145 | -0.000000151 | شركة الاتصالات السعودية |
| 0.507425491 | -0.112657832 | 0.00000002150 | -0.000000144 | شركة اتحاد اتصالات |
| 0.163723935 | -0.043123094 | 0.00000003811 | -0.000000643 | شركة الاتصالات السعودية المتنقلة |
| 0.000009981 | 0.002413407 | 0.00000000172 | 0.000000117 | شركة المصافي العربية السعودية |
| 0.007051518 | -0.041514511 | 0.00000000166 | -0.000000051 | شركة الأحساء للتنمية |
| 0.122147863 | 0.019020613 | 0.00000000023 | 0.000000010 | شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة |
| 0.125590984 | 0.016181699 | 0.00000002159 | 0.000002662 | شركة المملكة القابضة |
| 0.316076493 | -0.079425834 | 0.00000000193 | -0.000000033 | شركة إتحاد مصانع الأسلاك |
| 0.321078457 | 0.064157008 | 0.00000000074 | -0.000000013 | الشركة السعودية لأنابيب الصلب |
| 0.268098633 | 0.204826904 | 0.00000000046 | 0.000000004 | شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الخضري |
| 0.502130239 | -0.000331814 | 0.00000035641 | -0.000014116 | شركة الخزف السعودي |
| 0.636369276 | -0.016214742 | 0.00000000192 | -0.000000230 | شركة الجبس الأهلية |
| 0.237335895 | -0.063670845 | 0.00000031133 | -0.000002752 | شركة الكابلات السعودية |
| 0.192880848 | -0.035632382 | 0.00000000201 | 0.000000325 | الشركة السعودية للتنمية الصناعية |
| 0.178042574 | -0.127578261 | 0.00000022669 | 0.000020342 | شركة أميانتيت العربية السعودية |

الملحق رقم (05): تابع معادلات الانحدار الخاصة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لسنة 2014

| | | | | |
|-------------|--------------|---------------|--------------|--------------------------------------|
| 0.349891277 | -0.016853141 | 0.00000081471 | -0.000029913 | الشركة العربية للأنايب |
| 0.21418385 | -0.028729095 | 0.00000015126 | -0.000002146 | شركة الزامل للاستثمار الصناعي |
| 0.235790053 | -0.155544566 | 0.00000000055 | -0.000000011 | شركة الباطين للطاقة والاتصالات |
| 0.373182125 | -0.047134411 | 0.00000000071 | -0.000000015 | شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة |
| 162.7307542 | 591.214395 | 0.00000069658 | -0.000002108 | شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان |
| 0.003346431 | 0.020866187 | 0.00000000028 | 0.000000007 | الشركة العقارية السعودية |
| 0.4489616 | 0.041762565 | 0.00000000023 | 0.000000001 | شركة طيبة القابضة |
| 0.259041862 | -0.00453835 | 0.00000000016 | -0.000000034 | شركة مكة للإنشاء والتعمير |
| 0.349380345 | 0.022239298 | 0.00000006970 | -0.000000924 | اعمار المدينة الاقتصادية |
| 0.002945738 | -0.024427693 | 0.00000004133 | 0.000003894 | شركة دار الأركان للتطوير العقاري |
| 0.014351417 | 0.03881218 | 0.00000000029 | -0.000000022 | مدينة المعرفة الاقتصادية |
| 1.081981137 | 0.054837616 | 0.00000008336 | -0.000002932 | الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري |
| 0.117148478 | -0.103368491 | 0.00000008336 | -0.000006990 | الشركة السعودية للنقل الجماعي |
| 0.000504263 | 0.228082697 | 0.00000000341 | -0.000000112 | الشركة السعودية للنقل والإستثمار |
| 1.015555449 | 0.052209712 | 0.00000000075 | -0.000000004 | الشركة المتحدة الدولية للمواصلات |
| 0.36447114 | 0.021520651 | 0.00000000030 | -0.000000009 | المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق |
| 0.450161336 | 0.033467268 | 0.00000000044 | -0.000000071 | لشركة السعودية للطباعة والتغليف |
| 0.2428463 | 0.195520314 | 0.00000000018 | 0.000000096 | مجموعة الطيار للسفر |
| 0.676439371 | 0.057022101 | 0.00000000047 | -0.000000012 | شركة دور للضيافة |
| 1.188643325 | -0.021096452 | 0.00000000753 | 0.000001306 | شركة المشروعات السياحية |

الملاحق رقم (06): معاملات نموذج الانحدار المتعدد لسنة 2012

Dependent Variable: ATA
 Method: Least Squares
 Date: 06/07/15 Time: 19:20
 Sample: 1 91
 Included observations: 91

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C | -0.022983 | 0.011623 | -1.977359 | 0.0512 |
| A1 | 16765.51 | 37608.93 | 0.445785 | 0.6569 |
| ARVC | 0.021082 | 0.027133 | 0.776970 | 0.4393 |
| APPE | -0.001586 | 0.003157 | -0.502381 | 0.6167 |
| R-squared | 0.009330 | Mean dependent var | | -0.019584 |
| Adjusted R-squared | -0.024831 | S.D. dependent var | | 0.099293 |
| S.E. of regression | 0.100518 | Akaike info criterion | | -1.713996 |
| Sum squared resid | 0.879039 | Schwarz criterion | | -1.603628 |
| Log likelihood | 81.98681 | Hannan-Quinn criter. | | -1.669469 |
| F-statistic | 0.273122 | Durbin-Watson stat | | 2.036276 |
| Prob(F-statistic) | 0.844632 | | | |

- Dependent Variable(ATA) : $TA / A_{i,t-1}$
- A1 : $1/A_{i,t-1}$
- ARVC : $(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$
- APPE : $PPE_{i,t} / A_{i,t-1}$

الملحق رقم (07): معاملات نموذج الانحدار المتعدد لسنة 2013

Dependent Variable: ATA
 Method: Least Squares
 Date: 06/07/15 Time: 20:16
 Sample: 1 91
 Included observations: 91

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C | 0.035938 | 0.017138 | 2.096974 | 0.0389 |
| A1 | -8631.686 | 32030.32 | -0.269485 | 0.7882 |
| ARVC | 0.051707 | 0.025447 | 2.031946 | 0.0452 |
| APPE | -0.056069 | 0.033664 | -1.665567 | 0.0994 |
| R-squared | 0.067601 | Mean dependent var | | 0.010375 |
| Adjusted R-squared | 0.035450 | S.D. dependent var | | 0.086042 |
| S.E. of regression | 0.084503 | Akaike info criterion | | -2.061087 |
| Sum squared resid | 0.621253 | Schwarz criterion | | -1.950720 |
| Log likelihood | 97.77948 | Hannan-Quinn criter. | | -2.016561 |
| F-statistic | 2.102571 | Durbin-Watson stat | | 1.868322 |
| Prob(F-statistic) | 0.105723 | | | |

الملحق رقم (08): معاملات نموذج الانحدار المتعدد لسنة 2014

Dependent Variable: ATA
 Method: Least Squares
 Date: 06/07/15 Time: 21:31
 Sample: 1 91
 Included observations: 91

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C | -0.082169 | 0.016262 | -5.052844 | 0.0000 |
| A1 | 51367.81 | 81571.07 | 0.629731 | 0.5305 |
| ARVC | -0.052956 | 0.000421 | -125.7511 | 0.0000 |
| APPE | 0.192720 | 0.000890 | 216.6407 | 0.0000 |
| R-squared | 0.999311 | Mean dependent var | | 0.551937 |
| Adjusted R-squared | 0.999287 | S.D. dependent var | | 5.230343 |
| S.E. of regression | 0.139655 | Akaike info criterion | | -1.056324 |
| Sum squared resid | 1.696804 | Schwarz criterion | | -0.945956 |
| Log likelihood | 52.06273 | Hannan-Quinn criter. | | -1.011797 |
| F-statistic | 42050.36 | Durbin-Watson stat | | 1.887880 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

الملحق رقم (09) : المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012-2014)

| جودة الأرباح | متوسط المستحقات الاختيارية | القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية | المستحقات الاختيارية | المستحقات غير الاختيارية | السنة | الشركة |
|--------------|----------------------------|-------------------------------------|----------------------|--------------------------|-------|-------------------------------------|
| 1 | 0.067538 | 0.014835 | 0.014835 | -0.024734 | 2012 | شركة كيميائيات الميثانول |
| 1 | | 0.060654 | -0.060654 | -0.025843 | 2013 | |
| 0 | | 0.127126 | -0.127126 | 0.067803 | 2014 | |
| 1 | 0.039459 | 0.032863 | 0.032863 | -0.023141 | 2012 | الشركة الوطنية للبتروكيماويات |
| 1 | | 0.00019 | 0.000190 | -0.007092 | 2013 | |
| 0 | | 0.085325 | -0.085325 | 0.074976 | 2014 | |
| 1 | 0.041569 | 0.004637 | -0.004637 | -0.022853 | 2012 | الشركة السعودية للصناعات الأساسية |
| 0 | | 0.062679 | -0.062679 | 0.008699 | 2013 | |
| 0 | | 0.057391 | -0,057391 | 0.012420 | 2014 | |
| 0 | 0.029930 | 0.038314 | 0.038314 | -0.024173 | 2012 | شركة التصنيع الوطنية |
| 1 | | 0.018584 | -0.018584 | 0.007551 | 2013 | |
| 0 | | 0.032891 | 0.032891 | -0.009597 | 2014 | |
| 1 | 0.051438 | 0.031696 | -0.031696 | -0.017210 | 2012 | شركة نماء للكيماويات |
| 1 | | 0.010466 | -0.010466 | -0.007775 | 2013 | |
| 0 | | 0.112151 | -0.112151 | 0.055444 | 2014 | |
| 1 | 0.031876 | 0.030272 | 0.030272 | -0.023027 | 2012 | المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي |
| 0 | | 0.034289 | 0.034289 | -0.005605 | 2013 | |
| 1 | | 0.031066 | -0.031066 | 0.047949 | 2014 | |

الملحق رقم (09) : تابع المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | | |
|---|----------|----------|-----------|-----------|------|---|
| 0 | 0.022605 | 0.033126 | 0.033126 | -0.023739 | 2012 | شركة الصحراء للبتروكيماويات |
| 1 | | 0.017757 | 0.017757 | 0.016118 | 2013 | |
| 1 | | 0.016933 | 0.016933 | 0.003585 | 2014 | |
| 1 | 0.061743 | 0.031684 | -0.031684 | -0.023941 | 2012 | شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات |
| 1 | | 0.042547 | -0.042547 | -0.012273 | 2013 | |
| 0 | | 0.110997 | -0.110997 | 0.032971 | 2014 | |
| 1 | 0.038531 | 0.006329 | 0.006329 | -0.028591 | 2012 | الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات |
| 1 | | 0.001461 | -0.001461 | 0.004053 | 2013 | |
| 0 | | 0.107802 | -0.107802 | 0.065511 | 2014 | |
| 1 | 0.081732 | 0.055624 | -0.055624 | -0.021778 | 2012 | الشركة المتقدمة للبتروكيماويات |
| 1 | | 0.064233 | -0.064233 | 0.001313 | 2013 | |
| 0 | | 0.125338 | -0.125338 | 0.058310 | 2014 | |
| 1 | 0.053896 | 0.018626 | -0.018626 | -0.020990 | 2012 | شركة كيان السعودية للبتروكيماويات |
| 1 | | 0.025269 | -0.025269 | -0.010135 | 2013 | |
| 0 | | 0.117792 | -0.117792 | 0.071761 | 2014 | |
| 0 | 0.104001 | 0.191563 | -0.191563 | -0.020898 | 2012 | شركة اسمنت حائل |
| 1 | | 0.091361 | 0.091361 | -0.012692 | 2013 | |
| 1 | | 0.02908 | -0.029080 | 0.064186 | 2014 | |
| 1 | 0.039475 | 0.017007 | -0.017007 | -0.024555 | 2012 | شركة اسمنت نجران |
| 1 | | 0.026369 | -0.026369 | 0.026362 | 2013 | |
| 0 | | 0.07505 | -0.075050 | 0.099678 | 2014 | |

الملحق رقم (09) : تابع المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | | |
|---|----------|----------|-----------|-----------|------|-----------------------------|
| 1 | 0.021189 | 0.004336 | 0.004336 | -0.024584 | 2012 | شركة اسمنت المنطقة الشمالية |
| 0 | | 0.030674 | 0.030674 | 0.006142 | 2013 | |
| 0 | | 0.028556 | 0.028556 | 0.025516 | 2014 | |
| 1 | 0.071653 | 0.041201 | -0.041201 | -0.018979 | 2012 | شركة اسمنت العربية |
| 0 | | 0.07266 | -0.072660 | -0.000465 | 2013 | |
| 0 | | 0.101098 | -0.101098 | 0.044231 | 2014 | |
| 0 | 0.022036 | 0.058521 | -0.058521 | -0.023112 | 2012 | شركة اسمنت اليمامة |
| 1 | | 0.004135 | -0.004135 | 0.011262 | 2013 | |
| 1 | | 0.003452 | -0.003452 | -0.008396 | 2014 | |
| 1 | 0.058961 | 0.044572 | -0.044572 | -0.018380 | 2012 | شركة اسمنت السعودية |
| 1 | | 0.028399 | 0.028399 | -0.008194 | 2013 | |
| 0 | | 0.103912 | -0.103912 | 0.067351 | 2014 | |
| 1 | 0.074666 | 0.050353 | -0.050353 | -0.023287 | 2012 | شركة اسمنت المنطقة الجنوبية |
| 1 | | 0.057444 | 0.057444 | -0.007143 | 2013 | |
| 0 | | 0.1162 | -0.116200 | 0.081643 | 2014 | |
| 1 | 0.034302 | 0.008447 | 0.008447 | -0.022465 | 2012 | شركة اسمنت ينبع |
| 1 | | 0.009317 | 0.009317 | -0.002292 | 2013 | |
| 0 | | 0.085143 | -0.085143 | 0.060721 | 2014 | |
| 1 | 0.028054 | 0.020101 | -0.020101 | -0.016119 | 2012 | شركة اسمنت المنطقة الشرقية |
| 0 | | 0.037618 | -0.037618 | 0.004763 | 2013 | |
| 1 | | 0.026443 | -0.026443 | 0.032853 | 2014 | |

الملحق رقم (09) : تابع المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | | |
|---|----------|----------|-----------|-----------|------|---|
| 1 | 0.059411 | 0.009478 | -0.009478 | -0.021616 | 2012 | شركة أسواق عبد الله العثيم |
| 0 | | 0.10688 | -0.106880 | 0.026903 | 2013 | |
| 0 | | 0.061875 | -0.061875 | -0.015360 | 2014 | |
| 1 | 0.047472 | 0.023563 | 0.023563 | -0.022704 | 2012 | شركة المواساة للخدمات الطبية |
| 0 | | 0.052227 | -0.052227 | 0.000456 | 2013 | |
| 0 | | 0.066625 | -0.066625 | 0.060850 | 2014 | |
| 1 | 0.043175 | 0.020356 | 0.020356 | -0.007633 | 2012 | الشركة المتحدة للإلكترونيات |
| 0 | | 0.050752 | 0.050752 | -0.030378 | 2013 | |
| 0 | | 0.058418 | -0.058418 | -0.061125 | 2014 | |
| 1 | 0.027221 | 0.009382 | 0.009382 | -0.023781 | 2012 | شركة دله للخدمات الصحية القابضة |
| 0 | | 0.030605 | 0.030605 | 0.001778 | 2013 | |
| 0 | | 0.041676 | -0.041676 | 0.046224 | 2014 | |
| 0 | 0.025557 | 0.034307 | -0.034307 | -0.021233 | 2012 | الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات |
| 0 | | 0.035438 | -0.035438 | 0.036429 | 2013 | |
| 1 | | 0.006925 | -0.006925 | 0.066230 | 2014 | |
| 0 | 0.286982 | 0.343512 | 0.343512 | -0.017645 | 2012 | الشركة الوطنية للتسويق الزراعي |
| 0 | | 0.402645 | 0.402645 | 0.024654 | 2013 | |
| 1 | | 0.11479 | 0.114790 | -0.035588 | 2014 | |
| 0 | 0.028890 | 0.029241 | -0.029241 | -0.021710 | 2012 | مجموعة فتيحي القابضة |
| 1 | | 0.011257 | -0.011257 | 0.027287 | 2013 | |
| 0 | | 0.046172 | 0.046172 | -0.056488 | 2014 | |

الملحق رقم (09) : تابع المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | | |
|---|----------|----------|-----------|-----------|------|------------------------------|
| 1 | 0.032199 | 0.028947 | 0.028947 | -0.008180 | 2012 | شركة جرير للتسويق |
| 1 | | 0.02313 | 0.023130 | 0.018796 | 2013 | |
| 0 | | 0.044519 | -0.044519 | 0.024875 | 2014 | |
| 1 | 0.023701 | 0.014435 | 0.014435 | -0.022513 | 2012 | شركة الخليج للتدريب والتعليم |
| 0 | | 0.03635 | 0.036350 | 0.002064 | 2013 | |
| 1 | | 0.020319 | 0.020319 | 0.039195 | 2014 | |
| 1 | 0.336140 | 0.002137 | -0.002137 | -0.022547 | 2012 | شركة الغاز والتصنيع الأهلي |
| 1 | | 0.01148 | -0.011480 | 0.012960 | 2013 | |
| 0 | | 0.994803 | 0.994803 | 2.30E-05 | 2014 | |
| 1 | 0.102535 | 0.081869 | -0.081869 | -0.009021 | 2012 | الشركة السعودية للكهرباء |
| 1 | | 0.058842 | -0.058842 | -0.008164 | 2013 | |
| 0 | | 0.166893 | -0.166893 | 0.067553 | 2014 | |
| 0 | 0.260799 | 0.722773 | -0.722773 | -0.015270 | 2012 | مجموعة صافو لا |
| 1 | | 0.021499 | 0.021499 | 0.018763 | 2013 | |
| 1 | | 0.038126 | 0.038126 | -0.028478 | 2014 | |
| 0 | 0.046568 | 0.108691 | 0.108691 | 0.042339 | 2012 | شركة وفرة للصناعة والتنمية |
| 1 | | 0.010276 | -0.010276 | -0.142231 | 2013 | |
| 1 | | 0.020738 | -0.020738 | 0.012721 | 2014 | |
| 1 | 0.066512 | 0.036179 | -0.036179 | -0.020896 | 2012 | شركة المراعي |
| 1 | | 0.049299 | -0.049299 | -0.004151 | 2013 | |
| 0 | | 0.114059 | -0.114059 | 0.052040 | 2014 | |

الملحق رقم (09) : تابع المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | | |
|---|----------|-----------|------------|-----------|------|---------------------------------|
| 1 | 0.160817 | 0.136069 | 0.136069 | -0.026832 | 2012 | مجموعة أنعام الدولية القابضة |
| 1 | | 0.119872 | -0.119872 | 0.009632 | 2013 | |
| 0 | | 0.226509 | -0.226509 | 0.038336 | 2014 | |
| 0 | 0.019749 | 0.02529 | 0.025290 | -0.021443 | 2012 | شركة حلواني إخوان |
| 0 | | 0.027694 | 0.027694 | 0.013423 | 2013 | |
| 1 | | 0.006263 | -0.006263 | 0.024660 | 2014 | |
| 0 | 0.122214 | 0.196473 | -0.196473 | -0.016430 | 2012 | شركة الخطوط السعودية للتموين |
| 1 | | 0.009663 | 0.009663 | 0.034599 | 2013 | |
| 0 | | 0.160507 | 0.160507 | -0.061713 | 2014 | |
| 1 | 0.062292 | 0.044949 | -0.044949 | -0.024071 | 2012 | شركة القصيم الزراعية |
| 1 | | 0.059496 | -0.059496 | 0.001778 | 2013 | |
| 0 | | 0.082432 | -0.082432 | 0.048018 | 2014 | |
| 1 | 0.037929 | 0.0066458 | -0.0066458 | -0.022669 | 2012 | الشركة الوطنية للتنمية الزراعية |
| 1 | | 0.017547 | -0.017547 | 0.007863 | 2013 | |
| 0 | | 0.089594 | -0.089594 | 0.017538 | 2014 | |
| 1 | 0.074915 | 0.000858 | 0.000858 | -0.023873 | 2012 | شركة الشرقية للتنمية |
| 0 | | 0.150495 | -0.150495 | 0.013107 | 2013 | |
| 1 | | 0.073392 | -0.073392 | -0.007750 | 2014 | |
| 0 | 0.042165 | 0.050132 | -0.050132 | -0.020559 | 2012 | شركة الجوف الزراعية |
| 1 | | 0.025949 | -0.025949 | 0.009555 | 2013 | |
| 0 | | 0.050414 | 0.050414 | -0.030314 | 2014 | |

الملحق رقم (09) : تابع المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | | |
|---|----------|----------|-----------|-----------|------|----------------------------------|
| 1 | 0.228352 | 0.013632 | -0.013632 | -0.024789 | 2012 | شركة جازان للتنمية |
| 0 | | 0.514643 | -0.514643 | 0.012347 | 2013 | |
| 1 | | 0.156781 | -0.156781 | -0.003554 | 2014 | |
| 1 | 0.069611 | 0.018742 | -0.018742 | -0.003680 | 2012 | شركة تكوين المتطورة |
| 0 | | 0.105448 | 0.105448 | -0.008792 | 2013 | |
| 0 | | 0.084642 | -0.084642 | 0.078594 | 2014 | |
| 1 | 0.019917 | 0.011632 | -0.011632 | -0.022149 | 2012 | شركة الصناعات الكيماوية الاساسية |
| 1 | | 0.004117 | -0.004117 | 0.020884 | 2013 | |
| 0 | | 0.044003 | -0.044003 | -0.017259 | 2014 | |
| 1 | 0.025800 | 0.008362 | 0.008362 | -0.021572 | 2012 | شركة التعدين العربية السعودية |
| 1 | | 0.016288 | -0.016288 | 0.017334 | 2013 | |
| 0 | | 0.052749 | -0.052749 | 0.030031 | 2014 | |
| 0 | 0.100290 | 0.193375 | 0.193375 | -0.025046 | 2012 | مجموعة استرا الصناعية |
| 1 | | 0.045125 | 0.045125 | 0.030888 | 2013 | |
| 1 | | 0.06237 | -0.062370 | 0.007398 | 2014 | |
| 1 | 0.031714 | 0.011626 | -0.011626 | -0.021841 | 2012 | مجموعة السريع التجارية الصناعية |
| 1 | | 0.028219 | 0.028219 | 0.019853 | 2013 | |
| 0 | | 0.055296 | 0.055296 | -0.055378 | 2014 | |
| 1 | 0.177813 | 0.084986 | 0.084986 | -0.007921 | 2012 | شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر |
| 1 | | 0.050498 | 0.050498 | 0.013758 | 2013 | |
| 0 | | 0.397956 | 0.397956 | -0.009945 | 2014 | |

الملحق رقم (09) : تابع المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | | |
|---|----------|----------|-----------|-----------|------|---|
| 1 | 0.063524 | 0.050851 | 0.050851 | -0.023178 | 2012 | الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية |
| 1 | | 0.003066 | 0.003066 | 0.032118 | 2013 | |
| 0 | | 0.136654 | 0.136654 | -0.068882 | 2014 | |
| 1 | 0.053150 | 0.038907 | 0.038907 | -0.023390 | 2012 | شركة الصناعات الزجاجية الوطنية |
| 1 | | 0.022268 | -0.022268 | 0.032402 | 2013 | |
| 0 | | 0.098274 | 0.098274 | -0.071211 | 2014 | |
| 1 | 0.057185 | 0.051719 | -0.051719 | -0.022520 | 2012 | شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف |
| 1 | | 0.02686 | 0.026860 | 0.022162 | 2013 | |
| 0 | | 0.092977 | 0.092977 | 0.005040 | 2014 | |
| 1 | 0.033847 | 0.03327 | -0.033270 | 0.009709 | 2012 | الشركة الوطنية لتصنيع وسبك المعادن |
| 0 | | 0.061764 | -0.061764 | -0.002579 | 2013 | |
| 1 | | 0.006507 | 0.006507 | 49.87805 | 2014 | |
| 0 | 0.061336 | 0.065151 | 0.065151 | -0.016699 | 2012 | الشركة الكيماوية السعودية |
| 1 | | 0.050894 | 0.050894 | 0.032542 | 2013 | |
| 0 | | 0.067963 | 0.067963 | -0.068822 | 2014 | |
| 1 | 0.056768 | 0.020025 | 0.020025 | -0.025821 | 2012 | الشركة السعودية لصناعة الورق |
| 0 | | 0.06591 | -0.065910 | 0.009285 | 2013 | |
| 0 | | 0.084368 | -0.084368 | 0.028038 | 2014 | |
| 0 | 0.022317 | 0.039035 | 0.039035 | -0.012672 | 2012 | شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي |
| 1 | | 0.017329 | 0.017329 | 0.013838 | 2013 | |
| 1 | | 0.010586 | -0.010586 | 0.004411 | 2014 | |

الملحق رقم (09) : تابع المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | | |
|---|----------|----------|-----------|-----------|------|-------------------------------------|
| 1 | 0.150549 | 0.118889 | -0.118889 | -0.026839 | 2012 | الشركة السعودية للصادرات الصناعية |
| 0 | | 0.201421 | 0.201421 | 0.027027 | 2013 | |
| 1 | | 0.131336 | 0.131336 | -0.180268 | 2014 | |
| 0 | 0.013346 | 0.023299 | 0.023299 | -0.023299 | 2012 | شركة الاتصالات السعودية |
| 0 | | 0.013391 | -0.013391 | 0.013391 | 2013 | |
| 1 | | 0.003347 | -0.003347 | 0.003347 | 2014 | |
| 0 | 0.015351 | 0.021623 | 0.021623 | -0.021624 | 2012 | شركة اتحاد اتصالات |
| 1 | | 0.001737 | -0.001737 | 0.001738 | 2013 | |
| 0 | | 0.022693 | -0.022693 | 0.022692 | 2014 | |
| 1 | 0.032288 | 0.023115 | 0.023115 | -0.023116 | 2012 | شركة الاتصالات السعودية المتنقلة |
| 1 | | 0.027376 | -0.027376 | 0.027375 | 2013 | |
| 0 | | 0.046374 | 0.046374 | -0.046375 | 2014 | |
| 1 | 0.046687 | 0.022497 | 0.022497 | -0.022497 | 2012 | شركة المصافي العربية السعودية |
| 1 | | 0.035356 | -0.035356 | 0.035357 | 2013 | |
| 0 | | 0.082207 | 0.082207 | -0.082207 | 2014 | |
| 1 | 0.044812 | 0.022968 | 0.022968 | -0.022968 | 2012 | شركة الاحساء للتنمية |
| 1 | | 0.032943 | -0.032943 | 0.032943 | 2013 | |
| 0 | | 0.078526 | 0.078526 | -0.078526 | 2014 | |
| 1 | 0.037306 | 0.02243 | 0.022430 | -0.022430 | 2012 | شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة |
| 1 | | 0.029864 | -0.029864 | 0.029864 | 2013 | |
| 0 | | 0.059624 | 0.059624 | -0.059624 | 2014 | |

الملحق رقم (09) : تابع المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | | |
|---|----------|----------|-----------|-----------|------|---------------------------------------|
| 1 | 0.035851 | 0.022643 | 0.022643 | -0.022642 | 2012 | شركة المملكة القابضة |
| 1 | | 0.027194 | -0.027194 | 0.027195 | 2013 | |
| 0 | | 0.057716 | 0.057716 | -0.057713 | 2014 | |
| 0 | 0.015979 | 0.016894 | 0.016894 | -0.016894 | 2012 | شركة اتحاد مصانع الأسلاك |
| 1 | | 0.014095 | -0.014095 | 0.014095 | 2013 | |
| 0 | | 0.016949 | 0.016949 | -0.016950 | 2014 | |
| 0 | 0.022649 | 0.022707 | 0.022707 | -0.022706 | 2012 | الشركة السعودية لأنابيب الصلب |
| 1 | | 0.021589 | -0.021589 | 0.021589 | 2013 | |
| 0 | | 0.02365 | 0.023650 | -0.023650 | 2014 | |
| 1 | 0.022452 | 0.020975 | 0.020975 | -0.020975 | 2012 | شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الحضري |
| 1 | | 0.005057 | -0.005057 | 0.019827 | 2013 | |
| 0 | | 0.041324 | 0.041324 | -0.041324 | 2014 | |
| 1 | 0.022516 | 0.014779 | 0.014779 | -0.014804 | 2012 | شركة الخزف السعودي |
| 1 | | 0.019827 | -0.019827 | 0.005051 | 2013 | |
| 0 | | 0.032941 | -0.032941 | 0.032927 | 2014 | |
| 0 | 0.022706 | 0.024557 | 0.024557 | -0.024557 | 2012 | شركة الجبس الأهلية |
| 1 | | 0.002132 | 0.002132 | -0.002132 | 2013 | |
| 0 | | 0.04143 | -0.041430 | 0.041429 | 2014 | |
| 0 | 0.020343 | 0.020869 | 0.020869 | -0.020871 | 2012 | شركة الكابلات السعودية |
| 0 | | 0.023097 | -0.023097 | 0.023096 | 2013 | |
| 1 | | 0.017063 | 0.017063 | -0.017066 | 2014 | |

الملحق رقم (09) : تابع المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | | |
|---|----------|----------|-----------|-----------|------|-------------------------------------|
| 1 | 0.029964 | 0.022714 | 0.022714 | -0.022714 | 2012 | الشركة السعودية للتنمية الصناعية |
| 1 | | 0.024171 | -0.024171 | 0.024171 | 2013 | |
| 0 | | 0.043007 | 0.043007 | -0.043007 | 2014 | |
| 1 | 0.020118 | 0.01791 | 0.017910 | -0.017909 | 2012 | شركة أميانتيت العربية السعودية |
| 1 | | 0.012968 | -0.012968 | 0.012963 | 2013 | |
| 0 | | 0.029476 | 0.029476 | -0.029456 | 2014 | |
| 1 | 0.023537 | 0.020944 | 0.020944 | -0.020944 | 2012 | الشركة العربية للأنايب |
| 1 | | 0.021632 | -0.021632 | 0.021619 | 2013 | |
| 0 | | 0.028034 | -0.028034 | 0.028004 | 2014 | |
| 1 | 0.023412 | 0.019405 | 0.019405 | -0.019459 | 2012 | شركة الزامل للاستثمار الصناعي |
| 1 | | 0.019233 | -0.019233 | 0.019223 | 2013 | |
| 0 | | 0.031598 | 0.031598 | -0.031600 | 2014 | |
| 1 | 0.024630 | 0.019431 | 0.019431 | -0.019431 | 2012 | شركة الباطين للطاقة والاتصالات |
| 0 | | 0.025996 | -0.025996 | 0.025997 | 2013 | |
| 0 | | 0.028462 | 0.028462 | -0.028462 | 2014 | |
| 0 | 0.021135 | 0.049399 | 0.049399 | -0.049399 | 2012 | شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة |
| 1 | | 0.006288 | -0.006288 | 0.006288 | 2013 | |
| 1 | | 0.007717 | 0.007717 | -0.007717 | 2014 | |
| 1 | 0.011733 | 0.006876 | 0.006876 | -0.006885 | 2012 | شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان |
| 0 | | 0.021587 | -0.021587 | 0.021578 | 2013 | |
| 1 | | 0.006736 | -0.006736 | 0.006734 | 2014 | |

الملحق رقم (09) : تابع المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | | |
|---|----------|----------|-----------|-----------|------|--------------------------------------|
| 1 | 0.046436 | 0.022641 | 0.022641 | -0.022641 | 2012 | الشركة العقارية السعودية |
| 1 | | 0.034053 | -0.034053 | 0.034053 | 2013 | |
| 0 | | 0.082615 | 0.082615 | -0.082615 | 2014 | |
| 0 | 0.011788 | 0.023216 | 0.023216 | -0.023216 | 2012 | شركة طيبة القابضة |
| 1 | | 0.009993 | -0.009993 | 0.009993 | 2013 | |
| 1 | | 0.002155 | -0.002155 | 0.002155 | 2014 | |
| 1 | 0.025137 | 0.023311 | 0.023311 | -0.023311 | 2012 | شركة مكة للإنشاء والتعمير |
| 1 | | 0.020102 | -0.020102 | 0.020101 | 2013 | |
| 0 | | 0.031998 | 0.031998 | -0.031998 | 2014 | |
| 0 | 0.017803 | 0.02204 | 0.022040 | -0.022038 | 2012 | اعمار المدينة الاقتصادية |
| 0 | | 0.018937 | -0.018937 | 0.018942 | 2013 | |
| 1 | | 0.012433 | 0.012433 | -0.012434 | 2014 | |
| 1 | 0.045050 | 0.022424 | 0.022424 | -0.022421 | 2012 | شركة دار الأركان للتطوير العقاري |
| 1 | | 0.034538 | -0.034538 | 0.034535 | 2013 | |
| 0 | | 0.078189 | 0.078189 | -0.078185 | 2014 | |
| 1 | 0.045689 | 0.022602 | 0.022602 | -0.022602 | 2012 | مدينة المعرفة الاقتصادية |
| 1 | | 0.033021 | -0.033021 | 0.033021 | 2013 | |
| 0 | | 0.081444 | 0.081444 | -0.081444 | 2014 | |
| 1 | 0.052369 | 0.021665 | 0.021665 | -0.021674 | 2012 | الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري |
| 1 | | 0.007711 | 0.007711 | -0.007706 | 2013 | |
| 0 | | 0.127731 | -0.127731 | 0.127728 | 2014 | |

الملحق رقم (09) : تابع المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | | |
|---|----------|----------|-----------|-----------|------|------------------------------------|
| 1 | 0.026402 | 0.021665 | 0.021665 | -0.021674 | 2012 | الشركة السعودية للنقل الجماعي |
| 1 | | 0.007711 | 0.007711 | -0.007706 | 2013 | |
| 0 | | 0.049829 | 0.049829 | -0.049836 | 2014 | |
| 1 | 0.050680 | 0.022162 | 0.022162 | -0.022162 | 2012 | الشركة السعودية للنقل والإست ثمار |
| 1 | | 0.035904 | -0.035904 | 0.035904 | 2013 | |
| 0 | | 0.093975 | 0.093975 | -0.093975 | 2014 | |
| 1 | 0.050523 | 0.022549 | 0.022549 | -0.022549 | 2012 | الشركة المتحدة الدولية للمواصلات |
| 1 | | 0.018198 | 0.018198 | -0.018198 | 2013 | |
| 0 | | 0.110823 | -0.110823 | 0.110823 | 2014 | |
| 1 | 0.012357 | 0.003326 | -0.003326 | 0.003326 | 2012 | المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق |
| 0 | | 0.020693 | -0.020693 | 0.020693 | 2013 | |
| 1 | | 0.013052 | 0.013052 | -0.013052 | 2014 | |
| 0 | 0.013839 | 0.020665 | 0.020665 | -0.020665 | 2012 | لشركة السعودية للطباعة والتغليف |
| 0 | | 0.018016 | -0.018016 | 0.018015 | 2013 | |
| 1 | | 0.002836 | -0.002836 | 0.002836 | 2014 | |
| 1 | 0.034864 | 0.018686 | 0.018686 | -0.018686 | 2012 | مجموعة الطيار للسفر |
| 0 | | 0.040194 | -0.040194 | 0.040194 | 2013 | |
| 0 | | 0.045712 | 0.045712 | -0.045712 | 2014 | |
| 1 | 0.022795 | 0.018256 | 0.018256 | -0.018256 | 2012 | شركة دور للضيافة |
| 1 | | 0.004931 | 0.004931 | -0.004931 | 2013 | |
| 0 | | 0.045199 | -0.045199 | 0.045199 | 2014 | |
| 1 | 0.051215 | 0.004192 | 0.004192 | -0.004192 | 2012 | شركة المشروعات السياحية |
| 1 | | 0.001044 | -0.001044 | 0.001044 | 2013 | |
| 0 | | 0.148409 | -0.148409 | 0.148410 | 2014 | |

الملاحق رقم (10): خصائص مجلس إدارة الشركة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012-2014)

| عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنويا | حجم مجلس الإدارة | الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة | استقلالية أعضاء مجلس الإدارة | السنة | الشركة |
|---------------------------------------|---------------------|--|---------------------------------|-------|--|
| 4 | 9 | 0 | 0.67 | 2012 | شركة كيميائيات الميثانول |
| 3 | 9 | 0 | 0.67 | 2013 | |
| 4 | 9 | 0 | 0.67 | 2014 | |
| 5 | 8 | 0 | 0.50 | 2012 | الشركة الوطنية للبتروكيماويات |
| 6 | 8 | 0 | 0.50 | 2013 | |
| 4 | 8 | 0 | 0.50 | 2014 | |
| 6 | 9 | 0 | 0.56 | 2012 | الشركة السعودية للصناعات الأساسية |
| 4 | 9 | 0 | 0.56 | 2013 | |
| 6 | 9 | 0 | 0.56 | 2014 | |
| 5 | 10 | 0 | 0.50 | 2012 | شركة التصنيع الوطنية |
| 6 | 10 | 0 | 0.10 | 2013 | |
| 5 | 10 | 0 | 0.30 | 2014 | |
| 4 | 8 | 0 | 0.13 | 2012 | شركة نماء للكيمياءويات |
| 4 | 7 | 0 | 0.14 | 2013 | |
| 4 | 7 | 0 | 0.14 | 2014 | |
| 4 | 9 | 0 | 0.56 | 2012 | المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي |
| 4 | 9 | 0 | 0.56 | 2013 | |
| 3 | 9 | 0 | 0.56 | 2014 | |
| 4 | 11 | 0 | 0.18 | 2012 | شركة الصحراء للبتروكيماويات |
| 4 | 11 | 0 | 0.18 | 2013 | |
| 11 | 11 | 0 | 0.27 | 2014 | |

الملحق رقم (10): تابع خصائص مجلس إدارة الشركة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012-2014)

| | | | | | |
|----|----|---|------|------|---|
| 5 | 7 | 0 | 0.57 | 2012 | شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات |
| 5 | 7 | 0 | 0.57 | 2013 | |
| 5 | 7 | 0 | 0.57 | 2014 | |
| 4 | 11 | 1 | 0.55 | 2012 | الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات |
| 5 | 11 | 1 | 0.55 | 2013 | |
| 5 | 11 | 1 | 0.55 | 2014 | |
| 4 | 9 | 0 | 0.44 | 2012 | الشركة المتقدمة للبتروكيماويات |
| 4 | 9 | 0 | 0.22 | 2013 | |
| 4 | 9 | 0 | 0.22 | 2014 | |
| 4 | 7 | 1 | 1.00 | 2012 | شركة كيان السعودية للبتروكيماويات |
| 4 | 7 | 1 | 1.00 | 2013 | |
| 4 | 7 | 1 | 1.00 | 2014 | |
| 2 | 11 | 0 | 0.64 | 2012 | شركة اسمنت حائل |
| 2 | 11 | 0 | 0.55 | 2013 | |
| 2 | 11 | 0 | 0.64 | 2014 | |
| 5 | 7 | 0 | 0.86 | 2012 | شركة اسمنت نجران |
| 5 | 9 | 0 | 0.11 | 2013 | |
| 4 | 9 | 0 | 0.11 | 2014 | |
| 11 | 7 | 0 | 0.86 | 2012 | شركة اسمنت المنطقة الشمالية |
| 6 | 7 | 0 | 0.86 | 2013 | |
| 8 | 7 | 0 | 0.43 | 2014 | |
| 8 | 9 | 1 | 1.00 | 2012 | شركة اسمنت العربية |
| 7 | 9 | 1 | 0.33 | 2013 | |
| 6 | 9 | 1 | 0.33 | 2014 | |

الملحق رقم (10): تابع خصائص مجلس إدارة الشركة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012-2014)

| | | | | | |
|---|----|---|------|------|------------------------------|
| 5 | 10 | 0 | 0.40 | 2012 | شركة اسمنت اليمامة |
| 4 | 10 | 0 | 0.30 | 2013 | |
| 4 | 10 | 0 | 0.20 | 2014 | |
| 4 | 11 | 0 | 0.36 | 2012 | شركة اسمنت السعودية |
| 4 | 11 | 0 | 0.55 | 2013 | |
| 4 | 11 | 0 | 0.45 | 2014 | |
| 9 | 9 | 0 | 0.33 | 2012 | شركة اسمنت المنطقة الجنوبية |
| 8 | 9 | 0 | 0.33 | 2013 | |
| 9 | 9 | 0 | 0.33 | 2014 | |
| 7 | 11 | 0 | 0.64 | 2012 | شركة اسمنت ينبع |
| 7 | 11 | 0 | 0.64 | 2013 | |
| 5 | 11 | 0 | 0.64 | 2014 | |
| 5 | 8 | 0 | 0.50 | 2012 | شركة اسمنت المنطقة الشرقية |
| 5 | 8 | 0 | 0.50 | 2013 | |
| 6 | 8 | 0 | 0.50 | 2014 | |
| 7 | 8 | 0 | 0.50 | 2012 | شركة أسواق عبد الله العثيم |
| 4 | 8 | 0 | 0.25 | 2013 | |
| 4 | 8 | 0 | 0.25 | 2014 | |
| 6 | 7 | 0 | 0.14 | 2012 | شركة المواساة للخدمات الطبية |
| 5 | 7 | 0 | 0.14 | 2013 | |
| 5 | 7 | 0 | 0.14 | 2014 | |
| 3 | 9 | 0 | 0.89 | 2012 | الشركة المتحدة للإلكترونيات |
| 3 | 9 | 0 | 1.00 | 2013 | |
| 4 | 11 | 0 | 0.55 | 2014 | |

الملحق رقم (10): تابع خصائص مجلس إدارة الشركة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012-2014)

| | | | | | |
|----|----|---|------|------|---|
| 5 | 9 | 0 | 0.44 | 2012 | شركة دله للخدمات الصحية القابضة |
| 4 | 9 | 0 | 0.44 | 2013 | |
| 5 | 9 | 0 | 0.44 | 2014 | |
| 5 | 7 | 0 | 0.86 | 2012 | الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات |
| 5 | 7 | 0 | 0.86 | 2013 | |
| 4 | 7 | 0 | 0.14 | 2014 | |
| 2 | 6 | 0 | 0.33 | 2012 | الشركة الوطنية للتسويق الزراعي |
| 2 | 6 | 0 | 0.33 | 2013 | |
| 5 | 7 | 0 | 0.14 | 2014 | |
| 6 | 7 | 0 | 0.14 | 2012 | مجموعة فتيحي القابضة |
| 4 | 7 | 0 | 0.14 | 2013 | |
| 6 | 7 | 0 | 0.14 | 2014 | |
| 4 | 8 | 0 | 0.25 | 2012 | شركة جرير للتسويق |
| 5 | 8 | 1 | 0.25 | 2013 | |
| 4 | 8 | 1 | 0.25 | 2014 | |
| 4 | 8 | 0 | 0.50 | 2012 | شركة الخليج للتدريب والتعليم |
| 4 | 8 | 0 | 0.50 | 2013 | |
| 4 | 8 | 0 | 0.50 | 2014 | |
| 12 | 9 | 0 | 0.33 | 2012 | شركة الغاز والتصنيع الأهلي |
| 12 | 10 | 0 | 0.50 | 2013 | |
| 12 | 10 | 0 | 0.50 | 2014 | |
| 8 | 9 | 1 | 1.00 | 2012 | الشركة السعودية للكهرباء |
| 9 | 10 | 1 | 1.00 | 2013 | |
| 8 | 9 | 1 | 1.00 | 2014 | |

الملحق رقم (10): تابع خصائص مجلس إدارة الشركة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | |
|---|----|---|------|------|---------------------------------|
| 7 | 11 | 1 | 0.91 | 2012 | مجموعة صافو لا |
| 6 | 11 | 1 | 0.91 | 2013 | |
| 9 | 11 | 1 | 0.91 | 2014 | |
| 4 | 7 | 0 | 0.86 | 2012 | شركة وبرة للصناعة والتنمية |
| 5 | 7 | 0 | 0.86 | 2013 | |
| 4 | 7 | 0 | 0.86 | 2014 | |
| 5 | 9 | 1 | 0.89 | 2012 | شركة المراعي |
| 5 | 9 | 1 | 0.89 | 2013 | |
| 4 | 10 | 1 | 0.60 | 2014 | |
| 7 | 5 | 0 | 0.20 | 2012 | مجموعة أنعام الدولية القابضة |
| 9 | 5 | 0 | 0.20 | 2013 | |
| 6 | 5 | 0 | 0.20 | 2014 | |
| 6 | 9 | 0 | 0.67 | 2012 | شركة حلواني إخوان |
| 5 | 9 | 0 | 0.44 | 2013 | |
| 5 | 9 | 0 | 0.44 | 2014 | |
| 7 | 9 | 1 | 1.00 | 2012 | شركة الخطوط السعودية للتموين |
| 7 | 9 | 1 | 1.00 | 2013 | |
| 7 | 9 | 1 | 1.00 | 2014 | |
| 7 | 5 | 0 | 0.29 | 2012 | شركة القصيم الزراعية |
| 7 | 4 | 0 | 0.29 | 2013 | |
| 7 | 4 | 0 | 0.29 | 2014 | |
| 6 | 7 | 0 | 0.57 | 2012 | الشركة الوطنية للتنمية الزراعية |
| 8 | 7 | 0 | 0.71 | 2013 | |
| 6 | 11 | 0 | 0.00 | 2014 | |

الملحق رقم (10): تابع خصائص مجلس إدارة الشركة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012-2014)

| | | | | | |
|----|----|---|------|------|----------------------------------|
| 3 | 5 | 0 | 0.00 | 2012 | شركة الشرقية للتنمية |
| 2 | 4 | 0 | 0.00 | 2013 | |
| 7 | 5 | 0 | 0.80 | 2014 | |
| 5 | 9 | 0 | 0.89 | 2012 | شركة الجوف الزراعية |
| 5 | 9 | 0 | 0.89 | 2013 | |
| 5 | 9 | 0 | 0.89 | 2014 | |
| 10 | 7 | 0 | 0.43 | 2012 | شركة جازان للتنمية |
| 4 | 7 | 0 | 0.29 | 2013 | |
| 7 | 7 | 0 | 0.14 | 2014 | |
| 2 | 7 | 0 | 0.43 | 2012 | شركة تكوين المتطورة |
| 4 | 7 | 0 | 0.43 | 2013 | |
| 4 | 7 | 0 | 0.43 | 2014 | |
| 4 | 9 | 1 | 0.56 | 2012 | شركة الصناعات الكيماوية الأساسية |
| 4 | 9 | 1 | 0.56 | 2013 | |
| 4 | 9 | 1 | 0.56 | 2014 | |
| 7 | 9 | 0 | 0.56 | 2012 | شركة التعدين العربية السعودية |
| 5 | 9 | 0 | 0.56 | 2013 | |
| 8 | 10 | 0 | 0.50 | 2014 | |
| 4 | 9 | 1 | 1.00 | 2012 | مجموعة استرا الصناعية |
| 5 | 9 | 1 | 1.00 | 2013 | |
| 4 | 9 | 1 | 1.00 | 2014 | |
| 6 | 7 | 0 | 0.29 | 2012 | مجموعة السريع التجارية الصناعية |
| 6 | 7 | 0 | 0.57 | 2013 | |
| 7 | 7 | 0 | 0.71 | 2014 | |

الملحق رقم (10): تابع خصائص مجلس إدارة الشركة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012-2014)

| | | | | | |
|---|---|---|------|------|---|
| 6 | 8 | 1 | 0.25 | 2012 | شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر |
| 9 | 8 | 1 | 0.25 | 2013 | |
| 7 | 8 | 1 | 0.25 | 2014 | |
| 6 | 7 | 0 | 1.00 | 2012 | الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية |
| 6 | 7 | 0 | 1.00 | 2013 | |
| 5 | 7 | 0 | 1.00 | 2014 | |
| 4 | 8 | 0 | 0.25 | 2012 | شركة الصناعات الزجاجية الوطنية |
| 4 | 8 | 0 | 0.25 | 2013 | |
| 5 | 8 | 0 | 0.25 | 2014 | |
| 4 | 7 | 0 | 0.43 | 2012 | شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف |
| 4 | 7 | 0 | 0.00 | 2013 | |
| 4 | 7 | 0 | 0.00 | 2014 | |
| 5 | 6 | 0 | 0.33 | 2012 | الشركة الوطنية لتصنيع وسبك المعادن |
| 6 | 6 | 0 | 0.50 | 2013 | |
| 6 | 6 | 0 | 0.33 | 2014 | |
| 4 | 9 | 0 | 0.56 | 2012 | الشركة الكيماوية السعودية |
| 4 | 9 | 0 | 0.56 | 2013 | |
| 3 | 9 | 0 | 0.56 | 2014 | |
| 4 | 8 | 0 | 0.25 | 2012 | الشركة السعودية لصناعة الورق |
| 5 | 8 | 0 | 0.25 | 2013 | |
| 5 | 8 | 0 | 0.25 | 2014 | |
| 4 | 7 | 0 | 0.29 | 2012 | شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي |
| 6 | 7 | 0 | 0.14 | 2013 | |
| 5 | 7 | 0 | 0.14 | 2014 | |

الملحق رقم (10): تابع خصائص مجلس إدارة الشركة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012-2014)

| | | | | | |
|----|----|---|------|------|--|
| 5 | 5 | 0 | 0.00 | 2012 | الشركة السعودية للصادرات الصناعية |
| 3 | 5 | 0 | 0.00 | 2013 | |
| 4 | 5 | 0 | 0.00 | 2014 | |
| 6 | 9 | 0 | 1.00 | 2012 | شركة الاتصالات السعودية |
| 16 | 9 | 0 | 0.13 | 2013 | |
| 13 | 9 | 0 | 0.13 | 2014 | |
| 7 | 10 | 0 | 0.40 | 2012 | شركة اتحاد اتصالات |
| 6 | 10 | 0 | 0.40 | 2013 | |
| 12 | 10 | 0 | 0.40 | 2014 | |
| 6 | 9 | 1 | 0.67 | 2012 | شركة الاتصالات السعودية المتنقلة |
| 6 | 9 | 1 | 0.67 | 2013 | |
| 5 | 9 | 1 | 0.67 | 2014 | |
| 6 | 7 | 1 | 0.14 | 2012 | شركة المصافي العربية السعودية |
| 9 | 6 | 1 | 0.33 | 2013 | |
| 6 | 7 | 1 | 0.29 | 2014 | |
| 2 | 7 | 0 | 0.57 | 2012 | شركة الأحساء للتنمية |
| 2 | 7 | 0 | 0.57 | 2013 | |
| 3 | 7 | 0 | 0.57 | 2014 | |
| 4 | 9 | 0 | 0.22 | 2012 | شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة |
| 5 | 9 | 0 | 0.78 | 2013 | |
| 4 | 9 | 0 | 0.78 | 2014 | |
| 7 | 9 | 0 | 0.22 | 2012 | شركة المملكة القابضة |
| 6 | 9 | 0 | 0.22 | 2013 | |
| 7 | 9 | 0 | 0.33 | 2014 | |

الملحق رقم (10): تابع خصائص مجلس إدارة الشركة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012-2014)

| | | | | | |
|----|----|---|------|------|---------------------------------------|
| 3 | 7 | 0 | 0.14 | 2012 | شركة إتحاد مصانع الأسلاك |
| 3 | 7 | 0 | 0.14 | 2013 | |
| 3 | 7 | 0 | 0.14 | 2014 | |
| 2 | 9 | 0 | 0.56 | 2012 | الشركة السعودية لأنابيب الصلب |
| 3 | 9 | 0 | 0.44 | 2013 | |
| 3 | 9 | 0 | 0.44 | 2014 | |
| 17 | 6 | 0 | 0.50 | 2012 | شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الخضري |
| 15 | 6 | 0 | 0.50 | 2013 | |
| 15 | 6 | 0 | 0.67 | 2014 | |
| 4 | 7 | 0 | 0.57 | 2012 | شركة الخزف السعودي |
| 6 | 7 | 0 | 0.57 | 2013 | |
| 6 | 7 | 0 | 0.71 | 2014 | |
| 6 | 9 | 0 | 0.44 | 2012 | شركة الجبس الأهلية |
| 9 | 6 | 0 | 0.17 | 2013 | |
| 9 | 6 | 0 | 0.17 | 2014 | |
| 4 | 7 | 1 | 0.86 | 2012 | شركة الكابلات السعودية |
| 6 | 7 | 1 | 0.43 | 2013 | |
| 5 | 7 | 1 | 0.43 | 2014 | |
| 5 | 10 | 1 | 0.60 | 2012 | الشركة السعودية للتنمية الصناعية |
| 7 | 10 | 1 | 0.60 | 2013 | |
| 8 | 10 | 1 | 0.60 | 2014 | |
| 2 | 9 | 0 | 0.89 | 2012 | شركة أميانتيت العربية السعودية |
| 2 | 9 | 0 | 0.89 | 2013 | |
| 2 | 9 | 0 | 0.89 | 2014 | |

الملحق رقم (10): تابع خصائص مجلس إدارة الشركة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012-2014)

| | | | | | |
|----|----|---|------|------|-------------------------------------|
| 5 | 7 | 0 | 0.29 | 2012 | الشركة العربية للأنابيب |
| 6 | 7 | 0 | 0.29 | 2013 | |
| 6 | 7 | 0 | 0.29 | 2014 | |
| 4 | 10 | 0 | 0.30 | 2012 | شركة الزامل للاستثمار الصناعي |
| 3 | 10 | 0 | 0.27 | 2013 | |
| 4 | 10 | 0 | 0.20 | 2014 | |
| 10 | 9 | 0 | 0.56 | 2012 | شركة الباطين للطاقة والاتصالات |
| 8 | 9 | 0 | 0.44 | 2013 | |
| 10 | 10 | 0 | 0.40 | 2014 | |
| 5 | 9 | 0 | 0.56 | 2012 | شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة |
| 4 | 9 | 0 | 0.67 | 2013 | |
| 5 | 9 | 0 | 0.56 | 2014 | |
| 6 | 9 | 1 | 0.56 | 2012 | شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان |
| 5 | 9 | 1 | 0.56 | 2013 | |
| 4 | 12 | 1 | 0.58 | 2014 | |
| 6 | 8 | 0 | 0.25 | 2012 | الشركة العقارية السعودية |
| 8 | 8 | 0 | 0.25 | 2013 | |
| 7 | 7 | 0 | 0.57 | 2014 | |
| 5 | 9 | 0 | 0.56 | 2012 | شركة طيبة القابضة |
| 5 | 9 | 0 | 0.56 | 2013 | |
| 7 | 9 | 0 | 0.44 | 2014 | |
| 11 | 11 | 0 | 0.36 | 2012 | شركة مكة للإنشاء والتعمير |
| 7 | 11 | 0 | 0.36 | 2013 | |
| 7 | 11 | 0 | 0.27 | 2014 | |

الملحق رقم (10): تابع خصائص مجلس إدارة الشركة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012-2014)

| | | | | | |
|----|----|---|------|------|--------------------------------------|
| 5 | 9 | 0 | 0.89 | 2012 | اعمار المدينة الاقتصادية |
| 6 | 9 | 0 | 0.89 | 2013 | |
| 4 | 9 | 0 | 0.89 | 2014 | |
| 4 | 10 | 0 | 0.40 | 2012 | شركة دار الأركان للتطوير العقاري |
| 4 | 11 | 0 | 0.27 | 2013 | |
| 5 | 11 | 0 | 0.18 | 2014 | |
| 7 | 11 | 1 | 0.64 | 2012 | مدينة المعرفة الاقتصادية |
| 5 | 11 | 1 | 0.64 | 2013 | |
| 7 | 11 | 1 | 0.64 | 2014 | |
| 10 | 9 | 0 | 0.33 | 2012 | الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري |
| 6 | 9 | 0 | 0.33 | 2013 | |
| 6 | 9 | 0 | 0.67 | 2014 | |
| 8 | 10 | 0 | 0.60 | 2012 | الشركة السعودية للنقل الجماعي |
| 7 | 9 | 1 | 0.56 | 2013 | |
| 7 | 9 | 1 | 0.56 | 2014 | |
| 6 | 8 | 0 | 0.00 | 2012 | الشركة السعودية للنقل والإستثمار |
| 11 | 12 | 0 | 0.08 | 2013 | |
| 5 | 8 | 0 | 0.13 | 2014 | |
| 4 | 6 | 1 | 0.50 | 2012 | الشركة المتحدة الدولية للمواصلات |
| 4 | 7 | 1 | 0.43 | 2013 | |
| 4 | 4 | 1 | 0.43 | 2014 | |
| 5 | 12 | 0 | 0.17 | 2012 | المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق |
| 5 | 12 | 0 | 0.17 | 2013 | |
| 5 | 12 | 0 | 0.25 | 2014 | |

الملحق رقم (10): تابع خصائص مجلس إدارة الشركة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | |
|---|---|---|------|------|---------------------------------|
| 8 | 9 | 0 | 0.33 | 2012 | لشركة السعودية للطباعة والتغليف |
| 7 | 9 | 0 | 0.44 | 2013 | |
| 6 | 9 | 0 | 0.44 | 2014 | |
| 4 | 6 | 0 | 0.83 | 2012 | مجموعة الطيار للسفر |
| 3 | 9 | 0 | 0.89 | 2013 | |
| 4 | 9 | 0 | 0.89 | 2014 | |
| 4 | 9 | 0 | 0.44 | 2012 | شركة دور للضيافة |
| 9 | 9 | 0 | 0.44 | 2013 | |
| 7 | 9 | 0 | 0.44 | 2014 | |
| 7 | 6 | 0 | 0.00 | 2012 | شركة المشروعات السياحية |
| 5 | 5 | 0 | 0.00 | 2013 | |
| 7 | 5 | 0 | 0.00 | 2014 | |

الملحق رقم (11): خصائص لجنة المراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| عدد اجتماعات لجنة المراجعة سنويا | حجم لجنة المراجعة | الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة | استقلالية أعضاء لجنة المراجعة | السنة | الشركة |
|----------------------------------|-------------------|--|-------------------------------|-------|-------------------------------------|
| 1 | 3 | 0.00 | 1 | 2012 | شركة كيميائيات الميثانول |
| 7 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 7 | 4 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 5 | 4 | 1.00 | 0 | 2012 | الشركة الوطنية للبتروكيماويات |
| 5 | 3 | 1.00 | 0 | 2013 | |
| 5 | 3 | 1.00 | 0 | 2014 | |
| 8 | 5 | 0.00 | 0 | 2012 | الشركة السعودية للصناعات الأساسية |
| 7 | 5 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 5 | 5 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 5 | 5 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة التصنيع الوطنية |
| 4 | 4 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 4 | 4 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة نماء للكيماويات |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 3 | 3 | 1.00 | 0 | 2012 | المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي |
| 4 | 3 | 1.00 | 1 | 2013 | |
| 4 | 3 | 1.00 | 0 | 2014 | |

الملحق رقم (11): تابع خصائص لجنة المراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | |
|---|---|------|---|------|---|
| 5 | 4 | 0.17 | 0 | 2012 | شركة الصحراء للبتروكيماويات |
| 4 | 4 | 0.25 | 0 | 2013 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 5 | 4 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 3 | 3 | 0.67 | 0 | 2012 | الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات |
| 2 | 4 | 0.50 | 0 | 2013 | |
| 3 | 4 | 0.50 | 0 | 2014 | |
| 3 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | الشركة المتقدمة للبتروكيماويات |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 1 | 2014 | |
| 5 | 3 | 1.00 | 1 | 2012 | شركة كيان السعودية للبتروكيماويات |
| 5 | 3 | 1.00 | 1 | 2013 | |
| 6 | 3 | 1.00 | 1 | 2014 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة اسمنت حائل |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 5 | 3 | 0.00 | 1 | 2012 | شركة اسمنت نجران |
| 5 | 3 | 0.00 | 1 | 2013 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 1 | 2014 | |

الملحق رقم (11): تابع خصائص لجنة المراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | |
|---|---|------|---|------|-----------------------------|
| 4 | 3 | 0.00 | 1 | 2012 | شركة اسمنت المنطقة الشمالية |
| 3 | 3 | 0.00 | 1 | 2013 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 1 | 2014 | |
| 8 | 3 | 1.00 | 1 | 2012 | شركة اسمنت العربية |
| 6 | 3 | 1.00 | 1 | 2013 | |
| 5 | 3 | 1.00 | 1 | 2014 | |
| 5 | 4 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة اسمنت اليمامة |
| 4 | 4 | 0.00 | 1 | 2013 | |
| 4 | 4 | 0.00 | 1 | 2014 | |
| 7 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة اسمنت السعودية |
| 7 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 5 | 4 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة اسمنت المنطقة الجنوبية |
| 5 | 4 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 5 | 4 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 5 | 3 | 0.00 | 1 | 2012 | شركة اسمنت ينبع |
| 4 | 3 | 0.00 | 1 | 2013 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 1 | 2014 | |
| 4 | 4 | 0.00 | 1 | 2012 | شركة اسمنت المنطقة الشرقية |
| 5 | 4 | 0.00 | 1 | 2013 | |
| 5 | 4 | 0.00 | 1 | 2014 | |

الملحق رقم (11): تابع خصائص لجنة المراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | |
|---|---|------|---|------|---|
| 3 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة أسواق عبد الله العثيم |
| 4 | 4 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 5 | 3 | 0.00 | 1 | 2012 | شركة المواساة للخدمات الطبية |
| 4 | 3 | 0.00 | 1 | 2013 | |
| 5 | 3 | 0.00 | 1 | 2014 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | الشركة المتحدة للإلكترونيات |
| 7 | 4 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 7 | 5 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 4 | 4 | 0.00 | 1 | 2012 | شركة دله للخدمات الصحية القابضة |
| 5 | 4 | 0.00 | 1 | 2013 | |
| 6 | 4 | 0.00 | 1 | 2014 | |
| 3 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 9 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | الشركة الوطنية للتسويق الزراعي |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 5 | 3 | 1.00 | 1 | 2012 | مجموعة فتيحي القابضة |
| 5 | 3 | 1.00 | 1 | 2013 | |
| 5 | 3 | 1.00 | 1 | 2014 | |

الملحق رقم (11): تابع خصائص لجنة المراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | |
|----|---|------|---|------|------------------------------|
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة جرير للتسويق |
| 4 | 3 | 0.33 | 0 | 2013 | |
| 4 | 3 | 0.33 | 0 | 2014 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة الخليج للتدريب والتعليم |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 11 | 3 | 0.33 | 1 | 2012 | شركة الغاز والتصنيع الأهلي |
| 8 | 3 | 0.00 | 1 | 2013 | |
| 12 | 4 | 0.25 | 1 | 2014 | |
| 9 | 5 | 1.00 | 1 | 2012 | الشركة السعودية للكهرباء |
| 11 | 5 | 1.00 | 1 | 2013 | |
| 8 | 5 | 1.00 | 1 | 2014 | |
| 5 | 4 | 1.00 | 1 | 2012 | مجموعة صافو لا |
| 5 | 5 | 1.00 | 1 | 2013 | |
| 5 | 5 | 1.00 | 1 | 2014 | |
| 6 | 3 | 0.33 | 0 | 2012 | شركة وفره للصناعة والتنمية |
| 6 | 3 | 0.33 | 1 | 2013 | |
| 5 | 3 | 0.33 | 1 | 2014 | |
| 5 | 4 | 1.00 | 1 | 2012 | شركة المراعي |
| 4 | 4 | 1.00 | 1 | 2013 | |
| 5 | 5 | 1.00 | 1 | 2014 | |

الملحق رقم (11): تابع خصائص لجنة المراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | |
|----|---|------|---|------|---------------------------------|
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | مجموعة أنعام الدولية القابضة |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 1 | 2012 | شركة حلواني إخوان |
| 9 | 3 | 0.00 | 1 | 2013 | |
| 7 | 3 | 0.00 | 1 | 2014 | |
| 5 | 3 | 0.33 | 0 | 2012 | شركة الخطوط السعودية للتموين |
| 5 | 3 | 0.33 | 0 | 2013 | |
| 5 | 3 | 0.33 | 0 | 2014 | |
| 9 | 4 | 1.00 | 0 | 2012 | شركة القصيم الزراعية |
| 6 | 3 | 1.00 | 0 | 2013 | |
| 10 | 3 | 1.00 | 0 | 2014 | |
| 2 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | الشركة الوطنية للتنمية الزراعية |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 7 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 5 | 4 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة الشرقية للتنمية |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 5 | 4 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة الجوف الزراعية |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |

الملحق رقم (11): تابع خصائص لجنة المراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | |
|---|---|------|---|------|-------------------------------------|
| 3 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة جازان للتنمية |
| 4 | 3 | 0.33 | 0 | 2013 | |
| 4 | 3 | 0.33 | 0 | 2014 | |
| 4 | 3 | 0.67 | 0 | 2012 | شركة تكوين المتطورة |
| 4 | 3 | 0.67 | 0 | 2013 | |
| 4 | 3 | 0.67 | 0 | 2014 | |
| 5 | 3 | 1.00 | 1 | 2012 | شركة الصناعات الكيماوية الاساسية |
| 4 | 3 | 1.00 | 1 | 2013 | |
| 3 | 3 | 1.00 | 1 | 2014 | |
| 5 | 5 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة التعدين العربية السعودية |
| 6 | 5 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 6 | 6 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 4 | 3 | 0.33 | 1 | 2012 | مجموعة استرا الصناعية |
| 4 | 3 | 0.33 | 1 | 2013 | |
| 4 | 3 | 0.33 | 1 | 2014 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | مجموعة السريع التجارية الصناعية |
| 5 | 3 | 0.00 | 1 | 2013 | |
| 8 | 3 | 0.00 | 1 | 2014 | |
| 7 | 3 | 0.33 | 1 | 2012 | شركة الحسن غازي إبراهيم شاکر |
| 6 | 3 | 0.33 | 0 | 2013 | |
| 5 | 4 | 0.33 | 0 | 2014 | |

الملحق رقم (11): تابع خصائص لجنة المراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | |
|----|---|------|---|------|---|
| 4 | 3 | 0.00 | 1 | 2012 | الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية |
| 5 | 3 | 0.00 | 1 | 2013 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 1 | 2014 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة الصناعات الزجاجية الوطنية |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 11 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف |
| 8 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 8 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 3 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | الشركة الوطنية لتصنيع وسبك المعادن |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 7 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | الشركة الكيماوية السعودية |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 3 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 4 | 3 | 0.33 | 0 | 2012 | الشركة السعودية لصناعة الورق |
| 4 | 3 | 0.33 | 0 | 2013 | |
| 4 | 3 | 0.33 | 0 | 2014 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |

الملحق رقم (11): تابع خصائص لجنة المراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | |
|----|---|------|---|------|--|
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | الشركة السعودية للصادرات الصناعية |
| 3 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 6 | 4 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة الاتصالات السعودية |
| 15 | 4 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 9 | 4 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة اتحاد اتصالات |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 16 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 4 | 3 | 0.67 | 1 | 2012 | شركة الاتصالات السعودية المتنقلة |
| 3 | 4 | 0.25 | 0 | 2013 | |
| 4 | 3 | 0.33 | 0 | 2014 | |
| 5 | 3 | 0.33 | 1 | 2012 | شركة المصافي العربية السعودية |
| 6 | 3 | 0.33 | 1 | 2013 | |
| 6 | 3 | 0.33 | 1 | 2014 | |
| 5 | 3 | 0.33 | 0 | 2012 | شركة الاحساء للتنمية |
| 5 | 3 | 0.33 | 0 | 2013 | |
| 7 | 3 | 0.33 | 0 | 2014 | |
| 8 | 3 | 0.00 | 1 | 2012 | شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة |
| 7 | 3 | 0.33 | 0 | 2013 | |
| 7 | 3 | 0.33 | 0 | 2014 | |

الملحق رقم (11): تابع خصائص لجنة المراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | |
|----|---|------|---|------|--|
| 3 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة المملكة القابضة |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 7 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة أتحاد مصانع الأسلاك |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 3 | 3 | 0.33 | 0 | 2012 | الشركة السعودية لأنابيب الصلب |
| 3 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 3 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 11 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الخضري |
| 14 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 10 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 4 | 3 | 0.33 | 0 | 2012 | شركة الخزف السعودي |
| 8 | 3 | 0.33 | 0 | 2013 | |
| 6 | 3 | 0.33 | 0 | 2014 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة الجبس الأهلية |
| 9 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 9 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 4 | 4 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة الكابلات السعودية |
| 7 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 7 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |

الملحق رقم (11): تابع خصائص لجنة المراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | |
|---|---|------|---|------|-------------------------------------|
| 8 | 4 | 0.75 | 1 | 2012 | الشركة السعودية للتنمية الصناعية |
| 6 | 4 | 0.75 | 1 | 2013 | |
| 9 | 4 | 0.75 | 1 | 2014 | |
| 7 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة أمياتيت العربية السعودية |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | الشركة العربية للأنايب |
| 6 | 4 | 0.25 | 0 | 2013 | |
| 6 | 4 | 0.25 | 0 | 2014 | |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة الزامل للاستثمار الصناعي |
| 2 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 4 | 4 | 0.00 | 1 | 2012 | شركة الباطين للطاقة والاتصالات |
| 7 | 3 | 0.00 | 1 | 2013 | |
| 7 | 3 | 0.00 | 1 | 2014 | |
| 8 | 4 | 0.00 | 1 | 2012 | شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة |
| 6 | 3 | 0.00 | 1 | 2013 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 1 | 2014 | |
| 4 | 4 | 1.00 | 1 | 2012 | شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان |
| 5 | 4 | 1.00 | 1 | 2013 | |
| 4 | 4 | 1.00 | 1 | 2014 | |

الملحق رقم (11): تابع خصائص لجنة المراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | |
|----|---|------|---|------|--------------------------------------|
| 12 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | الشركة العقارية السعودية |
| 15 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 9 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة طيبة القابضة |
| 5 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 5 | 4 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 12 | 5 | 0.20 | 0 | 2012 | شركة مكة للإنشاء والتعمير |
| 8 | 5 | 0.20 | 0 | 2013 | |
| 7 | 5 | 0.20 | 0 | 2014 | |
| 4 | 3 | 0.33 | 0 | 2012 | اعمار المدينة الاقتصادية |
| 4 | 3 | 0.33 | 0 | 2013 | |
| 3 | 3 | 0.33 | 0 | 2014 | |
| 4 | 4 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة دار الأركان للتطوير العقاري |
| 5 | 4 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 5 | 4 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 7 | 4 | 0.25 | 1 | 2012 | مدينة المعرفة الاقتصادية |
| 5 | 4 | 0.25 | 1 | 2013 | |
| 6 | 4 | 0.25 | 1 | 2014 | |
| 8 | 4 | 0.00 | 0 | 2012 | الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري |
| 6 | 4 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 5 | 4 | 0.00 | 0 | 2014 | |

الملحق رقم (11): تابع خصائص لجنة المراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | | | |
|---|---|------|---|------|------------------------------------|
| 5 | 4 | 0.00 | 0 | 2012 | الشركة السعودية للنقل الجماعي |
| 7 | 4 | 0.50 | 0 | 2013 | |
| 6 | 4 | 0.50 | 0 | 2014 | |
| 3 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | الشركة السعودية للنقل والإستثمار |
| 4 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 4 | 4 | 0.25 | 1 | 2012 | الشركة المتحدة الدولية للمواصلات |
| 4 | 4 | 0.25 | 1 | 2013 | |
| 4 | 4 | 0.25 | 1 | 2014 | |
| 5 | 3 | 0.33 | 1 | 2012 | المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق |
| 8 | 3 | 0.33 | 1 | 2013 | |
| 9 | 3 | 0.33 | 1 | 2014 | |
| 7 | 4 | 0.50 | 0 | 2012 | لشركة السعودية للطباعة والتغليف |
| 6 | 4 | 0.50 | 0 | 2013 | |
| 8 | 4 | 0.75 | 0 | 2014 | |
| 5 | 3 | 0.33 | 0 | 2012 | مجموعة الطيار للسفر |
| 5 | 3 | 0.33 | 0 | 2013 | |
| 5 | 3 | 0.33 | 0 | 2014 | |
| 5 | 4 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة دور للضيافة |
| 8 | 4 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 5 | 4 | 0.00 | 0 | 2014 | |
| 3 | 3 | 0.00 | 0 | 2012 | شركة المشروعات السياحية |
| 7 | 3 | 0.00 | 0 | 2013 | |
| 6 | 3 | 0.00 | 0 | 2014 | |

الملحق رقم (12): حجم الشركة ودرجة الرفع المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| الشركة | السنة | حجم الشركة | درجة الرفع المالي |
|-------------------------------------|-------|-------------|-------------------|
| شركة كيميائيات الميثانول | 2012 | 21.42905896 | 0.666996729 |
| | 2013 | 21.74668258 | 0.431042138 |
| | 2014 | 21.69765079 | 0.418286163 |
| الشركة الوطنية للبتروكيماويات | 2012 | 16.83038863 | 0.723787457 |
| | 2013 | 16.86030558 | 0.73556171 |
| | 2014 | 16.90640982 | 0.690231738 |
| الشركة السعودية للصناعات الأساسية | 2012 | 19.63689169 | 0.4195931 |
| | 2013 | 19.64171881 | 0.390521909 |
| | 2014 | 19.64457699 | 0.378255764 |
| شركة التصنيع الوطنية | 2012 | 17.63487747 | 0.569734413 |
| | 2013 | 17.68445306 | 0.603725125 |
| | 2014 | 17.67139131 | 0.585711553 |
| شركة نماء للكيماويات | 2012 | 14.75520214 | 0.465257394 |
| | 2013 | 14.8571196 | 0.509771248 |
| | 2014 | 14.77373256 | 0.529258854 |
| المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي | 2012 | 17.08265912 | 0.633821968 |
| | 2013 | 17.0492383 | 0.61274524 |
| | 2014 | 17.08699143 | 0.575726712 |
| شركة الصحراء للبتروكيماويات | 2012 | 15.95612986 | 0.31557657 |
| | 2013 | 15.97350412 | 0.276195068 |
| | 2014 | 15.95441075 | 0.252711189 |

الملحق رقم (12): تابع حجم الشركة ودرجة الرفع المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | |
|-------------|-------------|------|---|
| 0.421077541 | 16.92405603 | 2012 | شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات |
| 0.343107841 | 16.94668074 | 2013 | |
| 3.077838008 | 16.92757726 | 2014 | |
| 0.530228567 | 23.44383252 | 2012 | الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات |
| 0.555326896 | 23.53800065 | 2013 | |
| 5.37761108 | 21.26616969 | 2014 | |
| 0.372495289 | 14.99575383 | 2012 | الشركة المتقدمة للبتروكيماويات |
| 0.301074969 | 14.98645095 | 2013 | |
| 0.379447556 | 15.15850668 | 2014 | |
| 0.692098002 | 17.66348885 | 2012 | شركة كيان السعودية للبتروكيماويات |
| 0.695060841 | 17.64887613 | 2013 | |
| 0.689320716 | 17.62705022 | 2014 | |
| 0.182582593 | 20.83196348 | 2012 | شركة اسمنت حائل |
| 0.279207216 | 21.01166319 | 2013 | |
| 0.242664453 | 21.05936159 | 2014 | |
| 0.337903176 | 21.73442641 | 2012 | شركة اسمنت نجران |
| 0.375033256 | 14.88470056 | 2013 | |
| 0.330866331 | 14.94083034 | 2014 | |
| 0.466394933 | 21.70651521 | 2012 | شركة اسمنت المنطقة الشمالية |
| 0.233293982 | 21.7850237 | 2013 | |
| 0.332442591 | 21.84874062 | 2014 | |

الملحق رقم (12): تابع حجم الشركة ودرجة الرفع المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | |
|-------------|-------------|------|-----------------------------|
| 0.30590388 | 15.26286827 | 2012 | شركة اسمنت العربية |
| 0.277235595 | 15.20236351 | 2013 | |
| 0.211571219 | 15.22535444 | 2014 | |
| 0.101437014 | 22.11088895 | 2012 | شركة اسمنت اليمامة |
| 8.663327044 | 22.17315567 | 2013 | |
| 0.085199158 | 22.12923704 | 2014 | |
| 0.271235647 | 15.28180809 | 2012 | شركة اسمنت السعودية |
| 0.265432364 | 15.29245197 | 2013 | |
| 0.284340966 | 15.31612419 | 2014 | |
| 0.135254005 | 21.87524364 | 2012 | شركة اسمنت المنطقة الجنوبية |
| 0.182014171 | 21.93998516 | 2013 | |
| 0.238733751 | 22.0815572 | 2014 | |
| 0.292603123 | 22.2733874 | 2012 | شركة اسمنت ينبع |
| 0.23138283 | 22.18487349 | 2013 | |
| 0.160588244 | 22.16884562 | 2014 | |
| 0.072392368 | 14.71207602 | 2012 | شركة اسمنت المنطقة الشرقية |
| 0.089362805 | 14.7346931 | 2013 | |
| 0.107615784 | 14.74512849 | 2014 | |
| 0.614134126 | 21.29052416 | 2012 | شركة أسواق عبد الله العثيم |
| 0.59672083 | 21.41743155 | 2013 | |
| 0.594835069 | 21.57989721 | 2014 | |

الملحق رقم (12): تابع حجم الشركة ودرجة الرفع المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | |
|-------------|-------------|------|---|
| 0.335922679 | 20.92635031 | 2012 | شركة المواساة للخدمات الطبية |
| 0.351957621 | 21.10376343 | 2013 | |
| 0.360463353 | 21.25422189 | 2014 | |
| 0.500750289 | 20.66821641 | 2012 | الشركة المتحدة للإلكترونيات |
| 0.536603831 | 20.77511813 | 2013 | |
| 0.60776309 | 20.99993999 | 2014 | |
| 0.13919665 | 20.96444072 | 2012 | شركة دله للخدمات الصحية القابضة |
| 0.19523221 | 21.11439046 | 2013 | |
| 0.237921091 | 21.24025278 | 2014 | |
| 0.256468273 | 20.6542561 | 2012 | الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات |
| 0.328729264 | 20.8053036 | 2013 | |
| 0.361659905 | 20.8381318 | 2014 | |
| 0.291841593 | 17.8009132 | 2012 | الشركة الوطنية للتسويق الزراعي |
| 0.332890764 | 18.17829086 | 2013 | |
| 0.29282691 | 18.33886325 | 2014 | |
| 0.094486609 | 20.41102783 | 2012 | مجموعة فتيحي القابضة |
| 0.087829948 | 20.46588763 | 2013 | |
| 0.099315792 | 20.5496707 | 2014 | |
| 0.48189116 | 14.49913706 | 2012 | شركة جرير للتسويق |
| 0.467195354 | 14.60438738 | 2013 | |
| 0.447624873 | 14.71654226 | 2014 | |

الملحق رقم (12): تابع حجم الشركة ودرجة الرفع المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | |
|-------------|-------------|------|------------------------------|
| 0.411992535 | 20.2834185 | 2012 | شركة الخليج للتدريب والتعليم |
| 0.444274106 | 20.50022002 | 2013 | |
| 0.472988626 | 20.66942926 | 2014 | |
| 0.267266576 | 21.12204749 | 2012 | شركة الغاز والتصنيع الأهلي |
| 0.264498556 | 21.02844968 | 2013 | |
| 0.250755408 | 21.02652335 | 2014 | |
| 0.773783877 | 19.29021996 | 2012 | الشركة السعودية للكهرباء |
| 0.797302977 | 19.43797538 | 2013 | |
| 0.813649043 | 19.5772732 | 2014 | |
| 0.576632299 | 16.96574495 | 2012 | مجموعة صافو لا |
| 0.560166041 | 17.02485535 | 2013 | |
| 0.586080342 | 17.08893616 | 2014 | |
| 0.059310237 | 19.22944371 | 2012 | شركة وفرة للصناعة والتنمية |
| 0.063035114 | 19.27622585 | 2013 | |
| 0.168139781 | 19.31289158 | 2014 | |
| 0.581375206 | 16.78688087 | 2012 | شركة المراعي |
| 0.537620195 | 16.96310389 | 2013 | |
| 0.514344095 | 16.99143358 | 2014 | |
| 0.279992618 | 19.55330405 | 2012 | مجموعة أنعام الدولية القابضة |
| 0.43735893 | 19.64098488 | 2013 | |
| 0.329329919 | 19.31994744 | 2014 | |

الملحق رقم (12): تابع حجم الشركة ودرجة الرفع المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | |
|-------------|-------------|------|---------------------------------|
| 0.247111331 | 20.42920342 | 2012 | شركة حلواني إخوان |
| 0.300665469 | 20.53794548 | 2013 | |
| 0.383397522 | 20.71371176 | 2014 | |
| 0.318012986 | 21.16588058 | 2012 | شركة الخطوط السعودية للتموين |
| 0.313958804 | 21.24732086 | 2013 | |
| 0.322556912 | 21.31621333 | 2014 | |
| 0.009378751 | 19.70398351 | 2012 | شركة القصيم الزراعية |
| 0.213927025 | 19.89949755 | 2013 | |
| 0.200689061 | 19.83854413 | 2014 | |
| 0.510879259 | 21.82140723 | 2012 | الشركة الوطنية للتنمية الزراعية |
| 0.53843729 | 21.95547002 | 2013 | |
| 22.32789391 | 18.39210035 | 2014 | |
| 0.277385455 | 18.30615042 | 2012 | شركة الشرقية للتنمية |
| 0.328630477 | 18.25241296 | 2013 | |
| 0.036222756 | 20.37552368 | 2014 | |
| 0.135594251 | 20.52421693 | 2012 | شركة الجوف الزراعية |
| 0.132955516 | 20.6191508 | 2013 | |
| 0.193244528 | 20.25683813 | 2014 | |
| 0.166908635 | 20.22649761 | 2012 | شركة جازان للتنمية |
| 0.169376576 | 20.39131214 | 2013 | |
| 0.110091515 | 20.33242071 | 2014 | |

الملحق رقم (12): تابع حجم الشركة ودرجة الرفع المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | |
|-------------|-------------|------|---|
| 0.395552873 | 13.67033795 | 2012 | شركة تكوين المتطورة |
| 0.578408885 | 13.88550852 | 2013 | |
| 0.614945337 | 14.05363257 | 2014 | |
| 0.179546091 | 20.36920334 | 2012 | شركة الصناعات الكيماوية الاساسية |
| 0.129699119 | 20.28894281 | 2013 | |
| 0.14639136 | 20.27879401 | 2014 | |
| 0.581358941 | 24.73317724 | 2012 | شركة التعدين العربية السعودية |
| 0.608960592 | 24.88138657 | 2013 | |
| 0.603545638 | 25.16050698 | 2014 | |
| 0.492025696 | 22.0116782 | 2012 | مجموعة استرا الصناعية |
| 0.48485875 | 22.01838364 | 2013 | |
| 0.536864387 | 22.03951058 | 2014 | |
| 0.539541433 | 20.80817474 | 2012 | مجموعة السريع التجارية الصناعية |
| 0.573626974 | 20.88122791 | 2013 | |
| 0.600583542 | 13.93711738 | 2014 | |
| 0.533589226 | 14.12103746 | 2012 | شركة الحسن غازي إبراهيم شاکر |
| 0.468212475 | 14.21095765 | 2013 | |
| 0.543265318 | 14.52275934 | 2014 | |
| 0.162313018 | 22.01912466 | 2012 | الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية |
| 0.147269801 | 22.19789017 | 2013 | |
| 0.159510135 | 22.14783812 | 2014 | |

الملحق رقم (12): تابع حجم الشركة ودرجة الرفع المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | |
|-------------|-------------|------|-------------------------------------|
| 0.078225016 | 20.23261338 | 2012 | شركة الصناعات الزجاجية الوطنية |
| 0.076424655 | 20.27626974 | 2013 | |
| 0.188565033 | 20.44902958 | 2014 | |
| 0.247138762 | 19.1878906 | 2012 | شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف |
| 0.203531762 | 19.20275413 | 2013 | |
| 0.255270212 | 19.33182983 | 2014 | |
| 0.296594499 | 13.13893333 | 2012 | الشركة الوطنية لتصنيع وسبك المعادن |
| 0.241271967 | 13.09270797 | 2013 | |
| 0.315892687 | 20.15880717 | 2014 | |
| 0.435812291 | 14.75506107 | 2012 | الشركة الكيمائية السعودية |
| 0.486309929 | 14.89126287 | 2013 | |
| 0.483387098 | 14.91477064 | 2014 | |
| 0.618071017 | 21.33723433 | 2012 | الشركة السعودية لصناعة الورق |
| 0.613608916 | 21.29113971 | 2013 | |
| 0.612109737 | 21.25934421 | 2014 | |
| 0.319654328 | 14.41941715 | 2012 | شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي |
| 0.314129939 | 14.41355004 | 2013 | |
| 0.345113218 | 14.45759757 | 2014 | |
| 0.178160048 | 18.75242654 | 2012 | الشركة السعودية للصادرات الصناعية |
| 0.133721909 | 18.80312459 | 2013 | |
| 0.073181303 | 18.74949076 | 2014 | |

الملحق رقم (12): تابع حجم الشركة ودرجة الرفع المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | |
|-------------|-------------|------|-------------------------------------|
| 0.491410421 | 18.58544678 | 2012 | شركة الاتصالات السعودية |
| 0.264580158 | 18.28554572 | 2013 | |
| 0.338150874 | 18.32493388 | 2014 | |
| 0.472453403 | 17.46936105 | 2012 | شركة اتحاد اتصالات |
| 0.583896973 | 17.65529054 | 2013 | |
| 0.603469929 | 17.67612715 | 2014 | |
| 0.729070679 | 17.14592618 | 2012 | شركة الاتصالات السعودية المتنقلة |
| 0.697077162 | 17.08286976 | 2013 | |
| 0.777439312 | 17.0684216 | 2014 | |
| 0.025262757 | 19.86764864 | 2012 | شركة المصافي العربية السعودية |
| 0.017613138 | 20.17832646 | 2013 | |
| 0.011045752 | 19.99738804 | 2014 | |
| 0.144495413 | 20.14897118 | 2012 | شركة الاحساء للتنمية |
| 0.137137424 | 20.21550341 | 2013 | |
| 0.02203589 | 20.03794489 | 2014 | |
| 0.172130996 | 21.98449319 | 2012 | شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة |
| 0.338105713 | 22.18430619 | 2013 | |
| 0.333030969 | 22.24497958 | 2014 | |
| 0.332992684 | 17.54951843 | 2012 | شركة المملكة القابضة |
| 0.34241576 | 17.65085051 | 2013 | |
| 0.301227696 | 17.6597317 | 2014 | |

الملحق رقم (12): تابع حجم الشركة ودرجة الرفع المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | |
|-------------|-------------|------|--|
| 0.051516598 | 19.88881008 | 2012 | شركة اتحاد مصانع الأسلاك |
| 0.09881817 | 20.06419035 | 2013 | |
| 0.140740025 | 20.17172903 | 2014 | |
| 0.291289353 | 20.80100557 | 2012 | الشركة السعودية لأنابيب الصلب |
| 0.508529067 | 21.01887624 | 2013 | |
| 0.440547998 | 21.05877042 | 2014 | |
| 0.821410848 | 21.71856937 | 2012 | شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الخضري |
| 0.874302279 | 21.50069557 | 2013 | |
| 1.028205201 | 21.86143311 | 2014 | |
| 0.546493809 | 14.74996571 | 2012 | شركة الخنزف السعودي |
| 0.504595365 | 14.84719498 | 2013 | |
| 0.463966985 | 14.91993526 | 2014 | |
| 0.119544655 | 20.06440545 | 2012 | شركة الجبس الأهلية |
| 0.069320516 | 20.06933024 | 2013 | |
| 0.049033928 | 20.03417484 | 2014 | |
| 0.692886058 | 15.14367065 | 2012 | شركة الكابلات السعودية |
| 0.671393365 | 14.98242023 | 2013 | |
| 0.690721909 | 14.79225347 | 2014 | |
| 0.216105346 | 19.96376139 | 2012 | الشركة السعودية للتنمية الصناعية |
| 0.202170637 | 20.02738538 | 2013 | |
| 0.202152357 | 20.05206851 | 2014 | |

الملحق رقم (12): تابع حجم الشركة ودرجة الرفع المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | |
|-------------|-------------|------|-------------------------------------|
| 0.708374504 | 15.38880427 | 2012 | شركة أميانتيت العربية السعودية |
| 0.564139682 | 15.29969246 | 2013 | |
| 0.655913432 | 15.29986767 | 2014 | |
| 0.553601652 | 21.10404043 | 2012 | الشركة العربية للأنابيب |
| 0.000352955 | 14.02043067 | 2013 | |
| 0.402678123 | 13.95772081 | 2014 | |
| 0.714256468 | 15.71053951 | 2012 | شركة الزامل للاستثمار الصناعي |
| 0.711334621 | 15.70425577 | 2013 | |
| 0.656396818 | 15.66195059 | 2014 | |
| 0.710833825 | 21.20276036 | 2012 | شركة الباطين للطاقة والاتصالات |
| 0.687569548 | 21.31475747 | 2013 | |
| 0.758710726 | 21.40621264 | 2014 | |
| 7.545590781 | 21.01703044 | 2012 | شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة |
| 0.66738782 | 21.06006714 | 2013 | |
| 0.617446435 | 21.00769826 | 2014 | |
| 0.323886776 | 14.02172766 | 2012 | شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان |
| 0.451121219 | 14.17708229 | 2013 | |
| 0.368483845 | 21.14044119 | 2014 | |
| 0.065736971 | 21.96033365 | 2012 | الشركة العقارية السعودية |
| 0.071636905 | 21.99044976 | 2013 | |
| 0.064015788 | 22.02812751 | 2014 | |

الملحق رقم (12): تابع حجم الشركة ودرجة الرفع المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | |
|-------------|-------------|------|--------------------------------------|
| 0.104497009 | 22.12721406 | 2012 | شركة طيبة القابضة |
| 0.12514312 | 22.18928546 | 2013 | |
| 0.206392513 | 22.3741292 | 2014 | |
| 0.146320689 | 22.29773963 | 2012 | شركة مكة للإنشاء والتعمير |
| 0.046558008 | 22.54446353 | 2013 | |
| 0.036890005 | 22.93117832 | 2014 | |
| 0.459364602 | 16.44626213 | 2012 | اعمار المدينة الاقتصادية |
| 0.468869977 | 16.47901315 | 2013 | |
| 0.556983675 | 16.60090025 | 2014 | |
| 0.235217903 | 16.90565666 | 2012 | شركة دار الأركان للتطوير العقاري |
| 0.327771441 | 17.00175294 | 2013 | |
| 0.364297601 | 17.08821321 | 2014 | |
| 0.035720851 | 21.92216821 | 2012 | مدينة المعرفة الاقتصادية |
| 0.031503402 | 21.94636013 | 2013 | |
| 0.030404234 | 21.93351281 | 2014 | |
| 0.502471804 | 16.21917181 | 2012 | الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري |
| 0.525064199 | 16.30012783 | 2013 | |
| 0.745017308 | 16.6559057 | 2014 | |
| 0.502471804 | 16.21917181 | 2012 | الشركة السعودية للنقل الجماعي |
| 0.525064199 | 16.30012783 | 2013 | |
| 0.049667537 | 14.55229034 | 2014 | |

الملحق رقم (12): تابع حجم الشركة ودرجة الرفع المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (2012- 2014)

| | | | |
|-------------|-------------|------|------------------------------------|
| 0.174262401 | 19.04608423 | 2012 | الشركة السعودية للنقل والإستثمار |
| 0.294118033 | 19.49636553 | 2013 | |
| 0.178173366 | 19.51560137 | 2014 | |
| 0.554472097 | 20.85929307 | 2012 | الشركة المتحدة الدولية للمواصلات |
| 0.570372458 | 21.01757094 | 2013 | |
| 0.57823483 | 21.16986165 | 2014 | |
| 83.9857094 | 21.96437209 | 2012 | المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق |
| 0.542792287 | 21.92276519 | 2013 | |
| 0.541454506 | 21.88409773 | 2014 | |
| 1.412754096 | 21.58083111 | 2012 | لشركة السعودية للطباعة والتغليف |
| 0.600337206 | 21.552946 | 2013 | |
| 0.597892994 | 21.5485178 | 2014 | |
| 0.675064411 | 21.90179575 | 2012 | مجموعة الطيار للسفر |
| 0.919212179 | 22.414942 | 2013 | |
| 0.614543851 | 22.54799687 | 2014 | |
| 0.133812475 | 21.44186269 | 2012 | شركة دور للضيافة |
| 0.146972774 | 21.46797627 | 2013 | |
| 0.166928793 | 21.48161787 | 2014 | |
| 0.061293366 | 18.41209546 | 2012 | شركة المشروعات السياحية |
| 0.134659341 | 18.70408749 | 2013 | |
| 0.102966864 | 18.77775778 | 2014 | |

الجدول

قائمة الـجـداول

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|---------|--|------------|
| 15 | بنود قانون Sox عام 2002 | 01 |
| 62-61 | مقاييس جودة الأرباح القائمة على المحاسبة | 02 |
| 64-63 | مقاييس جودة الأرباح القائمة على السوق | 03 |
| 109-108 | مجتمع وعينة الدراسة | 04 |
| 112 | المتغيرات المستقلة للدراسة (مجلس الإدارة ولجنة المراجعة) | 05 |
| 113 | معاملات نموذج الانحدار خلال الفترة (2012-2014) | 06 |
| 114 | المتغيرات الضابطة للدراسة | 07 |
| 117-116 | اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة المتصلة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي | 08 |
| 118 | اختبار الارتباط المتعدد للمتغيرات المستقلة والضابطة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي | 09 |
| 120 | وصف المستحقات الاختيارية وجودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي | 10 |
| 121 | وصف المتغيرات المستقلة المتصلة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي | 11 |
| 123 | وصف متغيرات الدراسة المنفصلة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي | 12 |
| 124 | الإحصاء الوصفي لحجم الشركة ودرجة الرفع المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي | 13 |
| 125 | اختبار مدى تمتع الأرباح بالجودة العالية | 14 |
| 126 | اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي | 15 |
| 128 | اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي | 16 |

الأشكال

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | الشكل |
|--------|--|-------|
| 04 | علاقة الوكالة | 01 |
| 05 | مشاكل الوكالة | 02 |
| 08 | دور حوكمة الشركات في الحد من مشاكل الوكالات | 03 |
| 22 | خصائص حوكمة الشركات | 04 |
| 23 | مبادئ الحوكمة الصادرة عن OCDE | 05 |
| 29 | أهداف حوكمة الشركات | 06 |
| 72 | الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية | 07 |
| 83 | جودة التقارير المالية وعلاقتها بجودة الأرباح | 08 |
| 111 | نموذج الدراسة النظرية | 09 |

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

تشكرات

قائمة المختصرات

مقدمة عامة 01

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات وآلياتها الداخلية 2-47

مقدمة 02

المبحث الأول: الأسباب والبواعث الرئيسية لظهور حوكمة الشركات 03

المطلب الأول: نظرية الوكالة 03

المطلب الثاني: الانهيارات المؤسسية 10

المطلب الثالث: التغيرات في البيئة النظامية للشركات 16

المبحث الثاني: الإطار الفكري لحوكمة الشركات 19

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات 19

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات 23

المطلب الثالث: حوكمة الشركات (الأهمية، الأهداف) 27

المبحث الثالث: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات 33

المطلب الأول: الإطار العام لمجلس الإدارة 33

المطلب الثاني: الإطار العام للجنة المراجعة 38

خاتمة 47

| | |
|-------|--|
| 95-48 | الفصل الثاني: جودة الأرباح في إطار حوكمة الشركات |
| 49 | مقدمة |
| 50 | المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لجودة الأرباح |
| 50 | المطلب الأول: مفاهيم عن جودة الأرباح |
| 56 | المطلب الثاني: الممارسات المحاسبية الخاطئة وأثرها على جودة الأرباح |
| 61 | المطلب الثالث: مقاييس جودة الأرباح |
| 67 | المبحث الثاني: جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية |
| 67 | المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لجودة التقارير المالية |
| 72 | المطلب الثاني: البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية |
| 79 | المطلب الثالث: جودة التقارير المالية وعلاقتها بجودة الأرباح |
| 85 | المبحث الثالث: علاقة آليات الحوكمة الداخلية بجودة الأرباح |
| 85 | المطلب الأول: علاقة مجلس إدارة الشركة بجودة الأرباح |
| 90 | المطلب الثاني: علاقة لجنة المراجعة بجودة الأرباح |
| 95 | خاتمة |

الفصل الثالث: دراسة قياسية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم

| | |
|--------|---|
| 133-96 | السعودي |
| 97 | مقدمة |
| 98 | المبحث الأول: التعريف بسوق الأسهم السعودي |
| 98 | المطلب الأول: نشأة سوق الأسهم السعودي |
| 102 | المطلب الثاني: واقع حوكمة الشركات في سوق الأسهم السعودي |
| 105 | المطلب الثالث: آليات الحوكمة الداخلية بالمملكة العربية السعودية |

| | |
|----------|--|
| 109..... | المبحث الثاني: منهجية الدراسة |
| 109..... | المطلب الأول: الإطار العام للدراسة |
| 111..... | المطلب الثاني: متغيرات الدراسة وفرضياتها |
| 117..... | المطلب الثالث: اختبار صلاحية البيانات للدراسة |
| 121..... | المبحث الثالث: اختبار نموذج الدراسة وتحليل النتائج |
| 121..... | المطلب الأول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة |
| 125..... | المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج |
| 133..... | خاتمة |
| 135..... | خاتمة عامة |
| 141..... | قائمة المراجع |
| 160..... | فهرس الملاحق |
| 244..... | فهرس الجداول |
| 246..... | فهرس الأشكال |
| 248..... | فهرس المحتويات |

ملخص:

يمثل الربح المحاسبي أحد أهم بنود التقارير المالية والمعلومة الأكثر أهمية لمستخدميها، لما يحتويه من معلومات حول الأداء والوضع المالي الحقيقي للشركات تفيدهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. إلا أن إتباع إدارة الشركة لبعض الأساليب المحاسبية عند التقرير عن الأرباح بهدف تحقيق أغراضهم الشخصية من شأنه أن يغير من محتواها والرسائل التي يتم إرسالها من خلالها، مما يؤدي إلى تضليل العديد من الأطراف ذات المصلحة مع الشركة. ولما كانت الحوكمة الأداة الفعالة لإدارة الشركات والرقابة عليها، جاءت هذه الدراسة لتبرز الدور أو الأثر الذي يمكن أن تلعبه آليات الحوكمة الداخلية ممثلة بمجلس الإدارة ولجنة المراجعة في تحسين جودة الأرباح من خلال مجموعة من الخصائص التي تجعلها أكثر فاعلية في ضمان سلامة وجودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا لكل من استقلالية المجلس، استقلالية اللجنة، خبرة اللجنة، حجم اللجنة، وعدد مرات اجتماعها سنويا على جودة الأرباح. في حين أن باقي المتغيرات كان تأثيرها سلبيا.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، جودة الأرباح، الآليات الداخلية، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة.

Résumé :

Le résultat comptable représente l'un des éléments essentiels des rapports financiers et fournit des informations très importantes à ses utilisateurs, car il contient des informations sur la performance financière réelle des entreprises qui les aide dans le processus de prise de décision économique. Toutefois, la direction de l'entreprise suit certaines méthodes comptables lors de la divulgation sur le résultat afin de parvenir à leurs effets personnels, ce qui pourrait changer le contenu des messages qui sont envoyés à travers eux, conduisant à induire en erreur de nombreux intervenants avec l'entreprise.

La gouvernance est un outil efficace de management et de contrôle pour l'entreprise. Cette étude met en évidence le rôle ou l'effet que peuvent avoir des mécanismes de gouvernance interne représentés par le conseil d'administration et le comité d'audit, dans le but d'améliorer la qualité des résultats afin de garantir la sécurité et la qualité de l'information comptable fournie.

L'étude a conclu qu'il ya un impact positif à la fois pour l'indépendance du conseil, l'indépendance de la commission d'audit, l'expérience, la taille, et le nombre de réunions annuel sur la qualité de ses résultats. Cependant le reste des variables présente un impact négatif.

Mots clés: Gouvernance d'entreprise, qualité des résultats, mécanismes internes, conseil d'administration, comité d'audit.